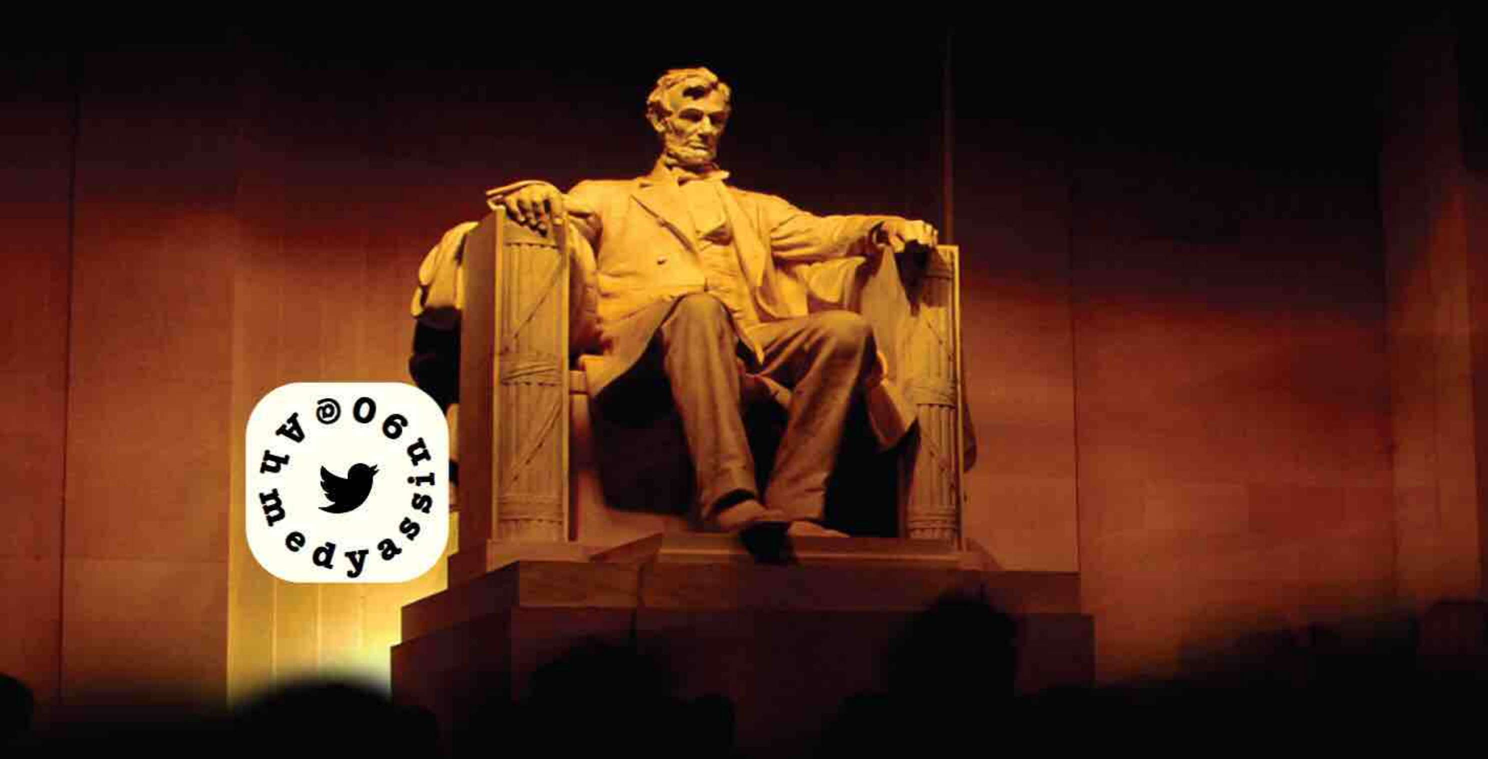
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الإمبراطوريات

منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية



تصوير

احمد ياسين

هيرفريد مونكلر

الإمبراطوريـــات

منطق الهيمنة العالمية

من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

Originally published under the title
Herfried Münkler, *IMPERIEN: Die Logik der Weltherrschaft – vom Alten Rom bis zu den Vereinigten Staaten*

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2008

النسخة العاديــة ISBN 978-9948-00-952-8
النسخة الفاخـرة ISBN 978-9948-00-953-5

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 28

الإمبراطوريات

منطق الهيمنة العالمية

من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف: هيرفريد مونكلر

ترجمة: عدنان عباس علي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

منذ منتصف القرن العشرين لم يعد أحدٌ في الدوائر العلمية الألمانية يعير نظرية الإمبراطوريات وتأريخها انتباهاً متميزاً. وكان انهيار الاتحاد السوفيتي قد أيقظ لدى هذه الدوائر، لفترة وجيزة من الزمن، الاهتمامَ بالموضوع اعتقاداً منها أن هذا الانهيار قد شكل - لحسن الحظ - الخاتمة النهائية لحقبة الإمبراطوريات، هذه الحقبة التي تضرب جذورها في أعماق حضارات العصور المبكرة. لكن الأمر تغير في السنوات الأخيرة بنحو مفاجئ، وذلك حينما تبلور الدور الجديد الذي أخذت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة العالمية؛ فبين ليلة وضحاها صار المرء يتحدث عن الإمبراطورية الأمريكية. ومنذ ذلك الحين أمسى النقد الموجه للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية ينطوي على عداء شديد، مادام هذا الدور ليس إلا مظهراً من مظاهر إمبراطوريات العصور الغابرة. كثيراً ما وُصِمَت الولايات المتحدة بالإمبريالية؛ أعني في سياق الحرب الفيتنامية - على سبيل المثال - وعلى خلفية تدخلاتها العسكرية في أمريكا اللاتينية أو في الخليج العربي، بيد أن هذه الاتهامات كانت تنسحب فقط، على ما اتخذته الحكومة الأمريكية من قرارات محددة، وما انتهجته من سلوكيات في ظروف زمنية معينة. أما الميل العام المعادي للإمبريالية فإنه مركَّز ضد نفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها بشكل عام. وهذا أمر يتعدى - طبعاً - إدانة قرار محدد، وسلوك في ظرف معين.

ولكن، هل يقتضي أمن المجتمع العالمي وجود دولة قادرة على رعاية هذا الأمن والسهر عليه؛ لأنها تتمتع بأعظم قوة في العالم أجمع؟ أو أن وجود هذه القوة العظمى وحده، يفضي إلى اختلال شديد في النظام العالمي، وهل الأفضل ألا يكون لهذه القوة العظمى أي وجود في العالم الراهن؟ إن هذه الأمور هي المسائل التي يدور حولها أساساً ذلك الجدل الذي دار في الأيام القليلة التي سبقت حرب الخليج الأخيرة [حرب العراق عام 2003]. ومن مسلمات الأمور أن المجتمع الدولي المنتظم في رحاب الأمم المتحدة، قد

دأب في السنوات السابقة على الاستعانة بقدرات القوة العظمى في الكثير من الحالات. إن المرء - كما يبدو - لم يأخذ في الحسبان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم هذا العون خالصاً لوجه الله، وأنها لا بد أن تأخذ لنفسها حق التمتع بامتيازات وحقوق استثنائية لقاء هذا العون. وكان مصدر الحيرة الناشئة من هذا السلوك يكمن في إهمال إمعان النظر - منذ زمن ليس بالقصير - في الآليات والطموحات المتحكمة في هذه الإمبراطورية أو تلك.

إن الإمبراطوريات ليست دولاً عظمى فحسب، بل هي أكثر من هذا؛ فهي تتحرك داخل عالم خاص بها. فإذا كانت الدول تنتظم في نظام أرست هي نفسها قواعده؛ ومن ثم لم يعد في مستطاع إحدى تلك الدول بمفردها التحكم في مقدرات هذا النظام وأسسه، فإن الأمر يختلف بقدر تعلقه بإحدى الإمبراطوريات. فالإمبراطوريات ترى في نفسها القوة التي أرست قواعد النظام السائد، وأنها الضمانة الحقيقية لسلامة عمل هذا النظام؛ أي أنها ترى أن النظام القائم مرهون بإرادتها، وأن واجبها يحتم عليها أن تصونه وتدافع عنه من مغبة الفوضى التي تهدده دائماً وأبداً. ونظرة سريعة - لا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل في تاريخ مجمل الإمبراطوريات أيضاً - تبين بجلاء أن عبارات من قبيل: "محور الشر" و"دولة الإرهاب" ليست شيئاً جديداً ينطوي على خصوصية معينة. فهذه العبارات تتكرر في تاريخ الإمبراطوريات من دون انقطاع؛ إنها ظاهرة ملازمة للإمبراطوريات.

إن التشديد على الخوف من اندلاع الفوضى وتقمص دور المدافع عن النظام القائم ضد الاضطرابات التي قد تعصف به؛ أي تقمص دور المدافع عن الخير والمتصدي للنيات الشريرة، من الوظائف التي تدعيها الإمبراطورية لنفسها، وتستخدمها بنحو أساسي لتسويغ شرعيتها. بهذا المعنى، فإن هذه الوظائف تُصَوَّر على أنها هي الرسالة التي تبشر بها الإمبراطورية، وأنها هي المسوغ الأساسي لوجود الإمبراطورية في الساحة العالمية وللدور الذي تنهض به؛ فالهدف يكمن إما في نشر المدنية، أو في تحقيق النظام الاشتراكي، أو في الدفاع عن حقوق الإنسان، أو في تغليب الديمقراطية وتعزيز أركانها. وبينما تمتنع الدول عن التدخل في شؤون الدول الأخرى تاركةً إياها تنظم شؤونها الداخلية بالنحو الذي

ترتئيه، تتدخل الإمبراطوريات في شؤون الدول الأخرى تنفيذاً لمقتضيات رسالتها. بهذا المعنى، تستطيع الإمبراطوريات خلق عمليات تغيير أعمق بكثير، من حيث الفاعلية، من عمليات التغيير التي يستطيع النهوض بها النظام القائم على وجود دول تمتنع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، فمن خصائص هذا النظام أنه يظل، هيكلياً، يتمسك تمسكاً شديداً بالمبادئ التقليدية المتعارف عليها بين الدول [بمبدأ سيادة هذه الدول، المترجم].

وحين ينظر إلى الأمور من وجهة النظر هذه، فلن تكون التصورات المستخلصة من نظريات الإمبريالية من مسلمات الأمور؛ أعني اعتقاد أن النظام العالمي المتميز بخلوه من لاعب إمبراطوري قائم على وجود دول متساوية في الحقوق والواجبات، هو الأمر المستحب والمستهدف. لقد تطور النظام السياسي في المنطقة الأوربية عقب انهيار الإمبراطورية الرومانية تطوراً تميز بعدم تمكن القوى الإمبراطورية، من أن تعمر أمداً طويلاً وأن تتصرف بنحو فاعل؛ إذ إن القوى التي تطلعت – آنذاك – إلى أداء هذا الدور أخفقت في تحقيق مساعيها هذه في وقت مبكر. إلا أن التطور في مناطق العالم الأخرى لم يتخذ هذا المنحى. وتبقى هذه الحقيقة قائمة ولو تجاهلنا أن الأوربيين استطاعوا في سالف الزمن أن يؤسسوا إمبراطوريات عظيمة في قارات العالم الأخرى؛ ففي آسيا، على وجه الخصوص، أُنشئ نظام سياسي تميز بوجود إمبراطوريات أحاطت نفسها بدول تخضع لحمايتها وتنفذ رغباتها. من هنا، وعلى حين اتصف النظام السائد في هذه البقاع من العالم بمركزية شديدة، تميزت أوربا بتوفرها على نظام متعدد المراكز.

وتسيطر على تصوراتنا في شأن الإمبراطوريات فكرة ترى أنها تستحوذ على خيرات المناطق التابعة وتستغلها أبشع استغلال؛ أعني فكرة مفادها أن المنطقة التابعة تزداد فقراً والمركز يزداد غنى. وليس ثمة شك في أن التاريخ قد شهد إمبراطوريات من هذا القبيل فعلاً. بيد أن الأمر البين هو أن هذه الإمبراطوريات لم تعمر طويلاً في الزمن؛ فبعد فترة قصيرة تعاظمت المقاومة وأمست تكاليف الهيمنة تفوق حجم المكاسب التي تجنيها الإمبراطورية المعنية من الاستغلال الذي تمارسه في المناطق التابعة لها. ويختلف الأمر تماماً، بالنسبة إلى الإمبراطوريات التي تستثمر الأموال في المناطق التابعة لها، فهي تحظى بعملها

هذا، بودّ هذه المناطق وتضمن لنفسها ألا يقل اهتمام المناطق التابعة بدوام الإمبراطورية عن الاهتمام المسيطر على المركز ذاته.

تدور مادة هذا الكتاب حول هذه المسائل: حول تصنيف مناهج الهيمنة الإمبراطورية، وصيغ التوسع وأساليب تثبيت أركانه، وحول بقاع العالم التي شيدت الإمبراطوريات على ترابها الوطني. ولن تتركز اهتماماتنا على بلورة مناحي الاختلاف بين الإمبراطوريات البحرية، والإمبراطوريات البرية، أو بين الإمبراطوريات التجارية والإمبراطوريات العسكرية فحسب؛ أعني أن اهتماماتنا لن تُقصَر على تبيان الاختلاف بين تلك الأنظمة الإمبراطورية التي تطورت من خلال تحكمها في مصير أماكن معينة في العالم، ومن خلالها هيمنتها، بنحو جوهري، على تدفقات البشر والسلع ورأس المال عبر الحدود، بل هي ستسعى أيضاً لإمعان النظر في عقلانية اللاعبين على المستوى العالمي؛ أي بتعبير آخر، ستسعى للتعرف على المنطق الذي يقف خلف الهيمنة العالمية الأبعاد. وبالإضافة إلى هذا وذاك يسعى بحثنا هذا لمحاولة التكهن بمدى إمكانية الإمبراطورية الأمريكية على مواصلة هيمنتها، وبالمتطلبات الضرورية لتثبيت أركان هذه الإمبراطورية، كما سنحاول التمعن في الخصائص التي يتعين على أوربا أن تتوفر عليها لكي تكون قوة سياسية مستقلة وقادرة لا على اتخاذ موقف الند للند في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل على التخفيف من شدة الاضطرابات التي تعصف - حالياً - بالمناطق المحيطة بأوربا والمجاورة لها. ولعل من المستحسن هنا تأكيد أن أوربا المتميزة بهذه الخصائص لن تجد - هي ذاتها - بُدّاً من تبني ملامح إمبراطورية ومن تطوير قدرات تمكنها من تأسيس إمبراطورية خاصة بها. ومَنْ يمعن النظر في أوربا الحالية، يكتشف، لا محالة، أن أوربا قد قطعت شوطاً ذا أهمية على هذا الدرب. والشرط المهم هنا هو أنه لا يجوز النظر إلى التصرف الإمبراطوري، مسبقاً، على أنه نهج شرير ومستنكر، بل ينبغي النظر إليه على أنه إحدى صيغ التعامل والمشكلات القائمة؛ أعني النظر إليه على أنه صيغة من الصيغ السياسية الموجودة إلى جانب الدولة، وإلى جانب ما سوى ذلك من صيغ النظم المتعارف عليها في عالم السياسة.

ولا يجوز فهم ما قلناه في السطور الأخيرة على أن المراد منه هو رد الاعتبار إلى الإمبراطوريات الاستعمارية التي لفظها التاريخ. فحرب التحرير الدامية التي خاضها الأمريكيون للتخلص من نير الاستعمار الذي مارسته الإمبراطورية البريطانية في بلادهم، كان بمنزلة الأسطورة التي اتصف بها تأسيس الولايات المتحدة، ومع أن الأوربيين يقرون أنهم قد مارسوا صيغ الهيمنة هذه في الكثير من بقاع العالم غير الأوربي، وأنهم قد خلفوا هذا التاريخ وراءهم من دون رجعة، إلا أن الأمر البين هو أن النموذج القائم على سيادة الدول وتساويها في الحقوق والواجبات وفي تعاملها بالمثل، لا يمكن الوثوق بقدرته على التعامل بنجاح إزاء التحديات السائدة؛ فإخفاق الكثير من الدول في أداء وظائفها، وانهيار الوحدة الوطنية في هذه الدول على وجه الخصوص، يحفزان الآخرين على التدخل في شؤونها الداخلية، أو يسوغان تكوين الإمبراطوريات.

وسيعترض الكثيرون على تصوراتنا، زاعمين أن وضع الدولة والإمبراطورية وجهاً لوجه - كما لو كانا خيارين لا ثالث لهما - لا يعبر بصدق عن واقع الحال؛ ومن ثم فسيأخذون في الإسهاب في عرض تصوراتهم في شأن النظام السياسي القويم. وحين ينطلق هؤلاء من هذا التصور، فإنهم يبتعدون أكثر فأكثر عما هو كائن فعلاً. فعندما يمعن المرء النظر في التاريخ، وحينما يأخذ مصطلحي الدولة والإمبراطورية بالمعنى الواسع لكل منهما، فسيلاحظ - عندئذٍ - بجلاء أن نماذج النظم السياسية كانت تتخذ، في نهاية المطاف، إما هيئة الدولة أو صفة الإمبراطورية. من هنا، يسعى بحثنا هذا لتبيان المغزى الذي ينطوي عليه مصطلح الإمبراطورية. كما أخذ هذا البحث على عاتقه إزاحة الستار عن المسارات التي اتخذتها الإمبراطوريات، وهي تتشكل وترتقي، والدروب التي اقتفتها وهي تضعف وتنهار. وببحثنا هذا نكون قد دخلنا حقلاً كانت الفروع العلمية المختصة قد أهملته على مدى فترة طويلة من الزمن.

الفصل الأول

ما الخصائص المميزة للإمبراطورية؟

إن الجدل حول حرب العراق الأخيرة، وما رافق هذا الجدل من نقاشات صاخبة، لم تدر حول الأهداف المعلنة وغير المعلنة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها، من خلال قيامها مجدداً بالتدخل عسكرياً في منطقة الخليج الغنية بالنفط فحسب، بل - بنحو أكثر عمومية - حول دور الولايات المتحدة في الخليج عموماً، وفي آسيا الوسطى، وما نشأ على خلفية هذا التدخل من توتر في العلاقات بين جانبي الأطلسي، أمور أرهفت أحاسيس أوربا حيال النظام العالمي الجديد، الذي بدأت ملامحه تُبلوَر إثر انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي. وكان رفض الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في اتفاقيات دولية؛ أعني - على سبيل المثال لا الحصر - امتناعها عن التوقيع على بروتوكول كيوتو، ورفضها الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، قد جسد موقفاً أمريكياً جديداً في النظام السياسي العالمي. أضف إلى هذا، أن العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة - وهي علاقات لم تكن أصلاً من دون إشكاليات وتعقيدات في العقود الأخيرة - قد أمست تخضع لإعادة نظر جذرية، بعد أن ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش [الابن] خطابه المعروف في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر 2002؛ حيث كان قد هدد في خطابه هذا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتولى وحدها حل مشكلات الأمن العالمي، إذا ما عجزت المنظمة الدولية عن أداء دورها في هذا المجال.

وكان ربيع عام 2003، شاهداً على أن هذا التهديد لم يكن مجرد تهديد لا حقيقة له ولا وجود. ففي تلك الأيام اندلعت فعلاً حرب الخليج الثالثة. وكان هناك احتمالان لتفسير العلاقات الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة: فإما أن الولايات المتحدة أرادت أن يكون المجلس وسيلة بيدها، يسبغ الشرعية

على تدخلاتها العسكرية، وإما أنها بدأت تأبى أن تكون الذراع العسكرية التي تتصرف بها المنظمة الدولية عند الحاجة؛ أي أنها صارت ترفض أن توظف جهازها العسكري، المُكْلِف والمتطور، في خدمة المجتمع الدولي، مفضلة استخدام قدراتها العسكرية العظيمة لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة بها؛ فالتوترات التي اندلعت في الأيام التي سبقت اندلاع الحرب على العراق عكست أيضاً الخلافات حول مسألة مَن الأداة المنفذة لرغبات الطرف الآخر؟ أتشكل الولايات المتحدة الأمريكية الذراع المنفذة لقرارات الأمم المتحدة، أو أن الأمم المتحدة هي الأداة الطيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية؟[1]

وإذا كانت ألمانيا قد اطمأنت، حتى ذلك الحين، إلى هندسة نظام الأمن الأوربي، فإن هذه الهندسة بدت، هي الأخرى أيضاً، هشة؛ فقد ظهرت في الأفق مؤشرات توحي أن حلف شمال الأطلسي قد تحول في تسعينيات القرن العشرين، من حلف يأخذ بمبدأ الشورى إلى أداة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في أوربا، وأن الولايات المتحدة صارت تأبى أن يقف الحلف عائقاً يحول دون تنفيذ السياسة التي ترتئيها، وأنها على أتم استعداد للاستعاضة عنه بما يسمى "حلف الراغبين". ومقارنة بزمن الحرب الباردة، فإن الملاحظ هو أن تبعية أوربا الفعلية، للولايات المتحدة الأمريكية لم تتراجع البتة، بل هي في تعمق متزايد، [فأوربا تعلم] أن مَنْ يمتنع عن المشاركة في المشروعات الأمريكية، تنتظره ضغوط سياسية واقتصادية لا يستهان بها، أو سيُشنع عليه بعبارات تهزأ منه وتسخر من مواقفه، وأن الباب مفتوح على مصراعيه لكل مَنْ يريد الوقوف إلى جانب الأمريكيين – بحسب الشروط الأمريكية طبعاً - ومن دون تأثير في القرارات السياسية الأساسية التي تتخذها الولايات المتحدة؛ أي يجب عليه أن يلعب الدور ذاته الذي تعين على بريطانيا أن تلعبه في الكثير من الحالات، بالرغم من أنها أهم حليف للولايات المتحدة. ومن حيث المبدأ، فإن المشكلات العويصة التي تواجهها الولايات المتحدة؛ جراء تورطها في العراق، لم تغير شيئاً من هذه التوجهات الجديدة. بهذا المعنى، صارت حقبة التزام حلف شمال الأطلسي مبدأ الشورى في ذمة التاريخ. أضف إلى هذا أن انضمام بعض بلدان أوربا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي قد أثبت أن هذا التطور كان خطوة أضعفت

- بنحو شديد - التأثير الذي كانت تتمتع به الدول التي كانت متحالفة والولايات المتحدة الأمريكية، أيام الصراع بين الشرق والغرب.[2]

وعلى خلفية هذا التطور، تزداد الأصوات التي تناشد الولايات المتحدة الأمريكية أن تكتفي بدور المسيطر الخيِّر فقط؛ أي تناشدها الرجوع إلى الدور الذي كانت تقوم به في ماضي الزمن، وبضرورة التخلي عن السعي لتحقيق مشروعها الإمبراطوري. ولتأكيد هذه التحذيرات راح المرء يشير إلى المخاطر غير المحسوبة التي تهدد الإمبراطوريات عادة، وإلى خطورة الإفراط في توسيع الرقعة الجغرافية لسلطان الإمبراطورية، وإلى أن الانهيار، أخيراً، هو المصير الذي آلت إليه كل الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ حتى هذا اليوم. «فإذا كان سلطان أمريكا قد اتصف بالهيمنة في الماضي؛ أي كان يحظى بموافقة العالم الخارجي عادة، وبالشرعية في الكثير من الحالات، فإن هذا السلطان بات - بحسب ما كتبه مايكل مان Michael Mann الأستاذ البريطاني المحاضر في الولايات المتحدة - يرتكز على فوهة البندقية في اليوم الراهن. إن هذا الصنيع يضر بالهيمنة، ويقوض حق ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية أنها "إمبراطورية تنشد الخير"».[3] ومعنى هذا أن مَنْ يحاول الاستعاضة عن دور المسيطر بدور الإمبراطور، لا يجازف بإخفاق مشروعه هذا فحسب، بل يجازف أيضاً بفقدان الهيمنة. فالهيمنة والإمبراطورية جرت المقارنة بينهما، وفقاً لضروب لا تحصى، وصيغ لا تعد، بيد أن المقارنة كادت تفضي في كل الحالات إلى نتيجة مفادها: أن ممارسة الهيمنة أفضل من التطلع إلى ممارسة التسلط الإمبراطوري.

إن الجدل الذي بدأ أول وهلة حول المصالح والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الخليج، سرعان ما تحول إلى جدل يستعين بالكثير من شواهد ومقارنات تاريخية، أُريد منها جميعاً فهم التحول المحير في السياسة الأمريكية، وإدراك مغزى الظروف والأوضاع السياسية السائدة في العالم، على ضوء مقارنتها، بتطورات تاريخية كان المرء قد أشبعها تحليلاً وتمحيصاً؛ فغدت يسيرة الفهم، سهلة الإدراك؛ وهكذا، أمسى تاريخ "الإمبراطورية الرومانية" قرينة، يُقَوِّم المرءُ من خلالها احتمالات نجاح السياسة الأمريكية، ومناحي الخطر التي تحفها. وعلى صعيد آخر، غدا هيكل

"الإمبراطورية البريطانية" نموذجاً للتعرف إلى القدرات، التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتمتع بها، إذا ما أرادت التغلب على التحديات، التي تنشأ عن تأسيس الإمبراطورية. وأخيراً، ساق بعض الناس الانهيار الذي عصف قبل ما يزيد على خمسة عشر عاماً بالاتحاد السوفيتي؛ قرينة تشهد على النتائج المدمرة التي يفرزها الإفراط في توسيع رقعة سلطان الإمبراطورية جغرافياً؛ أي قرينة تشهد على عظمة المخاطر التي ستحف بالولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، إذا ما واصلت السير على الدرب الذي بدأت تخطو عليه.[4] بيد أن الإشارات والخواطر المستقاة من التاريخ لم تُدْرَس بنحو منتظم، يناسبُ النتيجةَ المرادُ التوصل إليها؛ فالحديث عنها كاد يكون مجرد تداعٍ للخواطر فقط. أضف إلى هذا أن هذه الإشارات والخواطر كانت تُساق - في أغلب الحالات - دلائل تشهد على صواب المواقف التي كان المرء قد اتخذها مسبقاً؛ بهذا المعنى كانت - في المقام الأول - بمنزلة صور تاريخية، توضح مغزى الحجج التي يسوقها المرء، أكثر من كونها عبراً واقعية ودروساً حقيقية، يستطيع المرء استخلاصها من تاريخ تأسيس إمبراطوريات العصور الغابرة.

إن المقارنة بين التاريخ الأمريكي وتاريخ الرومان، أمر يتداعى في الخاطر بيسر؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية - منذ تأسيسها حتى الآن - تتخذ من الجمهورية الرومانية مرجعاً، وسابقة تاريخية تعتد بميراثها.[5] إن الأمر يتعلق ههنا - إذن - باختبار نقدي، لقرينة احتلت منذ البداية، موقعاً مركزياً في وعي النخبة السياسية الأمريكية. كما أن مقارنة الإمبراطورية الأمريكية بالإمبراطورية البريطانية العالمية تنطوي على مسعى منطقي؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية، حلت محل بريطانيا إثر الحرب العالمية الثانية، وورثت منها مناطق نفوذها، التي كان من جملتها الشرق الأوسط الذي استحوذ - في الآونة الأخيرة - على جانب كبير من اهتمامات الولايات المتحدة، وعلى قدر عظيم من طاقاتها العسكرية. وليس ثمة بُدٌّ - على صعيد آخر - من مقارنة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي؛ فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانا طوال ما يزيد على أربعة عقود من الزمان، يتنافسان على إحراز نفوذ عالمي. وكما هو معروف فإن الروس بقيادة ميخائيل

غورباتشوف قد انسحبوا من هذا الرهان بعد أن خارت قواهم؛ جراء سعيهم لتنفيذ برامج تسلح واسعة؛ محافظة على التوازن العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبفعل التكاليف الباهظة التي باتوا ينفقونها؛ للمحافظة على تماسك الإمبراطورية.[6]

بيد أن المادة المستقاة من تأسيس هذه الإمبراطوريات الثلاث، لا تقدم أساساً عريضاً يمكن الركون إليه تماماً، عند القيام بتحليل مدعم بالحجج للاحتمالات والمخاطر، التي تحف بالإمبراطورية الأمريكية؛ ومن هنا، لا بد للمرء، بأي حال من الأحوال، من أن يستعين بالإمبراطورية الروسية، أيام الحكم القيصري، وبالإمبراطوريتين: العثمانية والصينية، عند النظر إلى الإمبراطورية الأمريكية من منظور مقارن؛ فهذه الإمبراطوريات تمتعت بنفوذ دام أطول فترة في التاريخ. ولا يجوز للباحث الرامي إلى التعرف إلى المنطق الذي يتحكم في سلوك الإمبراطوريات، والقوانين التي تحدد تصرفاتها، أن يتجاهل نشأة إمبراطورية المغول في القرن الثالث عشر. حقاً! انهارت هذه الإمبراطورية بعد تأسيسها بمدة قصيرة من الزمن، إلا أن مساحتها الجغرافية كانت قد جعلت منها إحدى كبرى الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ: فبمساحتها البالغة 25 مليون كيلومتر مربع لم تستطع التفوق عليها سوى الإمبراطورية البريطانية، التي بلغت مساحتها 38 مليون كيلومتر مربع في أوج قوتها. وعلى حين توزعت مساحة الإمبراطورية البريطانية على خمس قارات، ترابطت أطراف إمبراطورية المغول ترابطاً تاماً، فشكلت رقعة جغرافية واحدة، كادت تضم في أحشائها مجمل آسيا وأوربا؛ فقد امتدت حدود هذه الإمبراطورية في ذروة قوتها من البحر الأصفر شرقاً حتى أطراف بحر البلطيق غرباً. إن مناطق عمق شبه القارة الهندية وغرب أوربا وأواسطها وجنوبها فقط، هي المناطق التي ظلت بمنأى عن الاحتلال المغولي.[7] وبقدر تعلق الأمر بالعصر القديم - علاوة على الإمبراطورية الرومانية - لا بد أيضاً، من إمعان النظر في الإمبراطوريات الهلينية العظمى في الشرق. وعلى صعيد آخر يتعين علينا أن نمعن النظر في الإمبراطوريات البحرية أيضاً؛ أي في الإمبراطوريتين العالميتين: البريطانية والإسبانية، والإمبراطورية البرتغالية، مادامت الأخيرة كانت أولى الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية، وآخر إمبراطورية أوربية، تختفي من مسرح التاريخ

السياسي. وتظل الإمبراطورية البرتغالية على شيء من الأهمية بالنسبة إلى تحليلنا، وإن كانت هذه الإمبراطورية قد فقدت مكانتها، من حيث هي قوة مستقلة، وكادت تُحوَّل، منذ القرن الثامن عشر، إلى محمية ترعاها الإمبراطورية البريطانية.[8]

إن تسليط الضوء على هذه الإمبراطوريات، يساعد المرء في التعرف على المعضلة الأساسية التي تهتم بها كل الدراسات المقارنة، والتي تبحث في المنطق الذي يتحكم في تصرف الإمبراطوريات؛ أعني على وجه التحديد: أن علينا أن نوضح ما نقصده من مصطلح إمبراطورية. وفي وسع المرء أيضاً أن يذهب مدى أبعد؛ فيفهم مغزى هذا السؤال على أنه يدور حول التمييز بين الإمبراطوريات العظمى والإمبراطوريات العالمية. وربما كانت الإجابة على هذا السؤال أسهل، لو شهدت العقود الأخيرة، دراسات اجتماعية متقدمة، تبحث في ظاهرة الإمبراطوريات، وتزيح الستار عن الخصائص الواضحة لماهيتها أصلاً. إلا أن هذا المطلب لما يُحقَّق حتى الآن. هناك كم هائل من بحوث تختص برواية تاريخ كل واحدة من الإمبراطوريات، ودراسات مقارنة تتناول ظاهرة الإمبريالية، بنحو جدير بالملاحظة،[9] بيد أن البحث العلمي كاد يحجم تماماً عن إعطاء جواب شافٍ على ماهية الإمبراطورية، وماهية الخصائص التي تميزها من النظام السياسي، الذي بُلْوِر في أوربا في سياق نشوء الدول القومية. وتفسر هذه الحقيقة أيضاً السبب الذي حتم في أغلب الحالات أن ينزع بعض الناس في الجدل الدائر حديثاً حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن يسبغ على مصطلح الإمبراطورية المعنى الذي يحلو له، وأن يميل في كثير من الأحيان إلى استخدام هذا المصطلح بمعناه المستهجن فقط. وهذا الأمر ليس بالمستغرب؛ فالعلوم السياسية لم تبذل الجهد المطلوب لتوضيح معنى هذا المصطلح، فضلاً عن إشباعه بحثاً من خلال الأمثلة والشواهد، وهكذا تركته عرضة لتفسيرات، تحلو للخطاب الدارج في الصحافة اليومية.

إن ما لم يُنجز في سياق بحث علمي طويل المدى، ليس بالإمكان استدراكه دفعة واحدة. ولكن، ما لم تتم الإحاطة بماهية الإمبراطوريات، وماهية ما ليس من خصائصها، وما يتعين عليها النهوض به، وجوهر الخصائص التي تميزها من الهياكل السياسية الأخرى

السائدة في النظم المختلفة، فلن يكون بالمستطاع توظيف التحليل المقارن لنشأة الإمبراطوريات العالمية؛ لاستخلاص شيء ذي بال منه، بالنسبة إلى تحليل النظام العالمي الجديد، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام؛ فالمنطق المتحكم في تصرف الإمبراطورية [الأمريكية] يمكن فهمه فقط، حينما يتم - ولو بنحو تقريبي - إدراك الخصائص المميزة للنظام الإمبراطوري بشكل عام.

أولاً: وصف موجز لخصائص الإمبراطوريات

للإحاطة بماهية الإمبراطورية، ينبغي، بادئ ذي بدء أن نفرز جانباً ما لا ينطبق على الإمبراطورية، بحسب أغلب الاحتمالات.

فأولاً، ينبغي تمييز الإمبراطورية من الدولة. فسياسات الدول تُحَدَّد من خلال منطق، وقوانين مختلفة تماماً عن المنطق، والقوانين التي تحدد تصرفات الإمبراطورية. وتبدأ هذه الاختلافات بالطريقة التي يتم فيها دمج السكان داخلياً، وتنتهي بتحديد ما يراه المرء حدوداً وطنية؛ فمن الخصائص المؤكدة بالنسبة إلى الدول أن تكون لها حدود دولية بينة المعالم ومثبتة بنحو دقيق، إلا أن هذا النوع من الحدود لا وجود له بالنسبة إلى الإمبراطوريات. فلو أخذنا في الحسبان أن حدود هذه الإمبراطورية أو تلك لم تعد تختفي وتضيع في فضاء واسع تقطنه قبائل وشعوب رحل، قد تنصاع لأوامر الإمبراطورية وربما لا تنصاع، لكان التمييز بنحو واضح ودقيق، بين حدود الإمبراطورية، أولاً، وحدود الدولة، ثانياً، يظل، مع هذا، أمراً في غاية الأهمية، ولاسيما أنه لم تعد توجد في العالم الراهن تلك المناطق التي كان في مستطاع الإمبراطوريات التقليدية التوسع فيها بيسر؛ لأنها لا تخضع لسلطان معين.

إن الحدود المتعارف عليها في الإمبراطوريات لا تفصل بين وحدات سياسية متساوية في الحقوق والواجبات، بل هي تميل إلى تجسيد مراتب متباينة الدرجات في توزيع السلطة والنفوذ. أضف إلى هذا أن هذه الحدود - خلافاً للحدود الوطنية بين الدول - شبه

مفتوحة؛ فمَنْ يردْ دخول المجال الإمبراطوري يجب عليه أن يفي بشروط تختلف عن تلك التي ينبغي لمن يريد مغادرة هذا المجال أن يفي بها. ويعود هذا الأمر إلى ما في الإمبراطوريات من مناحي جذب اقتصادية وحضارية؛ فعدد الذين يريدون الدخول يفوق عدد أولئك الذين يريدون المغادرة. من هنا، لا بد من أن تترك هذه الحقيقة أثرها في نظام اجتياز الحدود أيضاً. فمواطنو الولايات المتحدة الأمريكية يسوحون ويعملون في كل أنحاء العالم. بيد أن مَنْ لا يتوفر على الجنسية الأمريكية لا يجوز له دخول الولايات المتحدة الأمريكية من دون قيد أو شرط. ومن خلال هذه الحقيقة يلمس المرء أيضاً أن ثمة فرقاً في المنزلة الاجتماعية؛ فالوحدات السياسية المتاخمة للإمبراطورية لا تتمتع بالمنزلة التي تتمتع بها الإمبراطورية.

وتتفق شروط التدخل في شؤون الطرف الآخر مع طبيعة حدود الإمبراطوريات؛ أعني أن حرية اجتيازها متاحة لبعض الناس ومقيدة لبعضهم الآخر. فالولايات المتحدة الأمريكية دأبت - منذ نهاية القرن التاسع عشر - على التدخل باستمرار في سياسة الدول الأخرى الواقعة على شواطئ الكاريبي، من غير وجل من أن تتدخل هذه الدول، من جانبها، في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، لا اقتصادياً ولا سياسياً، فضلاً عن أن تتجرأ على التدخل عسكرياً. إن هذا الموقف غير المتكافئ، هو - على وجه الخصوص - الأمر الذي يبين الفرق بين طبيعة حدود الإمبراطوريات أولاً، وحدود الدول ثانياً؛ فالإمبراطوريات لا تعترف بوجود جيران متساوين وإياها كما هي العلاقات بين الدول في الظروف الاعتيادية؛ أي لهم ما لها من حقوق، بل على العكس من ذلك؛ فالدول توجد، دوماً وأبداً، بأعداد غفيرة، أما الإمبراطوريات فإنها غالباً ما توجد فرادى. وسواء كانت فردية الإمبراطوريات في نوعها، حقاً أو مجرد زعم لا حقيقة تدعمه، فلا مراء في أن هذه الفردية لا تبقى من دون تأثير في كيفية اندماجها داخلياً؛ فإذا كان الأمر الواقع في الدول - لا بفعل المنافسة المباشرة بينها وبين الدول المجاورة لها فحسب - هو أنها تسعى لاندماج سكانها بنحو متساوٍ فتسهر عادة على تمتع الجميع بالحقوق نفسها من دون النظر إلى كونهم يقطنون في صميم الدولة أو في المناطق الحدودية. إلا أن هذا الأمر لا

ينطبق على الإمبراطوريات؛ فغالباً ما يكون ثمة تدرج في الاندماج، تدرج يبدأ بالتناقص بدءاً من المركز وانتهاءً بالمناطق التابعة له. والعادة - طبعاً - هي أن ينطوي هذا التدرج على تدرج مماثل في حق المشاركة في تقرير السياسة التي ينتهجها المركز. وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية يلمس المرء هذا التدرج في كل المناطق التي تخضع لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذه المناطق ليست لديها أي فرصة لأن تقبل الولاياتُ المتحدة الأمريكية انضمامَها إليها؛ بوصفها إحدى الولايات التي تُشَكِّل منها. ففي منطقة الكاريبي ثمة بضعة أمثلة تشهد على هذه الحقيقة.

وتستطيع الحدود الإمبراطورية أن تكون بديلاً من الحدود المتعارف عليها بين الدول. فبينما كانت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية ترسم لنفسها حدوداً تفصل بعضها عن بعضها الآخر، من طبيعة الحدود المتعارف عليها بين الدول، درجت هذه الإمبراطوريات في أفريقيا وآسيا على أن تكون حدودها مع جيرانها من طبيعة الحدود المتعارف عليها في الإمبراطوريات، وأن تمارس سلطانها [على جيرانها، المترجم] في إطار تحالفات رخوة في أغلب الأحيان. إن هذين النوعين من الحدود اختلف أحدهما عن الآخر بنحو واضح وجلي، وكان كل واحد منهما يكشف عن ماهية المؤسسة القابعة خلف هذه الحدود: دولة أو إمبراطورية. بيد أن حدود الإمبراطوريات يمكن أن تشترك مع الحدود المتعارف عليها بين الدول بصفة ما، وأن تزيد، بتداخلها هذا، متانة هذه الحدود ورسوخها؛ ففي سابق الزمن كانت الحدود الدولية بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية هي أيضاً الحدود الخارجية للإمبراطورية السوفيتية. وهذا التداخل هو الأمر الذي أسبغ على هذه الحدود تلك الصفة المميزة، التي أدخلتها التاريخ؛ بوصفها حداً كان يفصل بين معسكرين متصارعين. ومهما كانت الحال، فإن الحدود، المتعارف عليها في اليوم الراهن - منذ أن غدت المعمورة بأسرها تتصف، سياسياً، بنظام يقوم على وجود الدول - لم تعد من طبيعة الحدود السائدة في الإمبراطوريات أو من طبيعة الحدود المتعارف عليها بين الدول، بل صار ثمة تداخل واشتراك في الصفات المميزة لكلا النوعين؛ فالهياكل المتعارف عليها في الإمبراطوريات صارت تنطوي حقاً على الصفات التي تتسم بها عادة الهياكل

المتعارف عليها في النظام القائم على وجود الدول، بيد أنها، مع هذا، لم تعد البديل الذي يحل محلها. وهذا الأمر هو الظاهرة التي تجعل من الصعوبة بمكان أيضاً التعرف على الإمبراطوريات. فَمَنْ يتصور أن الإمبراطورية والدولة أمران لا ثالث لهما، يصل لا محالة إلى نتيجة مفادها: أن الإمبراطوريات لم يعد لها وجود في اليوم الراهن.

أما إذا كان المرء يرى أن بعض الدول صار يتسم بالصفات التي تتميز بها الإمبراطوريات، فسيجد أن أنساق القوة والنفوذ السائدة لا تتطابق وأنساق القوة والنفوذ المتعارف عليها في النظام القائم على وجود دول ذات سيادة. وهكذا، فإذا كان المرء يلمس وجود هياكل ذات طبيعة إمبراطورية من غير إعلان رسمي بذلك، فما هذا في الواقع إلا النتيجة التي تنتج أيضاً من خصوصية الحالة الاستثنائية التي تظهر بها الإمبراطوريات في اليوم الراهن. وكيفما كانت الحال، فإن الحدود بين الدول غالباً ما تجسد مجموعة حدود سياسية واقتصادية ولغوية وثقافية. ويسبغ هذا كله على الحدود بين الدول ما تتمتع به من قوة، وما يجعلها في الوقت ذاته صلبة وعديمة المرونة. والعكس هو الأمر في حالة الحدود الخاصة بالإمبراطوريات، فهذه يمكن وصفها بأنها نسيج يتميز بأن ترسيم الحدود السياسية فيها يتم بمعزل عن ترسيم الحدود الاقتصادية، وأن الاختلافات الثقافية تعكس التوزيع المتفاوت للمستويات الثقافية، وأن الاختلافات اللغوية لا تلعب في عملية الترسيم هذه أي دور. ويجرد هذا كله حدود الإمبراطورية من صفتها الرسمية ويزيد مرونتها.

ويتعين – ثانياً – التمييز بين الإمبراطورية، وبين بنية النفوذ الذي تتمتع به القوة المهيمنة، علماً أن على المرء أن يأخذ في الحسبان أيضاً أن الفرق بين النفوذ الذي تتمتع به القوة المهيمنة والسيطرة التي تمارسها الإمبراطورية أمر غير واضح المعالم. ومع هذا، يُستحسن أن يكون هناك تمييز واضح بين كلا الأمرين. فالهيمنة هي النفوذ في إطار مجموعة تضم لاعبين سياسيين متساوين في الحقوق، أما السيطرة فإنها تُنهي هذه المساواة – القائمة شكلياً على أدنى تقدير – وتحول الدول الخاضعة لسيطرة الإمبراطورية إلى دول عميلة، أو دول تابعة، تدور في فلك الإمبراطورية المعنية بنحو قد يزيد وقد ينقص.

وفي العقود المنصرمة تم رسم صورة لمكانة كل من: الاتحاد السوفيتي في حلف وارسو، والولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي؛ وذلك من خلال التمييز بين السيطرة التي تمارسها الإمبراطورية والنفوذ الذي تمارسه القوة المهيمنة؛ فقد أُشير إلى أن الاتحاد السوفيتي كان محاطاً بدول تابعة يحدد لها المركز مجالها على الحركة،[10] وأن حلف شمال الأطلسي كان – خلافاً لذلك – نظاماً يجمع حلفاء متساوين من حيث المبدأ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفها أكبر الحلفاء وأقواهم، كانت قد حظيت في إطار هذا الحلف بأهمية متميزة – جُسِّدت على سبيل المثال – من خلال حقها المبدئي في تعيين القائد العام لقوات الحلف، على حين كان من حق الأعضاء الآخرين اختيار أحد مواطنيهم؛ للنهوض بمنصب الأمين العام للحلف. ومن الصورة التي رسمها المرء لحلف شمال الأطلسي وحلف وارسو يتبين أيضاً أن التمييز بين النفوذ والسيطرة، قد وُظِّف على خلفية الصراع بين الشرق والغرب؛ لخدمة أغراض سياسية–أيديولوجية.

وثمة مثال آخر لا ينطوي الاستشهاد به على تحيز سياسي–أيديولوجي؛ لأنه مستقى من زمن طال عهده؛ أعني تحول حلف ديلوس–أتيكا* البحري إلى دائرة سيادة أثينا البحرية. فهذا التحول مثال جيد على توضيح الفرق بين النفوذ والسيطرة. ففي أول الأمر كان هذا الحلف حلفاً بحرياً أُريد منه الوقوف صفاً واحداً في مواجهة السيطرة الفارسية على الشاطئ الغربي من آسيا الصغرى ومنطقة بحر إيجة. وفي بادئ الأمر كان المشاركون في هذا الحلف يتمتعون، جميعاً، بالحقوق نفسها. ولا ضرورة لتأكيد أن المتحالفين كانوا منذ البداية، يشاركون في المجهود الحربي بنسب مختلفة؛ فبعضهم كان يشارك بالمال فقط وبعضهم الآخر ببضع سفن فقط، أما أثينا فتولت على الدوام تقديم الجزء الأعظم من الأسطول الحربي.[11]

وكان التباين في المشاركة بالعبء المالي والقدرات الحربية قد ترك بصماته على الحالة الداخلية للحلف الذي كان يتحول شيئاً فشيئاً إلى قنطرة تستخدمها أثينا لتوسيع دائرة

* حلف دفاعي مستقى اسمه من اسم جزر يونانية، كانت قد انضمت هي وجزر إغريقية أخرى إلى هذا الحلف، بين عامي 480 ق.م. و479 ق.م.؛ بغية تحرير المناطق اليونانية التي احتلتها الإمبراطورية الفارسية. (المترجم)

نفوذها وتعميق مجال هيمنتها؛ أي بتعبير آخر، كان هذا الحلف قد أمسى قنطرة للانتقال من النفوذ إلى السيطرة.[12] فأثينا هي التي تعين قائد القوات المسلحة، وتختار الشخص المكلف بالإشراف على بيت المال الخاص بالاتحاد، وتحدد مقدار الأموال التي يتعين على كل عضو دفعها، وتهيمن على القضاء الموكل بالبتّ في الشؤون التجارية، كما أفلحت في تعميم أوزانها ومقاييسها؛ فغدت سارية في كل أرجاء المنطقة التي يغطيها الحلف. علاوة على هذا كله، كانت لدى أثينا ثكنات عسكرية في المدن التابعة لحلفائها؛ الأمر الذي مكنها من أن تتدخل في شؤون الحلفاء الداخلية. لقد كانت أثينا - أخيراً - قد نقلت بيت المال الاتحادي من ديلوس إلى أثينا، وألغت يمين "الولاء والإخلاص لأثينا وحلفائها"، وأحلت مكانها يمين "الولاء والإخلاص لشعب أثينا". كما سحبت قرار السلم والحرب من الجمعية [التشريعية، المترجم] الاتحادية، ونقلته إلى الجمعية الوطنية الأثينية. وهكذا، تحول صاحب النفوذ إلى مستبد - بحسب ما قاله أبناء كورنث - حينما كانوا يُلهبون المشاعر لتكوين حلف لاكديمونش لمحاربة أثينا.[13]

إنه لأمر بدهي أن يرسم المرء صورة الوضع الذي أمست الولايات الأمريكية تتبوأه في "العالم الغربي"، على خلفية تحول حلف ديلوس-أتيكا البحري، من حلف يتمتع المشاركون فيه بالمساواة إلى حلف يخضع لسيادة أثينا البحرية. حقاً لم تكن هذه السيادة، لا من حيث المساحة الجغرافية التي غطتها، ولا من حيث المدة التي عمرتها، ذات طابع إمبراطوري، بيد أن المرء سيكتشف - عند تركيز النظر على مجمل تداعياتها - أنها كانت قد انطوت على الكثير من المناحي المميزة للسياسة الإمبراطورية، والجدير بالذكر هنا أن هذا التقويم لا ينطلق من تخمينات لا يدعمها التاريخ، بل هو ينطلق من الصورة الدقيقة التي رسمها المؤرخ الكبير توكيديدز Thucydides لهذا التطور؛ ولهذا السبب سنتحدث باستمرار في العرض الآتي عن هيمنة أثينا على البحار، غاضين الطرف عن أن هذه الهيمنة لا تُدرَج تحت المصطلح العام للإمبراطورية إلا بنحو مشروط فقط.

ويتعين - ثالثاً - تحديد المعالم التي تميز الإمبراطورية مما درج المرء منذ القرن التاسع عشر، على تسميته إمبريالية. فالتمييز بين النظريات التي تدرس طبيعة الإمبراطوريات

والنظريات الباحثة في مغزى الإمبريالية لا يجعل بإمكاننا - أول وهلة على أدنى تقدير - التخلي عن المنظور المعياري، المتعارف عليه، في جلّ النظريات التي تفسر ظاهرة الإمبريالية فحسب، بل هو يتيح لنا أيضاً الفرصة لأن نلقي نظرة وصفية-تحليلية على القوانين التي تتحكم في تصرف الإمبراطوريات، أضف إلى هذا أن مصطلح الإمبريالية، والنظريات المتخصصة في دراستها ترى، بنحو مبدئي، أن نشوء الإمبراطوريات هو عملية تنطلق من المركز، وتنتهي في المناطق الهامشية؛ وبهذا فإنها تفترض أن هذه العملية تتخذ اتجاهاً واحداً. وليس ثمة شك في أن هذه الفرضية تعوق - إلى حدٍّ ما - فرصة إمعان النظر في الإمبراطوريات الموجودة، أو التي وجدت على أرض الواقع فعلاً.

ومعنى الإمبريالية هو أن ثمة إرادة لخلق الإمبراطورية، وسواء كانت هذه الإرادة تنبع من دوافع سياسية أو دوافع اقتصادية، فإن الأمر البين هو أن الدوافع الإمبريالية هي السبب في نشأة الإمبراطوريات العالمية، لا بل قد تكون هي السبب الحاسم. بيد أن المؤرخ البريطاني جون روبرت سيليي John Robert Seeley، اتخذ موقفاً مخالفاً لوجهة النظر هذه؛ فقد كان أعرب عام 1883، عن مقولة مشهورة وطريفة، مفادها: أن الإمبراطورية البريطانية أُنشئت «في لحظة غياب العقل».[14] ومع أن سيليي أراد بمقولته هذه، الدعوة إلى انتهاج سياسة إمبريالية بشكل واعٍ وبقصد واضح لأنه كان يخشى من أن تُمَزَّق الإمبراطورية البريطانية العالمية بين فكّي رحى القوتين العظميين الجديدتين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إلا أن الأمر البين، هو أن هذه المقولة تشير بوضوح إلى أن النظريات الشارحة للإمبريالية، تفرط عند حديثها عن المقصد والوعي اللذين تحكما في تصرف أولئك الأفراد الذين لعبوا - بنحو ما - دوراً في تأريخ ارتقاء الإمبراطوريات. فنادراً ما استند نشوء الإمبراطوريات إلى استراتيجية محكمة مدروسة بعناية وبعد تفكير عميق؛ فالفضل في نشأة أغلب الإمبراطوريات يعود إلى خليط مكون من مصادفات وقرارات فردية، اتخذها، في أغلب الأحيان، أفراد لم يكونوا يتمتعون سياسياً بالشرعية اللازمة. وتأسيساً على هذه الحقيقة، يكاد يكون تأسيس كل الإمبراطوريات قد تم "في لحظة غياب العقل".

إن تركيز النظر على المركز، انسجاماً ووجهة النظر المهيمنة على التصورات التي تدرس ظاهرة الإمبريالية، يجب أن يُستكمل بتركيز النظر على المناطق التابعة، وعلى ما كان في هذه المناطق من فراغات سياسية وتحولات اقتصادية، وعلى الالتماسات التي تقدم بها الأطراف المحليون هناك طالبين تدخل القوى الأجنبية لمعاونتهم على الوقوف في وجه المخاطر التي تحف بسلطانهم؛ فمقولة "الإمبراطورية تحت الطلب" - وهي مقولة صاغها بعض الناس في الآونة الأخيرة للإشارة إلى التوسع الذي حازته الولايات المتحدة الأمريكية في رقعة هيمنتها ونفوذها[15] - نعم إن هذه المقولة ينبغي لها أن تكون تعبيراً يشير في المقام الأول، إلى أن المبادأة في خلق بعض الإمبراطوريات كانت تتأتى من المناطق التابعة. وليس ثمة شك في أن هناك ديناميكية [داخلية] تدفع صوب تكوين هذه الإمبراطورية أو تلك، ديناميكية تحدو المركز إلى أن يتوغل في المناطق التابعة، وتحركه ليزيد باستمرار رقعة نفوذه ومجال هيمنته؛ ولكن هناك أيضاً قوة جذب تتأتى من المناطق التابعة ذاتها، فقوة الجذب هذه تسهم أيضاً في اتساع رقعة الهيمنة. ولا يمكن البتّ في أي المؤثرين أقوى فاعلية؛ فالبت في ذلك يختلف من حالة إلى أخرى. فبينما تفترض نظريات الإمبريالية أن الديناميكية السائدة في المركز هي الأمر الحاسم،[16] يتم هنا الانطلاق من أن إمعان النظر في المناطق التابعة عظيم الأهمية، لا بالنسبة إلى إمبراطوريات العصور الغابرة فحسب، بل بالنسبة إلى تحليل السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية، في العقود الأخيرة أيضاً.

ثانياً: إمبراطوريات عالمية الأبعاد، وإمبراطوريات عظمى إقليمياً

في الفصول القادمة سنواصل محاولاتنا الرامية إلى إظهار الملامح التي تميز - بنحو أكثر دقة - ظاهرة "الإمبراطورية" من النظم السياسية الأخرى. بيد أنه ينبغي لنا، أن نحدد بضعة معايير منهجية، قادرة على تحديد مناحي الاختلاف بين الإمبراطوريات العالمية world empires، والإمبراطوريات الإقليمية أو الإمبراطوريات ذات العمر القصير great empires.

فهناك - أولاً - الفترة الزمنية التي تتمتع فيها الإمبراطورية المعنية بالحياة؛ أعني ضرورة أن تكون الإمبراطورية قد مرت بدورة ارتقاء وانحدار، على أدنى تقدير، وبأنها كانت قد عاودت المرور بهذه الدورة ثانية؛ [أي استطاعت أن تتغلب على مشكلاتها

وعوامل انحطاطها وتعاود الارتقاء ثانية، المترجم].[17] فتمتع الإمبراطورية بـالعمر المديـد يـشير إلى مـا لـدى الإمبراطوريـة المعنيـة مـن كفـاءة مؤسـسية، تمكنهـا مـن النهـوض بالإصـلاحات والتجديـدات المطلوبـة؛ أي الإصـلاحات والتجديـدات التـي تجعـل الإمبراطورية تستغني عـن سـحر الكفـاءات التـي تمتعـت بهـا الشخـصية التـي خلقـت الإمبراطورية، (أو التي تمتع بها الجيل الذي نهض بأعباء تأسـيس الإمبراطوريـة). ويتبـين من وجهة النظر هذه، أن الإمبراطورية العظمى التي أوجدها نابليون لن تحظى في العرض الآتي بأهمية تذكر، وينطبق الأمر ذاته على المشروع الإمبراطوري لا المخفـق فحـسب، بـل القصير الأجل أيضاً، وهو الذي دار في خلد الفاشـية الإيطاليـة والنازيـة الألمانيـة، وعـلى محاولة اليابان أيضاً، الرامية إلى خلق "منطقة رخاء في جنوب شرق آسيا".

وإذا كان تجاهل المشروعات المذكورة آنفاً أمراً مفروغـاً منـه بالنـسبة إلى مـا نحـن في صدد دراسته، فإنه ليس من مسلمات الأمور بقـدر تعلقـه بإمبراطوريـة ولـيم الثـاني؛ [أي الإمبراطورية الألمانية التي كان بسمارك مهندسها الأول، المـترجم]. وتظـل هـذه الحقيقـة قائمة، حتى لو رأى المرء أن الـسياسة الإمبراطوريـة لم تأخـذ مجراهـا، بـدءاً مـن تأسـيس الإمبراطورية في بهو المرايا بقصر فرساي عام 1871، بل كانت قد بُلْـوِرت بـدءاً مـن قيـام وليم الثاني بعزل بسمارك عن سدة الحكم. فهذه الإمبراطورية كُتِبَ لها أن تعمر مدة أطـول من المدة التي عمرها المشروعان الإمبراطوريان اللذان راودا خيال موسـوليني وهتلـر، ولم يحققا – جوهرياً – أكثر من بضعة انتـصارات عـسكرية. ولكـن، إذا مـا افـترض المـرء أن الـسياسة الإمبراطوريـة التـي انتهجهـا أولاً الإمبراطـوران: ولـيم الأول ولـيم الثـاني، والنازيون ثانياً، ليست سوى دورتي ارتقاء وانهيار متعاقبتين، فصلت بينهما الحرب العالميـة الأولى، فسيكون هناك أكثر من سبب يدعونا إلى ضم ألمانيا إلى قائمة الإمبراطوريات. ومن هذا المنظور ما كان الأمر أكثر من تغيير في النخبة القائـدة، ومـن عمليـة إصـلاح وتجديـد للأسس التي قامت عليها الإمبراطورية [الألمانية التي امتـد أجلهـا منـذ تأسيـسها في بهـو المرايا بقصر فرساي حتى اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الثانيـة، المـترجم]. وإذا افـترض المرء أن الحرب بين اليابان وروسيا عام 1905، قد كانت بمنزلة الحدث الذي مكن اليابـان

من إنشاء إمبراطورية عظمى، فسيكون من حقنا عندئذٍ ضم اليابان أيضاً إلى قائمة الإمبراطوريات. بيد أن هذه الافتراضات لا تمنعنا من تأكيد أن نشوء الإمبراطورية العالمية قد تم، في كلتا الحالتين، في وقت متأخر جداً، وأن كلتا الإمبراطوريتين لم تعمر سوى ردح من الزمن، قصيرٍ نسبياً. أضف إلى هذا أن هزيمة ألمانيا واليابان في وقت مبكر تجعل من الصعب جداً الجزم بنحو مؤكد في احتمال كون إنشاء هاتين الإمبراطوريتين قد جسد إنشاء إمبراطوريات عالمية أو إمبراطوريات عظمى على الصعيد الإقليمي فقط. وكان مايكل دويل Michael Doyle قد أسبغ على ألمانيا وفرنسا موقعاً مركزياً في تحليله المقارن لنشوء الإمبراطوريات. لكننا - خلافاً لما ارتآه دويل - سنستشهد في عرضنا اللاحق بألمانيا وفرنسا مثالين على إمبراطوريات فشلت في إتمام مشروعها الإمبراطوريfailed empires.[18]

وليس المعيار الزمني وحده هو الأمر الذي يتعين أخذه في الحسبان؛ فمعيار التوسع الجغرافي لا يقل عنه أهمية بأي حال من الأحوال، وهو أن القوة التي لا تنشر سلطانها على مساحات واسعة، لا يمكن أن ينطبق عليها مصطلح الإمبراطورية؛ بهذا المعنى، كانت المملكة النمساوية-المجرية (مملكة نهر الدانوب)، قوة إمبراطورية من دون أدنى شك، من حيث المدة التي عمرتها، إلا أنها لم تكن إمبراطورية بأي حال من الأحوال، لو كنا أخذنا مساحة أراضيها في الحسبان. فهذه المملكة كانت إحدى الإمبراطوريات المتوسطة الحجوم في أواسط أوربا، وكانت تلعب داخل ما يسمى جوقة القوى الأوربية الدور ذاته الذي كانت تلعبه فرنسا، مع فارق بسيط، وهو أن هذه المملكة لم تكن تتطلع إلى أن تكون قوة مهيمنة في إطار أوربا كلها. فسلطانها كان - حتى حينما كان أباطرتها من أسرة هابسبورج يضعون على رؤوسهم التاج الألماني - مقصوراً على محيط أواسط أوربا. ويشكل الإمبراطور كارل الخامس حالة استثنائية هنا، فقد كانت مملكة هذا الإمبراطور مكونة من إسبانيا والأراضي المنخفضة أيضاً، وكان سلطانه يرتكز على موارد تفوقت بشكل جوهري على الموارد التي تمتع بها الأباطرة الذين حكموا من فيينا لاحقاً. وبعد انقسام أسرة هابسبورج إلى أسرة إسبانية وأسرة ألمانية عام 1556، اكتسبت مدريد الملامح الإمبراطورية إلى حد بعيد.[19] وتأسيساً على هذه التطورات، كان التبجح القائل: إن «كل العوالم تتبع النمسا وتدين لها» قد أمسى مجرد ذكرى من ذكريات الأيام الخوالي.[20]

ومن المستحسن هنا تأكيد أن تطبيق معيار المساحة الجغرافية على الإمبراطوريات القارية، أكثر يسراً من تطبيقه على الإمبراطوريات المهيمنة على المحيطات والبحار؛ فسلطان هذه الإمبراطوريات ونفوذها لا يرتبطان - في المقام الأول - بمساحة الأراضي الخاضعة لها، بل هو يكمن في هيمنتها على تدفق السلع ورؤوس الأموال والمعلومات بين قارات العالم، وعلى قيامها بدور المحور الذي تدور في فلكه العلاقات الاقتصادية الدولية.[21] إن الموانئ البحرية المخصصة لسفن أعالي البحار، والطرق البحرية الآمنة، والموارد الاقتصادية المتاحة، وثقة رجال الاقتصاد والمال بأنهم يتوفرون على عملة تحظى بالقبول في كل أرجاء المعمورة، تلعب - بالنسبة إلى هيمنة الإمبراطوريات البحرية - دوراً أكثر أهميةً بكثير من الدور الذي تلعبه مساحة الأراضي والمناطق الأجنبية التي تهيمن عليها هذه الإمبراطوريات فعلاً.[22] وسنتطرق لاحقاً بالتفصيل إلى هذا الاختلاف الجوهري في نشأة الهيمنة الإمبراطورية، وإلى ما أفرزه من اختلافات في خصائص الإمبراطوريات المهيمنة على القارات أولاً، وسمات الإمبراطوريات المهيمنة على المحيطات ثانياً. ونحن نجد - أول وهلة - أن الأمر المهم هو أن العوامل الجيو-اقتصادية لا يمكن النظر إليها على أنها أمور مستقلة عن نشأة الهيمنة الإمبراطورية؛ فالسيطرة على التجارة يمكن أن تكون مصدراً للتسلط الإمبراطوري؛ مثلها في ذلك مثل السيطرة على المناطق والأماكن الأجنبية؛ فإسبانيا - على سبيل المثال - ما كانت تتوفر في القرن السادس عشر على مدينة ذات شأن يذكر في التجارة والعمل المصرفي. من هنا، لم يكن بإمكانها أن تعوق بريطانيا من الارتقاء إلى قوة منافسة في بادئ الأمر، وإلى قوة تتفوق عليها تفوقاً عظيماً فيما بعد.

بيد أن إمعان النظر في بداية تدهور إسبانيا وارتقاء بريطانيا، يشهد أيضاً أن السيطرة على تدفقات السلع ورؤوس الأموال، والهيمنة على المناطق الأجنبية، لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى بيسر؛ فمادامت إسبانيا قد أخفقت في إعادة سيطرتها على الأراضي المنخفضة، ومادامت تجارتها قد تدهورت تدهوراً شنيعاً، والتدفقات الاقتصادية قد أمست تتجنب المناطق الخاضعة للنفوذ الإسباني، فقد خسر الإسبان سيطرتهم الاقتصادية على

أوربا، وفقدوا – من ثم – الثقة التي تؤهلهم للحصول على القروض الأجنبية. وأفرزت هذه التطورات إعلان الكثير من مصارف الدولة إفلاسها. وعلى خلفية هذه التطورات، كان مستقبل إسبانيا عام 1588، مرتبطاً بانتصار الأسطول الحربي الإسباني Armada، وغزو بريطانيا والانتصار عليها في عقر دارها، فهذا الانتصار كان آخر فرصة لديها؛ لكي تستعيد سيطرتها على التدفقات الاقتصادية بنحو غير مباشر؛ أعني من خلال فرض سلطانها على مناطق أجنبية. وحينما خاب الأمل وذهب هذا الطموح أدراج الرياح، أخذت شمس إسبانيا تغرب تدريجياً؛ إذ خسرت شيئاً فشيئاً مناطق نفوذها وتقلصت القوة التي تمكنها من فرض إرادتها؛ بوصفها قوة إمبراطورية.

والأمر الواضح هو أن قوة الإمبراطورية ترتبط بنحو أكثر من قوة الدولة على التشابك المتين بين العوامل الجيو–سياسية والعوامل الجيو–اقتصادية. ومادامت هذه العوامل تؤثر بنحو متشابك دائماً وأبداً، فلا مناص من أخذها معاً في الحسبان. وبإمكان بعض العوامل الهامشية – على صعيد آخر – أن يلعب دوراً عظيم الفاعلية في ارتقاء هذه الإمبراطورية أو تلك وتدهورهما؛ أعني عوامل من قبيل التفوق العسكري الذي أحرزه البريطانيون عام 1588، حين تقدموا في علوم المعادن وأفلحوا في تصنيع مدافع أعظم فاعلية.[23] ويوضح هذا المثال – على وجه الخصوص – أن معيار عالمية الإمبراطورية من حيث البعد الجغرافي لا ينسحب على ما للإمبراطورية من نفوذ فعلي في مناطق العالم المختلفة فحسب، بل هو ينسحب أيضاً على نفوذها الأدبي في إدارة تدفقات السلع ورؤوس الأموال؛ بهذا المعنى، نجد أن معيار التوسع الجغرافي ينطوي على مجموعة أمور لا تقل، من حيث تعدد مناحيها، عن المجموعة التي ينطوي عليها معيار الفترة الزمنية التي عمرتها الإمبراطوريات المختلفة.

ويقودنا هذا إلى إحدى أكثر المعضلات تعقيداً، عند محاولة تعريف ماهية الإمبراطوريات العالمية؛ أعني أنه يقودنا إلى السؤال عن المقصود بـ"العالم". ويشير أغلب الدلائل إلى أن المقصود بالعالم ههنا، هو الكوكب الأرضي برمته. وإذا كان هذا هو الأمر المقصود فعلاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، فقط، هي الإمبراطورية العالمية، وإنها لم

تحظَ بهذه الصفة إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انهياراً تاماً. وإذا صحت وجهة النظر هذه، فسيكون، في وسع المرء أن يضيف إليها الإمبراطورية البريطانية، في أفضل الحالات، مادامت هذه كانت قد خطت الخطوة الأولى على درب إنشاء إمبراطورية عالمية. وعلى خلفية وجهة النظر هذه، لن يكون هناك أساس متين يصلح للمقارنة بين الإمبراطوريات العالمية. ومن حيث المبدأ، فإن وجهة النظر هذه تعكس الأمر الذي ينطلق منه أولئك المؤلفون الذين يؤكدون أن الولايات المتحدة الأمريكية حالة فريدة لا مثيل لها في التاريخ؛ فهم يرون أن العالم يشهد - أول مرة - تنامي قوة، يمتد مداها ليشمل الكوكب الأرضي برمته، قوة لا يكمن سلطانها في الهيمنة الرسمية الطابع، بل هو يكمن في الهيمنة ذات الطابع غير الرسمي، في أغلب الحالات. والخلاصة التي تنجم من وجهة النظر هذه، تعني أن إمعان النظر في تاريخ الإمبراطوريات العالمية عملٌ لا جدوى منه أساساً، بالنسبة إلى من يريد تفهم الوضع السائد في اليوم الراهن. وبنحو ما فإن وجهة النظر هذه هي الأمر الذي ينطلق منه مايكل هارت Michael Hardt، وأنطونيو نيجري Antonio Negri، في مؤلفهما الموسوم **الإمبراطورية** *Empire* الذي أُصدِر عام 2002. ولا يغير من الأمر شيئاً أن الإمبراطورية الجديدة، التي يرسم المؤلفان صورة لها، لا تتطابق تماماً وما للولايات المتحدة الأمريكية من قوة وسلطان؛ فالإمبراطورية الجديدة شُكِّلت من خلف أو بتجاوز الحدود السياسية والسيادة الوطنية، على شكل هيكل تشابكات جديد.

بيد أن إمعان النظر في سلطان الولايات المتحدة الأمريكية يبين بجلاء، أن قوتها لا تتأتى من هيمنتها على مجمل الكوكب الأرضي فحسب، بل هي تتأتى من هيمنتها على الفضاء العالمي أيضاً. ونقصد بهذه القوة، أولاً الصواريخ العابرة للقارات التي يتم التحكم فيها من الأقمار الصناعية؛ فهذه الصورايخ جعلت العالم بأسره في متناول القوات الأمريكية. ونقصد بهذه القوة ثانياً قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إنجاز ما لدى البشرية من رؤى تكنولوجية وتخيلات للتوسع في استكشاف الفضاء المحيط بالكوكب الأرضي، بدءاً من الهبوط على سطح القمر، ومروراً بإسكان بعض بني البشر في مدار حول الأرض، وانتهاءً بتهيئة المريخ سكناً لبني البشر؛ ومعنى هذا كله أن مصطلح العالم قد

اكتسب معنى أكثر شموليةً من المعنى المتعارف عليه، لقد صار يشتمل على الفضاء المحيط بالكوكب الأرضي أيضاً.[24] إن هذا البعد الجديد لمفهوم العالم صار أحد العناصر الجوهرية في القوة التي تتوفر عليها الإمبراطورية الأمريكية. بيد أن هذا لا يشكل سبباً وجيهاً لزعم أنه ليس من سبيل للمقارنة بين الإمبراطورية الأمريكية والإمبراطوريات السابقة.

وتأسيساً على هذا كله، فإن "العالم" الذي يتحدث عنه المرء، في هذا السياق، أمر نسبي غير ثابت الأبعاد؛ أي ليست له تلك المعالم الثابتة المتعارف عليها عند الحديث عن حدود القارات والمقاييس المادية المتعارف عليها في الكوكب الأرضي. فمعالم المعمورة تُحَدَّد من خلال المنظور والأفق السائدين في الحضارات المختلفة؛ أي إنه يُحدَّد من خلال عوامل ثقافية وتكنولوجية، أكثر من أن يُحدد من خلال عوامل جغرافية صرف؛[25] فمفهوم "العالم" صار له ارتباط بالأبعاد الجغرافية للعلاقات التجارية، وبكثافة تدفق المعلومات والنظام المعرفي، والقدرات الملاحية، وما سوى ذلك من أمور أخرى كثيرة. وهكذا، لا غرو أن نلاحظ أن تطلع الإمبراطوريات إلى الهيمنة على العالم يزداد اتساعاً منذ العصور القديمة إلى الآن، وأن في عالم اليوم يوجد فعلاً مكان لإمبراطورية واحدة فقط؛ انسجاماً والتوصيف القائل: إن من مستلزمات الأمور أن تزعم كل إمبراطورية أنها تشكل حالة فريدة لن تُكَرَّر ثانية في التاريخ.

ومهما كانت الحال، فإنه منذ العصور القديمة حتى الزمن الراهن، كان هناك مكان يتسع لأكثر من إمبراطورية واحدة؛ فقد عاشت الإمبراطوريات جنباً إلى جنب من غير أن يسلبها هذا العيش المتزامن شرعية وجودها؛ أي إنها كانت بمنزلة "إمبراطوريات متوازية"؛[26] فعلى مدى قرون كثيرة من الزمن، ظهرت الإمبراطورية الصينية والإمبراطورية الرومانية على المسرح العالمي جنباً إلى جنب، ومن غير أن ترى إحداهما أن هذا التزامن قد انتقص حقها في فرض شرعيتها. وغني عن البيان أن "العوالم" التي كانت تخضع لسلطان هاتين الإمبراطوريتين ما كان بينها احتكاك. وحدث العكس تماماً في القرون التي تزامن فيها حكم الأباطرة البيزنطيين وحكم الأباطرة الكارولنجيين [خلفاء شارلمان، المترجم]، وحكم الأوتويين [خلفاء أوتو على حكم ألمانيا، المترجم]، وحكم

السالين [أحفاد هنري الثاني الذين حكموا إيطاليا وألمانيا، المترجم]؛ فقد طعن كل إمبراطور في شرعية الإمبراطور الآخر: فهؤلاء الأباطرة انتموا إلى "عالم" واحد؛ ومن ثم فما كان هناك مكان لأكثر من إمبراطور واحد. وتأسيساً على هذه الحقيقة، لم يَرَ أحدهم في الآخر نداً مناسباً له، لا بل إن أحدهم لم يعترف للآخر بهذه المكانة، ولا حتى على المستوى الفخري.[27]

لقد تعايشت الإمبراطوريتان: البريطانية والروسية - على صعيد آخر - بنحو سلمي نسبياً، ومن دون إشكاليات ذات بال، حتى العقود الأولى من القرن العشرين؛ فـ"العوالم" الخاضعة لكِلتا الإمبراطوريتين كان بينها فاصل واضح المعالم، أضف إلى هذا أن هذه "العوالم" كانت على قدر كافٍ من الاختلاف والتباين. وما نقوله - ههنا - لا ينسحب على المناطق التي كانت تخضع لهيمنة كل واحدة من هاتين الإمبراطوريتين فحسب؛ فآسيا كانت قد قُسِمت إلى قسم شمالي وقسم جنوبي على امتداد جبال القوقاز وهيمالايا،[28] بل هو ينسحب بنحو أكثر على الطريقة التي كان الطرفان يمارسانها؛ لتحقيق الهيمنة: فالإمبراطورية البرية التي كان الروس يحافظون على وحدتها، بالأساليب الإدارية وبقوة السلاح إن تطلب الأمر ذلك، والإمبراطورية البريطانية التي كانت تهيمن على المحيطات والبحار وما خلف ذلك من مناطق من خلال العلاقات الاقتصادية في المقام الأول، لم تهدد إحداهما الأخرى، ولم تشكك في شرعيتها، مادام الروس تخلوا عن نزوعهم إلى الهيمنة على "البحر الدافئ".

بيد أن هذا التعايش السلمي لم يُحَقَّق بين الإمبراطوريتين اللتين تلتا الإمبراطوريتين: البريطانية والروسية؛ أعني إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية وإمبراطورية الاتحاد السوفيتي: فشعار - أي رسالة - كل واحدة منهما كان يطعن في شرعية وجود الإمبراطورية الأخرى. أضف إلى هذا أن كلتا الإمبراطوريتين كانت تتنافس على المناطق والمناحي نفسها، بدءاً من زحف الاتحاد السوفيتي صوب بحار العالم، من خلال بناء أسطول بحري عظيم، وانتهاءً بالمنافسة على كسب السبق في الهيمنة على الفضاء. بهذا المعنى، وخلافاً لما كان سائداً بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية، نجد أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كان

وجود الطرف الآخر يشكل تحدياً للهيمنة التي تسعى لتحقيقها الإمبراطورية المعنية. فتطلعات كلتا الإمبراطوريتين كانت تدور حول "عالم" مشترك. أما بالنسبة إلى الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية فإن هيمنة كل واحدة منهما كانت تُقصَر على "العوالم" الخاصة بها.

وتأسيساً على هذا كله، ما كان بين "العالمين" المتعايشين في زمن واحد؛ أعني الإمبراطورية البحرية البريطانية والإمبراطورية البرية الروسية، مكان يستطيع طرف ثالث أن يحتله؛ ليؤسس فيه إمبراطورية ثالثة؛ فتطلع من هذا القبيل كان يعني أن هذا الطرف الثالث سيُوَرَّط – حتماً – في صراع ضد إحدى هاتين الإمبراطوريتين، وأن هذا الصراع ستتسع دائرته؛ فيتحول إلى حرب دامية بين الإمبراطوريات الثلاث. فمن حق المرء أن يفترض أنه مادامت كل واحدة من هاتين الإمبراطوريتين تكتفي بهيمنتها على "العوالم" التابعة لها فقط، كان من المنطقي أن تقوم الإمبراطوريتان، بعد انقضاء فترة التروي والاختبار، بتوحيد مواقفهما بغية صد الطرف الثالث عن تعزيز هيمنته. وقد تكرر هذا الموقف ابتداءً من نابليون ومروراً بوليم الثاني [إمبراطور ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، المترجم]، وانتهاءً بهتلر والإمبراطور الياباني هيروهيتو. وكان هذا الموقف يُكَرَّر باستمرار، سواء كان هؤلاء يسعون للمواجهة الاستراتيجية ضد الإمبراطورية البريطانية أو ضد الإمبراطورية الروسية. وبينما كان نابليون يسعى منذ البداية لمنازلة الإمبراطورية البريطانية، كان وليم الثاني وهتلر يبذلان قصارى جهودهما لتفادي الصراع ضد بريطانيا؛ فتطلعاتهما للهيمنة كانت مقصورة إما على أوربا القارية أو على المناطق الواقعة إلى الشرق من ألمانيا. ومهما كانت الحال، فقد دُحِر نابليون وهتلر في الشرق أصلاً، على حين باء وليم الثاني بالإخفاق وخسر كرسي العرش، في سياق الصراع ضد العالم الغربي. وإذا كانت اليابان قد نجحت في مطلع القرن العشرين في فرض إرادتها على روسيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية انتصرت عليها انتصاراً تاماً في الحرب العالمية الثانية. علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى جاهدة لخلق تعاون استراتيجي بينها وبين الاتحاد السوفيتي. وفي كل هذه الحالات كان المنطق يحتم على الإمبراطورية البحرية

والإمبراطورية القارية أن توحدا جهودهما ضد الطرف الثالث، كما كان لشروط المحافظة على "العوالم" التابعة للإمبراطورية المعنية الأولوية القصوى؛ ولذا فإنها كانت تفرض نفسها على كل الأهداف والنيات التي تتنافى وهذه الشروط.[29]

وإذا كانت الحدود الخارجية للإمبراطوريات بينة المعالم نسبياً، فكيف يمكن إذاً توصيف هذه "العوالم" التابعة للإمبراطوريات المختلفة؟ وما السمات الداخلية التي تميز كل عالم من هذه "العوالم"؟ وما الخصائص التي تميز هذه "العوالم" من العوالم غير التابعة لأي سلطان إمبراطوري؟ وأخيراً: أهناك سمات داخلية تشترك فيها المناطق التابعة للإمبراطوريات القارية أولاً، والإمبراطوريات البحرية ثانياً؟

إن التباين بين المركز والمناطق التابعة له أمرٌ كنا قد أشرنا إليه سابقاً؛ فهذا التباين لا يوجد في الإمبراطوريات التي تهيمن على المناطق الأجنبية فحسب، بل هو موجود أيضاً في تلك الإمبراطوريات التي يتأتى سلطانها من خلال تحكمها في التدفقات [الاقتصادية، المترجم]. إلى جانب هذا، لا تكل بعض الأدبيات من الإشارة إلى أن الإمبراطوريات تتسم باختلاف سكانها عرقياً، أو - بالأحرى - بتعدد القوميات الخاضعة لها، بيد أن هذا التوصيف أمر مثير للإشكاليات؛ وذلك، أولاً، لأنه من دون معنى عميق؛ فالإمبراطوريات الواسعة تضم - بنحو حتمي - مختلف الأجناس أو - بالأحرى - مختلف الطوائف القومية، ولأنه ثانياً، توصيف موقوف على السياسة المنتهجة، ففي نهاية المطاف نجد أن المركز الإمبراطوري هو الذي يقرر ماهية الاختلافات العرقية والوطنية؛ أي أنه هو الذي يحدد احتمال كون المطلوب هو تقبل هذه الاختلافات أو القضاء عليها، وهذا يعد وسيلة لهيمنة تقوم على سياسة فرق تسد.[30]

وفي الإطار الأوربي - على وجه الخصوص، وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة القائمة بين الدول القومية الواقعة غربي أوربا والإمبراطوريات الواقعة وسط أوربا وجنوب شرقيها - كان السؤال المطروح يدور دائماً وأبداً، حول أسباب قوة كل واحدة منها ومنعتها، والعوامل التي تفتّ في عضدها وتسبب ضعفها؛ أي احتمال كون قوتها تكمن في وحدتها القومية أو تعدد أعراق سكانها، احتمال كون ضعف الإمبراطورية العثمانية وميل الأقليات

العرقية في مملكة حوض نهر الدانوب والإمبراطورية الروسية إلى الانفصال، قد سبَّبا مطلع القرن العشرين تأكيد اعتقاد أن الدولة القومية أمتن من الدولة الإمبراطورية المتعددة الأجناس والقوميات - وهو اعتقاد زادته تأكيداً النتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الأولى - إلا أن ارتقاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى مصاف القوى العظمى، وتهميش الدول القومية الأوربية قد قوَّضا صدقية هذا الاعتقاد. إننا - ههنا كما يبدو - إزاء انطباعات وتصورات كُوِّنت في سياق ظروف زمنية معينة، ولسنا إزاء نتائج مستقاة من تحليل علمي، يستند إلى معايير وطيدة تم اختبارها على أرض الواقع.

ونظرة سريعة إلى النسبة المئوية التي يحتلها الشعب ذو الأكثرية داخل الإمبراطورية، يظهر بجلاء أن هذه النسبة لا تعني شيئاً ذا بال في شأن الامتداد الجغرافي والمدى الزمني للإمبراطورية المعنية: فقد بلغت نسبة الصينيين الهان، في الإمبراطورية الصينية حوالي 90 بالمائة، طوال الزمن، وبلغت نسبة الروس في الإمبراطورية الروسية 44 بالمائة عام 1897، ونسبة النمساويين-الألمان بحسب تعداد السكان العائد إلى عام 1910، حوالي 24 بالمائة، ونسبة البريطانيين في إمبراطوريتهم العالمية، حوالي 10 بالمائة.[31] ولا مراء في أن هذه الأرقام، لا تعني الكثير في المنظورين: القصير والمتوسط على أدنى تقدير، ومن هذه الأرقام لا يمكن بأي حال من الأحوال استخلاص معيار عام للإمبراطوريات.

ثالثاً: اضطرار الإمبراطوريات إلى التدخل، وخيارات الحياد، ووجهة نظر توكيديز في شأن المصير الذي حل بجزيرة ميليوس

مقارنة بسمة تعدد الأجناس أو - بالأحرى - عدد القوميات في الإمبراطوريات، فإن الأمر الأكثر دلالة هو أن السلطة المركزية مجبرة بنحو قسري - كما يبدو - على التدخل سياسياً وعسكرياً في الشؤون الداخلية الخاصة بـ"العالم" الذي يخضع لهيمنتها. فهي لا تستطيع النأي بنفسها عن هذا التدخل، من غير أن تعرض موقفها لمختلف المخاطر؛ أي بعبارة أخرى: ليس هناك إمبراطورية تستطيع اتخاذ موقف حيادي، إزاء القوى التي تنتمي إلى مجال نفوذها. وتأسيساً على هذا، فإن الإمبراطورية مجبولة بقوة على عدم الاعتراف

بحق هذه القوى في التدخل في شؤونها بنحو يماثل تدخلها. إن هذا الموقف الحيادي موجود فقط، في إطار نظام "عالمٍ" يتصف بنموذج الدول ذات السيادة. والعكس هو الأمر بالنسبة إلى الإمبراطورية؛ فالإمبراطورية التي تتخذ باستمرار، موقفاً حيادياً إزاء الصراعات الدائرة في "عالمها" أو في الدائرة المحيطة بمناطقها، تخسر حتماً مكانتها، من حيث هي إمبراطورية. وهذا أيضاً من الأمور التي تميز الإمبراطوريات من الدول. إن الكثير من البلبلة التي نشرت ظلالها في الآونة الأخيرة على العلاقة الأمريكية-الأوربية، كان يكمن - كما يبدو - في عدم مراعاة هذا الفرق بقدر كافٍ.

إن الإمبراطوريات - بنحو أقل صرامة من تلك القوى التي تمارس الهيمنة أيضاً - مجبرة بنحو قسري على التدخل ذي العلاقة الجوهرية بالمصداقية؛ فالإمبراطوريات مجبرة على إثبات مصداقية نياتها، بنحو يفوق الإكراه الذي تخضع له الدول غير الإمبراطورية. إن أشهر مثال على ما نقول، الصراع الذي اندلع بين سكان جزيرة ميليوس والأثينيين، وهو صراع كان توكيديدز قد عرض تفاصيله في مؤلفه **تاريخ حرب البلوبونيز** *Geschichte des Peoponnesischen Krieges*.[32] وكان سبب هذا الصراع يكمن في إعلان سكان جزيرة ميليوس عن رغبتهم في عدم المشاركة في الحرب الدائرة رحاها بين أثينا وإسبرطة. وكان سكان ميليوس، يتذرعون بأن أثينا تستطيع من دون عناء التجاوب والموقف الحيادي الذي تود اتخاذه هذه الجزيرة الصغيرة الواقعة في بحر إيجة؛ أي في منطقة تهيمن عليها أثينا أصلاً، مؤكدين أن مشاركتهم في الحرب الدائرة رحاها بين أثينا وإسبرطة لا قيمة لها من الناحية العسكرية، وأن كرم أثينا بعدم إكراه جزيرة ميليوس على المشاركة في هذه الحرب شرف سيسجل لها. بيد أن الأثينيين ردوا على هذا كله بتسويغ مفاده: أن تجاوبهم وهذه الرغبة سيحفز حلفاء آخرين على المطالبة بحقهم في اتخاذ قرارات مشابهة. وغني عن البيان أن تجاوب أثينا وهذه الرغبة كان سيؤدي إما إلى تفكك سلطانها، في خلال فترة زمنية قصيرة، أو أنه سيكون سابقة ستجبرها على استرداد هيبتها السياسية بقوة السلاح، في حالات لا تعد ولا تحصى. من هنا كان سكان ميليوس مخيرين؛ فإما أن ينصاعوا إلى ما يؤمرون به وإما أن يتوقعوا تدمير مدينتهم تدميراً كاملاً. ولو لم ترسل أثينا قوة بحرية عظيمة إلى شواطئ

الجزيرة، لربما كانت أثينا قد تسامحت إزاء الموقف الحيادي الذي تود الجزيرة اتخاذه، إلا أن مرابطة الإمارة الأثينية قبالة سواحل الجزيرة لم تدع مجالاً للتسامح والتراجع من غير أن تخسر أثينا هيبتها. فكل حل وسط إزاء سكان جزيرة ميليوس، كان سينطوي - بالنسبة إلى أثينا - على تقويض عظيم لهيبتها، وانحسار مؤكد لما لها من قوة ونفوذ.

لقد كان بعض الناس قد أشاروا إلى أن شبه الخاصية الجوهرية، في الحوار الذي أجراه سكان ميليوس وأثينا كان أشبه بحوار الصُمّ.[33] وليس ثمة شك في أن هذا الرأي ينطوي على إمعان نظر دقيق في مجرى الأمور. بيد أن سبب سوء الفهم بين الطرفين كان يكمن - بنحو جوهري - في عدم وجود تطابق بين منطق الهيمنة الإمبراطورية أولاً، والتوقعات التي تمني بها نفسها قوة صغيرة تواجه قوة أكبر منها بكثير؛ فأثينا رفضت رفضاً قاطعاً تطلعات سكان ميليوس في أن تعترف بهم أثينا أنداداً متساوين في الحقوق.

ويعثر المرء في الأدبيات الباحثة في مؤلف توكيديدز في شأن تاريخ إمبراطورية أثينا البحرية على تفسيرين متناقضين: التفسير الأول يؤكد أن توكيديدز كان يرى أن أثينا كانت محقة في فعل ما فعلته إزاء سكان جزيرة ميليوس: تدمير الجزيرة وقتل رجالها وأسر نسائها وأطفالها ومعاملتهم معاملة العبيد، فبدلاً من الاستجابة لمنطق أثينا المنسجم إزاء حقيقة الموقف، ارتكب سكان ميليوس خطأً فادحاً أضر بهم ضرراً عظيماً، حينما تركوا آمالهم ورغباتهم تحدد سياستهم، متجاهلين أن هذه الآمال والرغبات تقودهم - لا محالة - إلى تقويم زائف لحقيقة الموقف الذي يواجهونه. وتأسيساً على وجهة النظر هذه كانت السياسة غير الواقعية التي انتهجها سكان ميليوس، هي السبب الذي أدى إلى تدمير ميليوس. ويكتفي هذا التفسير - كما هو واضح - بالإشارة إلى النبرة الواقعية التي تخللت منطق أثينا، وعلى صعيد آخر، يعطي هذا التفسير أثينا الحق من الناحية الموضوعية أيضاً؛ فبالنظر إلى الموقف الحرج الذي تواجهه المدينة في حربها ضد الإسبرطيين، وبناءً على تقلب بعض حلفائها وتلونهم، وتأسيساً على اعتقاد أن العصيان كثيراً ما يغدو مثلاً يحتذى، ما كان لدى أثينا خيار آخر سوى إكراه ميليوس على اتخاذ قرار نهائي، يحدد احتمال وقوفها مع القوة المهيمنة على حوض بحر إيجة أو ضدها؛ وبهذا، فإن أي تسامح، مهما كان صغيراً،

سيكون خطأً عظيم النتائج من دون ريب. وتأسيساً على هذا كله، فإن القول: إن الإمبراطورية لا تقبل أبداً خيار الحياد، يعني في واقع الحال أن الإمبراطوريات تجبر "عالمها"، إذا ما تم تحديها بنحو جدي، على تقرير احتمال أنها ستكون مع القوة المهيمنة أو ضدها، وأنها لا بد لها من أن ترى أن الموقف الحيادي ليس إلا موقفاً معادياً يحاول التستر على نفسه؛ بهذا المعنى، فإن عبارة الرئيس الأمريكي جورج بوش [الابن]: «من لا يكون معنا فهو ضدنا» "Who's not for us is against us"، ليست سوى إعلان صريح بالمنطق الذي يتحكم في الإمبراطوريات.

أما التفسير الآخر للحوار الذي تم بين سكان ميليوس وحكام أثينا، فإنه يؤكد أن أهمية هذا الحوار لا تبدو للمرء، مباشرة، من خلال الوقائع التي دارت في شأن ميليوس، بل هي تفصح عن نفسها، متى نظر إليها المرء في ضوء العرض الكلي الذي يقدمه توكيديدز عن الحرب. فما يسجله توكيديدز في نهاية العرض الذي يقدمه عن حوار ميليوس، يلعب في هذا التفسير دوراً مهماً جداً. فقد كان توكيديدز قد أشار ههنا، إلى أن حملة أثينا على سيراكوز Syrakus، كانت البداية التي أفضت أخيراً إلى تقويض الهيمنة الأثينية تقويضاً تاماً. فبغرور كبير واستعلاء رهيب حَمَّلَت أثينا، بحملتها البحرية على سيراكوز، قدراتها وقواها ما لا طاقة لها به؛ ومعنى هذا أن أثينا كانت بغرورها وبقوتها واستعلائها على الآخرين، قد جنت على نفسها، ومهدت بيديها الطريق لانهيارها انهياراً تاماً.[34]

ولكن، كيف حدث التخلي القاتل عن الخطة الحربية الأصلية التي وضعها بركليس؟ كان بركليس قد وازن بحكمة بين قدرات أثينا وإسبرطة، ورأى أن الحكمة تقتضي من أثينا انتهاج سياسة تقوم على استراتيجية الدفاع؛ أي أن تتخلى عن الاستيلاء على مناطق جديدة، وأن تتواضع في تطلعاتها، وتقنع بالواقع القائم، مادامت نيران الحرب مستعرة،[35] وأن تمسك الأثينيين بهذه النصيحة، هو مفتاح النصر في حربهم ضد البلوبونيزيين Peloponnesier. وبحسب هذا التفسير كان سبب هزيمة أثينا يكمن في التَكَبُّر الذي تخلل التحاور وسكان جزيرة ميليوس؛ أي كان يكمن في "غطرسة القوة"،[36] إذا ما أردنا استخدام التعبير المعروف الذي استخدمه وليم فولبرايت William Fullbright؛ فالمنطق

الذي اعتمدت عليه أثينا في حوارها وسكان ميليوس، لم يكن ذا نبرة تراعي الوضع القائم فعلاً، بل كان يتصف بغرور يقود - لا محالة - إلى الكارثة السياسية-العسكرية: فبينما كان الأثينيون يتحدثون عن المصداقية السياسية، كانت عباراتهم وأفعالهم تشهد في حقيقة الأمر أنهم ما عادوا يلتزمون بالقيود السياسية-الأخلاقية، التي شكلت الأساس الذي قام عليه التحالف بين الجزر اليونانية. فدور القوة العسكرية في إنشاء هذا الحلف كان أقل بكثير؛ وهكذا تحولت أثينا من قوة ذات نفوذ واسع؛ بضياع القيود السياسية-الأخلاقية، إلى إمبراطورية [مستبدة]؛ فالحلفاء لم يتمردوا، ولم يبذلوا جهداً للتخلص من الضغط الناجم عن نفوذ أثينا وهيمنتها عليهم، إلا بعد أن ظهرت هذه الإمبراطورية على مسرح الأحداث.

إن التفسيرين السابقين للعرض الذي يقدمه توكيديدز، يعيدان إلى الأذهان التقويمين المتعارضين اللذين عبر عنهما الأطراف المختلفون، في سياق تقويمهم السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة؛ فعلى حين رأى بعض الناس أن هذه السياسة كانت انعكاساً للقوانين التي يمليها منطق الإمبراطورية، اتهم بعضهم الآخر الولايات المتحدة بأنها قوضت مصداقيتها الأخلاقية، بسياستها القائمة على استخدام القوة من دون هوادة؛ فالنفوذ الأمريكي في العالم يستند - بحسب وجهة النظر هذه - إلى مصداقيتها الأخلاقية في المقام الأول، لا على استخدام حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات والقوات البرية، وكان يورغين هابرماس، على وجه الخصوص، قد أعرب، في الكثير من المقالات والأحاديث الصحفية، عن اتفاقه مع وجهة النظر المذكورة أخيراً.[37] والأمر الذي يُفترض ههنا، هو أن لدى المسؤولين السياسيين حرية واسعة في أن يختاروا - من بين الأساليب المختلفة - هذا الأسلوب أو ذاك؛ للرد على تحدٍّ معين. وتشكل هذه الفرضية الأساس الذي ينطلق منه أغلب النقاد، حين يحملون أشخاصاً معينين تبعة السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة؛ فهابرماس أيضاً، يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت - عند انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي - تواجه خيارين: «فإما أن تعود القوة العظمى، المتبقية وحدها في العالم، إلى دورها القيادي الملتزم بلوائح القانون الدولي، أو أن تنهض بالدور الإمبراطوري الذي يلعبه المسيطر الصالح،

بمنأى عن القانون الدولي»؛[38] ومن ثم، فإن تفضيل الولايات المتحدة انتهاج الخيار المذكور أخيراً، أمر يعود - بحسب ما يرى هابرماس على وجه الخصوص - إلى ذلك التأثير الذي يمارسه على إدارة بوش، مستشارون ينتمون إلى جماعة المحافظين الجدد.

بيد أن ثمة وجهة نظر أخرى تسأل عن المنطق الذي يتحكم في الإمبراطورية، وعما يفرزه هذا المنطق من قوانين؛ أي من أوامر ونواهٍ، تحدد تصرف الإمبراطورية المعنية؛ فلنفوذ الأفراد وقراراتهم أهمية متواضعة بحسب وجهة النظر هذه؛ ومن ثم تهتم وجهة النظر هذه بالهياكل والشروط التي تحدد مقدار الحرية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، وهم يمارسون نفوذهم ويتخذون قراراتهم. ولهذا السبب لا تسأل وجهة النظر هذه عن مدى أهمية الصحوة المسيحية بالنسبة إلى سياسة جورج بوش [الابن]، ولا تبحث في الدور الذي يلعبه نائب وزير الدفاع [سابقاً] بول وولفيتز، ولا تفترض أن للمحافظين الجدد تأثيراً عظيم الأهمية في السياسة الأمريكية، كما لا تعير وجهة النظر هذه تنبهاً ذا شأن إلى الوضع النفسي الذي خيم على الولايات المتحدة الأمريكية، إثر الهجمات التي تعرضت لها في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.[39] وهي بدلاً من هذا كله تسعى لإزاحة النقاب عن المنطق الذي يتحكم في سلوكيات القوة الإمبراطورية.

وغني عن البيان أن هذه القوانين أو الأوامر والنواهي - كما يقال أيضاً - لا تفرض نفسها تلقائياً، كما أن هناك احتمالاً في أن يتهاون اللاعبون السياسيون بالتزامها، أو ألا يستوعبوا مغزاها أصلاً. وليس ثمة شك في أن المصداقية الأخلاقية هي إحدى الذرائع التي تحتج بها القوة الإمبراطورية. لكنها - في هذا السياق - ليست المعيار الذي تسير السياسة في ضوئه، إنها إحدى وسائلها فقط، فإذا كان المنطق الذي يتحكم في الإمبراطورية لا يكل أبداً من توظيف المصداقية الأخلاقية؛ لتعزيز القوة والسلطان وتوسيعهما، فإن واقع الحال يشهد أن هذا المنطق لا يرى في هذه المصداقية معياراً عليه الالتزام به دائماً وأبداً.

إن ماهية خصائص المنطق الإمبراطوري، وطبيعة الأمور التي يمليها هذا المنطق، وإمكانيات التنصل من الالتزام به، موضوعات كلها، ستتم دراستها ومناقشتها في الصفحات الآتية، في ضوء التجارب التي مرت بها بعض إمبراطوريات العصور الغابرة.

الفصل الثاني

الإمبراطورية، الإمبريالية، الهيمنة: أمور لا بد من التمييز بينها

ماتزال وجهات النظر في شأن الإمبراطوريات تنطلق من المعطيات التي خلفتها النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية، علماً أن هذه النظريات ترى أن تأسيس الإمبراطوريات العظمى يرجع، أولاً وأخيراً، إلى التأثير الذي تمارسه النخب ذات التوجهات التوسعية؛ فإشباع الحاجات المعنوية، أو التطلع إلى توسيع دائرة السلطان والقوة، أو الجشع لكسب الربح الوفير دفعت – بحسب وجهة النظر هذه – بعض الدول الكبرى إلى انتهاج سياسة الهيمنة الاقتصادية على مناطق أجنبية، أو إلى بسط سيادتها السياسية على هذه المناطق، وكانت نشأة الإمبراطوريات الأوربية هي النتيجة التي تمخضت عن هذه السياسة. إن هذا التقويم مايزال هو المحور الذي يدور حوله أغلب النقاشات الدائرة حول الإمبراطوريات؛ ولهذا السبب لا بد لنا من أن نستعرض هذه النقاشات بشيء من الإسهاب هنا.

وحين يمعن المرء النظر في الأدبيات السياسية المنشورة في أوربا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يخيم عليه انطباع مفاده: أن تكوين الإمبراطوريات كان يعود أولاً وأخيراً إلى التطلعات الإمبريالية التي سعت لتحقيقها بعض النخب من السكان؛[1] فالمنافسة بين القوى الأوربية كانت أمراً حاسماً هنا؛ حيث كان هناك فزع مفاده: أن مَنْ يتخلف في المنافسة المحتدمة على توسيع الهيمنة السياسية والاقتصادية، لا يخسر الأرضية التي يقف عليها في مواجهة المنافسين له فحسب، بل هو يبدأ السير على درب التدهور والانحطاط أيضاً.[2] فمَنْ ينتصر في الرهان على كسب أكبر قسط في الهيمنة على العالم، وعلى حيازة أهم الموارد الاقتصادية، وعلى السيطرة على أسواق الاقتصاد العالمي، فهو القادر وحده على مواصلة البقاء قوة سياسية مستقلة. وكان كل من "الروح القومية" والداروينية الاجتماعية ومشاعر الفزع المخيمة على الأجواء،[3] قد جعل أوربا، والقوتين المحيطتين بها؛

أعني روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، تعيش في حالة هيجان محموم؛ فعلى نحو مفاجئ بدا مستقبل القارة مرتبطاً بتوزيع مناطق الهيمنة والنفوذ خارج أوربا.

ومن منظور اليوم الراهن لم تكن حقبة المنافسة الضارية، النتيجةَ المنطقية التي نتجت من قرارات عقلانية تم التفكير فيها بعمق؛ ومن ثم لم يحقق الاستعمار الأوربي – بأي حال من الأحوال – ما كان الأوربيون يرغبون في الحصول عليه. وتُكَذِبُ هذه النتيجة التحليلات التي يصادفها المرء، في النظريات الباحثة في الإمبريالية، من وجهة النظر الاقتصادية؛ ففي هذه النظريات يتم تصوير الإمبريالية على أنها أبشع صيغ الاستغلال والاضطهاد التي عرفها التاريخ. ونحن لا نشك أبداً في أن الاستعمار الإمبريالي قد مارس حقاً وحقيقة، أبشع صيغ الاستغلال والاضطهاد، بيد أن الأمر الذي تنبغي ملاحظته هنا هو أن هذه الإمبريالية، وإن فرضت نفسها بقوة السلاح، فإن تكاليفها مالت – في المحصلة النهائية – إلى التعادل وما كسبه المرء منها. وهكذا، من وجهة نظر الاقتصاد الوطني ككل، كانت الإمبريالية تقديراً حسابياً زائفاً – سياسياً واقتصادياً – زيفاً عظيماً.

أولاً: الرأسمالية تقوض نفسها بنفسها: النظريات الساعية لتفسير الإمبريالية من وجهة نظر اقتصادية

ولكن، ما السبيل لتفسير هذا التقدير الحسابي الزائف، ولاسيما أنه لم يُقْصَر على بلد واحد أو على القارة الأوربية فحسب، وهي التي غلبت عليها الرغبات البشعة والتطلعات الرهيبة المؤكدة على ضرورة الزحف على أفريقيا،[4] بل كان قد نشر ظلاله عالمياً؟ فالسياسة الأمريكية والسياسة اليابانية آنذاك أُصيبتا أيضاً بالحُمَّى الإمبريالية: فاليابان غزت المناطق البرية في شرق آسيا، ومنشوريا على وجه الخصوص؛ الأمر الذي ورطها في صراع ضد روسيا؛ فقد سبب هذا الغزو اندلاع حرب بين روسيا واليابان بين عامي 1904 و1905. ولا غرو أن في وسع المرء أن يصف هذه الحرب بأنها كانت حرباً إمبريالية تقليدية بكل معنى الكلمة. أما بالنسبة إلى الوضع الذي آلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية إثر بلوغ الحرب الإسبانية–الأمريكية نهايتها عام 1898، فإن الملاحظ هو أنها لم تكتفِ بتثبيت أقدامها في مناطق أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي فحسب، بل كانت قد احتلت

الفلبين أيضاً. وكما هو معروف، فقد وُرِّطت الولايات المتحدة الأمريكية في الفلبين بحرب عصابات دامت سنوات عدة وأزهقت الكثير من الأرواح.[5]

ولكن، هل نشأ ذلك التقدير الحسابي الزائف جراء هستيريا نشرت ظلالها كوباء أعمى النخب عن السعي لتحقيق أهدافها بأساليب تتفق مع العقل وتنسجم والمنطق السليم؟ وهل لعب الإفراط في تراكم رأس المال أو - بالأحرى - القصور الحاصل في الاستهلاك في الدول المتقدمة اقتصادياً الدور الأول في التوسع في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع ولاستثمار رؤوس الأموال باستمرار؟ أي هل كانت قد حُقِّقت فعلاً مزاعم أولئك المنظرين، على وجه الخصوص، ممن ينطلقون من النظرية الماركسية في سياق بحثهم في المسألة الإمبريالية؟ أو هل كان جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter، على حق حين أشار إلى أن الإمبريالية، التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ما كانت سوى آخر تمرد قادته النخب الرافضة للتجاوب وروح التحولات الجديدة متجاهلة أن الغزو والاحتلال ما عادت لهما قيمة ولم تعد منهما جدوى حقاً؟[6]

من حيث المبدأ ثمة احتمالان لتفسير الاندفاع نحو تكوين الإمبراطوريات في القرن التاسع عشر والصراعات التي احتدمت بين هذه الإمبراطوريات: التفسير الأول ينطلق من اللاعقلانية التي يتصف بها تكوين الإمبراطوريات، فيرى أن المشكلة تكمن في التحول اللاعقلاني صوب عالم يريد - بنحو متزايد - بلوغ وضع عقلاني، أما التفسير الآخر، فإنه يرى أن الإمبريالية تجسد المسعى العقلاني الذي خيم على أقوى اللاعبين في العالم الرأسمالي؛ فالمنافسة التي مارسها رأس المال الوطني ومتطلبات الحصول على ربح يضمن استرداد رأس المال المستثمر كانت قد حددت الاتجاه الذي يتعين على التوسع الإمبريالي اتخاذه. وتفسر المتطلبات المذكورة أخيراً ذلك السبب الذي حتم على النظريات المعنية ألا تهتم بنحو جوهري بتكوين الإمبراطوريات وارتقائها أيضاً، بل أن تعير البحث اهتمامها في مسألة احتمال أن للرأسمالية مستقبلاً زاهراً أوْ لا، واحتمال أن يتصف هذا المستقبل بالهمجية (كما تنبأت بذلك روزا لوكسمبورغ)، أو أنه سيكون بالإمكان ترويض ديناميكية الرأسمالية من خلال إصلاحات اجتماعية، كما توقع ذلك جون أتكينسون هوبسون John Atkinson Hobson.

وكان هوبسون أول مَنْ صاغ، بين القرنين: التاسع عشر والعشرين، نظرية اقتصادية صرفاً في تفسير الإمبريالية؛ وكانت نظريته هذه المنار الذي سار على هديه أغلب أولئك المؤلفين الذين اتخذوا – لاحقاً – موقفاً نقدياً حيال الإمبريالية. وملخص نظرية هوبسون أن السياسة الإمبريالية لا تحقق الربح المرجو منها أبداً من وجهة نظر الاقتصاد الوطني ككل. لا بل إن العكس هو الصحيح بحسب اعتقاده، فالإمبريالية يمكن أن تكون خسارة اقتصادية لا يستهان بها. فالعائدات المُحَقَّقة من خلال التجارة مع المناطق المتخلفة اقتصادياً لا تتناسب بنحو معقول وتكاليف الجيوش والأجهزة الإدارية، التي يُحَتَّم إنفاقها للمحافظة على الإمبراطورية، فضلاً عن الحديث عن الاستثمارات التي لا بد من إنفاقها على الهياكل التحتية في تلك المناطق.

ولكن، مَنْ ذا الذي كان مهتماً بخلق هذه الإمبراطوريات غير المجدية اقتصادياً؟ ليس دافعو الضرائب ولا التجار ولا أصحاب المشروعات الاقتصادية بحسب وجهة نظر هوبسون هم أولئك. لقد اهتم بذلك رأس المال التمويلي Finanzkapital؛ فرأس المال هذا هو الذي يفتش عن مجالات استثمارية مربحة. وتفتح السياسة الإمبريالية الأبواب على مصراعيها للعثور على هذه المجالات في حال قيام الدولة بتقديم الضمانات المناسبة، وفي حال استعدادها لأن تتدخل عسكرياً في مناطق ما وراء البحار، بعد أن تأخذ على عاتقها حماية الاستثمارات من مغبة الثورات والحروب الأهلية، وتعهدها بأن تبسط هيمنتها السياسية على هذه المناطق، إن تطلب الأمر ذلك.[7] ومن أجل دفع الدولة وأغلب سكانها إلى اتخاذ ما يلزم لتمكين رأس المال التمويلي من العثور على مجالات استثمارية مربحة ومضمونة في مناطق ما وراء البحار، يقوم رأس المال التمويلي بالتدليس على الرأي العام والتحايل عليه؛ فهو كان قد أيقظ المشاعر القومية وأجج بين السكان "روحاً مؤيدة" للإمبريالية استطاع أن يقنع المواطنين أن رغبة بضعة أفراد من أصحاب رأس المال التمويلي في تحقيق استثمارات في مناطق ما وراء البحار تجسد واجباً قومياً. وفي الواقع، فإن الإمبريالية بالنسبة إلى هوبسون كانت مجرد مشروع يرمي إلى إعادة التوزيع على المستوى الداخلي في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

وخلافاً لما كان يراه المنظرون الماركسيون الباحثون في مسائل الإمبريالية، ما كان هوبسون يعتقد بأن الرأسمالية ستنهار تماماً إذا لم تكن لديها إمكانية للتوسع في مناطق ما وراء البحار وإذا لم يتم تقديم الحماية السياسية والحماية العسكرية لرأس المال المستثمر في هذه المناطق من العالم. فهوبسون كان يرى أن معضلة قصور الطلب الاستهلاكي عن استيعاب العرض السلعي في البلدان الرأسمالية يمكن التغلب عليها، في الأمد المتوسط، من خلال سياسة اجتماعية نشيطة، ترمي إلى زيادة ما لدى الجمهور العام من قوة شرائية. فالترويض السياسي لرأس المال وتطوير نظم اجتماعية ذات فاعلية كبيرة يجسدان، بحسب وجهة نظر هوبسون، خياراً ناجحاً للتخلي عن انتهاج سياسة إمبريالية عدوانية في أنحاء العالم المختلفة.

لقد كان جون مايناردكينز John Maynard Keynes، منظر التحكم في التقلبات الاقتصادية الدورية، قد تأثر في كثير من المناحي بنقد هوبسون ظاهرة الإمبريالية. بيد أن روزا لكسمبورج ولينين اتخذا موقفاً مخالفاً تماماً؛ فهما كانا، في سياق الجدل الدائر داخل الحزب الشيوعي؛ أعني بينهم وبين أولئك الأعضاء الذين يسعون لتحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية، أو يؤيدون – بالأحرى – ما تنادي به النقابات العمالية، قد رفضا بنحو قاطع إمكانية إصلاح الرأسمالية من خلال مبادئ "الاشتراكية الديمقراطية" مؤكدين أن الرأسمالية تخضع لقوانين داخلية تحتم عليها انتهاج سبل التوسع الإمبريالي. إن هذا التقويم ليس بالأمر المستغرب. فنظرياتهما في الإمبريالية كانت وظيفتها تكمن، بادئ ذي بدء، في التغلب على الرأسمالية وتخطيها؛ أي الانتصار عليها بالثورة التي ستندلع على خلفية المنافسة الإمبريالية؛ فالقوى الكبرى ستتحارب حقاً، وستستنزف قواها في هذه الحروب، وتمهد بذلك الدرب أمام انتصار الثورة الاشتراكية.

إن كل هذه النظريات والنقاشات لا تهتم، في واقع الأمر، بالمسائل الخاصة بتأسيس الإمبراطوريات، فهمها الأول يدور إما حول سبل إصلاح الرأسمالية أو حول ثورة المجتمعات الأوربية على الرأسمالية. وتأسيساً على كل ما قلناه، كادت هذه النظريات والنقاشات تغض الطرف تماماً عن المعضلات السائدة في المناطق التابعة؛ أي المناطق التي تريد الإمبراطوريات التوغل فيها والتوسع على حسابها. فعلى خلفية السؤال عن مدى

إمكانية إصلاح الرأسمالية وعن ماهية الخصائص التي تجسد قوة الرأسمالية أولاً، وتبين ضعفها ثانياً، كانت المناطق النائية سياسياً واقتصادياً من وجهة نظر الإمبراطوريات، نائية بكل معنى الكلمة بالنسبة إلى النظريات المهتمة في البحث في ظاهرة الإمبريالية. وبنحو حتمي راح المرء يرى في تكوين الإمبراطوريات عملية تنطلق من المركز وتنتهي في المناطق النائية؛ أي إن المرء أخذ في الحسبان العوامل الدافعة وأهمل العوامل الجاذبة. بهذا المعنى، كانت النتائج التي توصلت إليها نظريات الإمبريالية قد تنبأ بها المرء سلفاً؛ أي كانت قد حُدِّدت من خلال انتقاء السؤال المطروح على بساط البحث ومن خلال اختيار المنظور الذي راح المرء ينظر من خلاله إلى الموضوع المراد التعرف عليه.

وقد كان لينين في نظريته في شأن الإمبريالية، هو الشخص الوحيد الذي اهتم بعض الشيء بالمناطق التابعة؛ وكان سبب هذا الاهتمام يعود، بصفة خاصة، إلى أن روسيا، وإن كانت قوة إمبراطورية منذ قرون كثيرة، قد كانت، هي نفسها، من جملة المناطق التابعة. وهكذا، فإذا كان سبب الإمبريالية يكمن في الإفراط بالتراكم الرأسمالي، فلن يكون دور روسيا، البلد الشديد الافتقار إلى رأس المال، أكثر من دور الكومبارس في الساحة الإمبريالية، ولاسيما أن محاولاتها للاقتداء ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واستكمال الإمبريالية العسكرية بإمبريالية اقتصادية تقوم على الروبل، قد باءت بالإخفاق؛ وذلك بسبب افتقارها إلى رأس المال.[8] وبحسب وجهة نظر لينين، فإن روسيا تجسد "أضعف حلقة" في السلسلة الإمبريالية؛ ومن ثم فإن هذه السلسة ستتقطع أوصالها بنحو حتمي.

وكان تنبؤ "المنظر" لينين يخدم أغراض "السياسي" لينين حقاً؛ ففحوى هذا التنبؤ هو أن الثورة الاشتراكية ستندلع في روسيا أولاً وأنها ستنتقل؛ من ثم، إلى المراكز الفعلية المتحكمة في العالم الرأسمالي-الإمبريالي. وعند إمعان النظر، يتبين أن لينين لم يهتم اهتماماً فعلياً بالمناطق التابعة، بل كان يركز اهتمامه فحسب، على أضعف حلقة في السلسلة الإمبريالية؛ فهذه الحلقة، كانت بالنسبة إليه، فرصة مثلى متاحة لتحقيق الانقلاب الثوري. وكان الأسلوب الصارم الذي انتهجه لينين إبان الحرب الأهلية لإعادة احتلال المناطق التي كانت قد أعلنت انفصالها عن الإمبراطورية الروسية إبان الثورة - وهو أسلوب

استخدام أقسى أساليب البطش لإكراه هذه المناطق على العودة إلى حظيرة الاتحاد السوفيتي – قد أبان بجلاء أن لينين ما كان يعير المناطق التابعة أي اهتمام؛ فهذه المناطق لم تكن، بالنسبة إليه، سوى وسيلة تمكنه من تحقيق الهدف المتوخى، وهو تحقيق النصر في الصراع الدائر في المركز.

إن النظريات الباحثة في الإمبريالية – بهذا المعنى – من وجهة نظر اقتصادية، ومن وجهة نظر اشتراكية في أغلب الأحيان، كانت قد جعلت من معضلة محددة سائدة في المجتمعات الرأسمالية أمراً يفسر لغز نشأة الإمبراطوريات. لقد كانت هذه النظريات بمنزلة تفسيرات عصرية لمسائل كانت قد عاصرتها. وهذا أمر لا يمكن لومها عليه طبعاً. إلا أن هذه النظريات لم تُفْهَم، في الحالات العامة، بهذا النحو، بل كانت قد رُفِعَت إلى مصاف التفسيرات العامة لنشأة الإمبراطوريات؛ ومن ثم فإنها أمست مطالبة بتفسير ما لا قدرة لها على تفسيره في الواقع،[9] ومن هنا فإنها صارت تحجب عنا رؤية العوامل والديناميكيات الفعلية المحددة للسياسة التي تنتهجها الإمبراطوريات.

إن ما انطبق في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وربما على ألمانيا أيضاً، لم ينطبق على فرنسا تماماً. حقاً كانت فرنسا أكبر إمبراطورية استعمارية بعد بريطانيا العظمى، إلا أنها كانت، مقارنة بالبلدان الأوربية الأخرى، تتصف بتواضع ديناميكية تراكم رأس المال؛ وكانت الحالة السائدة في اليابان أكثر تواضعاً من الحالة السائدة في فرنسا. وما نقوله في شأن فرنسا واليابان ينطبق أكثر على روسيا بطبيعة الحال: ففي هذه الحقبة من الزمن كانت الإمبراطورية الروسية بأمس الحاجة إلى استيراد رأس المال. وحتى اختيار الإمبراطورية الروسية لحلفائها كان يُحدَّد من خلال حاجتها إلى القروض الأجنبية؛ ولاسيما أنها كانت بأمس الحاجة إليها؛ لتحديث هياكلها التحتية وجيوشها وللتوسع في بناء قطاعها الصناعي. ومن هنا، فلا غرو أن تتخلى الإمبراطورية الروسية أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر عن التحالف وألمانيا مفضلة التحالف وفرنسا، وهو تحالف كان قد مهد لاندلاع الحرب العالمية الأولى.[10] بهذا المعنى، لا يمكن أبداً النظر إلى الديناميكية الاقتصادية على أنها الأمر الحاسم في تفسير السياسة الإمبريالية التي انتهجتها الإمبراطورية الروسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثانياً: إشكالية العلاقة بين المركز والمناطق التابعة له

إن تاريخ نشأة الإمبراطورية الروسية يتميز بتسخير مواطنيها واستغلالهم؛ تلبية لمتطلبات التوسع.[11] وكان بعض الناس قد أطلق على هذا الاستغلال مصطلح "الاستعمار الداخلي". وكان أحد أهم أساليب هذا الاستغلال يكمن في تهجير بعض المواطنين بنحو قسري وبالقوة من الأراضي الروسية الواقعة في أوربا إلى الأراضي الروسية الواقعة في سيبريا.[12] وخلافاً للتفسيرات التي يقدمها لينين لتسويغ عدم اندلاع الثورة في أوربا الغربية، لا يمكن أن نقول، بالنسبة إلى الحالة السائدة في روسيا: إن تأسيس الإمبراطورية كان قد درَّ ربحاً مالياً إضافياً على جمهور المواطنين. وعموماً يمكن أن نقول: إن المزارعين على وجه الخصوص قد نزفوا دماً طوال قرون كثيرة من الزمن؛ تلبية لتعزيز ما لدى الإمبراطورية الروسية من قوة ومنعة. وعلى صعيد آخر، نجد أن مزاعم المنظرين المهتمين بشرح الإمبريالية، المؤكدة أن الأرستقراطيين هم الذين حصلوا على الربح الوفير جراء تأسيس الإمبراطورية، إنما هي مزاعم مشكوك فيها حقاً. فبين عامي 1863 و1904، تمت عمليات بيع وشراء لما يقرب من 90 بالمائة، من الأراضي التي امتلكها النبلاء.[13] فمحاولة روسيا مواكبة المنافسة المحتدمة بين الدول الكبرى حتم عليها إجراء تغييرات في الهيكل الاجتماعي-الاقتصادي للبلاد. والملاحظ أن هذه التغييرات كانت قد صعدت تراجع ملكية النبلاء للأراضي الزراعية وزادت بؤس المزارعين أكثر فأكثر. وتأسيساً على تنبؤات النظريات الشارحة لظاهرة الإمبريالية وملاحظاتها، كان تدهور أوضاع الطبقة الأرستقراطية أكبر أهمية بالنسبة إلى الإمبراطورية من بؤس المزارعين؛ فهذه الطبقة كانت الأساس الاجتماعي-الاقتصادي الذي ترتكز عليه الإمبراطورية الروسية. بيد أن الأمر الواضح هو أن هذه الطبقة كانت تتطلع إلى أمور تتعارض والنواهي السياسية التي تخضع لها الإمبراطورية: فلتحقيق تطلعاتها كان على الأرستقراطية، في الواقع، أن تعمل ضد الجهود المبذولة لتوسيع رقعة الإمبراطورية ونفوذها؛ أي ضد التوغل في الأراضي الأجنبية. وبهذا المعنى، فإن روسيا القيصرية كانت، طوال تاريخها، مثالاً حياً على تلك الإمبراطوريات التي لا يوجد في مركزها المسيطر فئةٌ رابحة فعلاً من السياسة الإمبراطورية.

وبالنسبة إلى روسيا هناك خاصية أخرى تتميز بها ولا يمكن تفسيرها نظرياً؛ أي بتعبير أكثر دقة، لا يمكن تفسيرها بالنحو الدارج في النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية: أعني حقيقة أن القياصرة كانوا قد درجوا منذ عصر بطرس الكبير، على تكليف مواطنين غير روس بإدارة شؤون إمبراطوريتهم الواسعة الأبعاد. وكان الألمان يلعبون دوراً عظيم الشأن ههنا. وكان هؤلاء الألمان مكونين أولاً، من النبلاء الألمان الساكنين في حوض بحر البلطيق؛ أي من أولئك الذين كانوا قد أمسوا يخضعون لسلطان القياصرة إثر التوسع الروسي في بحر البلطيق في مطلع القرن الثامن عشر وصاروا يتمتعون بمزيات كثيرة، وثانياً من ضباط كانوا قد تم استئجارهم للعمل خبراء متخصصين في الشؤون الإدارية. وكانت نسبة هؤلاء الألمان قد بلغت في القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر حوالي 18 بالمائة، من مجموع كبار الموظفين. ويشير بعض الدلائل إلى أن نسبتهم قد واصلت ارتفاعها حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.[14] وليس ثمة شك في أن توسع رقعة الإمبراطورية الروسية قد حقق لهذه الفئة من الألمان مكاسب لا يستهان بها؛ فبفضل هذا التوسع حصلت هذه الفئة على ما حصلت عليه من منصب ونفوذ. وينطبق الأمر ذاته على أولئك القوقاز أيضاً، ممن كلفوا بالذود عن حياض الإمبراطورية والدفاع عن حدودها. ومعنى هذا أن المنتفعين الحقيقيين من إمبراطورية الروس كانوا مكونين من فئات تنتمي إلى المناطق التابعة للإمبراطورية ومن أقليات قومية تبوأت في النظام الإمبراطوري مناصب ما كانت لتصل إليها في ظل ظروف أخرى أبداً.[15]

إن المزيات التي حصلت عليها الفئات المنتمية إلى المناطق التابعة للإمبراطورية، أمر يمكن تفسيره من خلال النظريات الباحثة في الهيمنة الإمبراطورية لا من خلال النظريات المختصة بدراسة ظاهرة الإمبريالية. وبينما تسعى النظريات المذكورة أخيراً؛ أعني النظريات المختصة بدراسة ظاهرة الإمبريالية، لإزاحة النقاب عن همزة الوصل القائمة بين القوة الاجتماعية الموجودة أصلاً والتوسع الإمبراطوري؛ للدلالة على أن أصحاب الكلمة النافذة في السياسة والمجتمع هم المدبرون الحقيقيون لسياسة التوسع والرابحون فعلاً من هذه السياسة، تسعى النظريات الباحثة في نشأة الإمبراطوريات لتقديم تصورات عن أهمية بعض الفئات المقيمة في المناطق التابعة في تدبير متطلبات التحكم في إمبراطورية واسعة الأبعاد لا

قدرة للمركز فيها على التحكم في كل التطورات والقرارات الضرورية لإدارتها؛ أي إن على المركز أن يعتمد على الولاة المكلفين بإدارة شؤون الحكم في المناطق التابعة. والمشكل القائم ههنا لا علاقة له بخطأ القرارات المتخذة أو بصوابها، بل له علاقة بولاء هؤلاء الولاة وإخلاصهم في المقام الأول. فكلما كانت الإمبراطورية أكثر مساحة، كانت القوى الساعية لتفكيك الإمبراطورية أكثر تبلوراً؛ فليس من المستبعد أن يتحد الولاة والقادة العسكريون بالسكان المقيمين في المناطق التابعة أو أن يكسبوا ثقة القوات الموجودة تحت إمرتهم وودها؛ الأمر الذي يزيد مخاطر انفصالهم عن الإمبراطورية، أو يضاعف عزمهم على تدبير الانقلابات والمؤامرات عليها؛ بغية الاستيلاء على السلطة في المركز متى أُتيحت لهم الفرصة المناسبة. فتاريخ الإمبراطورية الرومانية - على سبيل المثال - تميز، منذ الحروب الأهلية التي سادتها في القرن الميلادي الأول، بالتمرد واغتصاب السلطة في المناطق التابعة. علماً أن هذا التمرد وذاك الاغتصاب كانا قد انتقلا - من ثم - إلى المركز ذاته.[16]

إن نشأة روابط متينة بين سكان إقليم معين ووالي ذلك الإقليم أو بين القوات المرابطة في المناطق الحدودية وقائد هذه القوات يمكن التصدي لها، من خلال الحيلولة دون بقاء الولاة والقادة العسكريين في مناصبهم فترة زمنية طويلة؛ أي إن التصدي لها يحتم استبدالهم خلال فترات زمنية قصيرة. وكان أغلب الإمبراطوريات يلجأ إلى هذا الأسلوب في أحيان كثيرة. بيد أن عيب هذا الأسلوب يكمن في أن المسؤولين عن اتخاذ القرارات لن يكون لديهم - والحالة هذه - الزمن الكافي لأن يتعرفوا عن كثب على الأوضاع السائدة في الإقليم الذي يكلفون بإدارة شؤونه. ومن هنا، فإنهم سيعدّون المبادئ العامة قاعدة يلتزمون بتنفيذها تنفيذاً دقيقاً في كل الظروف والأحوال؛ وغني عن البيان أن التزاماً من هذا القبيل يؤدي إلى تزايد اتخاذ القرارات المخفقة. ولعل الوالي الروماني في ألمانيا كوينكتيليوس فاروس P. Quinctilius Varus، أحد أشهر الأمثلة التاريخية على ما ينجم عن مبدأ دوران السلطة من نتائج سلبية؛ فمن قبل أن يتسلم زمام الحكم في ألمانيا، كان فاروس والياً على سوريا؛ أي إنه كان قد اكتسب هناك خبرات تختلف عن الخبرات التي يحتاج إليها الوالي الروماني في بلاد الألمان. وكانت هذه الحقيقة قد أدت، هي الأخرى أيضاً، دوراً في نجاح مؤامرة دبرها رؤساء القبائل الجرمانية في القرن التاسع الميلادي؛ فقد وقع الوالي وكتائبه في كمين كانوا قد نصبوه

لهم في غابة تويتوبورج Teutoburg، وألحقوا بالرومانيين هزيمة قضت تماماً على تطلعاتهم لتوسيع رقعة إمبراطوريتهم من خلال ضم المناطق الواقعة في الشمال الشرقي إليها.[17] ولا نبالغ إذا قلنا: إن تاريخ انهيار الإمبراطوريات يزخر بشخوص من قبيل فاروس.

ويكمن البديل المناسب لتداول حكم الولايات؛ أي لتداولها بين ولاة لا تدوم ولايتهم مدة طويلة، في أن تقوم السلطة المركزية، ولو إلى حد ما، باختيار بعض المجموعات أو الأفراد الموثوق بإخلاصهم وولائهم للسلطة المركزية في الإمبراطورية المعنية؛ ليكونوا من جملة النخبة المكلفة بالمسؤوليات المختلفة؛ فبما أن مصيرهم السياسي ومصيرهم الشخصي مرتبطان بسيدهم الأعلى؛ لذا فإنهم سيكونون مخلصين بولائهم وسيبذلون قصارى جهدهم لخدمة أهدافه، ولو لم يكونوا تحت بصره ورقابته مباشرة.

وعلاوة على مثال القوقاز والدور المهم الذي مارسوه في الجهاز الإداري الذي كان مكلفاً بإدارة شؤون الإمبراطورية الروسية، يكمن المثال الآخر على أهمية الأقليات بالنسبة إلى تأمين سلامة السلطة الإمبراطورية في الدور الذي قامت به فرق الإنكشارية في الإمبراطورية العثمانية، علماً أن هذه الفرق لم تكن مرابطة في المناطق التابعة، بل كانت منتشرة في مركز السلطة، في إسطنبول. ومن هنا فإن هذه الفرق كانت قادرة على تهديد حكم السلطان بنحو حقيقي وفعال، أضف إلى هذا أن هذه الفرق كانت – من حيث التدريب ومن حيث معداتها العسكرية – أقوى مما لدى السلطان من قوة عسكرية؛ ومن ثم فما كان في وسعه أبداً إخماد حركة تمرد تقوم بها. لقد كان مصير السلطان موقوفاً – في السراء والضراء – على ولاء هذه الصفوة الممتازة من صفوة عساكره. ولكي تتسم هذه الفرق بالولاء المطلوب وبالقدرة القتالية المنشودة، كانت تُنتقى من أولاد النصارى المقيمين في مناطق البلقان التابعة للإمبراطورية العثمانية. فهؤلاء لا روابط اجتماعية ولا علاقات سياسية تربطهم بمركز السلطة؛ ومن ثم فإن وضعهم المميز كان رهناً برحمة السلطان.

وعبر زمن طويل، كانت النخبة ذات الشأن في الإمبراطورية العثمانية تُشكَّل من رعاياها البلقان. ومن الناحية العرقية كانت هذه النخبة ألبانية الجنس أكثر من كونها تركية. إن انتسابها إلى المناطق التابعة للإمبراطورية وانتماءها إلى أقلية عرقية ودينية كانا

ضمانة تؤكد للسلاطين أن بإمكانهم الوثوق بولاء فرقهم الإنكشارية وأنهم لن يُقتلوا غيلة كما قُتل الكثير من القياصرة الرومان في الثورات التي قام بها حرسهم الإمبراطوري الخاص. وينطبق هذا الأمر، على تلك الأقليات التي كانت مكلفة أيضاً بالإشراف على الجهاز الإداري في الإمبراطورية العثمانية. فمنها أيضاً تأتت مخاطر كثيرة. ولم يبدأ انحطاط نفوذ هذه الأقليات إلا أواخر القرن السابع عشر؛ إذ كان قد حل محلهم مسلمون أحرار؛ فمع أن أبناء هذه الأقليات كانوا مكلفين بجمع الضرائب للسلطان، إلا أنهم دأبوا على الاستيلاء عليها لمصلحتهم الخاصة، وأخذوا يسببون تقويض سلطان المركز في المناطق التابعة له أكثر فأكثر.[18]

ويمكن الدلالة على عظمة الفتك الذي تمارسه هذه القوى من خلال الاستشهاد بالتدهور والانهيار اللذين تعرضت لهما إمبراطورية الإسبان العالمية؛ فهذه القوى كانت قد سببت انفصال مناطق كبيرة عن جسم الإمبراطورية. وبفعل ضآلة عدد الموظفين الإداريين وتواضع عدد العسكريين في أمريكا اللاتينية، كان الجهاز الإداري الاستعماري يُديره الإسبان وقليل الكلفة نسبياً. بيد أن هذا الجهاز كان قد طرأ عليه تحول مهم بمرور الأيام؛ ففي السلك الإداري، وفي القيادات العسكرية أيضاً، كان عدد الموظفين المنحدرين من الرعايا البيض في تزايد مستمر؛ لازدياد الحاجة إليهم لإدارة النظام العام في المجتمع ولصد الهجمات التي تشنها قبائل الهنود الحمر الرحالة. وعلى صعيد آخر، كان هؤلاء الرعايا البيض يسيطرون أصلاً على التجارة البينية داخل مناطق أمريكا اللاتينية الواقعة تحت هيمنة الإمبراطورية الإسبانية.[19] ولم يمضِ إلا قليل من الأيام حتى لاحظت الطبقة العليا من أبناء الرعايا البيض في أمريكا التابعة للإمبراطورية الإسبانية؛ أي في المنطقة التي كانت تمتد، في أوج عزّ هذه الإمبراطورية، من كاليفورنيا وتكساس شمالاً إلى الطرف الجنوبي من تشيلي، أنه لا يوجد سبب يحتم عليها الاستمرار في تسليم خيراتها وثرواتها للوطن الأم، ولاسيما أنه ينفق هذه الخيرات والثروات على تثبيت دعائم هيمنته في أوربا.

بيد أن مركز الإمبراطورية؛ أعني مدريد، كان لديه وجهة نظر تختلف اختلافاً كلياً بطبيعة الحال. ومن هنا، حاولت مدريد، في سياق الإصلاحات التي قامت بها أسرة

بوربون، إضعاف شوكة الرعايا المنحدرين من أصل أبيض، وتعزيز نفوذ الإسبان الأوربيين. وكان نجاح هذه الإصلاحات قد زاد نفور الإسبان الأمريكيين من الوطن الأم، من إسبانيا.[20] وهكذا، فإن قيام قوات نابليون عام 1807، بشن هجوم كاسح أسفر عن احتلال إسبانيا وتنصيب نابليون أخيه ملكاً عليها، كان الفرصة المناسبة، لا السبب الحقيقي لإعلان انفصال منطقة حوض البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية عن إسبانيا.

إن الوضع الهامشي الاجتماعي الذي اتصف به أغلب أفراد النخبة الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية الروسية، كان بالنسبة إلى الإمبراطورية الإسبانية على شبه كبير بالوضع الذي تبوأته، على مدى زمن طويل، الأقلية البيضاء القاطنة في منطقة يشكل فيها الهنود الحمر الأغلبية الساحقة من السكان. فما تتصف به النظم الإمبراطورية من ميل إلى النأي بالنفس عن المركز وقفت في وجهه ههنا مخاوف الطبقة العليا المنحدرة من أصل أبيض، من أن تفقد مكانتها الاجتماعية في العالم الجديد، أو أن يتم القضاء عليها في سياق ثورة المستعبدين والهنود الحمر؛ فهذه الثورة يتعين أخذها في الحسبان لو تم الانفصال عن الإمبراطورية الإسبانية فعلاً. فالجهاز الإداري والنظام التشريعي والأمن الداخلي والأمن الخارجي، إن هذه الأمور مجتمعة كانت الضمانة الشاملة والمؤكدة التي تقدمها إسبانيا لحفظ الاستقرار في تلك المناطق، إنها؛ أي الأمور السابقة الذكر، كانت القوة المضادة الواقفة في وجه نزعات التفكك والابتعاد عن المركز؛ بهذا المعنى لم يُوَطَّد الاعتقاد بأن الانفصال عن الإمبراطورية أنفع بكثير من البقاء في حظيرتها، إلا بعد أن تبين أن إصلاحات أسرة بوربون الحاكمة تحتم ارتفاعاً كبيراً في تلك التكاليف التي ما كان المواطنون ذوو الأصل الأبيض على استعداد لتحملها، وأن إسبانيا التي وُرِّطت في حرب طاحنة ضد بريطانيا العظمى لم تعد قادرة على النهوض بتلك الأمور المهمة لنشر الأمن والاستقرار في تلك البلاد.

إن المثالين: الروسي والإسباني يبينان أن هيكل النظام السائد في إحدى الإمبراطوريات وديناميكيته، بعد تأسيس الإمبراطورية على أدنى تقدير، لا يمكن الإحاطة بمغزاه والتعرف على كنهه من خلال إمعان النظر في المركز فحسب. فالكثير من

القرارات ذات "الأهمية الحياتية" بالنسبة إلى الإمبراطورية المعنية يتم اتخاذه في المناطق التابعة أو يتخذه أفراد أو مجموعات من أفراد ينحدرون من المناطق التابعة، وهم متأثرون – في مداركهم – بالخصائص ووجهات النظر السائدة في هذه المناطق. وتنطبق هذه الحقيقة على الأباطرة الرومان منذ القرن الميلادي الثاني.

وتجسد حالة الإمبراطورية البريطانية مثالاً آخر يبين، بنحو مختلف، مدى التأثير الذي تمارسه المناطق التابعة على المركز. ففي أواخر القرن التاسع عشر، تخلى البريطانيون – جزئياً على أدنى تقدير – عن الوضع الباهر والمريح الذي تمتعوا به؛ بفضل تحكمهم في تدفقات البضائع ورؤوس الأموال وحركتها، وراحوا يورطون أنفسهم في الهند وأفريقيا، مرهقين أنفسهم بتكاليف متزايدة وأعباء عظيمة نتجت من تحولهم صوب إمبراطورية تحتل الأراضي الأجنبية بقوة السلاح؛ فتوسيع الإمبراطورية انسجاماً وأفكار التجارة الحرة وتأمين السلام من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية كان البريطانيون قد تركوه، إلى حد بعيد بادئ الأمر، للمؤسسات والأفراد غير الحكوميين، وللشركات التجارية على وجه الخصوص، ولبضعة رجال أعمال ومصرفيين يعملون منفردين ويقومون بفتح أسواق جديدة تكثف من حجم التجارة الخارجية. وكان مؤسس حركة التجارة الحرة ريشارد كوبدين Richard Cobden، قد قال عام 1846: «بحسب وجهة نظري سيعمل مبدأ التجارة الحرة في العالم الأخلاقي عمل مبدأ الجاذبية في الكون: سيقرب بين بني البشر وسيتغلب على الصراعات العرقية والدينية واللغوية، وسيوحد صفوفنا من خلال رابطة السلام الأبدي».[21]

بيد أن الأمور اتخذت أواخر القرن التاسع عشر منحى آخر غير المنحى المقرر في نظريات التجارة الخارجية الحرة:[22] فالاتفاقيات التجارية التي تم فرضها على البلدان المستقلة، لم تؤدِ إلى ما كان متوقعاً منها؛ أعني لم تؤدِ إلى تعزيز النظام السياسي وإلى تطعيمه بالأسس الليبرالية، بل أدت، تدريجياً، إلى إضعافه؛ ومن ثم إلى انهياره تماماً. فقد اتسعت حركات التمرد. ولم تكن ثورة الهند عام 1857، إلا أولى حركات التمرد هذه.* وعلى

* اندلعت هذه الثورة رد فعل على قرار السلطات البريطانية بضرورة تثقيف الشعب الهندي بلسان الفاتحين الأوربيين، وتلقينه آدابهم وعلومهم؛ وذلك سعياً منها لتدمير الهوية الوطنية الهندية. (المترجم)

خلفية هذه التطورات غيَّر البريطانيون مجمل الهيكل الإداري والهيكل العسكري في الهند. فقد تخلوا عما تنطوي عليه الهيمنة غير المباشرة من تكاليف زهيدة نسبياً، واستبدلوا بها هيمنة مباشرة حتمت تحمل تكاليف أكثر. ولم يكن هذا التحول قراراً اتخذه المركز طواعية، بل كان، من حيث الجوهر، قراراً أملته حالة عدم الاستقرار في المناطق التابعة.

لقد أدى ظهور حركات تمرد وعصيان من هذا القبيل، وبزوغ نجم سياسيين كانوا أقل من سابقيهم تجاوباً والطموحات الاقتصادية التي ترنو إليها الإمبراطورية، إلى التأخر في تسديد القروض وإلى تعريض سلامة رؤوس الأموال المستثمرة في الأقاليم المفتوحة حديثاً لشتى ضروب المخاطر. وواجهت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الكاريبي على وجه الخصوص - وهي المنطقة التي تعدّ فناءها الخلفي - معضلات مشابهة، فهي كانت مجبرة باستمرار على التدخل عسكرياً في هذه المنطقة من العالم. وكانت تلك الإمبراطوريات بخاصة - وهي التي عزفت، لأسباب وجيهة، عن اتخاذ إجراءات سياسية مباشرة في المناطق التي هيمنت عليها اقتصادياً - قد واجهت خياراً يحتم عليها إما أن تنسحب من هذه المناطق أو أن تفرض عليها سلطانها الإداري و سلطانها السياسي.[23] وكان الأوربيون، ولاسيما البريطانيين، قد قرروا انتهاج الخيار الثاني؛ فقد راحوا يكونون لأنفسهم في آسيا وفي المناطق الأفريقية جنوب الصحراء الكثير من المستعمرات، على حين اكتفت الولايات المتحدة في حوض الكاريبي وفي أمريكا الوسطى بانتهاج سياسة التدخل العسكري دورياً. فالانسحاب كان سيعني التضحية برؤوس الأموال المستثمرة هناك، أما الدول المهيمنة، المشاركة في العولمة الاقتصادية المُحَقَّقة في هذه الحقبة من الزمن، فلم تفكر بنحو جدي في أن الانسحاب هو الرد الصائب على البوادر الأولى للتمرد والعصيان، أو أنه هو الأسلوب الناجع لتفادي حالات عدم الاستقرار.[24]

وبالنسبة إلى النظريات الاقتصادية الباحثة في ظاهرة الإمبريالية كان قرار المجتمعات الغربية التي أخذت تتوسع في الأراضي الأجنبية بضرورة توظيف جهاز الدولة والجيش، والأموال الضريبية على وجه الخصوص، لخدمة المصالح الاقتصادية؛ دليلاً على تحول هذه الدول من دول رأسمالية إلى دول إمبريالية.[25] وفي سياق هذا التقويم، لا يكاد المرء يحيط علماً بحقيقة التغيرات التي أخذت تُبلوَر في المناطق التابعة. ففي هذه المناطق انهارت طرائق

الإنتاج التقليدية؛ بفعل الضغط الناجم عن تدفق البضائع القادمة من المراكز الصناعية، وخسر بنو البشر طرائق حياتهم المعتادة وما انطوت عليه هذه الطرائق من تكافل قوي وروابط متينة. إن هذه الآثار السلبية، التي أفرزتها الصيغ المبكرة للعولمة التي سادت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت، هي الأخرى أيضاً، قد شكلت دافعاً لما يسمى التوسع الإمبريالي الذي بُلْوِر منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر معلناً عن البداية الفعلية للعصر الإمبريالي. وإذا ما رأى المرء في هذا التطور عمليةً تشير إلى تدهور الأنظمة القائمة بفعل عوامل اقتصادية، وإلى أن هذا التدهور حتم تدخل القوى الخارجية لتمكين هذه الأنظمة من ممارسة سلطانها السياسي، فعندئذٍ يتضح أن الأوضاع السائدة أواخر القرن العشرين تنطوي على قرائن مثيرة للانتباه. فعلى ضوء هذه القرائن تبدو التدخلات العسكرية، التي اندلعت في العقود الأخيرة من الزمن لأسباب إنسانية؛ أعني ابتداءً من الحيلولة دون اقتراف جرائم القتل الجماعي وانتهاءً بوقف الحروب الأهلية، مجرد إجراءات تسعى للتخفيف من وطأة الآثار الجانبية الناشئة عن السيرورة الحديثة للعولمة. وإذا صدق هذا المنظور، فلن تكون الإمبريالية الإنسانية، التي يتحدث عنها بعض المؤلفين، سوى نهج سياسي يسعى لإصلاح النتائج الاجتماعية-الاقتصادية التي خلفتها عملية العولمة.

لقد كان المؤرخون المهتمون بحقبة الإمبريالية الأوربية قد رفعوا أصواتهم باستمرار، مطالبين بضرورة أخذ الأوضاع السائدة في المناطق التابعة في الحسبان،[26] بيد أن أصواتهم لم تجد صدى يذكر؛ فالنظريات الدارسة للإمبريالية تتناول الأوضاع السائدة في المناطق التابعة بنحو ثانوي وهامشي؛ لأن هذه النظريات تركز - انسجاماً وطبيعتها وطبيعة السؤال الذي تريد الإجابة عليه - على الأوضاع السائدة في المركز في المقام الأول؛ فالروح "الإمبريالية" من صفات كل الاتجاهات الفكرية والحركات السياسية ذات المصلحة في تأسيس الإمبراطورية المعنية، بحسب منطوق هذه النظريات. ولهذا السبب وجب على النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية أن تتشبث بنيات بضعة فاعلين في المركز، متجاهلة أهمية النتائج العملية، المتشابكة أولاً، والمنعكسة على المركز والمناطق التابعة بنحو متبادل ثانياً، بالنسبة إلى تكوين الإمبراطوريات. ويختلف الأمر في النظريات الدارسة للإمبراطوريات اختلافاً لا يستهان به؛ فهذه النظريات تسلط الضوء على المركز والمناطق

التابعة بالتساوي؛ أعنـي أنهـا تمعـن النظـر في مرحلـة التكـوين وفي حقبـة توطيـد دعـائم الإمبراطورية المعنية وتوسيع دائرتها.

ويقودنا هذا كله إلى مشكلة أخرى تسود النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية، وهي تركيز هذه النظريات على حقبة تكوين الإمبراطوريات، وإهمالها البحث في الطريقـة التـي ستعمل بها هذه الإمبراطوريات في الأزمنة اللاحقـة عـلى تكوينهـا. ويكمـن سـبب هـذا التحيـز - كـما يبـدو - في أن الهـدف المعـرفي في هـذه النظريـات ينـصب عـلى ديناميكيـة الرأسمالية؛ فالمرء كان على ثقة تامة بأن الإمبريالية لن تفلح في إقامة نظام مستقر الأركـان، وطيد الدعائم، وأنها؛ أي الرأسمالية، ستتدهور وتنهار بفعل الحـروب والـصراعات التـي ستفرزها هي ذاتها. وهكذا، وتأسيساً على هذه التوقعات، ما كانت هناك ضرورة للاهتمام عن كثب بالطريقة التي تعمل بها الإمبراطوريات التي تم تأسيسها حتى ذلك الحين. ومـع أن الحياة عادت، في عقدي: الستينيات والسبعينيات من القرن العـشرين، تـدب مجـدداً في عروق النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية، إلا أن الملاحظ هو أن هذه النظريات مالت، في هـذين العقـدين مـن الـزمن، إلى الاهـتمام بإمبراطوريـات قـصيرة العمـر؛ أعنـي إمبراطوريات على شاكلة الإمبراطورية التي أنشأها بسمارك، والنظام القيصري إبان حكـم القيصر الألماني وليم، والإمبراطورية الجرمانية العظمى التي كانت تراود خيـال النـازيين. وربما أمعن بعض الدارسين النظر في الإمبرياليـة الأمريكيـة والإمبرياليـة اليابانيـة، إلا أن الأمر البين هو أن هؤلاء كانوا قد رأوا أن ليس هناك إمبراطوريـة - مـاخلا الإمبراطوريـة البريطانيـة - تـستحق الدراسـة المعمقـة.[27] ومـادام المـرء كـان يتوقـع أصـلاً أن عـصر الإمبراطوريات قد أشرف على بلوغ النهاية؛ لذا ما كان هناك من داعٍ يدعو إلى دراسة هذه الظاهرة بنحو أكثر عمقـاً؛ وتبعـاً لـذلك تـم تركيـز الجهـود - حتـى بقـدر تعلـق الأمـر بالإمبراطورية البريطانية العالمية ذاتها - على ما رافق حقب التوسع من اضـطراب وقلـق، مع إهمال تلك الحقب التي مُيِّزت فيها الأوضاع بالدعة والسلام. وليس هناك مـا يـدعونا إلى أن نستبعد نبوءة أن الإمبراطورية الأمريكية، لن يُكتب لها النجاح طويلاً؛ فإن هـذا قـد قام على وجهة النظر المتميزة التي هيمنت على النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية؛ أعني زعمها أن الرأسمالية آيلة إلى التدهور والانهيار لا محالة.

ثالثاً: السعي لنيل المركز الأدبي المرموق، والمنافسة بين القوى المختلفة: النظريات الساعية لتفسير الإمبريالية من وجهة نظر سياسية

هل من المتوقع أن تكون النظريات، الدارسة لظاهرة الإمبريالية من وجهة نظر سياسية صرف، أكثر دقة حينما يتعلق الأمر بإيضاح حقيقة التطورات السياسية الحديثة في مسائل الهيمنة؟ الجواب هو أن هذه النظريات لن توضح ما هو مطلوب منها إيضاحه إلا بصعوبة، قدر تعلق الأمر بإشكالية العلاقة القائمة بين المركز والمناطق التابعة له. فهذه النظريات أيضاً تركز منظورها على التطور في العواصم والمراكز. وكانت أولى النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية من منظور سياسي بحت قد سعت لتفسير ارتقاء نابليون الثالث ونشأة الإمبراطورية الثانية في فرنسا. وكانت هذه النظريات قد درجت، باستمرار، على اتخاذ نابليون الأول والإمبراطورية التي أنشأها والطريقة التي انتهجتها كِلتا الإمبراطوريتين، في تقليدهما تراث الإمبراطورية الرومانية أساساً لدراساتها المقارنة. ويقف في مقدمة هذه النظريات مؤلف كارل ماركس المعنون **انقلاب لويس بونابرت في الثامن عشر من شهر برومير*** *Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (1852). ففي هذا المؤلف كان ماركس قد عزا الارتقاء السياسي، الذي أحرزه نابليون الثالث، إلى "توازن طبقي" أملته الظروف التي عاشتها فرنسا في منتصف ذلك القرن: فكفة قوى التقدم وكفة قوى التخلف تعادلتا طوال فترة من الزمن، أخفقت الواحدة منهما تلو الأخرى؛ ولهذا السبب استقل الجهاز الحكومي بنفسه بحسب وجهة نظر ماركس؛ فقد استطاع أن ينتهج سياسة لا تخضع لتوجيهات السلطة التي تمارسها الطبقة المهيمنة عادة.

ومع أن ما يسمى النظرية البونابرتية[28]، ليست، هي ذاتها، نظرية في الإمبريالية، بيد أنها، مع هذا، تنطوي على الكثير من الجوانب التي ترشحها لأن تتصف بشيء من صفات هذه النظرية؛ وذلك من حيث إن الجيش ونخبة الدولة ما كانا يخضعان، في سياق التوسع الإمبريالي، لما لدى الطبقة المهيمنة من مصالح وحسابات تخص الربحية، بل كانا واقعَين

* هو "شهر الضباب"؛ أي إنه الشهر الثاني في التقويم الذي أخذت به الثورة الفرنسية (22 تشرين الأول/ أكتوبر - 20 تشرين الثاني/ نوفمبر). (المترجم)

تحت ضغط تطلعها إلى كسب، ما أطلق عليه ماكس فيبر Max Weber، مصطلح striving for prestige؛ أي كسب الهيبة، والمركز الأدبي المرموق. وكان يمكن في هذا الحين تجاهل مسألة التكاليف الناشئة عن المكانة الأدبية المرموقة، فالمجتمع، المستضعف سياسياً، لا خيار له غير تحمل أعباء هذه التكاليف. وكان ماركس قد لخص الأحداث التي عصفت بفرنسا في كانون الأول/ ديسمبر 1851؛ أي حين سيطر لويس بونابرت على مقاليد الحكم، فأشار قائلاً: «يبدو أن فرنسا لم تتخلص من استبداد طبقة معينة، إلا لتخضع لاستبداد فرد واحد؛ لتكون تحت سلطة فرد من دون سلطان».[29]

فبالنسبة إلى ماركس لم يكن لويس بونابرت سوى زعيم كتلتين من رعاع البروليتاريا، من وصوليين حديثي الثراء وعصابات أشقياء فتاكين؛ ولهذا السبب أيضاً افترض ماركس أن السلطة الفعلية في فرنسا ستكون بيد الجيش لا بيد الجمعية الوطنية. وقبل إنشاء الإمبراطورية الثانية كتب ماركس: «لكي تكتمل الهيئة الحقيقية للجمهورية» بات المرء بحاجة ماسة إلى شيء واحد فقط: «منح (البرلمان) إجازة دائمة واستبدال عبارات لا لبس فيها، فحواها: المشاة والخيالة والمدفعية!» بشعار (الجمهورية) المنادي: بالحرية والمساواة والإخاء؛[30] فنابليون الأول نفسه لم يتمكن من تمديد فترة السلطة التي اغتصبها في سياق انقلابه على نظام الحكم إلا «من خلال الحروب المستمرة ضد العالم الخارجي»؛ من هنا، ثمة ترابط إجباري بين «الاستبداد داخلياً والحرب خارجياً».[31] الإمبريالية والاستبداد، بالنسبة إلى ماركس، كانا - إذاً - وجهين لعملة واحدة.

ولو كان ماركس قد تخلى عن التركيز على المسائل الاقتصادية ووظف جهوده لشرح الجوانب السياسية والنفسية، لاكتشف بنفسه ذلك النزوع الذي أطلق عليه ماكس فيبر لاحقاً، مصطلح التطلع إلى نيل الهيبة والمركز الأدبي المرموق. فالإمبراطور والحاشية والقيادة العسكرية كانوا، جميعاً، يتطلعون بفارغ الصبر إلى أن يحظى تفوقهم لا باعتراف فرنسا فحسب، بل أيضاً باعتراف أوربا والعالم أجمع به؛ وكانوا يُشبعون تطلعهم هذا فقط، من خلال التوسع المستمر في مساحة الإمبراطورية، ابتداءً من توطيد أركان الهيمنة على المغرب

العربي وتثبيتها، وانتهاءً بالمغامرة التي ارتكبها في المكسيك مكسيميليان،* الأمير المنحدر من أسرة هابسبورج؛ فالسياسة الفرنسية، ذاتها، كانت تقف خلف هذه المغامرة.

وليس ثمة شك في أن ماركس كان قد فاق معاصريه في أن يقف على رعونة هذه السياسة المغامرة. إن هذه السياسة المهتمة بالارتفاع عالياً بالمكانة الأدبية التي ينبغي أن يتمتع بها الإمبراطور الفرنسي وإمبراطوريته ما كان يمكن تقويمها بناءً على التصورات المتعارف عليها في حسابات الربح الاقتصادي، فالسياسة المنتهجة لم تهتدِ بهدى هذه التصورات أصلاً. إن السياسة التي انتهجتها إمبراطورية نابليون الثالث لا يمكن وصفها إلا بأنها كانت مقايضة مستمرة بين رأس المال الاقتصادي والمركز الأدبي في الحياة السياسية، مقايضة تمت بتعهد مفاده: أن هذه المقايضة ستكون مربحة في الأمدين: المتوسط والطويل؛ وأن كل فرنسي سيربح من مكانة الإمبراطورية بين الدول في الأمد القصير أيضاً؛ فأبهة الإمبراطورية الثانية بين الإمبراطوريات والدول هي أبهة له هو نفسه.[32]

ومقارنة بالنظريات التي تدرس ظاهرة الإمبريالية من وجهة نظر اقتصادية، تكمن ميزة النظريات التي تدرس الإمبريالية من وجهة النظر السياسية، في أنها تستخدم في براهينها أنواعاً متعددة من رأس المال، مفترضة أن هذه الأنواع يمكن مقارنة بعضها ببعضها الآخر واستبدال الآخر بالواحد منها.[33] ومن حقائق الأمور أن مصطلح الإمبريالية قد تم صوغه تأسيساً على سياسة لويس نابليون وشاع بهذا المعنى بين الناس أيضاً؛[34] وعلى صعيد آخر، نجد أن بنيامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli – وهو الرجل الذي انتخبه المحافظون رئيساً لمجلس الوزراء البريطاني – حينما استخدم هذا المصطلح في الخطاب الشهير الذي ألقاه في بهو المرايا Crystal Palace، عام 1872، من حيث هو صفة تدل على السياسة الخارجية التوسعية التي يرمي إلى انتهاجها، ما كان هذا الاستخدام لديه،

* كان نابليون الثالث قد حفز مكسيميليان على أن ينصب نفسه إمبراطوراً على المكسيك عام 1864. ومكسيميليان هذا هو أخو فرانس جوزيف إمبراطور النمسا. وكان مقترناً بشارلوت، وهي ابنة ليوبلد الأول ملك البلجيك. ولقد جاءت نهاية أحلامه على حين فجأة، وعلى نحو مزرٍ بكرامة فرنسا؛ إذ أمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – بعد إخضاعها الولايات الجنوبية سنة 1865 – الفرنسيين بلهجة حازمة بالخروج من المكسيك، وأبت الاعتراف بالإمبراطور الذي فُرض على الشعب المكسيكي. فاضطر نابليون الثالث إلى سحب جنوده من المكسيك في شباط/ فبراير 1867، وألح على مكسيميليان بالأوبة معهم إلى أوربا. لكن هذا أبى أن يهجر أنصاره في المكسيك. بيد أنه أجبر في تموز/ يوليو من ذلك العام على التسليم لأعدائه، ومات رمياً بالرصاص في كوريتارو. (المترجم)

في المقام الأول، سوى إشارة إلى ضرورة الارتقاء بمكانة التاج البريطاني في العالم (ومكانة حزب المحافظين بين أوساط الرأي العام البريطاني). وليس ثمة شك في أن تتويج الملكة فكتوريا إمبراطورةً على الهند في نيسان/ إبريل 1876، قد كان مشروعاً إمبراطورياً بكل معنى الكلمة؛ فقد كان المراد من ذلك خلق إمبراطورية جديدة لا تريد تحقيق ميزات اقتصادية بالدرجة الأولى، بل تسعى لتحقيق المكانة المرموقة سياسياً.

وإذا كان ديزرائيلي قد عقد آماله على الإمبراطورية، واعتقد أن ورقة الإمبراطورية هي الورقة الرابحة، فإن هذا الأمل وهذا الاعتقاد كان لهما علاقة بذلك التطور أيضاً الذي بات حقيقة ملموسة في القارة الأوربية؛ أعني انتقال التاج الإمبراطوري من باريس إلى برلين؛ فبعد هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا الألمانية في أيلول/ سبتمبر 1870، كانت فرنسا قد عادت إلى النظام الجمهوري ثانية، على حين راحت الدويلات الألمانية، بقيادة بروسيا - بفضل حماسة أمرائها وملوكها - توحد نفسها، في مطلع عام 1871، تحت قيادة إمبراطور يخضع له الجميع. وبينما كانت الإمبراطوريات الأوربية؛ أعني على وجه الخصوص، الإمبراطوريتين اللتين أسسهما نابليون الأول ونابليون الثالث، وبنحو أو آخر الإمبراطورية الألمانية[35] أيضاً التي أُسِّست مع انتهاء حكم بسمارك وبداية حكم وليم، تحاول الارتقاء بمكانتها بين الأمم والشعوب، من خلال تأكيدها عرى الاتصال بالإمبراطورية الرومانية، فقد راهن ديزرائيلي على ما تتمتع به بريطانيا العظمى من نفوذ وهيمنة خارج القارة الأوربية، وراح يؤكد أن بريطانيا العظمى أمست لها أهمية عالمية، لا بل أمست قوة مهيمنة على مستوى العالم. ومقارنة بالإمبراطورية البريطانية كانت الإمبراطورية الألمانية متواضعة الحجم؛ فحتى هذا الحين لم تكن لها أي مستعمرات. بيد أن ما عم ألمانيا لاحقاً من حمى استعمارية، كان أيضاً حصيلة رغبتها في الحصول على المكانة المرموقة بين الإمبراطوريات والدول، والمركز المهيب بين الشعوب والأمم.

وهكذا فإن تحول هذه الدول إلى إمبراطوريات ما كان يراد منه أن يؤدي وظيفة سياسية داخلية فقط؛ أي التخفيف من حدة الصراعات المحتدمة على توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية؛ لأنه سيدغدغ مشاعر الكرامة القومية والاعتزاز لدى كل واحد

من مواطني الإمبراطورية. علاوة على هذه الوظيفة الداخلية، كان هناك الأمل في أن يؤدي تحول الدولة المعنية إلى إمبراطورية وظيفة مهمة في السياسة الخارجية أيضاً، فهو يحقق للدولة المعنية مكانة مرموقة ومركزاً مهيباً في العالم؛ أي إنه يُكسبها القوة والنفوذ في العالم.[36] بهذا المعنى، يؤدي السعي لكسب المكانة المرموقة وظيفة عملية سياسياً، وظيفة لا يمكن تثمين قيمتها من خلال حسابات الكلفة/ المنفعة القصيرة الأجل. وبالمعنى الواسع للكلمة، يمكن النظر إلى التنافس على كسب المكانة المرموقة في أنه وسيلة لخلق سُلَّمٍ للتدرج الدولي، وأنه وسيلة تستغني عن «حسم الأمور من خلال الحرب» (كلاوسفيتس Clausewitz)، وتستغني عن نشوب الحرب بين أولئك الأطراف، على أدنى تقدير، ممن يتنافسون، بنحو مباشر، على كسب الهيمنة. بيد أن هذا لا يعني أن منافسات من هذا القبيل تنتهج – من حيث المبدأ – الأساليب السِلمية. إن كل ما في الأمر هو أن الحروب التي ترافق هذه المنافسات تحتدم – في الحالات العامة – في المناطق المتاخمة للمناطق التابعة لهيمنة الإمبراطورية المعنية؛ وعادة ما تهتم الإمبراطوريات المتنافسة بالامتناع عن التدخل في الحروب التي تخوضها هذه الإمبراطورية، أو تلك في المناطق المتاخمة للمناطق التابعة لها.[37] فالإمبراطوريات تكتسب الهيبة والمكانة المرموقتين من انتصاراتها العسكرية على خصومها المغلوبين على أمرهم سياسياً واقتصادياً. وحينما تخفق الإمبراطورية في كسب القوة والمكانة المرموقتين، تتحول الحروب الدائرة في تخوم المناطق التابعة؛ من أجل توسيع دائرة الإمبراطورية المعنية – وهي حروب يطلق عليها عادة مصطلح الحروب غير المتكافئة – إلى حروب إمبريالية تتحارب فيها القوى المتنافسة على كسب الهيمنة، بنحو مباشر.

إن مغزى المنافسة الذي تدور حوله النظريات الدارسة ظاهرةَ الإمبريالية من وجهة نظر سياسية،[38] يختلف – بهذا المعنى – عن مغزى المنافسة الذي تركز عليه النظريات الدارسة ظاهرة الإمبريالية من وجهة النظر الاقتصادية؛ فالمقصود هنا ليس منافسة رأس المال على كسب الأسواق ومجالات الاستثمار، بل المقصود المنافسة بين الدول على كسب العظمة والنفوذ. وغني عن البيان أن المقارنة بين الكلفة والمنفعة، بالمعنى الاقتصادي لهذه

المقارنة، أمر ليس له شأن كبير هنا. إن السعي لكسب المكانة المرموقة أمر يفتح الأبواب مشرعة على موضوعات وتوقعات غير عقلانية، بيد أن على المرء - مع هذا - أن يكون حذراً من أن ينسب هذه الموضوعات والتوقعات إلى دائرة الأمور اللاعقلانية؛ أي أن يحذر من الانزلاق إلى منظور ذلك الرأي الذي يقيس الكلفة والمنفعة من خلال العائد الاقتصادي فقط.

وخلافاً للدول، تخضع الإمبراطوريات، تلقائياً، لضغط معنوي يُجبرها على أن تسعى لإحراز مكانة متقدمة في كل المناحي التي يستطيع المرء فيها القياس والمقارنة لما للإمبراطوريات من قوة ماحقة ومكانة مرموقة وأداء عظيم. واليوم يظهر للعيان الضغط القسري لنيل المكانة الأولى، لا في القدرات العسكرية أو الإنجازات الاقتصادية فحسب، بل في المناحي العلمية أيضاً، لا بل أيضاً في مناحي الرياضة البدنية والتسلية والترفيه. فجوائز نوبل، وتصنيف الجامعات، وعدد الميداليات في المباراة الأولمبية، وجوائز الأوسكار، هذه جميعاً تعدّ دائماً وأبداً من جملة المجالات المهمة التي يتعين أن تبلي فيها بلاءً حسناً القوةُ السلسةُ أو الناعمة soft power الموجودة في حوزة الإمبراطورية. فالإخفاقات في هذه المجالات بين الحين والآخر تعدّ مؤشرات على بداية التدهور والانحطاط، وتراجعاً مؤكداً في مستوى المكانة بين الدول والإمبراطوريات؛ ومن هنا لا بد من العمل على تلافيها بأقرب فرصة. وإذا كانت هذه الأمور ليست سوى صيغ لا خطر منها، فإن الإمبراطورية تظل - مع هذا - عُرضة للتقويم المستمر، ومجبرة على أن تُثبت باستمرار أنها مصرة على المحافظة على سلطانها، وأنها ستحتفظ لنفسها بهذا السلطان حقاً.

بيد أن ثمة مجالاً أكثر أهمية في تقويم تطلعات الإمبراطورية المعنية لكسب الهيمنة؛ فهناك المكانة القيادية في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة، والانتصار في هذه المجالات لا يحقق الهيمنة على الاقتصاد العالمي فحسب، بل يضمن أيضاً تمتع الإمبراطورية المعنية بالقوة السياسية الفاعلة والقوة العسكرية الفتاكة. وغني عن البيان أن تاريخ غزو الفضاء مثال ساطع على أهمية هذه المجالات؛ فحينما حقق الاتحاد السوفيتي أواخر خمسينيات القرن العشرين أول إنجازاته الباهرة في هذا المجال، لم يترك هذا الإنجاز

الولايات المتحدة الأمريكية تفزع من "صدمة القمر الصناعي" السوفيتي فحسب، بل كان حافزاً لها لأن تغزو هي الأخرى أيضاً الفضاء من خلال برنامج يهدف إلى اللحاق بالغزو السوفيتي للفضاء، وبزّ ما حقق من إنجاز. وهكذا كان الهبوط الأمريكي على سطح القمر رمزاً يشهد على التفوق الأمريكي؛ فالخطوة العظيمة التي أنجزها للبشرية رائد الفضاء الأمريكي نيل آرمسترونج Neil Armstrong، حين نزل من مركبته ووطئ بقدميه سطح القمر، كانت في المقام الأول خطوة عظيمة تؤكد عظمة المركز ومدى السلطان اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم أجمع.

ولكي يكون بالإمكان تقويم أهمية السعي لنيل المكانة المرموقة، لا بد من إمعان النظر في الظروف العامة المحيطة بالمنافسة على احتلال المكانة المرموقة؛ وفي هذا السياق، من المهم أن يتم التمييز بين هيمنة الأنظمة المتعددة الأقطاب والأنظمة ذات القطبين على السياسة الدولية.[39] وعلى صعيد آخر، فإن من غير المستحسن أن يكتفي المرء بالتمييز الدارج في نظريات العلاقات الدولية؛ أعني التمييز بين تعدد القطبية وثنائيتها، بل يضيف إليهما احتمال وجود قطب واحد فقط. ففي إطار هذا الاحتمال تكون المساعي التي تبذلها القوة العظمى؛ أي التي لا منافس لها، ذات طابع يتصف بالرغبة في المحافظة على المكانة المرموقة؛ أي إن الأمر يدور هنا، فقط، حول اعتراف الأطراف الآخرين بالمعطيات الموضوعية الخاصة بتوزيع القوى. وكلما كان هذا الاعتراف أكثر وضوحاً، كان النظام السياسي أكثر استقراراً، وكلما كان هذا الاعتراف أقل تحققاً، كان أكثر احتمالاً في أن يكون هناك امتناع عن الجري وراء القوة العظمى، لا بل سيكون من المحتمل جداً أن يتمرد بعض الناس على علاقات التبعية السائدة. ففي الأيام السابقة على الهجوم الأخير على العراق، كان الأمر يدور أيضاً حول هيبة الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الهيبة كانت قد أصيبت بخسارة ملموسة، حين رفض بعض الحلفاء علانية الجري وراء الولايات المتحدة.

ومنذ ستينيات القرن العشرين تلعب فرنسا - في إطار المجموعة الأوربية الغربية - باستمرار دور الدولة التي ترفض الاعتراف للولايات المتحدة الأمريكية بالمكانة المتفوقة، فهي؛ أي فرنسا، تتطلع إلى أن تكسب لنفسها منزلة تشبه منزلة القوة الغربية العظمى.

وكان الرئيس شارل ديجول قد بدأ العمل بهذه السياسة، التي صارت عنواناً على الديجولية، بيد أن الرؤساء الليبراليين والاشتراكيين - أقصد جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران - كانوا قد حذوا حذو منهجه أيضاً. أما البريطانيون، فإنهم أرادوا من استنادهم المتين إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى مكانتها القيادية أن يحصلوا لأنفسهم على شيء من هذه القوة، وأن يرتقوا إلى مكانة عليا وهيبة كبرى بين الدول.

وبالنسبة إلى النظام الدولي، تتغير النتائج الناجمة عن جهود قوى المرتبة الثانية؛ للحصول على مكانة مرموقة تغيراً واضحاً، حينما تبذل هذه الجهود في نظام لا يُقصَر على وجود قطبين؛ أي في نظام لم يعد على شاكلة النظام الذي كان محقَّقاً إبان الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي؛ فوجود قطبين يحد من نتائج التطلعات لكسب المكانة المرموقة، بيد أن الأمر يختلف في حال وجود قطب واحد أو أقطاب متعددين؛ ففي هذه الحالة تزداد متانة هذه التطلعات. ويمكن شرح المقصود هنا بنحو أكثر دقة وبياناً؛ ففي ظل الظروف التي سادت إبان الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي كان من المسلمات أن التمرد الذي تمارسه فرنسا من حين إلى آخر لن يذهب إلى ذلك المدى الذي يثير الشكوك حول انتماء فرنسا إلى المعسكر الغربي؛ فالسياسة الفرنسية ما كان في نيتها أبداً إثارة هذه الشكوك. إن هذا الانتماء كان الحد الفاصل الذي تقف عنده كل الأساليب التي تبديها للإعراب عن استقلالية سياستها الخارجية؛ فالمساعي التي بذلها الفرنسيون لكسب المكانة المرموقة كانت تهدف إلى تلبية مشاعر الاعتزاز القومي في المقام الأول، لا إلى تغيير الوضع السياسي القائم. وهكذا، لم تَرَ الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ضرورة تجبرها على تأكيد مكانتها المهيمنة بكل إصرار؛ وفي الوقت ذاته، كانت المكافآت التي حصلت عليها بريطانيا العظمى لقاء جريها وراء الولايات المتحدة متواضعة نسبياً.

إن هذا كله تغير، بنحو ما كاد يتضح للعيان أول وهلة، في نهاية النظام الثنائي القطبية.[40] وفي هذه الحقيقة يكمن الاختلاف بين وضع الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1991، وبعده، علماً أن عام 1991؛ أي العام الذي شهدت أيامه الأخيرة انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاءه عن الوجود نهائياً، كان تاريخاً افتراضياً؛ لأن الأطراف المختلفين

احتاجوا إلى ما يقرب من عقد من الزمن حتى يدركوا مغزى نتائج انتهاء نظام القطبين، بالنسبة إلى الوضع الذي تتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية سدَّته. فمع أن الولايات المتحدة ازدادت سلطاناً في سياق اختفاء القطب المناوئ لها، إلا أنها صارت، من الآن فصاعداً، ترى في "ألاعيب" قوى المرتبة الثانية للحصول على المكانة المرموقة تحدياً حقيقياً لها؛ ومن هنا أمست تقابل هذه "الألاعيب" بصبر أقل من الصبر الذي كانت تبديه حيالها إبان العصر الثنائي القطبية. وبالمقابل ارتفعت - ولو رمزياً - المكافأة التي تُدفع لقاء التبعية. وعموماً صارت القوة العظمى، المتبقية وحدها في الساحة العالمية بعد زوال الضغوط الناجمة عن وجود قطب ثانٍ، تمارس ضغطاً أكبر على حلفائها لدفعهم إلى الإذعان لرغباتها وتلبية تطلعاتها. فعلى خلفية التصدعات، التي نشرت ظلالها مؤخراً على العلاقات بين طرفي المحيط الأطلسي، أشار الكثير من المراقبين إلى أن الولايات المتحدة قد تحولت من "المسيطر الصالح" إلى إمبراطورية صارمة السلوك فظة التصرف. وبحسب وجهة نظر هؤلاء المراقبين يعود هذا السلوك وذاك التصرف، إلى الخطط التي يدعو إليها والمبادئ التي ينادي بها أولئك الوزراء والمستشارون الحكوميون الذين ينتمون إلى جماعة المحافظين الجدد.[41] وربما كان هذا السلوك وذاك التصرف مجرد حصيلة نجمت عن خلفية اختفاء الشروط التي كان يمليها عالم القطبين، وما نشأ عن هذا الاختفاء من تصعيد للمنافسة المحتدمة على حيازة المركز المرموق.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أنه كلما كانت المنافسة بين المتربصين بممارسة الهيمنة أكبر، كانت الضغوط التي تدفع القوة العظمى إلى تأكيد تطلعاتها من خلال ظهورها في الساحة الدولية، بمظهر القوة الإمبراطورية الأكثر صلابة. وكان بنيامين ديزرائيلي قد واجه حالة مشابهة وجدت صداها في الخطاب الذي ألقاه في بهو المرايا؛ فالتأثير البريطاني في الأوضاع السائدة في القارة الأوروبية كان في خطر، إثر تأسيس الإمبراطورية الألمانية، كما شعرت الحكومة - كذلك - أن سياسة روسيا العدوانية في آسيا الوسطى تشكل استفزازاً واضحاً، علاوة على هذا وذاك، كان ارتقاء الولايات المتحدة السريع قد أزاح الستار بنحو متزايد عن شدة الأزمة التي أخذت رياحها تهب على مكانة بريطانيا العظمى؛ بوصفها الدولة الصناعية الرائدة على مستوى العالم أجمع. لقد واجهت

الإمبراطورية تحديات لا يستهان بها، ولم يكن المشروع الاستعماري، الذي أسرع ديزرائيلي في تحقيقه، سوى ردٍ على هذه التحديات. وبنحو أكثر شدة مما تتصوره النظريات الدارسة ظاهرة الإمبريالية من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية، ولا بد من النظر إلى مشروع ديزرائيلي الاستعماري على أنه كان رد فعل على مشكلات خارجية؛ فبريطانيا العظمى حاولت الدفاع عن الدور الذي لعبته؛ بصفتها قوة ذات هيمنة على السياسة العالمية؛ أي عن ذلك الدور الذي كانت قد تبوأته من دون قصد منها والذي أمسى، الآن، معرضاً للخطر. وهكذا، فإن ما يراه أغلب المنظرين الدارسين للإمبريالية بأنه تصرف هجومي وخطوة توسعية، كان بالنسبة إلى اللاعبين السياسيين عملاً دفاعياً فقط.

وكانت بريطانيا العظمى قد تبوأت، في سياق القرن الثامن عشر، دور القوة التي "يرجح رأيها كفة الميزان". وللمحافظة على توازن القوى، وللحيلولة دون ارتقاء قوة أخرى تنافسها على الهيمنة، لم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من تقديم العون إلى الطرف المستضعف؛ أي إلى مساعدته على المقاومة والثبات من دون حاجة إلى إرسال قوات بريطانية إلى هناك. بيد أن هذه السياسة التي حققت متطلبات الهيمنة بكلفة زهيدة من دون أدنى شك، بلغت أقصى حدودها في سياق الصراع ضد فرنسا التي يحكمها نابليون الأول. فعلى مدى زمن طويل، وجب على بريطانيا العظمى أن تسهم بقواتها في القارة الأوربية؛ بغية دحر الإمبراطور الفرنسي وتأمين المصالح البريطانية. فعندما احتل نابليون إسبانيا - على سبيل المثال - لم يمارس الضغط على بريطانيا العظمى عسكرياً فحسب، بل كان قد ضيق عليها الخناق اقتصادياً أيضاً؛ فمن خلال فرضه المقاطعة الاقتصادية، المسماة الحصار القاري، أراد نابليون عزل الجزيرة عن أهم أسواق تصريف البضائع البريطانية.

إن الوضع الجديد، الذي ساد إثر اندحار نابليون، كان لمصلحة بريطانيا تماماً؛ فقد جدد توازن القوى القديم؛ أي الذي كان سائداً في حقبة نظام تعدد الأقطاب، فصار عنواناً على الوضع الجديد؛ إلا أن الجدير بالذكر هو أن هذا الوضع قد حُدِّد من خلال تطور ظروف اتسمت - مع هذا - بقطبية ثنائية: فالحلف المقدس بزعامة روسيا، أواسط أوربا وشرقها، وقفت قبالته في الغرب فرنسا الهزيلة التي لا خيار لها من أن تسند ظهرها على تحالف سياسي بينها وبين بريطانيا العظمى. وهكذا صار في وسع البريطانيين العودة إلى

انتهاج سياسة الهيمنة التي كانوا يمارسونها بنحو تقليدي؛ فبفضل أسطولهم المتفوق على كل الأساطيل الأخرى، باتوا يتحكمون في البحار والمحيطات، كما صاروا يديرون شؤون القارة الأوربية من خلال التحالفات والمعونات وأخذوا على عاتقهم فتح الأسواق في وجه تدفقات البضائع التي تزايد إنتاجها بنحو عظيم، إثر اندلاع الثورة الصناعية في بريطانيا. لقد حصلت بريطانيا العظمى على منافع جمة من سياسة الهيمنة هذه – وهي المتصفة بزهد تكاليفها المالية – فلو تجاهلنا الأسطول، لكان في وسعنا القول: إن بريطانيا العظمى كانت قد جنت هذه المنافع من دون استثمارات تذكر؛ من هنا، لا يصعب على المرء فهم رفض خصم ديزرائيلي؛ أعني السياسي الليبرالي وليم جلادستون William Gladstone، المشروع الإمبريالي الذي تبناه ديزرائيلي، ورفض حديثه عن الإمبريالية؛ بوصفها مشروعاً يحقق شأناً أقل أهمية بنحو جوهري.[42] فما السبب الذي دفع البريطانيين إلى التخلي عن الوضع المريح المُحَقَّق على خلفية التوازن الأوربي؛ أي نظام السيادة غير المباشرة على المناطق الواقعة خارج أوربا وسياسة التجارة الحرة، والتحول إلى مغامرات إمبريالية مجهولة النتائج والتداعيات، وعظيمة الكلفة حقاً؟

رابعاً: الضغوط المحتمة للتوسع، وميزة الموقع الجغرافي النائي عن المراكز الأخرى، وحرية اختيار الظرف الزمني المناسب

كان البريطانيون – لتأمين متطلبات أمنهم الوطني وللمحافظة على كيانهم القومي من كيد منافسيهم – ينفقون أموالاً تقل كثيراً عن تلك التي تنفقها الدول الأوربية الأخرى. فخلافاً لهذه الدول، استغنت بريطانيا العظمى عن امتلاك قوات برية جرارة، وراحت تستثمر الأموال في بناء أسطول بحري عالي الكفاءة. وإذا ما صودف أن احتاجت بريطانيا العظمى إلى قوات برية يفوق عددها عدد القوات التي لديها، فإنها درجت، على مدى زمن طويل، أن تسد حاجتها هذه من خلال استئجار هذه القوات من مناحي القارة الأوربية، أو الاستعانة بهذه القوات لمساندة قوتها القتالية.

وخلافاً للقوات البرية، كان الأسطول البحري وسيلة لتأمين الرخاء الاقتصادي. فبينما كانت القوات البرية، العائدة إلى الدول الأوربية الأخرى، ترابط في ثكناتها في أغلب

الأوقات وتحقق تكاليف فقط، كان الأسطول البريطاني يجوب البحار والمحيطات من دون انقطاع ويتحكم في خطوط الملاحة التجارية، ويحمي هذه التجارة من كيد الأعداء، مسهماً بهذا كله في خلق فائض قيمة ليس سياسياً فحسب، بل هو اقتصادي أيضاً. وعلى صعيد آخر، فإن التمييز بين حالة السلم وحالة الحرب أمر جوهري بالنسبة إلى القوات البرية. فمع كل حالة تُعلن فيها الحرب، أو يسود فيها السلام، تُغير، في الوقت نفسه، حالة تجمع هذه القوات أو انتشارها. بيد أن هذا الأمر ينتفي بالنسبة إلى الأسطول البحري، ولاسيما حينما يكون هذا الأسطول مُلكاً لدولة بحرية عظمى. فلو حدث أن عم السلام العالم أجمع فعلاً، لمارس الأسطول وظيفة الشرطي الساهر على حماية خطوط الملاحة من أعمال القرصنة. إن الأسطول يحقق – سياسياً واقتصادياً – عائدات تغطي التكاليف حقاً؛ أما القوات البرية فإنها – في أفضل الحالات – تحقق عائدات ذات طابع سياسي. إن هذه الحقيقة هي إحدى أهم ميزات الكلفة التي تمتعت بها الإمبراطوريات المهيمنة على المحيطات والبحار، مقارنة بالإمبراطوريات المهيمنة على المناطق البرية. وكان الأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان Alfred T. Mahan، قد تعرض لهذا بإسهاب في كتابه **تأثير القوة البحرية في التاريخ** *The Influence of Sea Power upon History* (1890).[43]

أضف إلى كل ما قلناه، أن بريطانيا العظمى تمتعت أيضاً بميزة أخرى عند تأسيسها إمبراطوريتها؛ أعني ميزة موقعها الجغرافي النائي عن مراكز القوى الأوربية. فبينما كانت فرنسا وبروسيا والنمسا يحارب بعضُها بعضَها الآخر باستمرار، منهكة قوى شعوبها بنحو متبادل، ومعيقة ذاتها عن بلوغ مرتبة الدول الإمبراطورية، تم ارتقاء بريطانيا العظمى بعيداً عن التورط في هذه الحروب الناشبة؛ حباً بكسب الهيمنة. وعلاوة على هذا، كانت هذه الحروب قد أتاحت لبريطانيا العظمى أن تكون صاحبة الرأي الذي يرجح كفة ميزان توازن القوى الأوربي، وأن تتحكم في مصير هذه القوى.[44]

إن تأسيس الإمبراطوريات، انطلاقاً من نظام يشتمل على دول متعددة أو على عوالم متعددة تتبع دولاً متكافئة من حيث القوة، كاد يبوء بالإخفاق دائماً وأبداً. على حين حالف النجاح، في أغلب الأحيان، تأسيس تلك الإمبراطوريات التي تأخذ منحاها بدءاً من المناطق الهامشية؛ أي النائية عن المراكز ذات الشأن في السياسة العالمية. ومنذ البدء كانت،

في المراكز، حاجةٌ إلى بذل جهود أكثر؛ لكي تستطيع دولة إمبراطورية رئيسية فرض إرادتها على قوى مشابهة لها من حيث القوة، أو دون قوتها بشيء طفيف؛ وكان التحرك لتأسيس إمبراطوريات - انطلاقاً من هذه الشروط والأوضاع - يؤدي، سريعاً، إلى اندلاع حروب عظيمة تنشأ في سياقها تحالفات متينة وذات قوة ضاربة، لا قدرة للإمبراطورية الناشئة على أن تقف في وجهها. وفي هذه الحروب الناشبة لكسب الهيمنة،[45] إما أن يبوء بالإخفاق تأسيس الإمبراطورية أو أن يُطوَّر - كما هي الحال في فرنسا النابليونية وفي ألمانيا أيام حكم وليم - وضعٌ يصبح فيه الجهازُ العسكري هو الآمر الناهي في الإمبراطورية الناشئة. وليس ثمة شك في أن وضعاً من هذا القبيل يؤدي - أولاً - إلى زيادة التكاليف إلى مستويات تجعل من المضي قدماً في تثبيت أركان الإمبراطورية الناشئة أمراً غير محتمل، وإلى أن يتصف التحرك السياسي - ثانياً - بالتحجر وانعدام المرونة. وهكذا، وخلافاً لتأسيس الإمبراطوريات انطلاقاً من المناطق المحيطة بالمراكز، لم يفلح تأسيس الإمبراطوريات انطلاقاً من المراكز ذات الشأن السياسي العظيم قط، في التمتع بمنافع تلك الحقبة من الزمن، التي قُصِرت فيها الهيمنة الإمبراطورية على التحكم في التدفقات التجارية؛ أي على تحقيق عائد يزيد على التكاليف الناشئة عن تأسيس الإمبراطورية. وهكذا، وإثر انهيار الإمبراطورية الرومانية، كُوِّنت في أوربا من حين إلى آخر، حقاً، دولٌ ذات نفوذ بيِّن، ولكن لم تكن هناك إمبراطوريات قادرة على أن تعمر مدة طويلة من الزمن؛ فإسبانيا إبان الحقبة الممتدة من حكم فيليب الثاني حتى حكم فيليب الرابع،[46] وفرنسا في حقبة حكم لويس الرابع عشر، ومرة أخرى إبان حكم نابليون الأول، وألمانيا في الحقبة التي حكمت فيها أسرة هوهنزلرن Hohenzollern، إن هذه الدول جميعاً كانت قد أُعيقت، في سياق الحروب المزمنة، لا عن تأسيس إمبراطورية خاصة بها فحسب، بل كانت قد خسرت أيضاً النفوذ الذي كانت قد حازته لنفسها قبل أن تندلع هذه الحروب.

ولأنه لا يوجد في المناطق الهامشية من حيث القوة السياسية خصوم يتمتعون بالقوة نفسها؛ لذا لا تندلع هنا حروب كبيرة تأتي على كل أخضر ويابس، بل الأمر الأكثر احتمالاً هو أن الارتقاء إلى مصاف الإمبراطوريات يتم هنا من خلال حروب ضيقة الأبعاد، حروب يسهل فيها إركاع المقاومة التي يبديها خصوم مغلوبون على أمرهم تنظيمياً وتكنولوجياً.[47]

ومن خصائص هذه الحروب أنها لا تتطلب لا استخدام أسلحة ثقيلة، ولا الاستعانة بجموع ضخمة من القوات، ولا التورط في أساليب لوجستية؛ أي تموينية معقدة؛ من هنا نجد أنها زهيدة الكلفة. وهكذا، كان النجاح حليف تلك الإمبراطوريات التي لم يتم تأسيسها في المركز، بل في المناطق الواقعة على هامش المناطق الكبرى المتصارع عليها في السياسة العالمية؛ وتسري هذه الحقيقة على بريطانيا العظمى وروسيا مثلما تسري على الولايات المتحدة الأمريكية وروما، أو إسبانيا والبرتغال.[48] وحتى الإمبراطورية العثمانية نفسها بدأت تكوينها انطلاقاً من منطقة هامشية؛ أعني انطلاقاً من الأناضول أولاً، وراحت؛ من ثم في حقبة توسعها الجغرافي، تنشر سلطانها على المنطقة التي اتخذت منها لاحقاً مركزاً لها؛ أعني آسيا الصغرى وجنوب شرق أوربا. إن الحالات الفريدة، التي تستحق الذكر في سياق الحديث عن محاولات تكوين الإمبراطوريات ونجاحها، انطلاقاً من وضع مركزي في السياسة العالمية نراها في الإمبراطوريتين التي أنشأ أولاهما ملوك فارس، وثانيتهما ملوك الصين. فهاتان الإمبراطوريتان تشكلان حالتين استثنائيتين في تصنيف الإمبراطوريات.

وعلاوة على انخفاض التكاليف الضرورية لمواجهة خصوم تأسيس الإمبراطورية والقوى المنافسة لها، نجد بالنسبة إلى ما يسمى القوى الجانبية، أن النفع الأعظم للموقع الهامشي، يكمن في أنه يتيح الحرية في اختيار الظرف الزمني المناسب للتوسع الجغرافي. فبينما تُشغَل قوى المركز بنزاعات ضد الخصوم ليست دائمة فحسب، بل تتخذ في كثير من الأحيان صيغة حروب دامية، تكبدها في كثير من الأحيان خسائر فادحة في المال والرجال، تستطيع القوى في المناطق الهامشية استثمار مردود السلام الذي يجود به الموقع الهامشي، في تنمية الاقتصاد وتطوير الهياكل التحتية. وبهذا النحو اكتسبت بريطانيا العظمى في القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر تفوقاً اقتصادياً بزت به القارة الأوربية؛ ولأنها أفلحت في كسب منافع عظيمة من تعاظم حجم التجارة في تلك الحقبة من حقب العولمة؛[49] كانت تناصر التجارة الحرة وتعارض كل صيغ الحماية. من هنا، كانت الإمبراطورية البريطانية معنية جداً باستتباب السلام؛ ومن ثم نرى أنه إذا صُودف أن شنت بعض الحروب، فما ذلك إلا لتأمين سلامة خطوطها ومسالكها التجارية أو لفتح أسواق جديدة؛ أي أنها كانت تشن الحروب التي تحقق مردوداً اقتصادياً مجزياً بكل معنى الكلمة. وعلى صعيد آخر، كانت

بريطانيا العظمى تتفادى قدر الإمكان، الدخول في حروب ضد دول تتمتع بالقوة نفسها، علماً أنه لم يكن في أوربا خصم مكافئ لها، منذ تدهور إسبانيا في القرن السابع عشر، وانحطاط البرتغال إلى منزلة محمية بريطانية، ووهن قوة فرنسا إثر الحروب الكثيرة التي وُرِّطت فيها خلال سعيها لبسط هيمنتها.[50]

كما أن ارتقاء الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً كان قد حُقِّق انطلاقاً من وضع هامشي مريح؛ فهذا الوضع الهامشي كان قد منح الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين عام 1815، (حين خاب أملها في بسط نفوذها على التراب الكندي؛ بسبب تصدي بريطانيا العظمى لها)، وعام 1917 (عام اشتراكها في الحرب العالمية الأولى)، الفرصة المناسبة لئلا تخوض نزاع ضد منافسين أكفاء؛ فالحروب ضد المكسيك وإسبانيا في منتصف القرن التاسع عشر وفي أواخره كانت حروباً إمبريالية توسعية ضد خصوم ضعاف مغلوبين على أمرهم. كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء الحرب الأهلية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، من دون تدخل قوى أجنبية، فلو كانت هذه الحرب قد نشبت في القارة الأوربية، لكانت قد تدخلت دول أخرى؛ رغبة منها في استغلال الفراغ السياسي الناشئ جراء عدم وجود قوة مركزية، لما يخدم مصالحها ويلبي مآربها.

وتظهر للعيان ميزات الوضع الهامشي من خلال تاريخ روما أيضاً، فتوسعها الجغرافي كان قد اتجه على مدار زمن طويل، صوب المناطق التابعة للعالم الإغريقي؛ أي صوب مركز الجذب السياسي في البحر الأبيض المتوسط. كما يمكن التعرف إلى هذه الميزات، من خلال مثالي: البرتغال وإسبانيا، فارتقاؤهما الاقتصادي والسياسي كان قد تم خارج مركز القوة الأوربي؛ أعني خارج المثلث الذي يمكن تسميته بنحو تقريبي مثلث باريس-روما-فيينا. أما بالنسبة إلى إسبانيا فربما كانت طامتها الكبرى هي أن علاقات أسرتها المالكة، أسرة أراجون، بجنوب إيطاليا، واختيار [مَلِكها، المترجم] كارل قيصراً على ألمانيا عام 1519، قد جرَّ إسبانيا في وقت مبكر إلى المشاركة في الحروب الأوربية الدائرة؛ من أجل كسب الهيمنة، فهذه الحروب كانت قد أنهكت إسبانيا اقتصادياً وسياسياً. ومن حق المرء أن يميل إلى اعتقاد أن البريطانيين كانوا قد أخذوا درساً بليغاً من تاريخ إسبانيا، ونجحوا في أن ينأوا بأنفسهم أطول زمن ممكن عن الحروب الأوربية المدمرة، المستنزفة

للمال والرجال. ومع أن الحرب التي دارت رحاها في القرن الثامن عشر؛ بسبب وراثة الحكم في إسبانيا هي الحالة الاستثنائية الكبيرة هنا، إلا أن الأمر الواضح هو أن هذه الحرب كانت تهدف - في الواقع - إلى الحيلولة دون تشكيل كتلة مناوئة للهيمنة، فهذه الكتلة كان يمكن أن تعرض النفوذ البريطاني في أوربا لمخاطر جمة.

كيف هي الحال بالنسبة إلى روسيا؟ يفرز الوضع الجغرافي الهامشي القريب من البحار - كما يبدو - نتائج تختلف عن النتائج التي يفرزها الوضع الهامشي قارياً. فارتقاء روسيا إلى مصاف الإمبراطوريات تم منذ البداية، في سياق حروب لا تعد ولا تحصى، وضد خصوم ما كانوا الندَّ الذي يؤخذ في الحسبان. وهكذا تم التغلب عليهم جميعاً في صراعات دموية استغرقت عشرات السنين؛ فقد بدأت هذه الحروب بالغزوات التي شنتها روسيا على قبائل المغول التي كان القياصرة الروس قد ورثوا الحكم على مناطقها الواقعة إلى الجنوب من روسيا، وواصلت روسيا شنّ هذه الحملات، فدخلت في مواجهة عسكرية ضد الإمبراطورية البولندية-الأوكرانية؛ ومن ثم ضد الإمبراطورية السويدية، فكلتا الإمبراطوريتين كانت تشكل حجر عثرة في طريق التوسع الروسي باتجاه الشمال الغربي؛ واستكملت روسيا حروبها هذه بنزاعات ضد العثمانيين، استغرقت بضعة قرون؛ لا لأن هؤلاء كانوا يسيطرون على مضيقي: الدردنيل والبوسفور فحسب، بل لأنهم كانوا قد حالوا دون الوصول إلى البحار الدافئة التي يمكن الملاحة فيها على مدار العام. أضف إلى هذا أنهم بسيطرتهم على بلاد البيزنطيين كانوا قد حازوا سلطاناً على الأماكن الدينية المقدسة في المذهب الذي يؤمن به النصارى الشرقيون؛ أي المقدسة في ذلك المذهب الديني الذي يستند إليه القياصرة الروس في تأكيد شرعيتهم السياسية.[51] واستكملت روسيا هذه الحروب بالنزاع الطويل الذي خاضته ضد مملكة الدانوب، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكان هذا النزاع يدور حول الهيمنة على الشعوب السلافية القاطنة في غرب روسيا وجنوبها؛ فالقيصر الروسي كان يرى في نفسه، عادة، حامي حمى هذه الشعوب. ومهما كانت الحال فإن الأمر البين هو أن هذه الحروب كانت قد جعلت تأسيس الإمبراطورية الروسية مشروعاً عظيم الكلفة مقارنة بالكلفة التي نتجت من تأسيس الإمبراطورية البريطانية أو الإمبراطورية الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر. وتأسيساً على هذا كله،

صار الجيش في روسيا يلعب - بالنسبة إلى توطيد أركان الإمبراطورية - دوراً ليس جوهرياً فحسب، بل يفوق بكثير الدور الذي باتت الجيوش تلعبه في الإمبراطوريات الغربية. وملخص هذا كله هو أن النفع الذي جنته روسيا من وضعها الجغرافي الهامشي، لم يكن قط، بمقدار ذلك النفع العظيم الذي جنته بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن الروس كانوا - بالرغم من هذا - في وضع أفضل من الوضع الذي خضعت له دول غرب أوربا وأواسطها، فالروس واجهوا - في حالات استثنائية فقط - تحالفاً يضم قوى كبيرة. وبهذا كان في مقدورهم أن يهاجموا خصومهم وينتصروا عليهم الواحد تلو الآخر. وبهذا المعنى أيضاً، نجد أن الموقع الجغرافي الهامشي لروسيا، منح الروس الحرية في اختيار الظرف الزمني المناسب لتوسعهم؛ أي أنهم انتفعوا من هذه الحرية؛ لأنهم نجحوا في جعل عملية التوسع الجغرافي تتم في سياق زمن يمتد عبر حقب كثيرة، وأفلحوا في تجزئة هذه العملية إلى خطوات ومراحل كثيرة؛ ومن هنا، فإنهم ما كانوا يواجهون مخاطر الاضطلاع بمهمات لا طاقة لهم على الاضطلاع بها.

ويكمن أحد أشد المخاطر التي تواجهها السياسة الإمبريالية في خسران القدرة على التحكم في وتيرة التوسع وتوطيد أركان الإمبراطورية؛ كما يحلو للمرء المعني؛ أي بتسريع وتيرة تنامي الإمبراطورية وتخفيفها كيفما شاء. بيد أن حرية الإمبراطورية في تحديد الظرف الزمني المناسب لتوسعها يمكن أن تخضع لعوامل خارجية وداخلية تحدّ من مداها. والمراد بالعوامل الخارجية أن يكون هناك منافسون أقوياء - أو ائتلافات ذات منعة وسلطان - همهم الحيلولة دون استمرار الإمبراطورية في الارتقاء، أو منازعتها على المكانة التي بلغتها. وجوهرياً، تكمن منافع الوضع الجغرافي الهامشي في أنه أقل من مراكز القوة السياسية عرضة لمثل هذه المصادمات. فما لم يكسب طرف واحد الهيمنة الكلية، فلن يكون في استطاعة أحد، في هذه المراكز، التحكم في الترتيب الزمني للأحداث. إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن الترتيب الزمني للأحداث يكتسب الاستقلالية عن إرادة هذه المراكز ويغدو عاملاً يسهم هو نفسه، بفاعلية، في تحديد مصير الأحداث. إن الوضع في المناطق الهامشية؛ أي النائية عن المراكز ذات الشأن في السياسة العالمية، على العكس تماماً؛ فهذه المناطق تميل

إلى أن يكون فيها لاعب قوي واحد، يحدد سرعة توالي الأحداث. والحرب العالمية الأولى، التي كانت أساساً، حرباً أوربية داخلية، مثال ساطع على خسران كل اللاعبين الأوربيين، ومنهم روسيا وبريطانيا العظمى، السيطرة على الترتيب الزمني للأحداث. إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تمتعت بالاستقلالية في تحديد توالي الأحداث، والدولة الرئيسية التي كانت الرابح الفعلي من هذه الحرب.

ومع توطيد أركان الإمبراطورية المعنية تتغير؛ من ثم أيضاً الأحوال والظروف؛ فالمنطقة التي كانت هامشية فيما مضى من الأيام، تصبح الآن مركزاً محورياً، وما كان فيما مضى منطقة محورية، مركزية، يتحول، في "العالم" الجديد، وفي سياق ما استجد من ترتيبات، إلى منطقة هامشية. وما نقوله هنا يفسر في الوقت ذاته، السبب الذي يجعل نجاح تأسيس الإمبراطوريات انطلاقاً من مراكز القوة في السياسة العالمية، حالة استثنائية فقط، على حين أن الوضع الجغرافي الهامشي ييسر النجاح في تأسيس الإمبراطوريات. لا بل في وسع المرء أن يذهب إلى مدى أبعد، فيزعم أن الوضع الجغرافي الهامشي يحفز بعض الدول، لا بل يستفزها؛ بسبب عدم وجود منافس قوي وبسبب ما يتيحه من حرية لاختيار الظرف الزمني المناسب، لتأسيس الإمبراطوريات حقاً وحقيقةً. فالحدود غير الحصينة؛ أي الحدود التي لا يقف خلفها خصم قادر على وقف الدولة المتنامية القوة عند حدودها، تغري، فعلاً، بالتوسع في المناطق الواقعة خلف هذه الحدود. وتسري هذه الحقيقة على الحدود الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الحدود تم توسيعها باستمرار في القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر، ولم تستقر إلا بعد أن بلغت شاطئ المحيط الهادي. وفي هذه الحقبة الزمنية أخذت روسيا أيضاً توسع حدودها شرقاً؛ فبلغت من السعة بحيث إن روسيا امتدت حدودها، إلى حين من الزمن، داخل القارة الأمريكية. وبينما توقف الهجوم الروسي على شاطئ بحر اليابان؛ حيث واجهه خصم عنيد تؤخذ قوته في الحسبان،[52] لم يكن شاطئ المحيط الهادي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سوى نقطة توقف مؤقت بالنسبة إلى التوسع الأمريكي. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، بدأ ارتقاء الولايات المتحدة إلى مصاف القوى المهيمنة على المحيط الهادي، وهكذا دخلت أيضاً في صراع مرّ ضد اليابان. وقد تمّ تأسيس الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية

بنحو مشابه فعلاً؛ فبالنسبة إلى هذه الإمبراطوريات أيضاً، كان الفراغ السياسي في المناطق الأجنبية الضعيفة قد أغرى هذه الإمبراطوريات بتوسيع رقعة هيمنتها باستمرار ومن دون اكتفاء؛ بهذا المعنى نجد بالنسبة إلى تأسيس الإمبراطوريات المهيمنة على المناطق البرية أن قوة الجذب السائدة في المناطق الأجنبية الضعيفة تتسم بالأهمية نفسها التي تتسم بها الديناميكية التوسعية السائدة في المركز.

وليس ثمة شك أبداً في أن ديناميكية المركز شرط ضروري للتوسع الإمبراطوري؛ فالفراغ السياسي في المناطق التابعة، هو ذاته، لن يجلب انتباه المركز لو لم يتسم المركز المعني بهذه الديناميكية فعلاً. وعلى صعيد آخر، فإن مصطلح حرية اختيار الظرف الزمني المناسب لتوسيع رقعة الإمبراطورية يعني أيضاً، أن هذه الديناميكية لا تفرز توسعاً إجبارياً، لا يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه؛ لذا نجد أن هناك عوامل داخلية تعمل بنحو مضاد لحرية الإمبراطورية في اختيار الظرف الزمني المناسب للتوسع. وغني عن البيان أن النظريات الدارسة ظاهرة الإمبريالية – من وجهة نظر اقتصادية أو سياسية – تفترض وجود عامل قسري يحتم التوسع. وكما هو معروف، فإن أقوى برهان على انهيار الإمبريالية كان يكمن أولاً – بحسب وجهة نظر الدارسين – في الحروب التي ستدور لا محالة بين القوى الكبرى، وفي تدهور حرية الإمبراطوريات على اختيار الظرف الزمني المناسب لتوسعها؛ بسبب الظروف السائدة فيها داخلياً، أما ثانياً، فتجسد نظرية حرب العصابات – التي صاغها ماو تسي تونج سبيلاً إلى الثورة العالمية التي تدور في جوهرها حول "محاصرة القرى للمدن"– نظرية في الإمبريالية ترى أن عالم الإمبراطوريات لن ينهار بفعل عوامل داخلية، بل بفعل كفاح المناطق التابعة. وهنا أيضاً، دار الأمر حول حرية المراكز الإمبراطورية في اختيار الظرف الزمني المناسب؛ فحرب العصابات، أو "الحرب الطويلة" – بحسب تعبير ماو – ستقلص هذه الحرية وتقوض أركانها لا محالة.[53]

إن نظريات الإفراط في التراكم الرأسمالي أو – بالأحرى – نظريات قصور الاستهلاك هي التي طورت النموذج القائل: إن ثمة عوامل داخلية تقيد حرية الإمبراطوريات على اختيار الظرف الزمني المناسب للتوسع. فبحسب هذه النظريات تدفع الأزمات

الاقتصادية في المراكز الاقتصادية، بنحو قسري، إلى فتح أسواق جديدة لتصدير البضائع واستثمار رؤوس الأموال. ويعثر المرء في النظريات الاجتماعية الدارسة ظاهرة الإمبريالية على مقولة أخرى مفادها: أن مراكز الإمبراطوريات مجبرة بنحو متزايد على تهدئة خاطر مواطنيها الموجودين في أدنى السلم الاجتماعي، من خلال توزيع الأرباح الإضافية التي تحصل عليها هذه المراكز عن طريق استغلالها الإمبريالي، أو عن طريق استعمارها المناطق الأجنبية؛ أي عن طريق استيطان بعض مواطنيها في المناطق والأقاليم الأجنبية، فإذا أخذنا في الحسبان تأكيد النظريات التي تدرس الإمبريالية من وجهة النظر السياسية أن المنافسة بين الدول على كسب المكانة المرموقة عامل مؤكد في خلق الإمبراطوريات، فلا بد – والحالة هذه – من النظر إلى هذه المنافسة على أنها، في جوهرها، ليست سوى وصف آخر للدافع القسري على التوسع؛ أي أنها وصف آخر لذلك الدافع القسري الذي يحد من النفع السياسي العظيم الذي تجنيه الإمبراطوريات، حين تتمتع فعلاً بحرية اختيار الزمن المناسب للشروع في هذا التوسع.[54]

إن هذا العائق كان قد ترك في الإمبراطوريات المتنافسة داخل المركز السياسي العالمي أثراً فاق الأثر الذي تركه في المتنافسين في المناطق الهامشية؛ حيث ظل الأفق الزمني أكبر وأوسع مدى. فبنحو متزامن اكتشفت القوى الأوربية؛ أعني ألمانيا على وجه الخصوص، وكذلك فرنسا، لا بل إيطاليا نفسها أيضاً، أن الواجب يحتم عليها الإسراع في امتلاك المستعمرات في الأقاليم الواقعة خارج أوربا؛ بغية تأكيد اكتسابها مرتبة القوة العالمية، أو بغية الإعلان عن نيتها هذه على أدنى تقدير. فمَنْ لم يجارِ أقرانه وجيرانه من حيث امتلاك المستعمرات أو فيما سوى ذلك من صيغ التوسع الجغرافي، ما كان سيكون هو الخاسر عند توزيع الأسواق والموارد الأولية فحسب، بل سيفقد أيضاً أهميته وتأثيره في نظام القوى الأوربية. بهذا المعنى، لعبت هنا عوامل ذات طبيعة سياسية واقتصادية.

إن القلق الذي عمَّ أوربا أواخر القرن التاسع عشر،[55] تأتى أيضاً، من ازدياد تقلص الأفق الزمني الناجم عن احتدام المنافسة داخل أوربا. ففي نهاية المطاف، نشر تقلص الأفق الزمني ظلاله على المناطق الهامشية أيضاً، كما تشهد على ذلك سياسة التوسع التي انتهجتها

الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضغط المنافسة هناك كان - في المحصلة النهائية - أقل من الضغط الذي عرفه المركز الأوربي. فبينما كانت قوى المركز، الإمبراطورية منها وشبه الإمبراطورية، تفقد، باستمرار، قابليتها التحكمَ في مجريات الأحداث وأخذ زمام المبادرة،[56] ظلت القوى الموجودة في جناحي المركز - باستثناء روسيا التي كانت قد استنفدت قواها في صراعها ضد اليابان - قادرة على التحكم في مجريات الأحداث التي تمر بها، وسيدة ما تتخذ من قرارات. بيد أن التمييز بين الوضع الهامشي؛ أي النائي عن المركز، والمركز ذاته ليس ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى أسلوب تأسيس الإمبراطوريات ونجاحها فحسب، بل هو عظيم الأهمية أيضاً بالنسبة إلى السؤال عن احتمال كوننا نواجه قوة مهيمنة أو قوة إمبراطورية.

خامساً: إشكاليات التمييز بين القوة المهيمنة والإمبراطورية

إن من صفات النظام المتعدد الأقطاب - بحسب ما يؤكده الخبير الأمريكي في العلوم السياسية جون ميرشهايمر John Mearsheimer - أن تسعى كل القوى العظمى المشاركة فيه لكسب الهيمنة؛ لأن هذه الهيمنة تضمن - بناءً على الظروف السائدة - تحقيق أعظم أمن ممكن. بيد أن المنافسة على كسب الهيمنة كانت تؤدي إلى اضطراب النظام وعدم استقراره؛ لأن كل واحدة من القوى العظمى ستشعر بتهديد أمنها في سياق الجهود التي تبذلها القوى الأخرى لكسب الهيمنة؛ من هنا ستسعى القوة العظمى المعنية للتفوق على الجميع وبسط سلطانها على الجميع. ويرى ميرشهايمر أن هذه الحلقة المفرغة «مأساة بالنسبة إلى سياسة الدولة العظمى»،[57] مأساة لن تستطيع التخلص منها أي دولة تريد فعلاً مواصلة البقاء، ضمن مجموعة القوى العظمى.

والملاحظ أن منافسة القوى الأخرى للإمبراطوريات أقل شدة بكثير من المنافسة التي تواجهها الدول المهيمنة. وتأسيساً على هذه الحقيقة لا عجب أن تكون الإمبراطوريات أطول عمراً وأكثر ديمومة؛ ففي "عالمها" لا تتنافس الإمبراطوريات والأطراف الذين يميلون إلى أن يكونوا أنداداً لها وبحجم قوتها؛ بل يتنافس الأطراف المتواضعو القوة - في أفضل الحالات - على كسب المكانة الثانية أو المكانة الثالثة أو حتى المكانة الرابعة في سلم

الإمبراطوريات؛ علماً أن المركز الإمبراطوري سيقوم مقام الحَكَم على ألا تتحول المنافسة إلى حرب دامية. من هنا فإن ما يرصده المرء في كثير من الأحيان؛ أعني سيادة السلام داخل المناطق التابعة للإمبراطوريات المختلفة واتصاف المناطق الواقعة تحت الهيمنة بتزايد ميلها إلى الحروب والقتال، إنما هو أمر يكمن تفسيره في حقيقة ما قلناه.

بيد أن هذا لا يعني طبعاً أن النظم الإمبراطورية لا تعرف - من حيث المبدأ - الحروب أو استخدام القوة. فهنا يمكن أن تندلع حروب تحرير تناهض الوجود الإمبراطوري. أضف إلى هذا أن هذه الحروب تكون، عادة، أطول عمراً من الحروب الدائرة على كسب الهيمنة. وغني عن البيان أن الحروب الدائرة على كسب الهيمنة تُدار بإصرار أكبر بكثير؛ ومن ثم فإنها تحتم على الأطراف المتحاربين تكبد خسائر فادحة في أقصر فترة زمنية. وعلى صعيد آخر، نجد أنه بينما ترفض حروب التحرير المناهضة للإمبراطورية النظام الإمبراطوري برمته، تعمل الحروب الدائرة على كسب الهيمنة على استقرار النظام الكلي؛ ففي هذه الحروب يدور الأمر فقط حول استبدال قوة أخرى بقوة مهيمنة؛ أي إن الأطراف المتصارعين يعترفون بالنظام القائم ولا يفكرون في تقويض أركانه أبداً.[58] وبهذا المعنى فإن الاختلاف القائم بين الإمبراطورية والقوة المهيمنة يمكن الدلالة عليه من خلال تباين الوظيفة التي تؤديها الحرب الدائرة ضد الإمبراطورية أولاً، وضد القوة المهيمنة ثانياً.

والملاحظ أن أوربا يخيم عليها الشك تجاه تلك الأنظمة في السياسة الدولية التي تدفع الأطراف المختلفين بنحو قسري إلى الصراع على كسب الهيمنة. ففي القرن العشرين تم في حربين فتاكتين الحيلولة دون تحول قوة ذات هيمنة في البر الأوربي؛ [أي ألمانيا، المترجم] إلى قوة تتسلط تسلطاً إمبراطورياً على مجمل القارة. وراح المرء، بعد ذلك، يفتش عن وسائل وسبل تمنع تكرار التنافس على كسب الهيمنة. ولأن الأوربيين لاحظوا أن كل حرب تحتم تكاليف تفوق العائد الذي يجنيه المرء منها، وأن المنتصر فيها عسكرياً لن يكون سوى الخاسر سياسياً واقتصادياً في هذه الحرب؛[59] لذا تراهم بذلوا قصارى جهدهم لاستئصال شأفة الريب والظنون، من خلال إبرام اتفاقيات دولية وإنشاء تشابكات وعلاقات اقتصادية

وطيدة، ومن خلال إعادة تشكيل هذه الدول بحسب متطلبات النظام الديمقراطي على وجه الخصوص، ومن خلال محاصرة السعي الأهوج لإحراز الهيمنة داخل القارة الأوروبية.

إن ما تعلمه المرء، في ألمانيا على وجه الخصوص، من تجارب الحربين العالميتين: الأولى والثانية، في مستطاع المرء أن يرسم صورته بنحو آخر مختلف تماماً: أن يرى فيه درساً بليغاً، يؤكد، أولاً، ضرورة تأمين سلامة النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول الأوروبية من مغبة تطلع ألمانيا ثانية، إلى أن تكون وصياً يهيمن على مقدرات القارة الأوروبية،[60] وأهمية بناء سد وطيد وحصن منيع قادر على أن يقف في وجه الخطر الجديد المتأتي من توسع إمبراطورية الاتحاد السوفيتي في أواسط أوربا ثانياً. ولا يلعب في هذه الصورة لا الاتحاد الأوربي ولا منظمة الأمن والتعاون في أوربا الدورَ الرئيسي. إن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، هو المنظمة التي تتولى هذه المهمة وتلعب الدور الرئيسي؛ فالمراد من هذا الحلف يكمن - بحسب ما قاله أول سكرتير عام له، المواطن البريطاني هاستينكز ليونيل إسماي Hastings Lionel Ismay - في جملة له مقتضبة ومعبرة، في «قمع الألمان وإبعاد الروس وإشراك الأمريكيين». وتأسيساً على هذا كله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، هي القوة التي حالت دون شروع القوى الأوروبية في التصارع ثانية، على كسب الهيمنة مرة أخرى؛ أي حالت دونها تلك الدولة غير الأوروبية التي خصت بالنهوض بدور القوة المهيمنة. وبهذا المعنى، لم يكن النظام الأوربي، القائم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، في المقام الأول، الحصيلة التي جاد بها ذلك الدرس السياسي البليغ الذي يمكن الأقاليم الأخرى التعلم منه؛ لمواجهة الأزمات التي تعصف بها، بل كان، في الدرجة الأولى، النتيجة الباهرة التي نجمت عن نهوض الأمريكيين بمتطلبات الأمن الأوربي.

فالضمانات الأمنية التي تقدمها قوة عظمى لدول متوسطة القوة لا تجسد - من وجهة النظر هذه - الوسيلة الفعالة لتأسيس دولة إمبراطورية والأداة الناجحة لتوطيد أركان هذه الإمبراطورية فحسب، بل هي تجسد أيضاً وسيلة عظيمة لمنع اندلاع صراعات تهدف إلى كسب الهيمنة، وأداة فعالة تضمن للمناطق الساخنة تحقيق نظام أمني يفي بالمتطلبات الضرورية لتمتع المنطقة بالسلام الدائم. بيد أن الشرط الضروري لهذا كله هو أن تكون

هناك دولة خارجية، قوية بما فيه الكفاية، وتهتم باستقرار المنطقة التي عصفت بها حروب الهيمنة وسِلْمها، من خلال تقديمها الضمانات الأمنية المناسبة. وبينما أحجمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1918، عن النهوض بهذه الوظيفة، نجد أنها هي نفسها تكفلت بالنهوض بهذه المهمة بعد عام 1945.[61] ومهما كانت الميزات التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية جنيها من هذا الصنيع، فإن الأمر الواضح هو أن نهوضها بهذه الوظيفة كان استثماراً سياسياً في منطقة أوربا الغربية، استثماراً كلفها الكثير.

ويرتبط بهذه الوظيفة تصور يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور "المسيطر الصالح". وغني عن البيان أن هذا التصور ليست له علاقة متينة بالتسمية التي تُطلق على تلك القوة التي تخرج منتصرة من الصراع المحتدم بين القوى الكبرى. فبينما تفرض هذه القوة نفسها في سياق منافسة حامية تدور بين قوى تميل إلى أن تكون متعادلة، ينهض "المسيطر الصالح"، "المسيطر الطيب السريرة"، بدور الراعي الذي يحمي قطيعه من مغبة الهجمات المعادية. إلا أن طيب سريرته غير مقصور على قيامه بوقاية قطيعه من مغبة المخاطر الخارجية فحسب، بل هو يكمن أيضاً في تخليه عن استغلال تفوقه لمآربه الخاصة. فالصفة التي تميزه تكمن، في المقام الأول، في الخدمات التي يقدمها للآخرين، لا في نجاحه في تنفيذ مصالحه الخاصة على حساب الآخرين. تنطوي الهيمنة بحسب وجهة النظر هذه، على فرصة لممارسة الدور الإمبراطوري، إلا أن المسيطر الصالح لا يستغل هذه الفرصة؛ احتراماً منه للنظام القانوني ومراعاة للمشاعر الأخلاقية لدى مواطنيه وتلبية لما تفرضه الحكمة السياسية أو لأسباب أخرى كثيرة تتواءم وطيب السريرة. وتأسيساً على هذا التقويم، فإن اختيار الهيمنة أو النهج الإمبراطوري مرهون بالقرار الذي تتخذه القوة القائدة؛ من هنا فإنه لأمر مهم أن تنبه هذه القوة – من خلال مناشدتها الرقيقة أو من خلال إبداء إشارات تحذيرية – على منافع النهوض بدور المسيطر ومخاطر التصرف، وفق السلوكيات المميزة للإمبراطوريات.

وإذا كانت الحال على ما نقول، فسيكون قرار النهوض بهذا الدور أو بذلك التصرف أمراً اختيارياً، وليس موضوعاً حتمياً لا مناص منه؛ أي إنه قرار ينبع من

الأخلاقية أو - بالأحرى - الحكمة السياسية، وهما سمتان تتمتع بهما القوة القيادية وليس قراراً يعكس، ما يمكن أن يسميه المرء الفيزياء السياسية. وغني عن البيان أن هذا كله لا يحسم احتمال كون القوة القائدة وأصحاب القرار فيها سيأخذون بوجهة النظر هذه أو سيسيطر عليهم تصور تحدده الفيزياء السياسية. ومهما كانت الحال، فإنه يمكن عموماً الافتراض أن القوة القائدة سترى أن للأمور القسرية وزناً أعظم شأناً في تحديد قراراتها، على حين يميل الأطراف المتواضعو القوة إلى تأكيد أن لدى هذه القوى العظمى حرية واسعة في اتخاذ هذا القرار أو ذاك.

على صعيد آخر، يرى مايكل مان Michael Mann، أن الهيمنة إحدى صيغ السيطرة المحكومة بقواعد معينة، وبهذا المعنى، فإنها تختلف عن الإمبراطورية؛ لأن هذه تعني أن الدولة المهيمنة لا تشعر أنها مقيدة بقواعد يجب عليها مراعاتها والرضوخ لها. ويستخلص مان من وجهة نظره هذه مسألة محورية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية، فهو يؤكد أن: «على الأمريكيين أن يقرروا أنهم يريدون الهيمنة والتمسك - من ثم - بالقواعد التي تتحكم فيها، أو أنهم يريدون أن يكونوا إمبراطورية. علماً أنهم إذا أرادوا أن يكونوا إمبراطورية وأخفقوا في مسعاهم هذا، فإنهم سيخسرون هيمنتهم أيضاً. ولن يعبأ العالم كثيراً بهذا الإخفاق. فالعالم سيدبر أمره في التعامل والنتائج التي ستُرَتَّب على عالم متعدد الأقطاب».[62] بيد أن تشالمرز جونسون Chalmers Johnson، الخبير الأمريكي في العلوم السياسية، والمتخصص المشهور بشؤون جنوب شرق آسيا، يشكك في أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين الإمبراطورية والهيمنة. فهو يميل إلى الاعتقاد أن هذا التمييز ما هو، في نهاية المطاف، إلا استراتيجية خطابية يُراد منها إما تزيين صورة السيطرة القائمة على أرض الواقع، أو التستر على حقيقة هذه السيطرة: «بعض المؤلفين يستخدمون مصطلح "هيمنة" للإشارة إلى إمبريالية من دون مستعمرات، أما في حقبة "القوى العظمى"؛ أي في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد تم استخدام مصطلح الهيمنة رديفاً يعبر عن وجود "المعسكرين": الغربي والشرقي. وكانت المعضلة التي يواجهها المرء عند تحديد المصطلح المناسب قد ازدادت تعقيداً؛ بفعل ميل الولايات المتحدة الأمريكية دوماً وأبداً إلى تسويغ الإمبريالية وتجميل صورتها بمصطلحات يراد منها إقناع المواطنين الأمريكيين على أدنى

تقدير، أن الصيغة الإمبريالية التي تنتهجها الولايات المتحدة أمر لا غبار عليه ولا مطعن في براءة نيته».[63] وبحسب وجهة النظر هذه فإن "الهيمنة" ليست سوى صيغة يُراد من استخدامها تجميل صورة "الإمبراطورية"؛ أي إن التمييز بين الهيمنة والإمبراطورية أمر لا يكاد - موضوعياً - يكون له مسوغ يذكر فحسب، بل هو تمييز يعكس، تقويم أولئك الذين يريدون رسم صورة النظام العالمي. وبهذا المعنى، فإن هذا التمييز لا يجسد مقولات علمية، بل هو يعكس تسميات درج عليها الخطاب السياسي.

بيد أن هناك ما يوحي أن الاضطراب السائد في اختيار المصطلح الصحيح لا يتأتى من الميل إلى تجميل الصورة. فقد استخدم هنري كيسنجر Henry Kissinger، في أحدث مؤلفاته، مصطلحي: "مسيطر" و"إمبراطوري" بوصفهما مصطلحين مترادفين. فالرسالة الأساسية التي أذاعها كيسنجر في مؤلفه لعام 2001، وهو المعنون **أمريكا في مواجهة التحدي** *Die Herausforderung Amerikas*، كانت تؤكد أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور المسيطر يمكن أن يخلق لها في زمن قصير أعباء من الثقل، بحيث إن المجتمع الأمريكي لن يكون مستعداً لمواصلة تحملها. ومعنى هذا أن كيسنجر لا يرى في إغراءات الإمبراطورية الطامة الكبرى، بل هو يذهب إلى مدى أبعد فيؤكد أن إغراءات الهيمنة، بحد ذاتها، تكفي لإخفاق الولايات المتحدة الأمريكية.[64]

كما أن في مقدور المرء أن يقلب المسألة؛ فيزعم أن تأسيس الإمبراطورية هو الضمانة لتفادي الإخفاق الذي يمكن تحقيقه في حالة الهيمنة المضطربة. وإذا ما فهم المرء الهيمنة على أنها تعني قيام الدولة المهيمنة على وجه الخصوص بتقديم تلك السلع الجماعية؛ أعني ضمانات أمنية لمواجهة خطر خارجي وتخفيف عبء الإنفاق العسكري عن كاهل الدول الصغيرة، وخلق مناطق اقتصادية محكمة التنظيم، وما سوى ذلك كثير تنتفع به على وجه الخصوص، الدول التي تليها مرتبة، عندئذٍ ليس من الصعب فهم امتعاض القوة العظمى ومواطنيها من توزيع التكاليف والمنافع. ويختلف الأمر تماماً في حالة الإمبراطورية التي تتكفل لمواطنيها في المركز بتحقيق عائد يفوق حجم التكاليف التي يتحملونها، أو تتكفل على أدنى تقدير بألا يتحمل المركز وحده أعباء السلع الجماعية المطلوب تقديمها؛ أي تتكفل بأن تقوم محمياتها أيضاً بتحمل قسط من هذه التكاليف. ومقارنة بالهيمنة، لا مراء

في أن إمبراطورية من هذا القبيل تحظى بتأييد أوسع بين "مواطنيها الفعليين". وإذا كان الكثير من السياسيين والمثقفين قد تحدثوا في السنوات الأخيرة – وبنبرة ليست قطعاً من طبيعة النبرة المتعارف عليها في أمريكا – عن "الإمبراطورية الأمريكية"، أو أعربوا – بالأحرى – عن تأييدهم تأسيس دعائم هذه الإمبراطورية وتوطيدها،[65] فإن الأمر البين هو أن هذه النبرة قد اختلطت فيها مشاعر القلق من مخاطر وتكاليف هيمنة، لا بد من تأكيد الإصرار على الاحتفاظ بها باستمرار. وفي هذا كله لم يَرَ هؤلاء أن ثمة ضرورة تحتم عليهم تقديم تعريف دقيق لما يستخدمونه من مصطلح؛ ومن ثم فإنهم فهموا مصطلح "إمبراطورية" على أنه – بكل بساطة – صيغة قوية الدلالات تشير دائماً وأبداً إلى الهيمنة.

ربما لم يدرس أحد – في الأزمنة الأخيرة – العلاقة بين السلوك الإمبراطوري والهيمنة بذلك العمق الذي تميز به مؤَلَّفُ مؤرخِ الشرائع هاينرش تريبيل Heinrich Triepel؛ ففي هذا المؤلف القيم، المنشور عام 1938، تناول هذا الباحث الألماني موضوع الهيمنة، وراح يشكك في وجود اختلافات مطلقة بين مصطلحي: الهيمنة والإمبراطورية: فالهيمنة ليست سوى «صيغة واحدة من تلك الصيغ التي تُجَسَّد من خلالها السياسة الإمبريالية».[66] وتكمن الصفة المميزة للهيمنة في «قدرتها على ضبط النفس وكبحها، بنحو ذاتي الجنوح لاستخدام القوة».[67] ويعتقد تريبيل أنه لاحظ من خلال تتبعه مجريات الأحداث في قرون الزمن المنصرم أن ثمة ميلاً متزايداً إلى احترام استقلال المناطق الأجنبية الخاضعة لسلطان الدول الإمبراطورية. وكان تريبيل قد أطلق على هذا الميل مصطلح "قانون تناقص العنف".[68] وركز تريبيل نظره على سيرورة «القدرة على ضبط النفس والكبح الذاتي، لاستخدام القوة»،[69] وتوصل إلى نتيجة مفادها: أن أغلب الإمبراطوريات صار يتقمص صيغة الهيمنة في الآونة الأخيرة؛ ومن ثم «فإن من حق المرء أن يزعم أن التمتع بالهيمنة قد أمسى، في السياسة الإمبريالية الحديثة، النهج النموذجي للتوسع في ممارسة التسلط».[70]

فبالنسبة إلى تريبيل تتطابق الإمبريالية والهيمنة هناك؛ «حيث تتخلى الإمبريالية بوعي وإرادة عن ضم البلدان الأجنبية إلى أحشاء دولة قديمة العهد. بيد أن الأمر الواضح هو أنهما قد تتطابقان هنا؛ إذ لا شيء يحتم عليهما هذا التطابق».[71] ويتبين لنا من هذا كله، أن تريبيل يؤكد وجود ميل إلى تحويل السياسة الإمبراطورية إلى سياسة هيمنة، وأن هذا الميل

يُحقَّق هناك على وجه الخصوص؛ حيث تحدد السياسة الخارجية ومتطلبات الأمن القومي سيرورة تأسيس الإمبراطورية. لكنه يشكك في إمكانية تحقق هذا الميل في كل مكان وزمان. وغني عن البيان أن هذا التشكيك كان في موضعه، لا بل كان هو الصواب عينه، في الزمن الذي دُونت فيه هذه الأفكار؛ أعني في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين.

وقد رجع تريبيل في سياق بحثه عن البدايات الأولى للأفكار المتأملة في الهيمنة؛ بصفتها تلك الصيغة من صيغ التسلط الإمبراطوري التي يتقيد المرء بالالتزام بها طواعية، إلى آراء المؤرخين والخطباء من أبناء اليونان القديمة، وإلى ما كانوا قد توصلوا إليه من تصورات في شأن ارتقاء سيادة أثينا على البحار وتدهورها. والملاحظ أن هؤلاء اليونانيين استخدموا المصطلحات *archè, dynamis, hegemonia*، بمعانٍ متدرجة: فبحسب وجهة نظرهم، فإن مصطلح archè، يعبر بمغزى قوي وكثيف عن علاقات يقترح تريبيل تسميتها بالعلاقات "التسلطية". ومصطلح *dynamis* أيضاً، تم استخدامه بالمعنى نفسه في كثير من الأحيان. أما مصطلح *hegemonia*، فإن المقصود به علاقات تتسم بتسلط أقل متانة وأكثر وهناً، علاقات فضل تريبيل أن يطلق عليها مصطلح "الهيمنة".[72]

ومايكل دويل، رأى أيضاً في دراسته المقارنة للإمبراطوريات، أن ثمة أوجه اختلاف بين سياسة الأحلاف التي انتهجها في القرن الخامس قبل الميلاد كل من أثينا أولاً، وإسبرطة ثانياً؛ فتوصل - انطلاقاً من هذا الاختلاف - إلى فكرة تؤكد وجود اختلاف مطلق بين الإمبراطورية والهيمنة: فبينما كان حلف ديلوس-أتيكا البحري، الخاضع أساساً لنفوذ أثينا إمبراطورية، كان حلف البولونيزيين مع إسبرطة بوصفها قوة قائدة هيمنة.[73] فبالنسبة إلى دويل كانت خاصية هذه الهيمنة تكمن في أن إسبرطة قصرت ممارسة نفوذها، فقط، على "السياسة الخارجية" التي ينتهجها حلفاؤها وغضت الطرف عن التدخل في الشؤون الداخلية للحلفاء؛ فإسبرطة لم تحاول التدخل لا في النظام السياسي ولا في النظام الاقتصادي، فضلاً عن أن تحاول التأثير في المسائل الدستورية، أو في التدخل الحكومي في آلية الأسواق، أو أن تفرض - بحكم مكانتها القيادية - على حلفائها إجراء تغييرات معينة في المسائل التي هي شأن داخلي من شؤون هؤلاء الحلفاء.

إن قيام القوة القائدة - بحسب وجهة نظر دويل - بحصر نفوذها على المسائل الخاصة بالحلف فقط أمر لا وجود له في الدولة الإمبراطورية؛ فالأمر المميز للتسلط الإمبراطوري يكمن في اختفاء الحدود الفاصلة بين المسائل الداخلية والشؤون الخارجية تماماً؛ ومن ثم فإن الإمبراطورية تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للحلفاء.[74] وهذه الميزة ذاتها هي الأمر الذي ميز أثينا من إسبرطة؛ فإسبرطة اكتفت بالتحكم في العلاقات الخارجية، وباتخاذ التدابير الضرورية لضمان اتخاذ حلف البولونيز موقفاً موحداً إزاء القوتين العظميين في حوض بحر إيجة؛ أعني قوة الفرس وقوة الأثينيين،[75] أما أثينا فإنها سارت في الدرب المعاكس. فهي كانت تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لحلفائها؛ فقد اتخذت كل التدابير الضرورية لفوز الحزب الديمقراطي، وتدخلت في الأحكام القضائية الخاصة بعقوبة الإعدام، وفرضت على جميع الأعضاء في الحلف عملة موحدة، وأجبرت، أخيراً، المدن الحليفة على التنازل عن بعض أراضيها؛ لكي يستعمرها بعض المواطنين الأثينيين.[76] وقد اعتقد المرء في أثينا - كما يبدو - أن ولاء الحلفاء يمكن الاطمئنان إليه فقط في حال فرض القيود المناسبة عليهم. ومن المستحسن هنا تأكيد أن مواطني أثينا أرادوا أن يربحوا شيئاً من الأعباء المالية التي يتحملها أعضاء الحلف البحري. على صعيد آخر، ما كانت الإشارة إلى المصالح الممكن جنيها في الأمد الطويل، قادرة على ضمان الحصول على أصوات الأغلبية في الجمعية العامة؛ فهذا أمر ما كان ممكناً إلا من خلال الإشادة بالمصالح التي يمكن تحقيقها في الأمد القصير. وهكذا نجد أنه بالنسبة إلى دويل كانت الأرستقراطية الإسبرطية قادرة على تطبيق سياسة الهيمنة، على حين كانت الديمقراطية الأثينية تميل بنحو دائم، إلى ممارسة السلطان الإمبراطوري.[77]

وكان مايكل دويل قد رأى هو نفسه، أن الشروط الهيكلية لنظامي الحلف الإسبرطي والحلف الأثيني كانت على ذلك القدر من الاختلاف، بحيث إن من حق المرء أن يزعم أن اللاعبين السياسيين ما كانوا أحراراً في اتخاذ قرار حول أن المطلوب تأسيس إمبراطورية أو الاكتفاء بالهيمنة. وعموماً يمكن أن نقول: إن الهيمنة كانت الصيغة الوحيدة التي كان في مستطاع إسبرطة، الدولة-المدينة ذات "الروح المحافظة" في المسائل السياسية والاجتماعية، أن تتخذها مناراً تهتدي به في تنظيم التحالف. أما أثينا، الدولة-المدينة التي تم فيها توسيع

نطاق الحلف بنحو متساوق والجهود المبذولة لتأسيس الديمقراطية المتطرفة في الداخل، فإنه كان قد تعين عليها أن تنقل ديناميكية تطورها إلى البنى التحتية الخاصة بالحلف، مسببة بذلك اندلاع عملية تحول جذري في البنى الاجتماعية-الاقتصادية، في مجمل حوض بحر إيجة، عملية تحول أفرزت – في نهاية المطاف – للفئة النشيطة من التجار ورجال الأعمال أن تتبوأ المنزلة التي كانت قد تبوأتها الفئة القديمة من ملاك الأراضي؛[78] بهذا المعنى ما كانت أثينا قادرة على فعل شيء آخر غير التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للحلفاء؛ لا من أجل خلق منطقة اقتصادية موحدة بغية السيطرة على خطوط الملاحة في البحر الأسود وبحر إيجة، والحيلولة دون تعرض السفن في هذه البحار لأعمال القرصنة فحسب، بل أيضاً لكي تفلح أثينا، في المدن المتحالفة وإياها، في انتهاج السياسة الضرورية لتوطيد أسس التطور الاجتماعي-الاقتصادي، وما أفرزه هذا التطور من رابحين وخاسرين. وكان تحقيق هذه الأهداف يشترط تأمين سيطرة الحزب الديمقراطي. وبينما لم يسمح الهيكل الاجتماعي التقليدي السائد في إسبرطة بانتهاج شيء آخر غير الهيمنة، كانت الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد دفعت أثينا دفعاً قوياً لتأسيس إمبراطوريتها.

وكان هاينرش تريبيل قد حاجَّ بنحو مشابه.[79] ولكن، وعلى حين أن تريبيل يعتقد أن نشأة الدول المهيمنة والإمبراطوريات والتحول من الهيمنة إلى النهج الإمبراطوري ومن النهج الإمبراطوري إلى الهيمنة، أمران يحددان جوهرياً من خلال الشروط السياسية والظروف الاجتماعية-الاقتصادية السائدة في المركز، كانت أفكار دويل في شأن الهيمنة الإسبرطية والإمبراطورية الأثينية تدور حول ما بين الظاهرتين من اختلاف سياسي-هيكلي؛ فبحسب أفكاره، يحق لنا أن نتحدث عن وجود إمبراطورية، فقط، في حال وجود شبكة من العلاقات بين المركز والمناطق التابعة، شبكة تخيم على البنى الاجتماعية السائدة في المجموعة المعنية من الدول. أما الهيمنة، فإنها نظام من علاقات تسود بين مراكز متباينة من حيث القوة.[80]

وبهذا، فإن تصنيف النظام السياسي إلى إمبراطورية أو هيمنة أمر يرتبط بمستوى التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي اللذين بلغتهما الدول والقوى المتحالفة، وبالقوة النسبية التي تتوفر عليها الدول، والقوى التالية مرتبةً في الحلف المعني. فإذا كان التباين

كبيراً وازداد هذا التباين تفاقماً جراء الديناميكية التي تسود في المركز، فستتصف بنى الهيمنة، حتماً وحقاً، بطبيعة إمبراطورية؛ أما إذا كانت الشروط الاجتماعية-الاقتصادية وتوزيع القوة في الدول المتحالفة أقل تبايناً، واتسمت العلاقات بين هذه الدول بالمتانة عبر حقبة زمنية طويلة نسبياً، فإن من المتوقع، عندئذٍ، اتخاذ النظام القائم بين الدول المعنية صفة الهيمنة. وعلى صعيد آخر، فإن تخلي القوى من فئة المراتب الثانوية، عن التطلع إلى إقصاء القوة المهيمنة عن مكانتها، أو السعي لاحتلال هذه المكانة، أمران لا يقلان تأثيراً - بالنسبة إلى نيل الهيمنة والاحتفاظ بها - عن تأثير محدودية التباين في القوة التي يتوفر عليها الأطراف المتحالفون. ومعنى هذا أن الدولة المهيمنة تكتفي بممارسة النفوذ فقط، وتتخلى عن تحويل علاقاتها بحلفائها من علاقات تعكس الهيمنة إلى علاقات ذات طبيعة إمبراطورية، في حالة واحدة فقط، حالة وثوقها بأن هؤلاء الحلفاء لا يتطلعون إلى إقصائها من مكانتها، ولا يفكرون في احتلال هذه المكانة قطعاً.

وقد كانت إسبرطة بفضل جهازها العسكري الضخم، على ثقة تامة بأن مكانتها المتميزة بين الدول الحليفة لا خوف عليها. بيد أن ديناميكية الحلف المتاخم لحدودها بدت للإسبرطيين خطراً عظيماً لا بد لهم من أن يشنوا حرباً وقائية preventive war، ضده؛ للحيلولة دون مواصلة أثينا ارتقاءها.

وعلى خلفية الديناميكيات السياسية التي يمر بها العالم من دون انقطاع منذ أواخر القرن الثامن عشر، لم يعد في وسع نظم الهيمنة أن تعمر طويلاً؛ ومن ثم فقد صار لزاماً عليها أن تختار بين أن تتحول إلى بنى إمبراطورية، أو أن تقضي على نفسها في حروب يُحرَق فيها الأخضر واليابس. بيد أن ثمة احتمالاً ثالثاً؛ أعني احتمال العمل على التخفيف من عمق ديناميكية العلاقات، من خلال تطوير هياكل سياسية وتشابكات اقتصادية تجمع شمل البلدان المعنية تحت سقف واحد، على غرار ما حدث في أوربا في النصف الثاني من القرن العشرين. وعلى صعيد آخر، ليس من المستبعد أن تختلط الهياكل المجسدة للهيمنة بالهياكل ذات الطبيعة الإمبراطورية؛ لتخلق نظاماً يضم في أحشائه ملامح الهيمنة

والإمبراطورية في آن واحد؛ أي أن يكون - بحسب وجهة النظر التي ينظر المرء منها إليه - تارة نظام هيمنة وأخرى نظام دولة إمبراطورية.

أما بالنسبة إلى السؤال عن كون الولايات المتحدة الأمريكية إمبراطورية أو دولة مهيمنة، فلا يسعنا أول وهلة غير أن نقول: إن الاختلاف بين الأمرين أكثر التباساً وأقل وضوحاً مما يُتَصوَّر عادة. فإذا أصر المرء على أن الطبيعة الإمبراطورية لدولة معينة تظهر فقط، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة، وأن الدولة المهيمنة لا تعير النظام الداخلي في هذه الدول انتباهاً خاصاً، فسيكون بالإمكان عندئذٍ أن نقول: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحولت إلى إمبراطورية منذ تبنيها ما أقره الرئيس كارتر من سياسة نشيطة؛ ترمي إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنها كانت - قبل ذلك - دولة مهيمنة؛ لأنها ما كانت تأبه قط، في سابق الزمن، لوجود ديكتاتوريات عسكرية في صفوف الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. بيد أن هذا المنظور يقلب تصنيف خصائص الهيمنة وسمات الدولة الإمبراطورية رأساً على عقب. وربما كان الأنسب أن يستخدم المرء المصطلحين، بمنأى عن هذا التقويم، وأن يتخلى عن الأخذ به لتحديد ما بين الدول المنتمية إلى نظام سياسي معين من تباين في المرتبة. إن الأنسب هو أن يرى المرء أن الدولة المهيمنة هي الدولة ذات المكانة الأولى بين دول متساوية من حيث المبدأ، علماً أن هذه المساواة لا تُقصَر هنا على ممارسة الحقوق نفسها، وتحمل الأعباء ذاتها فحسب، بل هي تعني أيضاً التساوي في القدرات الفعلية والإسهامات العملية أولاً. أما ثانياً، فيحق للمرء أن يسمي دولة معينة إمبراطورية، متى كانت القوة لدى الدولة المركزية والدول الأخرى المنضوية تحت سقف النظام السياسي المعني على ذلك القدر من التباين، بحيث إن هذا التباين في القوة يظل قائماً، برغم المساواة المفترض وجودها داخل هذا النظام السياسي. وتأسيساً على هذا كله، يصبح السؤال المهم هنا، يدور حول ماهية القوة المقصودة: أهي القوة الاقتصادية أم القوة الحضارية، أهي القوة السياسية أم القوة العسكرية؟ ولأن هذه التصنيفات غالباً ما تتداخل وتختلط؛ لذا لن يكون هناك اتفاق عام أبداً، حول كون النظام المعني إمبراطورياً أو نظاماً مهيمناً، وكون المطلوب تطوير هذا النظام ليصبح على هذه الشاكلة أو تلك.

الفصل الثالث

الإمبراطوريات البرية والبحرية والاقتصادات العالمية: توصيف موجز للسيطرة الإمبراطورية

من بين الأنواع الأربعة للقوة، التي يشير إليها مايكل مان في مؤلفه التاريخي العام المعنون **تاريخ ممارسة القوة** *Geschichte der Macht*،[1] كان التفوق في المجالين: العسكري والاقتصادي العنصر الأساسي الذي يجب أن تتوفر عليه، بادئ ذي بدء، الدول المتطلعة إلى تأسيس إمبراطورية عظمى. فلولا التفوق في هذين المجالين لما أُسِّست الإمبراطوريات العظمى؛ فهذا التفوق هو الأساس الذي تقوم عليه ممارسة القوة. أما النوعان الآخران اللذان يشير إليهما مايكل مان، فإنهما لا يكتسبان أهمية تذكر إلا في مرحلة توطيد أركان إمبراطورية قائمة؛ أي من بعد الانتهاء من مرحلة التوسع الديناميكي، والتحول صوب اتخاذ التدابير الضرورية للاحتفاظ بالقوة المكتسبة حديثاً في الأمد الطويل أيضاً. وإذا ما حُقِّق هذا كله، فستطرح أمور أخرى كانت أقل أهمية في البدايات الأولى من تأسيس الإمبراطورية نفسها؛ أعني - على سبيل المثال - حجم تلك التكاليف المتعلقة بالمؤسسات الإدارية المشرفة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإمبراطورية المعنية، أو مدى استعداد السكان لتحمل أعباء الإمبراطورية.

ففي المرحلة الأولى تظل مسألة التكاليف والمنافع ثانوية: إما لأن التوسع نفسه يحقق عائداً يزيد على حجم الموارد المستنزفة، أو لأن المرء يمني نفسه بالأرباح المتوقعة مستقبلاً. إلا أن هذا الأمر يتغير عند الانتقال إلى مرحلة توطيد أركان الإمبراطورية القائمة. فإذا كانت الإمبراطورية عازمة على ألا تتعرض خزينة الدول للإفلاس، أو إذا كانت تريد تفادي اندلاع مقاومة داخلية ضد أعباء الإمبراطورية، فإنها - عندئذٍ - لا بد لها من أن تتحول من موازنة تصورية إلى موازنة تشتمل على قيم محققة على أرض الواقع؛ وعموماً

فإن هذا يعني أنه لا بد للإمبراطورية من تخفيض تكاليف سلطانها وأعباء سيطرتها. وفي أغلب الحالات، يكمن أسهل أسلوب لتخفيض التكاليف والأعباء في استخدام القوة السياسية والأيديولوجية؛ فمقارنة ببناء القوة العسكرية، نجد أن خلق القوة الأيديولوجية يتم بثمن بخس؛ ولهذا السبب تزداد أهمية القوة الأيديولوجية، وسرعان ما تبلغ الإمبراطورية أقصى ما لديها من قدرات ضرورية للتوسع؛ أي حينما تؤدي كل خطوة تالية إلى «تورط الإمبراطورية بمهمات لا طاقة لها بها».[2]

وكان مايكل دويل قد أطلق على التحول من مرحلة التوسع إلى مرحلة توطيد أركان الإمبراطورية المعنية عبارة "حد أوغسطس الفاصل" Augustan threshold.[3] ويشير دويل بهذه العبارة إلى الإصلاحات الجذرية التي قام بها الإمبراطور أوغسطس [أول أباطرة الرومان، المترجم]؛ وذلك بعد إلحاقه الهزيمة بآخر منافسيه في معركة أكتيوم (عام 31 ق.م.). فإثر هذه الانتصارات تحولت "جمهورية روما" إلى "الإمبراطورية الرومانية" نهائياً.[4] وكان هذا الحد الفاصل العقبة الكأداء التي أخفق في تذليلها الكثير من عمليات تأسيس إمبراطوريات عظمى. فالتحول من مرحلة التوسع إلى مرحلة توطيد أركان الإمبراطورية المعنية هو من أهم الحقب في تاريخ الإمبراطوريات؛ ولهذا السبب ذاته ينبغي للباحث أن يعيره أهمية متميزة.

وتنشأ الإمبراطوريات إما من خلال الفتوحات، أو من خلال التغلغل الاقتصادي في المناطق الأجنبية. وتأسيساً على هذه الحقيقة يمكن التمييز بين الأنظمة الإمبراطورية المشتملة على مناطق تخضع لسيطرة الإمبراطورية المعنية وسيادتها - إمبراطوريات عالمية بالمعنى التقليدي - وأنظمة إمبراطورية تتصف بسيطرتها على الهياكل التجارية والتحكم في "الاقتصاد العالمي" المتزامن وإياها.[5] والأمر البين هو أن التاريخ نادراً ما يشهد على وجود إمبراطوريات ينطبق عليها هذا التصنيف النظري. فقد اتصفت كل الإمبراطوريات العالمية، تقريباً، بعناصر اقتصادية أيضاً، ولاسيما حينما تعمر هذه الإمبراطوريات زمناً طويلاً نسبياً. وعلى صعيد آخر، لا يكاد يوجد في التاريخ اقتصاد عالمي واحد استطاع العمل من غير أن تتحكم فيه قوة سياسية معينة.

أما بالنسبة إلى تقدم الإمبراطورية وارتقائها، فيعني تخطي حد أوغسطس الفاصل، عادة، أن الإمبراطورية المعنية اتخذت التدابير الضرورية لاستكمال الهياكل التجارية بهياكل حكومية تعزز السيطرة والتسلط، وأنها أعدت العدة لخلق علاقات اقتصادية متينة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. والعكس بالعكس بالنسبة إلى انهيار إمبراطورية عالمية الأبعاد؛ فهذا الانهيار يتزامن في أغلب الأحيان وانهيار الاقتصاد العالمي المرتبط بالإمبراطورية المعنية. فإثر انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية - كما هو معروف - حدث تدهور مماثل في التجارة القائمة بين الأقاليم المعنية، وانحطاط في حياة المدن الكبيرة، ورجوع أغلب السكان إلى العيش من عائد القطاع الزراعي.[6] ومع تفكك الاتحاد السوفيتي - على الصعيد نفسه - انهار أيضاً النظام الاقتصادي الخاضع للنفوذ السوفيتي؛ وهو أمر أفرز عواقب وخيمة بالنسبة إلى المستوى المعيشي لا للسكان القاطنين في المناطق التابعة فحسب، بل للسكان القاطنين في المركز أيضاً. وإذا لم يؤدِ الانهيار التدريجي الذي مرت به الإمبراطورية البريطانية العالمية الأبعاد، إلى نتائج مماثلة، وتداعيات مدمرة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، فما ذلك إلا لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد اضطلعت بالدور الذي اضطلع به البريطانيون من قبل؛ وبهذا المعنى، فإن من حق المرء أن يرى في انهيار البورصات العالمية عام 1929 أزمة رافقت هذا التحول.

ومع أنه لا يمكن الفصل بين مناطق السيطرة السياسية ومناطق التجارة بنحو دقيق وبيِّن، إلا أن من المستحسن أن يقوم المرء، أول وهلة على أدنى تقدير، بتحديد المعالم التي تميز هذه المناطق بعضها من بعضها الآخر. ففي حقب تأسيس الإمبراطوريات أيضاً، تتصف هذه المناطق بمعالم تميز بعضها من بعضها الآخر بنحو أكثر وضوحاً، مما تكون عليه الحال حين بلوغ الإمبراطوريات ذروة القوة والسلطان، وفي سياق تأسيس الإمبراطوريات العظمى في الأزمنة القديمة فتحت هذه الإمبراطوريات المناطق الأجنبية أولاً، وراحت - من ثم - تخلق لنفسها مناطق تجارية تدور في فلكها. ولعل من المستحسن هنا تأكيد أن الأمور اتخذت، في أغلب إمبراطوريات أوربا الحديثة، منحى معاكساً. إن هذا التصنيف المنطلق من التطور الذي تمر به الإمبراطوريات العظمى يدفع بعض الناس، منذ أمد طويل، إلى التمييز بين الإمبراطوريات البحرية والإمبراطوريات البرية؛ مادامت

الإمبراطوريات البرية تنشأ من خلال التوسع في المناطق الأجنبية، ومادامت الإمبراطوريات البحرية تتكون من خلال تكثيف علاقاتها التجارية وتوسيع هذه العلاقات. ولكن - في سياق فترة زمنية قد تطول وقد تقصر - يحدث، هنا أيضاً، تحول صوب صيغ تختلط فيها الصفات المميزة للإمبراطوريات البحرية والإمبراطوريات البرية. ويحدث هذا الاختلاط - على سبيل المثال لا الحصر - أولاً، حين يتم استغلال المناطق الخاضعة لسلطان الإمبراطورية المعنية؛ بوصفها أسواقاً مخصصة لتصريف البضائع أو لتصدير الموارد الاقتصادية إلى الإمبراطورية المعنية، وثانياً، حين تنهار الهياكل التجارية بسبب صراعات سياسية تُجبر المركز الإمبراطوري على التدخل المباشر في المناطق التابعة لتأمين سلامة هذه الهياكل والمحافظة على أمن المنطقة.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر المؤكد هو أن الأنواع الأربعة للقوة لا تلعب دوراً متعادلاً بالنسبة إلى تأسيس الإمبراطوريات، وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى بعد بلوغ الإمبراطوريات ذروة القوة والسلطان. بيد أن الأمر الذي تتعين الإشارة إليه هو أن قصور أحد عناصر القوة هذه يؤدي، عموماً، إلى نتائج سلبية: نتائج لا ينفع إزاءها أن يحاول المرء تلافي قصورها من خلال تعميق فاعلية أحد العناصر الأخرى؛ لا لأن هذا الصنيع سيكون مكلفاً فحسب، بل لأن توازن القوى داخل الإمبراطورية يمكن أن يختل ويضطرب على مدى زمن طويل. فلا روسيا القيصرية ولا الإمبراطورية العثمانية ولا الإمبراطورية الإسبانية ذات الأبعاد العالمية استطاعت أن تطور قوتها الاقتصادية بالقدر نفسه الذي طورت به قوتها العسكرية. وقد نجم عن هذه الحقيقة أحد أمرين، فإما عجزت هذه الإمبراطوريات في وقت مبكر وشاخت قبل الأوان، وإما أنها ضاعفت جهودها لتوسيع جهازها العسكري فتحملت أعباء قوضت أركانها وأسسها بنحو تدريجي. وعلى النقيض من هذا إمبراطوريتا البرتغاليين والهولنديين البحريتان؛ فهاتان الإمبراطوريتان ما كانتا قادرتين على تطوير ما لديهما من قوة عسكرية وسياسية بنحو يناسب التطور الذي طرأ على ما كان لديهما - آنذاك - من قوة اقتصادية؛ ومن هنا فلا عجب أن تنحدر منزلتهما بعد برهة من الزمن إلى مرتبة قوة تستظل بظل إمبراطورية بحرية أخرى؛ أعني استظلال كِلتا

الإمبراطوريتين بظل إمبراطورية البريطانيين. إن من حق المرء أن يتوقع أن الإمبراطوريات كلها تكون أكثر استقراراً وثباتاً، حين تستند إلى مصادر القوة الأربعة بنحو متساوٍ، أو حين تكون الإمبراطورية قد نجحت في تحقيق توازن بين هذه الأنواع، بعد بلوغها حد أوغسطس الفاصل. وكانت الإمبراطوريتان: الرومانية والبريطانية من بين تلك الإمبراطوريات التي نجحت في تحقيق هذا التوازن.

أولاً: تأسيس الإمبراطوريات من خلال الاستحواذ على فائض الإنتاج عسكرياً وتجارياً

إن نشأة الإمبراطوريات عبر التوسع في الفتوحات، أو من خلال تكثيف الهياكل التجارية تعكس – في الواقع – الصيغ المختلفة للاستحواذ على فائض الإنتاج [أو فائض القيمة، المترجم] المُحَقَّق في المناطق التابعة للدولة الإمبراطورية؛ أي هو الصيغة القائمة، جوهرياً، على الوسائل العسكرية، والصيغة ذات الطبيعة التجارية أساساً. وسنتحدث هنا عن الإمبراطوريات البرية؛ مثالاً على الاستحواذ على فائض الإنتاج عسكرياً، وعن الإمبراطوريات البحرية؛ مثالاً على الاستحواذ على فائض الإنتاج بالطرائق التجارية. ولا يكمن الأمر المميز للصيغتين في درجة الاستغلال، بل في درجة العنف الذي تمارسه الإمبراطورية المعنية؛ فدرجة هذا العنف تكون في إمبراطوريات البراري والسهوب steppe empires، أعلى بكثير، من درجة العنف الذي تمارسه الإمبراطوريات البحرية. فبالنسبة إلى الإمبراطوريات البحرية، لا تكمن الآليات الأساسية للاستحواذ على فائض الإنتاج في عمليات النهب والسلب، بل هي تكمن في التبادل السلعي، وما شابه ذلك من مسائل تجارية.

إن الإمبراطورية البحرية البرتغالية، وخليفتها الإمبراطورية البحرية الهولندية – على سبيل المثال – انتهجتا هذه الصيغة التجارية؛ للاستحواذ على فائض الإنتاج.[7] وإلى حين من الزمن سيطرت هاتان الإمبراطوريتان، على منطقة امتدت من ساحل شرق أفريقيا حتى جنوب شرقي آسيا. وبدلاً من أن تستثمر الإمبراطوريتان رؤوس أموال في هذه المنطقة، احتكرتا التجارة لنفسيهما؛ فحققتا أرباحاً طائلة. وفي سياق جهود البرتغاليين

لاحتكار التجارة في هذه المنطقة، حلوا في المناطق الواقعة على ساحل شرقي أفريقيا وعلى سواحل الهند، مكان التجار العرب، واستولوا على ما كان للتجار العرب من علاقات متينة بهذه المناطق أو أخذوها منهم بقوة السلاح. وقد اكتفى البرتغاليون – عموماً – بالسيطرة على أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية، من خلال تشييد حصون وقلاع، تستطيع أطقم صغيرة الحجم نسبياً الدفاع عنها. وفي أغلب الحالات، كانت هذه الحصون والقلاع تقع في شبه جزر، أو في جزر قريبة من السواحل؛ بهذا المعنى، استغنى البرتغاليون عن التوغل في أعماق هذه المناطق.[8] وهكذا راح البرتغاليون أيضاً، يقيمون، انطلاقاً من هذه القواعد المحمية، والمراكز التجارية الكبيرة، علاقات بالحكام المحليين، محاولين كسبهم لدعم النشاطات التجارية البرتغالية. والأمر الجدير بالملاحظة هو أن البرتغاليين لم يبدوا أي رغبة في تحديث شروط الحكم، أو الهياكل الاجتماعية السائدة في هذه المناطق.

وقد كان فرانسيسكو دو ألميدا Francisco de Almeida؛ بصفته نائب الملك، قد وضع للهند في مطلع القرن السادس عشر هذه الخطة، مراعياً بذلك محدودية ما لدى البرتغال، الدولة الصغيرة نسبياً، من قوات عسكرية وإمكانيات متواضعة. وكان مهتماً بأن تنشر البرتغال بنحو دائم، مجموعة سفن في المحيط الهندي، تتكفل بأن تؤدي دور حلقة وصل متحركة، تربط بين الحصون والقلاع أولاً، والمواقع الاستراتجية ثانياً. وبهذا النحو يكون في المستطاع تركيز القوات المتاحة للدفاع عن المواقع المعرضة للتهديد؛ ولأنه ما كان راغباً في تحمل التكاليف الباهظة الضرورية للسيطرة الشاملة على المناطق المعنية، أحجم تماماً عن إنشاء مستعمرات يستطيع الأوربيون الاستيطان فيها بنحو دائم. وهكذا تراوح عدد المستوطنين البيض القاطنين على امتداد الساحل الأفريقي في القرن السادس عشر ، ما بين مائتي فرد وثلاثمائة في أفضل الحالات. وعلى صعيد آخر، كانت وظيفة الأوربيين المستوطنين في منطقة الهند ومنطقة جنوب شرق آسيا، تكمن في تأمين سلامة المواقع الاستراتيجية، الواقعة تحت سيطرة البرتغال، والسهر على أن تؤدي هذه المواقع الدور المنشود منها.[9]

وكانت العائدات التي غطت بها البرتغال التكاليف الناشئة عن السيطرة على هذه المنطقة التجارية، قد تأتت من تعامل البرتغال والمحيط الهندي؛ بوصفه بحراً يخضع

لسلطانها فقط؛[10] أي منطقة مغلقة يجب على الراغب في اجتيازها أن يدفع ضرائب جمركية ورسومات معينة. واحتكرت البرتغال لنفسها المتاجرة مع شرق الهند، ففرضت على كل السفن التجارية غير البرتغالية، أن تكون لديها تراخيص عبور عند اجتيازها هذه المنطقة.[11] وبهذه الطريقة استطاع البرتغاليون، أن يبيعوا بأغلى الأثمان التوابل التي تتمنى أوربا الحصول عليها؛ أعني - على وجه الخصوص - توابل؛ من قبيل: الفلفل والقرنفل والقرفة. نعم! استطاعوا أن يبيعوها بأغلى الأثمان؛ لأنه لم يكن هناك منافس قادر على إجبارهم على تخفيض أثمان هذه البضائع. وإذا ما صُودِف أن جعل البرتغاليون تجاراً غير برتغاليين يشتركون في تجارتهم مع شرق الهند، فما ذلك إلا لقاء رسوم مناسبة. وهكذا، فإن مجموعة السفن، التي نشرتها البرتغال في المحيط الهندي، لم تكن مكلَّفة بتأمين سلامة المراكز التجارية، والدفاع عن الحصون والقلاع فحسب، بل كانت مكلَّفة أيضاً بفرض احتكار البرتغال للتجارة البحرية.

وتأسيساً على هذا الاحتكار، حققت الموازنة الحكومية لإمبراطورية البرتغاليين البحرية، فائضاً بصفة عامة. فبحسب المؤرخ أوليفايرا ماركيز Oliveira Marques، يتبين من الموازنة الحكومية الخاصة بعام 1574، «أن الإمبراطورية الآسيوية (بما في ذلك الحصون والقلاع في شرق أفريقيا) لم تحقق عجزاً، بل كانت قد حققت فائضاً زاد على 80000 كروزادوس Cruzados ... وإذا كان هذا الفائض قد انخفض عام 1581 إلى 40000 كروزادوس، فإنه عاد عام 1588 إلى الارتفاع؛ فبلغ 108000 كروزادوس. ومع أن الوضع - في عشرينيات القرن السابع عشر - بدأ يتغير بنحو نهائي؛ لأن الإنفاق الحكومي المخصص لردع الهولنديين والبريطانيين قد كان في تزايد مستمر، فإن الموازنة الحكومية حققت - بالرغم من ذلك - فائضاً بلغ 15000 كروزادوس عام 1620، و40000 كروزادوس عام 1635».[12]

إن الاحتفاظ باحتكار التجارة كان بمنزلة نقطة الضعف في إمبراطورية البرتغاليين البحرية؛ ولم تتأتَّ مناحي الخطر ههنا، من جانب أولئك الذين يقتني البرتغاليون بضائعهم؛ بغية تصريفها في أوربا، ولا من طرف العرب، الذين أقصاهم البرتغاليون عن هذه التجارة، إنما كانت تتأتى من المنافسين الأوربيين، الذين يقاومون الاحتكار البرتغالي؛

لكي يزيحوا البرتغاليين عن مكانتهم، ويمارسوا هم أنفسهم هذا الاحتكار، أو لأنهم أرادوا أن يحولوا الأسواق إلى أسواق تسودها المنافسة. وحينما استولى الهولنديون على إمبراطورية البرتغال البحرية في شرق الهند، فإنهم تابعوا العمل بالمبادئ التنظيمية التي كان البرتغاليون قد ساروا عليها حتى ذلك الحين، ولم يشذوا عن هذه المبادئ إلا في ناحية واحدة؛ إذ إنهم تخلوا عن النهج البرتغالي الآخذ برأسمالية الدولة، وأحلوا محله نظام الشركات الخاصة؛ أعني شركات من قبيل شركة الهند الشرقية. علماً أن هذه الشركات اتسمت بطاقة كبرى وبديناميكية عظمى مقارنة بالنظام الحكومي القائم على منح التراخيص.[13]

وغني عن البيان أن هذه "الخصخصة"، تخلق اختلافاً جلياً بين الاستحواذ على فائض الإنتاج بالطرائق العسكرية والاستحواذ على هذا الفائض بالأساليب التجارية؛ فالتوسع العسكري، الذي يتم عادة في البر، يتم تنظيمه سياسياً؛ أي لا بد أن يكون هناك حاكم، أو نخبة سياسية وعسكرية، تخلق الشروط الضرورية للقدرة على التوسع، وتدير العمليات العسكرية وتنظمها. على حين يتم التوسع التجاري على يد شخوص غير رسميين، على يد شركات تجارية في كثير من الأحيان؛ ومعنى هذا أن هذه الشركات التجارية لا تعمل على هدى خطة استراتيجية، بل هي تنتهز كل فرص تتاح لها في المناطق الأجنبية المختلفة. وهكذا - خلافاً للتوسع العسكري - لا يؤدي التوسع التجاري إلى السيطرة على مناطق موحدة التراب؛ أي مناطق تشكل منطقة جغرافية واحدة، بل هو يخلق مجالات تجارية، مكونة من ربوع مختلفة تكمن صلة الوصل بينها فقط، في طرق المواصلات التي يستخدمها التبادل الاقتصادي؛ وبهذا المعنى، كانت القاعدة العامة هي أن يُرْبَط استحواذ الإمبراطوريات على فائض الإنتاج تجارياً ربطاً وثيقاً بالإمبراطوريات البحرية؛ أي بتلك الإمبراطوريات التي لا يراها المرء على الخريطة، من حيث هي منطقة جغرافية واحدة، لا تفصل بينها حدود داخلية بينة المعالم، بل يراها على هيئة نقاط، لا منظم ينظمها ولا حدود توحدها، ماخلا الخطوط الكثيرة الرابطة بينها؛ بوصفها رمزاً يشير إلى الطرق التي يسلكها التبادل التجاري بين هذه النقاط. وكان تشارلز ماير Charles Maier، قد لخص هذا الاختلاف بنحو دقيق جداً، حين أشار إلى أن الأمر يدور ههنا، أولاً حول دول قد وُسِّعت إلى إمبراطوريات، وثانياً حول دول تحتفظ لنفسها بإمبراطورية.[14]

وبنحو أساسي، استندت إمبراطوريتا البرتغاليين والهولنديين البحريتان على نجاح ذوي المنازل الرفيعة، من غير الرسميين في السيطرة على تدفقات تجارية عظيمة. والأمر المميز للهياكل التجارية الخاضعة لسلطان إمبراطوري، هو أن هذه الهياكل تحابي المركز على حساب المناطق التابعة. فهي تقوم - أساساً - على شبكة عقود واتفاقيات غير متكافئة، عقود واتفاقيات، أملتها المصالح الخاصة بالمركز فقط. وغني عن البيان أن الانتماء إلى نظام من هذا القبيل، لا يعني أن المناطق التابعة ستعاني الأضرار، وستتحمل الأعباء فقط. إن كل ما في الأمر هو أن المركز ينتفع من هذه العقود والاتفاقيات، بنسبة كبرى، مقارنة بما تحصل عليه المناطق التابعة. والأمر البين أيضاً هو أن عائد هذا النظام يجب أن يكون - في الأمد الطويل - بمقدار يكفي لتسديد التكاليف التي تنشأ؛ جراء الجهود المبذولة للمحافظة عليه. وتأسيساً على هذه الحقيقة، سيحاول المركز الإمبراطوري، بكل ما أوتي من قوة، أن تكون معدلات التبادل التجاري بالنحو الذي يضمن ألا يُحَمَّل المركز الإمبراطوري وحده، أعباء الاستثمار في المنطقة التجارية التي تتبعه، على حين ينتفع آخرون من هذا الاستثمار، ومما ينجم عنه هناك من أمن واستقرار.[15]

ولكن! أيمكن فعلاً أن يقدر بالأرقام مقدار الأرباح التي يجنيها مركز إمبراطوري من سيطرته على "الاقتصاد العالمي" الخاص به؟ إن حصة المركز من إنتاج الاقتصاد العالمي ليست هي الأمر المهم ههنا؛ فحصة الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ في اليوم الراهن، حوالي ربع هذا الإنتاج، والمتوقع هو أن تُخَفَّض هذه الحصة في المدى المتوسط؛ بسبب النمو الاقتصادي في شرق آسيا؛[16] الأمر المهم ههنا، هو السيطرة على تدفقات رؤوس الأموال والسلع؛ ففي ذروة مجد الإمبراطورية البريطانية العالمية، كان الجنيه الإسترليني العملةَ القياديةَ في الاقتصاد العالمي، أضف إلى هذا أن تطور أسعار الفائدة وأسهم الشركات كان يُحَدَّد في مركز لندن المالي؛ فالمصارف البريطانية كانت بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، القلب الذي يحرك عمليات تداول السلع ورأس المال ويوجهها؛ فالتحكم في النظام المالي على وجه الخصوص، هو الأمر الذي مكن البريطانيين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من السيطرة على الاقتصاد العالمي الرأسمالي.[17] ومادامت الأمور على هذه الحال،

فقد كان البريطانيون يحصلون على أرباح تكفي لتغطية التكاليف الضرورية؛ للسيطرة على المناطق الاقتصادية، والتكاليف الناشئة عن الأسطول البحري والقواعد العسكرية الموجودة، على طول طريق الهند البحري. وحينما خسرت بريطانيا العظمى دورها المسيطر في النظام المالي الدولي، وارتفعت تكاليف السيطرة على المناطق الخاضعة لسيادتها ارتفاعاً كبيراً؛ لتصاعد مقاومة سكان المناطق التابعة للتسلط الإمبراطوري، وإذ وُرِّطَت بريطانيا العظمى في حربين عظيمتين ضد دولتين تنافسانها الهيمنة (ضد ألمانيا أولاً؛ ومن ثم ضد ألمانيا واليابان)، كان قد بدا جلياً - عندئذٍ - أن كل هذه التطورات قد أعلنت غروب شمس الإمبراطورية البريطانية نهائياً.

إن ما قلناه ههنا، في شأن الإمبراطورية البريطانية، ينطبق حقاً على سلطان الولايات المتحدة الأمريكية، مع فارق بسيط هو أن لدى الولايات المتحدة طاقات اقتصادية أعظم مما كان لدى البريطانيين على مر الدهر، وأن قوتها العسكرية تتفوق تفوقاً عظيماً على القوة التي توفر عليها البريطانيون. ومع هذا، فلا الطاقات الإنتاجية العظيمة التي يتوفر عليها الاقتصاد الأمريكي، ولا نظام نشر القواعد العسكرية الأمريكية في أنحاء المعمورة - وهو نظام يعيد في كثير من الوجوه، ذكرى السبل التي انتهجها البريطانيون لتعزيز سيطرتهم على المناطق التجارية - ستقرر مدى الاستقرار الذي ستنعم به الإمبراطورية الأمريكية، والفترة الزمنية التي ستعمرها هذه الإمبراطورية، فهذا كله موقوف على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة تدفقات رأس المال في الاقتصاد العالمي وتوجيهها، وعلى قيام الدولار الأمريكي بدور القاسم المشترك لتحديد قيمة عملات العالم، وعلى مدى نجاحها في التحكم في حركة الاقتصاد العالمي، من خلال توصلها إلى ابتكارات متجددة باستمرار. وتكمن الوسائل الضرورية ههنا، في السيطرة على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وفي النشاطات التي تبذلها المعاهد البحثية، ومراكز التكنولوجيا الحديثة في الولايات المتحدة، التي أمست بمنزلة قوة جذب لهجرة العقول الأجنبية. فهذه الأمور بمجملها تضمن أن تُحَمَّل المناطق التابعة الأعباء، وأن تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على المنافع. وفي هذا كله، لا مراء في أن تكاليف الترسانة العسكرية تشكل عبئاً، يخفض مقدار الأرباح المحتملة.

ويكمن المجال الآخر للخيار التجاري، في الاستحواذ على فائض الإنتاج عسكرياً؛ أي في ذلك الخيار الذي يستلزم - إذا ما تم تطبيقه بنحو صارم - أن يتم تمويل ما لدى الإمبراطورية من قوات عسكرية، من خلال تحصيل الجزية والإتاوات، وما سوى هذا وذاك من عمليات السلب والنهب المستمرة، في المناحي المتاخمة للمناطق الخاضعة لسيطرة الإمبراطورية. بهذا النحو يتم - أولاً - تمويل الترسانة العسكرية؛ ومن ثم الإنفاق على مشروعات البناء في العاصمة؛ لكي تكون هذه المشروعات شاهداً على مجد الإمبراطورية وعظمة الحاكم، أضف إلى هذا أن هذه المشروعات، قد تسعى في بعض الأحيان لاستكمال القوة العسكرية، بقوة حضارية أو - بالأحرى - استكمالها بقوة أيديولوجية تعكس عظمتها؛ أي عظمة القوة العسكرية، وتشيد بكفاءتها. فمشروعات بناء من هذا القبيل يمكن أن تجسد تحولاً من القوة "الخشنة" hard power إلى القوة "الناعمة" soft power. وبهذا المعنى، فإن من المحتمل جداً أن يكون بناء قلعة أثينا (الأكروبولس) في عصر بيريكليس* Pericles، أو تحديث الأبنية ومظاهر الحياة في روما بأمر من أوغسطس، جهداً بُذل من أجل أن تجسد القوة الحضارية أو - بالأحرى - القوة الأيديولوجية عظمة القوة العسكرية. ومهما كانت الحال، فإن توكيديدز كان متأكداً من أن الأبنية الفخمة، التي اشتملت عليها قلعة أثينا، كانت قد جعلت الرائي يقدر قوة أثينا بمقدار يبلغ ضعف قوتها الفعلية؛[18] وهكذا، فإن تعمير مراكز الإمبراطوريات بالموارد المنهوبة من المناطق التابعة، يمكن - في الأمد المتوسط - أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف السيطرة؛ ومن ثم تعزيز التسلط الإمبراطوري واستمراره.

ومهما كانت الحال، فإن الإمبراطوريات في سياق استحواذها على فائض الإنتاج، عندما تركن إلى القوة العسكرية الصرف، لا تعير المسائل الثقافية أي دور أبداً، أو لنقل: إنها تعيرها أهمية ثانوية ضئيلة الأهمية جداً في أفضل الأحوال. إن الإمبراطورية الآشورية، مثال جيد على الاستحواذ على فائض الإنتاج بالصيغة العسكرية الصرف؛ فبفضل تفوقها في مجال التكنولوجية العسكرية، واستخدامها مركبات تجرها الخيول، وابتكارها عربات

* سياسي أثيني (495 ق.م. - 429 ق.م.)، بلغت أثينا في عهده أوج ازدهارها السياسي وازدهارها الثقافي. (المترجم)

مسلحة من كِلا الجانبين بالمناجل والخناجر على وجه الخصوص، اكتسبت آشور سلطاناً عظيماً في المنطقة المحيطة ببلاد الرافدين.[19] بيد أن الموارد المالية، التي كانت متاحة للملوك الآشوريين، ما كانت تكفي لتغطية التكاليف الباهظة لترسانتهم العسكرية بنحو دائم. كذلك، ما كان الملوك قادرين على فرض سيطرة دائمة على المناطق التابعة لسلطان إمبراطوريتهم، أو على جباية الضرائب من هذه المناطق بنحو منتظم ومستديم. فالحكام المطالبون بدفع الجزية كانوا يتهربون من الرضوخ لهذا المطلب، حيثما وجدوا إلى ذلك سبيلاً؛ من هنا، فقد خول الملوك الجيش الآشوري شن الغزوات سنوياً، والرجوع بالمغانم المطلوبة، وكانوا قد دأبوا على وضع المدن وحكامها أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما أن يختاروا - حال بلوغ الجيش الآشوري مشارف مدنهم - بين أن يدفعوا الجزية صاغرين، وأن يستضيفوا هذا الجيش ويدبروا إطعامه، ويزودوه بالمؤن، ويعلنوا إخلاصهم لآشور وولاءهم لها، وإما أن تأخذ آشور الجزية المطلوبة منهم بقوة السلاح. ولكي تكون هذه المدن على بينة من أن دفع الجزية سنوياً وبنحو منتظم أرخص بكثير من النتائج التي ستعصف بها، كان الآشوريون يلجأون إلى سياسة بطش وتدمير، تثير الاشمئزاز في التاريخ. بيد أنهم لم يمارسوا هذا العنف الوحشي حباً بالعنف، وشغفاً بالبطش؛ فهذا العنف كان إحدى الصيغ الأساسية للمحافظة على استمرار السيطرة؛ لقد كان المراد منه أن يكون حكام المناطق التابعة للإمبراطورية، على علم تام بالمخاطر التي ستنجم في حال تمردهم على الإمبراطورية الآشورية. إن الامتناع عن دفع الجزية كان - إذن - إحدى صيغ هذا التمرد، والغزو من أجل الحصول على المغانم كان الصيغة المناسبة لمعاقبة من يرفض دفع الجزية المطلوبة منه. وغني عن البيان أن العقاب ما كان يتناسب ورفض دفع الجزية؛ ففرض العقاب كان معناه إحراق المدن إحراقاً تاماً، وتدمير المزارع وإبادة مواطني المدن المعنية؛ بهذا المعنى، كان الجيش وسيلة التهديد بأقسى العقوبات، وآلة تنفيذ هذا التهديد.

إن المثال الآشوري أنصع صيغة تاريخية لتأسيس الإمبراطوريات، وتبقى هذه الحقيقة قائمة، ولو قلنا: إن التاريخ اللاحق نادراً ما شهد بطشاً يماثل ضمان الحصول على الجزية والإتاوات؛ فهناك دلائل تشير إلى أن المغول كانوا قد استخدموا شيئاً من هذا الأسلوب.

ويكمن الخلل الاستراتيجي في هذه السياسة، في عجز هذه الإمبراطوريات عن تنفيذ الإصلاحات الضرورية؛ لاجتياز حد أوغسطس الفاصل. وينطبق هذا العجز على تلك الإمبراطوريات التي كانت قد نشرت سيادتها على البراري والسهوب أيضاً؛ أعني الإمبراطوريات التي أنشئت في عصر لاحق على عصر السكيثيّين* Skythen؛ حيث كانت بعض الشعوب البدوية الرّحل، قد وسعت محيط تنقلها؛ طلباً للكلأ الصيفي والكلأ الشتوي، وراحت تؤسس إمبراطوريات لم يُكتب لها – طبعاً – أن تعمر زمناً طويلاً؛ لأنها لم تستطع تحرير نفسها من وسوسة التوسع بالوسائل العسكرية، ولم تفكر في تحصيل الموارد المالية من خلال فرض ضرائب دائمة، لا من خلال الإتاوات والمغانم. وفي الواقع، وتأسيساً على قصر الفترة الزمنية التي عاشتها إمبراطوريات البراري والسهوب، لا بد هنا من القول: إن هذه الإمبراطوريات لا تستحق أكثر من إشارة سريعة في هوامش الدراسات الباحثة في الإمبراطوريات. فهي تجسد صيغة خاصة من صيغ الإمبراطوريات. إن ميزة هذه الإمبراطوريات، تكمن في أنها تجسد بنحو جلي التوسع الإمبراطوري القائم على القوة العسكرية، وأنها – من ثم – خير أمثلة الاستحواذ على فائض الإنتاج بالطرائق العسكرية.

ومهما كانت الحال، فإن تاريخ إمبراطوريات البراري والسهوب يظل حافلاً بالأحداث، ويبقى ذا مغزى مهم، ولو لم تكتسب هذه الإمبراطوريات إلا مكاناً ثانوياً في المؤلفات التاريخية الغربية؛ فهذه المؤلفات تتناول الشعوب البدوية السائحة في براري آسيا وسهوبها، في أغلب الحالات، على أنها مجرد قبائل ثبط وجودها تحقق تطور سياسي وتطور اقتصادي متينين، لا بل إن وجودها كان قد قوض كل الإمكانيات المحتملة لتحقّق تطور من هذا القبيل؛ فابتداءً من السكيثيّين ومروراً بالهون والمجريين وانتهاءً بالمغول،[20] حاول هؤلاء جميعاً في الكثير من المرات تأسيس إمبراطوريات كبيرة، كانت نواتها، تنشأ عادة في سياق قيام القبائل الرعوية بفرض الجزية والإتاوات، على المزارعين المتاخمة أراضيهم

* السكيثيون: قبائل كانت تقطن شمال إيران. وكانوا، بادئ الأمر، حلفاء للآشوريين. لكنهم انضموا سنة 612 ق.م. إلى الميديين والبابليين في هجوم ناجح ضد نينوى. راجع في هذا الشأن: أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، الجزء الأول، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1981)، ص159. ويذكر بعض الباحثين أن السكيثيين هو الاسم الذي أطلقه قدماء اليونان على التتار، أسلاف جنكيز خان، راجع حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام**، الجزء الرابع، ص130.(المترجم)

للمناطق، التي تسيح فيها هذه القبائل والشعوب شتاءً طلباً للكلأ، فمن الجزية التي استوفتها هذه القبائل والشعوب، والإتاوات التي حصلت عليها استطاعت أن تمول توسعها العسكري، وأن تفلح في أن يتخذ هذا التوسع أبعاداً أوسع؛ وبالنظر إلى عدم استقرار الشروط المهيمنة على الحياة البدوية - وهي شروط تتأثر تأثراً كبيراً بالتغيرات الجوية، وبالأوبئة التي تتعرض لها الماشية - كان تأمين متطلبات العيش يدفعهم إلى أن يفرضوا على مزارعي المناطق المجاورة للبادية والسهوب دفع الجزية على شكل سلع زراعية. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فبالنسبة إليهم كان الغزو؛ حباً بالغنيمة، ديدنهم. وبعد أن اتخذت هذه الغزوات مجالاً جغرافياً أوسع، وحينما أصبح الهدف من هذه الغزوات الثراء لا سد الرمق، سرعان ما وُطِّدت الأسس التي قامت عليها هذه الإمبراطورية أو تلك.

إن تأسيس إمبراطورية الهون بقيادة رووا Rua وأتيلا Attila في القرن الخامس، خير مثال على ما تشترك به الإمبراطوريات التي تخلقها الشعوب البدوية، من خصائص وملامح متشابهة، بنحو قد يزيد بعض الشيء أو ينقص.[21] وفي سياق نشأة هذه الإمبراطوريات تُبلوَر الخصائص القومية ويزداد تمحور القبائل المختلفة، حول قبيلة لها مكانة ريادية بين قبائل الأمة المعنية. ويكمن الأمر المهم في نجاح الشعور بأواصر الوحدة القومية أو إخفاقه، في سحر شخصية القائد الذي يتولى قيادة هذه القبائل، وفي مدى نجاحه في تعزيز سحر شخصيته وتعميقها، فأتيلا كان يُبَجل ويُقدَّس، ويُهاب ويُتقى كأنه الإله المعبود. أضف إلى هذا أنه هو نفسه كان واثقاً من ألوهيته؛ ومن ثم فقد كان يرى أن ألوهيته هذه هي الأساس الحق الذي يمنحه شرعية السيطرة على العالم أجمع. وكان قد دأب على توزيع الثروات التي يحصل عليها، من حيث هي مغانم أو فديات أو إتاوات على النخبة (العسكرية) في إمبراطوريته؛ وذلك من أجل كسب ولاء هذه النخبة. وكان هو وحده صاحب الحق في تحديد مرتبة كل فرد من هذه النخبة، من خلال عظم الهدية التي يقدمها له، وبناءً على نظام الجلوس في خيمته. وعموماً يمكن أن نقول: إن الحظوة لدى القائد العظيم كانت قد أمست بمنزلة البديل الذي يُلجم التطلعات والطموحات التقليدية؛ أعني تطلعات شيوخ القبائل، وطموحات رؤساء البطون، إلى النهوض بدور قيادي.

وكان تحول النظام الاجتماعي والنظام السياسي، من نظامين يقومان على القيم والأعراف التقليدية، إلى نظامين يقومان على سحر شخصية القائد؛ أي على «الاستسلام غير المعهود لقدسية الشخصية التي يتمتع بها فرد معين أو بطولته أو نزاهته أو سحره»، بحسب تعبير ماكس فيبر،[22] قد أدى إلى إسباغ ديناميكية قوية على التنظيم الداخلي السائد في حياة القبائل والبطون، كما كانت هذه الديناميكية كذلك قد شكلت هي نفسها، الأساس الذي قام عليه التوسع الإمبراطوري. إن هذه الحقيقة فقط، هي الأمر الذي يفسر نجاح البدو الرحَّل في أن يسيطروا – وهم يمتطون ظهور جيادهم – على مناطق واسعة، وأن يستعبدوا شعوباً يتفوق عدد أبنائها على عددهم بمقدار عظيم. بيد أن تواضع عددهم كان قد نجم عنه، في الوقت ذاته، الوضع الهش الذي اتسمت به إمبراطوريات البراري والسهوب؛ فهذه الإمبراطوريات نادراً ما عمرت مدة أطول من عمر القائد ذي الشخصية الساحرة.[23]

وكان التخلي عن تحديد المنزلة في السلم الاجتماعي القائمة على الحسب والنسب، والنظر إلى أن عدد الأتباع من المقاتلين هو الأساس الذي تقوم عليه هذه المنزلة، قد قضيا على الخصومات السابقة بين القبائل والبطون، ووحداها في بوتقة واحدة، ومكناها من أن تقوم بتوسع جغرافي واسع الأبعاد. وكان هذا التطور قد أدى أيضاً بنحو خاص إلى تعميق الولاء وحب الطاعة. إن هذه الأمور – كما هو معروف – عملة نادرة في عالم البداوة. وكان خاقان المغول تيموجين – وهو الخاقان الذي سيسمي نفسه لاحقاً جنكيز خان* – قد استخدم هذا الأسلوب بجدارة فائقة، فقد تخلى عن النظر إلى أن الانتماء العرقي أساس تنظيم الجيش، وراح يأخذ بنظام الكتائب والألوية المقاتلة. وكان الولاء للقائد هو القاسم المشترك الذي يضمن وحدة هذه الكتائب والألوية، وكان حجم هذه الكتائب والألوية وتركيبها – على صعيد آخر – ينبعان جوهرياً، من متطلبات حرب تحتدم في ساحات قتال مترامية الأطراف متباعدة المسافات.[24] وكان هذا النظام الجديد للجيش فرصة لتجزئة البطون والقبائل المشكوك في طاعتها، ومناسبة جيدة لتوزيعها على مختلف الوحدات العسكرية؛ بهدف كسر شوكتها وترويضها على الطاعة. وإذا ما صُودِف أن تمرد أحد أتباع

* أي الملك صاحب القدرة والبطش. (المترجم)

النظام القديم القائم على ضرورة مراعاة الحسب والنسب في تحديد المراتب الاجتماعية، فإن جنكيز خان كان يتعامل وهؤلاء الأفراد من دون رحمة أو هوادة، ويبطش بهم بأقسى الأساليب. وهكذا تم إعدام كهنة القصر كلهم، ممن سولت لهم طبيعتهم المحافظة الاعتراض على خططه، وكان قد تعين على المجتمع، الذي أحيا فيه جنكيز خان حب القتال، أن ينشد الحرب؛ طلباً للحصول على متطلبات العيش على أدنى تقدير. بهذا المعنى، كان المجتمع قد أمسى - من دون قيد أو شرط - مكرهاً على طلب الغنيمة، أضف إلى هذا أن القائد يستطيع توزيع الهبات والأعطيات الضرورية؛ لكسب ولاء قادة الجيوش وإخلاصهم فقط، في حال حصوله على الكثير من الغنائم؛ ولهذا السبب أيضاً كان قد تعين على جنكيز خان أن يورط نفسه في عدد من غزوات محفوفة بأشد المخاطر، لا تتيح له فرصة التمتع بثمار انتصاراته.

وكان جنكيز خان يعي أن لا خيار له غير مواصلة الغزو: «على المغوليين أن يُخضعوا لسلطانهم كل البلدان، ولا يجوز لهم أن يعقدوا السلم مع أحد الشعوب، إلا بعد أن يلحقوا به هزيمة نكراء، أو أن يستسلم لسلطانهم طواعية».[25] ولم يكن هناك خيار آخر فعلاً؛ فالإمبراطورية المغولية، التي يقودها خان أعظم (خاقان) يخضع لسلطانه الخانات الآخرون كلهم، دامت وحدتها بدوام انتهاج السياسة التوسعية. وبوفاة مونجه حفيد جنكيز خان، عام 1259، انهارت الإمبراطورية المغولية، وفُكِّكت إلى دول تتحارب فيما بينها.

ولا ضرورة هنا لتأكيد أن الاستحواذ على فائض الإنتاج لم يُحَقَّق، لا بالصيغة التجارية، أو بالصيغة العسكرية وحدها فحسب، بل كان قد حُقِّق، عبر التاريخ بصيغة اختلطت فيها الصيغة التجارية والصيغة العسكرية؛ أي أنه كان قد حُقِّق بصيغة قد تغلب عليها الصيغة التجارية، وقد تغلب عليها الصيغة العسكرية. إن خلطة الصيغتين - على صعيد آخر - كانت عبر التاريخ الذي تمر به الإمبراطورية المعنية، في تغير مستمر في الحالات العامة؛ فإمبراطورية البريطانيين العالمية وجدت نفسها، في نهاية القرن التاسع عشر، مكرهة بنحو متزايد، على استخدام الوسائل العسكرية؛ لتحقيق استحواذ فائض الإنتاج المطلوب. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى تلك الدول التي أسستها الإمبراطورية

المغولية في الصين وسيبيريا الشرقية وفي إيران والعراق وسوريا، فهذه الدول استطاعت أيضاً أن تخفف استخدام القوة العسكرية، وفضلت - بنحو أو آخر - توطيد أركان سلطانها الإمبراطوري، من خلال السيطرة على الاقتصاد إدارياً.[26]

بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن مؤسسي الإمبراطوريات لا قدرة لهم على الاختيار بين الاستحواذ على فائض الإنتاج تجارياً بصفة عامة، أو عسكرياً من حيث المبدأ؛ فتقرير هذا الأسلوب أو ذاك مرتبط بعوامل كثيرة، من جملتها: الوضع الجغرافي، ومستوى التطور الحضاري، وأساليب التفكير، والنوازع الطبيعية، والصلاحيات التي تتمتع بها النخب، والمكونات التاريخية، والتراث الشعبي، وأخيراً ردود الأفعال التي تتخذها المناطق التي أصبحت عرضة للغزو. وهكذا، وعلى مدى قرون من الزمن، كان هناك - كما يبدو - قانون يحتم على الشعوب الرحَّل، والسائحة على ظهور جيادها في آسيا الوسطى، أن تخلق دورياً، في زمن قصير، إمبراطوريات سهوبية واسعة الأبعاد، وأن تنهار هذه الإمبراطوريات وتختفي من التاريخ بالسرعة نفسها التي ظهرت بها على مسرح التاريخ. ولم تخلف هذه الإمبراطوريات إسهامات عظيمة الشأن، تفصح عن عظمة تلك الشعوب، كما لم تشيد مدناً مهمة أو دور عبادة ذات شأن، بل هي اتصفت بجنوح شديد نحو تدمير كل الحضارات التي وقعت في طريق غزواتها. وغني عن البيان أن الإمبراطورية الرومانية قد انهارت أيضاً بفعل عمليات الغزو التي شنها الهون؛ أي القبائل القادمة من آسيا الوسطى. فعمليات الغزو هذه كانت قد أجبرت الشعوب الجرمانية القاطنة في جنوب روسيا على مغادرة مناطقها هذه، والانسياب غرباً. وإذا كانت الإمبراطورية الرومانية قد نجحت - في بادئ الأمر - في صد هذا الانسياب، فإن ضغط هذا الانسياب على حدود الإمبراطورية الرومانية، كان قد بلغ قدراً أجبر الرومان في نهاية المطاف، على الرضوخ له. وكان التفكك مصير دولة الخلافة في بغداد أيضاً. فهذه الإمبراطورية الإسلامية-العربية الكبرى كانت قد تخطت عصرها الذهبي في وقت تزامن وبدء غزوات المغول.[27] وكانت هذه الإمبراطورية قد تدهورت عام 1258، تدهوراً ترك أثراً عميقاً في التاريخ السياسي للإسلام، فبعد هذا التاريخ لم تنشأ إمبراطورية عربية ثانية قط. بل تقاسم العثمانيون والصفويون من الإيرانيين - إثر ذلك - المنطقة العربية، ونشروا عليها سلطان سيادتهم.

وكان التدهور مصير المنطقة الواقعة في آسيا الوسطى أيضاً؛ أعني إمبراطورية خوارزم التي قضى عليها جنكيز خان، وقوض أساسها الاقتصادي وأساسها الثقافي تماماً. وقد كانت هذه الإمبراطورية - كما هو معروف - مكونة من إيران الحالية، وأفغانستان، وبعض أجزاء جمهوريات آسيا الوسطى.[28] إن الإمبراطورية الصينية هي الإمبراطورية الوحيدة التي استطاعت أن تنفض عن نفسها غبار السيطرة المغولية، وتنهض من كبوتها؛ فبعد مائة عام من السيطرة الأجنبية عادت الإمبراطورية الصينية إلى الوجود ثانية.

والأمر البين هو أن الاستغلال من خصائص إمبراطوريات البراري والسهوب؛ فهذه الإمبراطوريات لا تخلق حضارة خاصة بها، ولا تشيد مراكز قادرة على نشر المدنية، بل هي تقصر أداءها على استغلال خيرات المناطق التابعة لها ومكاسبها. وتأسيساً على تخلفها في المسائل الحضارية والتكنولوجية، لا مناص لهذه الإمبراطوريات من أن تركز جهودها على المجالات التي هي مدار مواهبها، وهو المجال العسكري. فالسرعة التي تتحرك بها كتائب الخيالة، واتساع مساحة الدائرة التي تتحرك فيها هذه الكتائب من غير أن تكون بحاجة كبيرة إلى مراعاة خطوط الإمدادات، وشجاعة الفرسان، وقدرة المقاتلين على الرماية - واستخدام السهام والنبال بكفاءة عالية، وامتلاك القادة ناصية التفكير الاستراتيجي وهو تفكير اكتسبوه، هم أنفسهم، من حياتهم البدوية القائمة على الترحال، لكنه غاب عن مدركات خصومهم غياباً ملحوظاً إلى حد ما - أمور كانت قد جعلت في مستطاع هذه الشعوب الصغيرة، من حيث تعداد نفوس أبنائها، أن تكون إمبراطوريات كبرى لم يَرَ العالم لها مثيلاً في التاريخ حتى ذلك الحين. وهكذا، فعلى حين كانت كل واحدة من إمبراطوريتي الرومان والصينيين تسعى جاهدة؛ لتعميم التمدن وتحقيق المتطلبات الإدارية التي تضمن الوصول إلى اندماج المناطق المفتوحة حديثاً بأجزاء الإمبراطورية الأخرى، وهو مسعى نجم عنه أن هاتين الإمبراطوريتين أمستا تتوسعان بذلك القدر من التباطؤ، بحيث لم تعد لهما فرصة تذكر لنشر مدنيتهما. لم يكن توسع الإمبراطوريات السهوبية يعرف حداً غير الحد الذي يفرضه عليها المدى الجغرافي الذي تستطيع جيوشها تنفيذ عملياتها الحربية فيه. وتأسيساً على هذا، كان تكامل الإمبراطورية هشاً، ولا يضمنه سوى الفزع من عودة المقاتلين المتوحشين القادمين من البراري والسهوب.[29]

إن توسيع مساحة الإمبراطورية من دون حد معين، وهشاشة تكامل أجزاء الإمبراطورية المعنية، أمران تشترك فيهما الصيغتان المتعاكستان - من حيث المبدأ - والمتعارف عليهما سبيلاً للاستحواذ على فائض الإنتاج؛ أعني الصيغة التجارية والصيغة العسكرية. فالإمبراطوريات البحرية الكبرى، التي أُسِّست مع اندلاع حركة الاستكشافات الجغرافية الأوربية في منتصف القرن الخامس عشر؛ أعني البرتغال وهولندا وبريطانيا (علماً أن إسبانيا كانت قد ركزت جهودها - منذ البداية - على الفتوحات البرية في المقام الأول، لا على التجارة)، كانت متكاملة سطحياً ولم تتوفر على نظام إداري وقانوني موحد.[30]

وتتشابه الإمبراطوريات البحرية وإمبراطوريات البراري والسهوب، من حيث إن اهتمام هذه الإمبراطوريات بالمناطق التابعة يرمي - جوهرياً - إلى استغلال هذه المناطق لا إلى تعميرها ونشر الحضارة فيها. فالإمبراطوريات التجارية المستندة إلى ما لديها من سلطان في المحيطات والبحار تقصر جهدها، في مرحلة نشوئها - على أدنى تقدير - على خلق روابط اقتصادية بين المركز والمناطق التابعة له؛ بهذا المعنى، لا تُحدث هذه الإمبراطوريات أي تغيير يذكر في الهياكل الاجتماعية والسياسية السائدة في المناطق التجارية الجديدة. فغالباً ما يتم التعاون بين هذه الإمبراطوريات ورجال الحكم المحليين، أو يتم تحريض بعضهم ضد بعضهم الآخر؛ إذكاءً لنار البغضاء بين المتخاصمين، فكلما كانت الاستثمارات في المناطق التابعة أقل، كان الربح أكبر. إن هذا هو الحساب الذي يؤخذ به عند تأسيس إمبراطورية تهدف إلى الاستحواذ تجارياً على فائض الإنتاج.

وليس بالإمكان الجزم مسبقاً باحتمال نجاح هذا التقدير الحسابي في الأمد الطويل؛ إذ من الممكن أن تتطور قوى مضادة تقلب هذه الحسابات رأساً على عقب. ففي وسع المرء أن يرى ههنا مشكلة تشابه قيام جيوش إمبراطوريات البراري والسهوب، بمص دماء المناطق التابعة ونهب خيراتها بنحو مستمر: ففي الأمد الطويل تؤدي الروابط التجارية بالأجانب إلى تقويض النظامين: الاجتماعي والسياسي في البلد التابع. فالإمبراطوريات التي تهدف إلى الاستحواذ على فائض الإنتاج تجارياً أو عسكرياً فقط، وتحجم عن تنفيذ استثمارات ذات شأن في إصلاح الهياكل التحتية في المناطق التي تحف بها، تخفق غالباً، في

جعل هذه المناطق تشترك بنحو متين في "النظام العالمي" الخاص بها. بيد أن الأمر المؤكد أن استقرار هذه الإمبراطوريات واستتبابها مرهونان - جوهرياً - بمدى نجاحها في تحقيق هذه الاستثمارات؛ فالإمبراطوريات، التي كانت الروابط القائمة بينها وبين المناطق التابعة لها تدور حول الاستحواذ على فائض الإنتاج فقط، انحطت جميعها، بنحو أسرع من الإمبراطوريات التي لم تكتفِ بالاستحواذ على شيء من الموارد الاقتصادية الخاصة بالأقاليم الواقعة تحت سيادتها فحسب، بل كانت أيضاً قد استثمرت الأموال في هذه الأقاليم. وغني عن البيان أن أي إمبراطورية بحرية واحدة، لم تستطع أن تجاري الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية الصينية من حيث الديمومة والاستقرار. ويكمن سر العمر الطويل لهذه الإمبراطوريات - كما يبدو - في أن المناطق التابعة لها كانت قد أنقذت هذه الإمبراطوريات، في أيام الشدة والانحطاط، أو أنها كانت قد جددت شبابها وعززت منعتها. بيد أن المناطق النائية عن المركز تقوم بهذا الدور فقط، في حال وعيها المؤكد وشعورها القوي بالانتماء إلى هذه الإمبراطورية، وحينما تكون واثقة من أن تدهور الإمبراطورية سيكون ضرراً فادحاً بالنسبة إليها وليس نفعاً ذا بال.[31]

ومهما كانت الحال، فإن التخلي عن نهب المناطق التابعة من دون رحمة وهوادة، والعزم على استثمار الأموال؛ لتحديث الهياكل التحتية ونشر مقومات المدنية، أمران لا يجوز أن يُفسرا - بأي حال من الأحوال - بأن تطور معدلات التبادل [التجاري، المترجم] السائدة بين المركز والمناطق التابعة قد أمسى يتم الآن، بنحو عكسي، وأن هذه المعدلات تحولت إلى نفع خالص للإمبراطورية؛ فكل ما في الأمر أن التكاليف الناجمة عن الاستثمار في هذه المناحي سيتم توزيعها - إذا ما اجتازت الإمبراطورية فعلاً حد أوغسطس الفاصل - بنحو أكثر تساوياً وسيتحملها مستقبلاً أولئك الذين كانوا يحصلون أيضاً على منافع جمة من الإمبراطورية، فلن يمكن مواصلة تمويل الجهاز العسكري المكلف والهياكل الإدارية المؤسسة حديثاً فحسب، من خلال الجزية والضرائب المستوفاة من الأقاليم التي تحتلها الإمبراطورية، بل سيتم توفير الأموال الضرورية لتماسك الإمبراطورية من خلال ضرائب، تستوفى من مواطني مركز الإمبراطورية أيضاً. إن تطوراً من هذا القبيل، يخلق تململاً ومقاومة في كثير من الأحيان؛ ومن ثم فسيكون هناك ميل إلى دعم الانقلابات،

وتشجيع عمليات التمرد والعصيان المتكفلة بتخفيض هذه الأعباء؛ بهذا المعنى، ينجم من إشاعة الاستقرار في المناطق التابعة تزايد التبرم في المركز. وعلى أرجح الظن، أن الخوف من هذا التطور غير المحمود كان هو السبب الذي حدا بالكثير من الإمبراطوريات إلى ألا تقدم على مجاراة أوغسطس في إصلاحاته؛ فاضطراب الأوضاع في المناطق التابعة كان – كما يبدو – أهون بكثير من دوام التبرم وتزايد النقمة في المركز، وانفصال هذا الإقليم أو ذاك، كان أقل خطراً من انتشار الاضطراب وتفاقم القلاقل في المركز. بيد أن التمعن في التاريخ يبين لنا أن الأمور كانت على النقيض؛ فدور الأقاليم غير الموالية في سقوط الإمبراطوريات كان في أغلب الأحوال أكبر بكثير من دور الاضطرابات والقلاقل في المركز، وفي أكثر الحالات كان اتخاذ قرار إداري بضرورة استيفاء فائض الإنتاج من مجمل أبناء الإمبراطورية – بنحو أكثر مساواة – قد عزز استقرار الإمبراطورية أمداً طويلاً.

ثانياً: للإمبراطوريات وجهان (على أدنى تقدير)

علاوة على العوامل الجغرافية، المحددة للطريقة التي تتوسع بها نواة إمبراطورية معينة، هناك أيضاً ضيق المساحة المتاحة للنخب، في أن تتخذ هي نفسها القرارات التي تحدد النهج والهيكل اللذين ينبغي لسلطان الإمبراطورية أن يتقيد بهما. فهذه القرارات غالباً ما تتأثر بتصورات قادة صاروا بمنزلة الأسوة الحسنة والسلف الصالح أو بأساطير سياسية. فعلى سبيل المثال، كان هناك تردد في بريطانيا إبان القرن السابع عشر حول: هل ينبغي لبريطانيا أن ترى نفسها وريثة روما أو قرطاجنة؟ علماً أن اختلاف وجهات النظر ههنا كان قد عكس – على وجه الخصوص – المقارنة بين سيطرة قرطاجنة على التجارة وعظمة مساحة إمبراطورية الرومان.[32] وكان رفض تقفي خطى إمبراطورية الرومان – في السياق الذي نحن فيه – يكمن في تصور مفاده: أن إمبراطورية من هذا القبيل، يحكمها تلقائياً فرد واحد، كما هو بيِّن من تحول نظام الحكم في روما من جمهوري إلى حكم الفرد المطلق، على حين اتصفت قرطاجنة، حتى سقوطها واختفائها من مسرح الأحداث، بأن من يتولى الحكم فيها أقلية من أفراد ينتمون إلى أسر عظيمة الشأن والثراء. وهكذا، رأى المرء أن التوسع عبر القارات يحتم – أول وهلة – هيمنة العساكر؛ ومن ثم هيمنة الحكم

الدكتاتوري أو الحكم الاستبدادي؛ أي أنه يـؤدي إلى التراجـع عـن إنجـازات ثـورة عـام 1688/ 1689، والتخلي عن تقيد الحاكم بنصوص الدستور، وعـن مبـدأ أن الـشعب هـو مصدر السلطات. والعكس هو الشأن في حالـة تطـور دولـة تجاريـة تعمـل وفـق دسـتور شكلي، في المقام الأول؛ فدولة من هذا القبيل تتفق حقاً مـع صـيغة أرسـتقراطية للحكـم: فمادامت السيطرة على المناطق التابعة أمر يمكن أن تتكفـل بـه في بعـض الأحـايين قـوات مرتزقة، تعمل مبدئياً في خارج الـوطن الأم فقـط، فلـيس بإمكـان الجـيش أن يكـون قـوة سياسية تهدد أمن الدولة داخلياً. وهكذا بدا الاكتفاء بدور الدولة التجارية البحرية، درعـاً تقي من شرور تطورات داخلية غير مستحبة.

وفي وسع المرء أن يقلب الأمور رأساً على عقب، ويـرى بالنـسبة إلى رومـا أن الخطـر الأساسي على الجمهورية لم يتأتَّ من التوسع البري، بل كان قد جاء من التوسع البحري في حقيقة الأمر. وإذا ما أخذ المرء وجهة النظر هـذه، فـسيكون القـرار، الـذي اتخـذه مجلـس الشيوخ فيها، في سياق الصراع ضد قرطاجنة، والقاضي بـالتخلي عـن التوسـع في منـاطق متواضعة المساحة، وبضرورة التحول صوب التوسع في البحر، بمنزلة بداية نهاية جمهورية روما. فالسياسة الجديدة القاضية بالتوسع البحري البعيد المـدى هـي التـي سـببت بلـوغ شخصيات معينة قدراً من سلطان وتأثير، لا يأتلف ودسـتور الجمهوريـة بـأي حـال مـن الأحوال. أضف إلى هذا، أن التدخل العسكري ما وراء البحار كان قـد حـتم تمديـد فـترة خدمة الجنود إلى ذلك القدر من الزمن، بحيث ما عاد في وسع المجندين السهر على رعايـة مزارعهم الصغيرة؛ ومن هذا العامل نتجت القـوة الثوريـة المـدمرة التـي انطـوت عليهـا معضلة المحاربين القدماء. كـما تعـين تمديـد فـترة عمـل القيـادات المـشرفة عـلى القـوات باستمرار؛ الأمر الذي سبب خلق علاقات بين المجندين وقادتهم تتسم بالثقة المتبادلـة؛ أي أدت إلى تبلور علاقات تتنافى والمبدأ الذي انتهجتـه الجمهوريـة حتـى ذلـك الحـين، وهـو القاضي بتناوب القيادة دورياً.[33] ومعنى هذا أن غزو مناطق جديدة كان قد أدى إلى تكـون نخب جديدة ما كان بالإمكان كبح جماح طموحاتها بشيء آخر غير غزو مناطق أخرى.

وإذا كان هذا التطور قد بدأ يُبلوَر في الفترة الواقعة بين الحرب البونية الأولى والحرب البونية الثالثة، فإنه عُمِّـق في الفـترة الواقعـة بـين عـامي 67 ق.م و85 م؛ إذ كانـت حركـة

التوسع البحري قد بلغت أقصى مدى عرفه تاريخ العالم القديم.[34] وكانت البدايات الأولى لهذا التطور قد نشأت بفعل قرار بومبي Pompey،* بضرورة "تطهير" البحر الأبيض المتوسط من القراصنة، وخلق الظروف المناسبة لانسياب التجارة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، بنحو آمن. وفي الواقع، فإن الأمر الذي دفعه إلى انتهاج هذه السياسية ما كان يكمن في درء المخاطر المتأتية مباشرة من منافسي روما العدوانيين فحسب، بل كان يكمن، في المقام الأول، في تحقيق سيطرة بحرية شاملة على البحر الأبيض المتوسط، وتحويل هذا البحر إلى جزء من أجزاء الإمبراطورية. وهكذا، فإذا كانت الإمبراطورية قد كونت، حتى ذلك الحين، من مجموعة مناطق، فإنها أمست الآن تتوفر على محور بحري ومركز جذب جديد، صار يغير جوهرياً ديناميكية التوسع وتصورات الإمبراطورية في شأن النظام المطلوب. فما حققه بومبي من توسع جغرافي عظيم الأهمية بالنسبة إلى سلطان الرومان كان قد صار – من الآن فصاعداً – معياراً لقياس النجاحات التي يحققها أمراء الحرب من القادة السياسيين؛ فيوليوس قيصر كان قد باهى بهجومه على بريطانيا مادام هذا الهجوم الخطوة الأولى لنشر السيطرة على المحيط؛ أي أراد أن يجعل من هجومه على المحيط عملاً مضاهياً غزو بومبي البحر الأبيض المتوسط. وعلى صعيد آخر كان أوغسطس قد أشار في وصيته إلى نهوضه بإنجازات تضاهي إنجازات بومبي ويوليوس قيصر. وكان قراره بعدم بناء مجده على التوسع الخارجي، بل على إصلاح حال الإمبراطورية وتوطيد أركانها داخلياً، عظيم التأثير؛ فبقراره هذا كان قد وضع أسس ما أطلقنا عليه ههنا حد أوغسطس الفاصل.

إن تسارع التوسع الروماني في القرن الميلادي الأول حُقِّق – إذن – على خلفية ترابط نشأ بين القيم التي اتصفت بها التصورات الأرستقراطية وبين أيديولوجية ترمي إلى السيطرة على العالم. وكانت الملاحة البحرية قد أمست رمزاً يشير إلى انتصار العقل البشري على القيود الصارمة، التي كان يفرضها استخدام الطرق البرية في قرون الزمن الماضية. ومن هذه الحقيقة يتضح لنا أن الأرستقراطية الإنجليزية، في محاولتها التنصل من

* بومبي (106 ق.م.- 48 ق.م.): زعيم عسكري وسياسي روماني هزمه يوليوس قيصر عام 48 ق.م. واغتيل وهو هارب إلى مصر. (المترجم)

إمبراطورية الرومان الإقليمية، والإشارة إلى الوشيجة الأيديولوجية بقرطاجنة، قد راهنت، بكل معنى الكلمة، على الجواد الخاسر: فمن دون وعي منها كانت هذه الأرستقراطية قد اقتفت منذ أمد طويل الخطوات التي خطتها روما من قبل.[35]

إن احتفاء روما بانتصارها السياسي وانتصارها العسكري؛ بوصفهما انتصاراً حضارياً، يعكس، في الوقت ذاته، ثقة الإمبراطورية بنفسها؛ أي إنه عكس ثقة عالية بالذات، ما كان بالمستطاع أن تنشأ على خلفية التقاء روما بالشرق الهليني. ففي هذه الناحية من العالم كان الرومان قد وقعوا على حضارة، تفوقوا عليها عسكرياً، ولكن ليس ثقافياً أبداً. أما في الغرب، فإن الأمر كان على عكس ذلك: ففي إسبانيا؛ ومن ثم في غاليا وبلاد الجرمان وبريطانيا، على وجه الخصوص، كان الرومان على ثقة تامة بأنهم يتفوقون بحضارتهم على القبائل "الهمجية" القاطنة في هذه الديار التي ليس فيها مدن كبيرة، ولا تتوفر على عمل حرفي ذي بال ولا تعرف من التجارة إلا الشيء القليل. ولهذا السبب كاد نشر السلام في هذه الربوع ينطوي بنحو عفوي على اندماجها بالحضارة الرومانية. وبهذا النحو، وبقدر تعلق الأمر بالربوع الغربية، تعين على روما - منذ البداية - أن تستثمر المال في المناطق التابعة لها، أما في الشرق فإنها كانت تميل إلى استغلال هذه البقاع من العالم. وهكذا أخذت روما الموارد التي تحتاج إليها لتعزيز جبروتها التوسعي من الشرق، على حين أنها تحصلت على ثقتها العالية برسالتها الحضارية من لقائها بالغرب. وسياسياً أيضاً تركت الخبرة المكتسبة من هذين العالمين، التابعين لروما والمختلفين اختلافاً كلياً، آثاراً عظيمة: في الشرق تصرفت روما، من حيث هي قوة متسلطة، أما في الغرب والشمال فإنها نشرت سيادتها على هذه البقاع بنحو مباشر؛ أي إنها حولتها إلى جزء من الإمبراطورية؛[36] ومعنى هذا أن مسألة احتمال أن على المرء أن يتصرف؛ بوصفه قوة متسلطة أو بوصفه قوة إمبراطورية، لمَّا يتم حسمها في المركز بعد، بل كانت قد حُسمت في المناطق التابعة.

وكانت الاختلافات بين الشرق والغرب قد حددت طبيعة السياسة التي انتهجها الرومان وسببت، باستمرار، خلق الخصومات وعدم التفاهم بين كِلا جزأي الإمبراطورية، فقد كان هناك جدل حول ماهية الجيوش التي يحق لقادتها أن يتبوأ أحدهم مركز الإمبراطور، أهي الجيوش المرابطة في الغرب أم الجيوش المنتشرة في الشرق؟ وكانت

الجهود التي بذلها ديوقليتانُس Diocletian لإصلاح أوضاع الإمبراطورية وتقسيم الإمبراطورية إبان حكم أوغسطس أحداثاً حاولت مراعاة هذه الاختلافات، وإن كانت قد سببت - في نهاية المطاف - تثبيت تلك الاختلافات التي كانت الإمبراطورية الرومانية تستقي من تذليلها سلطانها وشرعيتها. وحينما ضاع الغرب تماماً في سنوات القرن الخامس، لم يبذل الشرق جهداً حقيقياً لاسترجاع سلطان الإمبراطورية على النصف الواقع في الغرب، إذا استثنينا طبعاً الجهود المؤقتة التي بذلها القيصر جيوستنيان Justinian. لا بل إن ما حُقِّق كان على العكس من هذا؛ فكما يبدو لم يكن المرء حزيناً على تخلصه من الغرب، ولاسيما أن تأمينه عسكرياً كان قد حُوِّل إلى عبء يلتهم - من دون إشباع - كل مال يخصص له؛ فبلاد الشرق من الإمبراطورية الرومانية كانت تفيض بحوالي 65 بالمائة، من مجموع العائدات الضريبية المخصص أغلبها لتمويل جيش يرابط ثلثاه في الغرب.[37]

ومن بعض الوجوه، كانت الظروف في روسيا القيصرية على شبه بالظروف التي خيمت على الإمبراطورية الرومانية، مع فارق واحد هو أن الشرق كان بالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية هو العالم الذي يتعين تمدينه، على حين كان الروس يشعرون بالنقص حيال الغرب، ويحاولون جاهدين بلوغ مستوى التطور الذي حققه هذا الغرب. وتأسيساً على هذا كله، نجد أن الغرب إذا كان قد رأى في الروس غزاة أجلافاً شبه همج، فإن الشرق كان ينظر إليهم دولة متحضرة. فقد سوغ وزير الخارجية الأمير غورتشاكوف Gortschakow، في بيانه المنشور عام 1864، احتلال روسيا طشقند بذريعة مفادها: أن روسيا تواجه ظروفاً تشبه الظروف التي تواجهها الشعوب المتحضرة؛ فهذه الشعوب أيضاً، تجابه في المناطق التي تحيط بها شعوباً رحلاً شبه همجية، وترى نفسها مكرهة على التوسع.[38] وما كان المراد من هذه الذريعة تهدئة خاطر الدول الأوربية، التي ساورتها الشكوك في أن روسيا قد صارت تقتفي خطوات بريطانيا العظمى في نهجها العدواني الإمبريالي فحسب، بل كان المراد منها مناشدة الارستقراطية الروسية أيضاً لدعم التوسع الروسي في آسيا. بيد أن الفتوحات في آسيا لم تجد تأييداً كبيراً لدى المواطنين الروس؛ لأن الانطباع العام كان يرى أن تاريخ روسيا يُقَرَّر في أوربا لا في آسيا. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن روسيا - خلافاً لروما - لم تستطع، إلا بصعوبة، أن تحقق مكسباً سياسياً من تذرعها بحقها في نشر التمدن.

لقد كانت الخاصية الثنائية للإمبراطورية الروسية قد غدت في سياق القرن التاسع عشر، معضلة تواجه على وجه الخصوص، النبلاء والنخبة المثقفة التي كانت في حيرة بين انفتاحها على الغرب وبين شوقها العميق والدائم إلى الشرق. وهكذا، فإن ما دار بين مؤيدي الانتماء للغرب وبين دعاة الانتماء إلى العالم السلافي من محاجات مشهورة ونقاشات كثر وصفها،[39] لم يكن، في واقع الحال، سوى تعبير عن التنازع بين طرفي هذه الخاصية الثنائية. هذا التنازع الذي كان يدور، جوهرياً، حول اختيار الأمثلة السياسية الحسنة التي ينبغي الحذو حذوها أولاً، والآفاق الثقافية المستقبلية ثانياً. ومع أن بعض الدول والأمم قد مر أيضاً بمحاجات ونقاشات من هذا القبيل، فإن الأمر البين هو أن الصيغة المتضاربة التي اتخذتها هذه المحاجات والنقاشات في روسيا قد عكست بنحو نموذجي الجدل الذي يدور عادة داخل الإمبراطوريات؛ أعني الجدل الذي يدور بين فئتين (على أدنى تقدير)، حول تحديد الاتجاه الذي يتعين على الإمبراطورية الكبرى أن تسلكه مستقبلاً.

ومنذ حكم بطرس الكبير، كان قد تعين على النبلاء الروس – الذين شكلوا السند المؤكد للاستعمار الروسي، و«الفئة الاجتماعية الوحيدة التي جسدت روح هذا الاستعمار، وتولت الدفاع عنه وإدارة شؤونه»[40] – أن ينهضوا بدور ثنائي كاد يكون فصامياً؛ فينهضوا تارة بدور مَرْزُبان* وأخرى بدور جنتلمان أوربي. وكان الكثير من النبلاء، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأغلب النخبة المثقفة أيضاً، قد حاولوا النأي بأنفسهم عن النهوض بالدورين في آن واحد، فراحوا يختارون لأنفسهم لعب دور واحد فقط، من هذين الدورين المميزين للإمبراطورية الروسية. بيد أن تقمصهم هذا الدور أو ذاك أدخلهم، من دون إرادة منهم، في نزاع ضد الأحكام التي تهتدي بها الإمبراطورية. وقد نجح الاتحاد السوفيتي؛ بصفته وريث الإمبراطورية الروسية ، حيناً من الزمن، في الجمع بين المنظورين. لكن الثمن الذي دفعه لقاء هذا النجاح كان باهظاً فعلاً.[41] فالاتحاد السوفيتي حُطِّم أيضاً على صخرة المعضلة التي ورثها من الإمبراطورية؛ أعني عجزه، هو الآخر أيضاً، عن تحقيق التكامل بين أجزاء الإمبراطورية.

* حاكم ولاية فارسية قديمة يتسم حكمه بالاستبداد والقمع. (المترجم)

إن الظاهرة التي حاولنا عرضها؛ انطلاقاً من القرائن المستقاة من الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الروسية؛ أعني ظاهرة المناطق التابعة المتطورة سياسياً وحضارياً بنحو شديد التباين، تعكس، بالصيغة التي نحن في سياق الحديث عنها، معضلة أساسية تعانيها الإمبراطوريات الكبرى في المقام الأول؛ أي تعكس معضلة لا أهمية لها بالنسبة إلى الدول عامة، والدول القومية على وجه الخصوص. فبينما تتصف الدول داخلياً، بهوية سياسية وثقافية موحدة نسبياً، هوية تمنحها القوة والنفوذ الضروريين؛ لمواجهة مكائد الدول الأخرى،[42] تتميز الإمبراطوريات بكونها مجبرة على التعامل والتناقضات والنزاعات المتعارف عليها بين الدول، على أنها مشكلات يتعين حسمها داخلياً؛ مشكلات إما أن تفلح الإمبراطورية المعنية في تذليلها أو أن تُحَطَّم على صخرتها.

إن انهيار مملكة حوض نهر الدانوب وتقسيمها إلى الكثير من الدول خير مثال على الإخفاق الذي ينشأ عن التناقضات والنزاعات السائدة عادة داخل الإمبراطوريات التي نحن في صدد الحديث عنها هنا. فإننا بناءً على موقعها الجغرافي بين ألمانيا وإيطاليا وروسيا والإمبراطورية العثمانية نرى أن هذه المملكة ما كانت تتاخم إقليمين فحسب، بل كانت تتاخم أربعة أقاليم، وتخضع لأربعة مؤثرات، يشكل كل واحد من هذه الأقاليم والمؤثرات، خطراً يهدد سلامة المملكة بنحو مختلف. وبطريقة تشبه الصيغة الرومانية واجه المرء هذه المخاطر عام 1867، بأن قسمت الإمبراطورية إلى قسم نمساوي وقسم هنغاري، أُطلق عليهما دولة شمال ليثيا* Cisleithanien، ودولة جنوب ليثيا Transleithanien. وكان قد نتج من هذا التقسيم تنامي شعور السكان السلاف، ولاسيما من الصرب وسكان بوهيميا وميهرين في بلاد التشيك، بعدم تمثيلهم بنحو مناسب في هاتين الدولتين؛ الأمر الذي عمق مساعيهم للانفصال والاستقلال. وعلى خلفية هذا التطور تم التفكير، حيناً من الزمن، بحل ثلاثي؛ أي بأن تنشأ على جانب الدولتين دولة ثالثة مكونة من بوهيميا، وتتخذ من براغ عاصمة لها، بيد أنه سرعان ما تم التخلي عن هذه الفكرة. وفي الواقع نتساءل: أنّى للمرء أن يحقق هذا التقسيم الثلاثي للإمبراطورية، إذا كان التقسيم الثنائي

* ليثيا: رافد ضئيل الأهمية من روافد نهر الدانوب. (المترجم)

نفسه قد زاد عنفوان قوى الطرد المركزي؛ أي عنفوان القوى الانفصالية؟ إن كل واحد من هذه الشعوب سار أولاً في الطريق الخاصة به، وعزز تفكك عرى الارتباط بالشعوب الأخرى، وأصبح النبلاء ثانياً، الفئة الاجتماعية التي تعدّ الضمانة المؤكدة لتماسك وحدة الإمبراطورية، في وضع حرج جداً خلقتها لهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي بُلورت في العالم العصري. أضف إلى هذا وذاك، أن الركود الاقتصادي في منطقة البلقان كان قد أدى إلى عجز دائم في الموازنة الحكومية. إن هذه العوامل مجتمعة نشرت الشعور بالضياع والفزع من المستقبل المجهول. من هنا، لا غرو أن يضع المواطنون كل أملهم على اندلاع حرب كبيرة تخلصهم من الروح السوداوية، ومن اعتقاد أن "الساعة قد اقتربت".[43]

ولو لم تكن مملكة حوض نهر الدانوب إمبراطورية بالمعنى الذي انطلقنا منه سابقاً في سياق حديثنا عن تعريف الإمبراطوريات، نعم! ولم تكن هذه المملكة إمبراطورية بالمعنى المذكور، لشكل انهيارها مع هذا، وسيلة جيدة لنقف على الأهمية التاريخية للإمبراطوريات الكبرى؛ بصفتها أنظمة تنطوي على هياكل تجسد مختلف الحضارات؛ فهذه المملكة كانت على مدى زمن طويل، جسراً يربط بين الأقاليم الواقعة في الجنوب الشرقي من أوربا وبين منطقة غرب أوربا ووسطها. علماً أن هذا الدور لم تنهض به أي دولة أخرى بعد عام 1918 – ربما – باستثناء يوغسلافيا التي لعبت هذا الدور فترة قصيرة من الزمن، في منطقة متواضعة المساحة أصلاً. ومن حيث المبدأ، فإن على الاتحاد الأوربي أيضاً، أن يجد حلاً دائماً لهذه المعضلة في اليوم الراهن.

وعلى صعيد آخر، كانت الإمبراطورية العثمانية قد نجحت فعلاً في توزيع الوظائف وتقسيم المهمات؛ ففي القرن السادس عشر خلقت الإمبراطورية حكماً ذاتياً في كل من القسم الرومي والقسم الأناضولي، وولت على كل قسم والياً.[44] ولم تُقصَر وظيفة هذين الواليين على النهوض بأعباء إدارة القسم الخاضع لسلطانه، بل تضمنت أيضاً، تأمين سلامة الحدود وجباية الموارد التي يحتاج إليها كل واحد منهما. وعلى خلفية استبداد السلطان بالحكم وتفرده فيه، وبسبب المركزية الكبيرة التي كانت سائدة في الإمبراطورية

العثمانية، لم يحدث هنا ما حدث في إمبراطورية الرومان وفي مملكة حوض الدانوب؛ أعني استقلال هذين القسمين بنفسيهما عن سيادة الإمبراطورية؛ فانهيار الإمبراطورية العثمانية لم يتأتَّ؛ جراء ميول انفصالية، بل كان قد نشأ من عيوب وشوائب أخرى.

استطاعت الإمبراطورية الصينية أن تواجه التحديات المختلفة في المناطق التابعة لها بكفاءة عالية، ومن دون أن تتعرض وحدة ترابها الوطني للمخاطر؛ أعني الوحدة التي حُقِّقت إبان حكم أسرة كين Qin (221 ق.م.-206 ق.م.). وكانت معضلة الصين تكمن، أولاً في أن حدودها الشمالية كانت مهددة بغزو تقوم به القبائل الهمجية، وفي أن على حدودها الجنوبية ثانياً كانت توجد مجموعة دول تدفع الجزية، وتُقيم مع الصين علاقات تختلف تماماً عن العلاقات السائدة بين الصين والقبائل البدوية السائحة في المناطق الواقعة إلى الشمال من البلاد. وإذا كان الجنوب والشمال قد طُوِّرا باتجاهات مختلفة، فلا ريب في أن هذا التطوير كان يخالف تصورات الصينيين في شأن "الدولة الوسطى"، والأمر الذي لا ريب فيه هو أن هذه التصورات كانت بمنزلة القوة المضادة التي تقف في وجه الميول الانفصالية التي عرفتها الصين أيضاً، والتي كانت تؤدي باستمرار في حقب الانحطاط والتمزق إلى وقوع انفصال بين الشمال والجنوب؛ من هنا، ارتبطت كل حقبة ارتقاءٍ جديدة، بحقبة «استعادة البلاد وحدة ترابها الوطني».[45]

ومن المحتمل جداً أن يكون القرار التاريخي الذي اتخذته الصين إثر مغامرات أمير البحر زهنج هي Zheng He (1405-1433)، العظيمة والمكلفة جداً في الوقت ذاته؛ أعني قرارها بالتخلي عن الملاحة البحرية وبإحراق الأسطول البحري والسماح بقدر محدود من التجارة عبر الموانئ البحرية، وبضرورة تدخل الدولة بهذه التجارة،[46] نعم! ربما لم يكن القرار سوى النتيجة المنطقية لتصورات الصينيين بأن إمبراطوريتهم هي الدولة الوسطى. فمن المحتمل جداً أن التوسع البحري وتكثيف التجارة الخارجية كانا سيؤديان إلى نتائج تقوض التوازن المنشود بيسر.[47]

ومهما كانت الحال، فلا مراء في أن معضلة تباين التطور السياسي والتطور الاقتصادي والتطور الثقافي في المناطق التابعة، أمر له – بالنسبة إلى الدول البحرية الأوربية؛ أعني

البرتغال وإسبانيا وإنجلترا – أهمية تفوق بكثير أهميته بالنسبة إلى الإمبراطوريات البحرية التقليدية.[48] ففي الهند والصين واليابان واجهت تلك الدول الأوربية دولاً وإمبراطوريات ذات كفاءة عالية اقتصادياً، وموحدة الشمل سياسياً. وهكذا، وبقدر تعلق الأمر بهذه المنطقة من العالم، قُصِر التوسع الإمبراطوري، هنا، على التبادل السلعي وعلى خلق الأسواق. حقاً كان بالإمكان تحقيق أرباح جيدة في المنطقة التجارية التي أنشأتها الدول الأوربية هناك، بيد أن الدول الأوربية المذكورة آنفاً لم تفلح إلا بصعوبة في ممارسة نفوذ سياسي في تلك المنطقة من العالم؛ بسبب وجود دول ذات بأس وسلطان فيها. بيد أن الأمر اختلف بعد حين من الزمن؛ فبانهيار إمبراطورية المغول في الهند (1739)، وانحطاط حكم أسرة كينج Qing في الصين، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حُوِّلت المنطقة تدريجياً، ولكن بنحو متصاعد، من منطقة تجارية إلى مناطق تخضع لسلطان الدول الأوربية.

واختلف الوضع في المناطق التابعة الواقعة في العالم الغربي؛ أعني المناطق التابعة للإمبراطوريات البحرية، اختلافاً جذرياً: ففي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية تم خلق مستعمرات استيطانية. وكما هو معروف لم يدم الأمر طويلاً حتى تدفق على هذه المستعمرات سيل جارف من الأوربيين. وفي وسع المرء أن يقول ما يشاء في شأن الدوافع التي حفزت هؤلاء السكان على مغادرة أوربا؛ فربما كان الهدف يكمن في الرغبة في الحصول بأسرع زمن ممكن على الثروة العظيمة التي بدأت تتراءى لهم، وهم يسمعون الروايات المتحدثة عن عظمة ذهب الإنكا والأزتك. وربما كان الهدف يكمن في ممارسة الشعائر الدينية بحرية غير محققة بصورة كاملة في الوطن الأم. نعم! قد يختلف المرء في شأن هذه الدوافع ويجادل الآخرين كثيراً، إلا أن الأمر الذي لا يمكن الاختلاف علية بتاتاً هو أن الصيغ الاقتصادية التي انتهجها هؤلاء المستوطنون، قد حلت مكان الهياكل التي توفرت عليها هذه المناطق قبل وصول المستوطنين. أضف إلى هذا تفوق المستوطنين على السكان الأصليين، بنحو عظيم في مجال تكنولوجيا الأسلحة، فهذا التفوق ترك هو الآخر بصماته في هذه المناطق، وهو أيضاً كان وسيلة عظيمة الشأن لتعزيز التوسع الإمبراطوري في هذه المناطق، ولإخضاعها سياسياً أيضاً، لسيطرة هذا المركز الأوربي أو ذاك.

وبالنسبة إلى الإمبراطوريتين: الإسبانية والبريطانية، فإن من الأهمية الإشارة هنا إلى أن المناطق التابعة لهما في الشرق قد اختلفت اختلافاً كبيراً عن المناطق التابعة لهما في الغرب؛ ومن ثم فإن تاريخ كل منطقة من هاتين المنطقتين قد اتخذ مساراً مختلفاً بنحو واضح. ولكن، وبما أن كل منطقة من هذه المناطق كان بينها وبين المركز الإمبراطوري التابعة له محيط عظيم يفصل بينهما؛ لذا أمكن، حقاً، أن نقول: إن التباين الاجتماعي والتباين الثقافي في المناطق التابعة كان تأثيرهما في الإمبراطوريات البحرية أقل بكثير من تأثيرهما في الإمبراطورية البرية. وتستطيع الإمبراطوريات البحرية - كما يبدو - التكيف بيسر والتحديات المختلفة في المناطق التابعة لها؛ علاوة على هذا، فإن هذه الإمبراطوريات تستطيع هضم خسارة جزء من المناطق التابعة لها بيسر أكبر من خسارة إمبراطورية برية جزءاً من المناطق التابعة لها. ولعل بريطانيا العظمى خير شاهد على هذه الحقيقة، فهي حُوِّلت، بعد خسارتها مستعمراتها في نيو إنجلترا (New England)، إلى وضع استعماري جديد.

ثالثاً: ارتقاء الإمبراطوريات وتدهورها دورياً، وأهمية حدّ أوغسطس الفاصل

يتضح بنحو أقوى مما هو سائد في تاريخ الدول، تضافُر الأنواع المختلفة لصيغ القوة ومصادرها في ارتقاء الإمبراطوريات وانحطاطها دورياً؛ فبينما تؤدي العلاقات المتعارف عليها بين الدول - وهي علاقات مبنية أساساً على المعاملة بالمثل - تلقائياً إلى تعادل أهمية الأنواع الأربعة للقوة داخل كل دولة،[49] يحتم التباين القائم بين المناطق التابعة لهذه الإمبراطورية أو تلك الاعتماد على القوة العسكرية في بعض الأحيان، وعلى القوة السياسية في أحيان أخرى، وعلى القوة الاقتصادية تارة، وعلى القوة الأيديولوجية أخرى. ولعل من المستحسن هنا تأكيد أن قصور القوة العسكرية - على سبيل المثال - ستخف وطأته من دون أدنى شك، حين تبذل الشعوب المبهورة بعظمة الإمبراطورية كل جهدها، في أن تصبح جزءاً من الإمبراطورية، وعندما توظف هذه الشعوب كل ما لديها من طاقات حربية لما يخدم مصالح الإمبراطورية المعنية. وإذا كانت هذه الشعوب تمني نفسها بالحصول على شيء لقاء ما تقدم من مساندة، فإن الأمر الذي لا شك فيه أيضاً هو أن الموارد الضرورية لإشباع ما تريد هذه الشعوب الحصول عليه، سيكون شيئاً متواضعاً مقارنة إلى حجم الموارد الهائلة التي تنفقها الإمبراطوريات على قواتها الحربية.

إن تأمين حدود الإمبراطورية في الواقع، نادراً ما يُقصد به ردع خطر يتأتى من طرف لديه قوة تعادل قوة الإمبراطورية؛ ولهذا السبب يؤدي التجار والخبراء العسكريون والعملاء من أصحاب النفوذ وظائف تفوق بكثير الوظائف التي تؤديها القوات العسكرية المنتشرة هناك. وفي وسع المرء أن يبرهن على هذه الحقيقة بيسر، من خلال الإشارة إلى ما شيدته الإمبراطورية الرومانية من "حدود لمواجهة المتوحشين" الجرمان، وإلى ما بذله البريطانيون والأمريكيون من نشاطات على "الحدود الفاصلة بينهم وبين الهنود الحمر"، وإلى تسلل الدول الأوربية الاستعمارية إلى ما كانوا يسمونه المناطق الخالية من السلطة، وأخيراً، من خلال الإشارة إلى قضاء الأمريكيين على نظام طالبان في أفغانستان؛ فـ"شراء" الكثير من أمراء الحرب ببضعة ملايين من الدولارات غَيَّرَ، في أيام معدودة، توزيع القوى لا في أفغانستان فحسب، بل في مجمل المنطقة.

وعلاوة على النقود، التي هي قوة اقتصادية في نهاية المطاف، يلعب سحر الحضارة؛ أي القوة الأيديولوجية أيضاً دوراً مهماً جداً بالنسبة إلى حفز سكان الأقاليم الحدودية على حماية مصالح الإمبراطورية. وتتضح لنا هذه الحقيقة من خلال الصورة التي رسمها المؤرخ الروماني تاكيتوس Tacitus للنزاع الذي احتدم بين آرمينيوس Arminius، وفلافوس Flavus: الأخوين اللذين ينتميان إلى إحدى قبائل الشيروسك Cherusk؛ فآرمينيوس أشعل فتيل ثورة ضد الرومان كانت لها نتائج ذات أهمية كبرى، أما فلافوس فإنه كان يساعد الرومان ويشايعهم. وكان الجدل المحتدم بين الأخوين على ضفاف نهر الفيزر في ألمانيا، قد بدأ بسؤال وجهه آرمينيوس إلى أخيه، الذي فقد إحدى عينيه وهو يدافع عن الرومان، عن ماهية الشكر الذي تحصل عليه من الرومان جزاء فقدانه نور عينه دفاعاً عنهم. «لقد أشار فلافوس هنا إلى الزيادة التي طرأت على راتبه، وإلى القلادة الثمينة وإكليل النصر، وما سوى ذلك من نياشين عسكرية زين بها الرومان صدره، بيد أن آرمينيوس ضحك ساخراً من الثمن البائس الذي تحصل أخوه عليه، لقاء العبودية التي صارت تطوق عنقه».[50] وازدادت حدة المحاجات حينما صار النقاش يدور حول احتمال كون أن على المرء أن يخلص لأصوله القومية، أو أن يمالئ سلطان الإمبراطورية؛ وإذا كان آرمينيوس قد أشاد بحب الوطن، والحريات العظيمة التي تم التمتع بها قبل الاحتلال

وعظمة آلهة الأجداد والآباء، إلا أن فلافوس أكد هو ذاته، صواب موقفه، فأشاد بعظمة الإمبراطورية وجلال سلطان واليها. وهكذا، نجد أنه علاوة على القوة السياسية التي يسوغ بها فلافوس موقفه المؤيد لروما، هناك أيضاً - على وجه الخصوص - قوة روما الأيديولوجية، وقوة روما العسكرية طبعاً، هذه القوة التي حققت لروما النصر في أغلب الحروب التي خاضها الرومان حتى ذلك الحين.

ومن بين العوامل التي تحدد ارتقاء هذه الإمبراطورية أو تلك طول بقائها، وهناك أيضاً الشروط التي يمكن في ظلها استبدال نوع آخر من أنواع القوة بنوع، والصيغة التي تتحول فيها الإمبراطورية من الاعتماد على نوع معين إلى نوع آخر. علاوة على هذا، تحدد هذه العوامل الدورات cycles، التي تمر بها الإمبراطوريات في كثير من المرات عبر الزمن الطويل. والأمر لا يتعلق هنا، بالمعضلة التي تعرضنا لها سابقاً فحسب؛ أعني معضلة التكاليف ومشكلة اختيار النوع المناسب من أنواع القوة المذكورة آنفاً، بل هو يتعلق أيضاً، بمدى توفر الإمبراطورية على هذه الأنواع في زمن ومكان معينين. فقدرة الإمبراطورية المعنية على أن تتبوأ قمة مراحل الدورة؛ أعني بلوغ مرحلة الارتقاء والعظمة، موقوفة، من دون أدنى شك، على مدى نجاحها في أن تحول فائض رصيدها من نوع معين من أنواع القوة إلى بديل كافٍ؛ لسد الحاجة الناجمة عن قصور رصيدها من النوع الآخر.

ويرجع الفضل في ارتقاء إسبانيا بنحو جوهري، إلى مصاف قوة أوربية ذات سلطان وإمبراطورية عالمية الأبعاد، إلى ما كان لديها من جهاز عسكري حديث قوي الشكيمة، وقوات مشاة مدربة على النظام والطاعة، وأسطول حربي شديد البأساء وصالح لأن يجوب أعالي البحار والمحيطات. وكانت القوة السياسية قد عززت القوة العسكرية وزادتها كفاءة؛ أعني القوة السياسية التي نعمت بها إسبانيا بفضل السلام الذي عمَّ ربوعها والجهاز الإداري الذي وجه شؤونها بجدارة ذات قيمة؛ فالهدوء الذي خيم على إسبانيا إثر إخماد "ثورة العامة" communeros عام 1521، منح البلاد ميزة بينة مقابل فرنسا، البلد الذي مر ابتداءً من أربعينيات القرن السادس عشر، بصراعات داخلية متزايدة وحرب أهلية شلت حركته زمناً طويلاً. بيد أن إسبانيا افتقرت آنذاك، إلى الديناميكية الاقتصادية

الضرورية؛ فهي كانت - بحسب وصف المؤرخ فالتر بيرنكر Walter Bernecker - بحاجة «إلى نظام مصرفي ذي علاقات دولية وإلى رجال أعمال وتجار نشيطين، قادرين على التعاون والدولة لبناء القوة الاقتصادية المكملة لما لديها من قوة عسكرية وسياسية».[51] وفي الواقع، فإن ذهب أمريكا هو المعدن الذي مكن الملوك الإسبان من أن يشيدوا ترسانتهم العسكرية المكلفة وأن يحافظوا عليها حيناً من الزمن. ومع أن تدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد استمر أمداً طويلاً نسبياً؛ ففي القرن السادس عشر فقط، كانت القيمة الإجمالية لهذه التدفقات قد بلغت ما يقرب من 3000 مليار تالر*،[52] إلا أن الإنفاق ظل مع هذا، يتفوق على الإيرادات بحوالي 20 بالمائة. وهكذا، فإن الدولة الإسبانية انحطت بفعل معضلة مالية ما كان لها حل في الأمد الطويل.

وقد عانت الإمبراطورية الإسبانية خللاً آخر عظيم الشأن؛ فهي كانت تستند إلى أساس سكاني ضيق الحجم من دون أدنى ريب؛ فمقارنة بالإمبراطوريتين المنافستين لها على كسب الهيمنة؛ أعني الإمبراطوريتين: الفرنسية والعثمانية، كان عدد سكان إسبانيا أدنى بكثير، أضف إلى هذا أن عدد سكان إسبانيا كان قد تراجع في سياق القرن السادس عشر بحوالي 20 بالمائة.[53] وإذا كانت مناحي القصور هذه - وهي مهمة في الصراع المحتدم على كسب الهيمنة في أوربا - لم تلعب دوراً أكبر أول وهلة؛ فما ذلك إلا لأن التطلعات الفرنسية الخارجية كانت مشلولة بفعل الصراعات الداخلية، ولأن طاقات العثمانيين كانت متورطة في معالجة المشكلات التي تواجهها إمبراطوريتهم في الشرق. وعلاوة على هذا وذاك، كانت لدى إسبانيا - بفضل روابطها المتينة بالأسرة المالكة في ألمانيا، أسرة هابسبورج - إمكانية كبيرة للحصول على المجندين من ألمانيا؛ وكما هو معروف، فقد استثمرت إسبانيا هذه الفرصة بنحو كبير.

وحدث أخيراً، تطور درَّ على الإسبان نفعاً عظيماً، وكان سبباً لطول بقاء إمبراطوريتهم؛ ففي عام 1580، خضعت البرتغال، ومعها كل ما لديها من مستعمرات، لسلطان التاج الإسباني. وبهذا النحو أمست إسبانيا تمتلك أعظم أسطول تجاري في العالم

* وحدة نقدية كانت متداولة في أوربا سابقاً. (المترجم)

قاطبة. وكان هذا التطور قد عوض إسبانيا، في الأمد القصير، عن خسارتها السيادة على الأراضي المنخفضة. بيد أن إسبانيا استنزفت مواردها سدى، في الصراع الذي خاضته طوال ثمانية عقود؛ بغية استرداد سلطانها على المقاطعات المتمردة عليها؛ فكفاحها هذا لم يحقق لها نجاحاً دائماً، ومع بداية القرن السابع عشر، أخذت الأراضي المنخفضة زمام المبادرة، وأخذت تنتهج سياسة هجومية؛ فقد نجحت شركاتها التجارية؛ أعني شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية، في الاستيلاء على ما للبرتغال من تجارة ومستعمرات في الشرق. وكان السلام المُحَقَّق بفضل الاتفاقيات المبرمة في المدينتين الألمانيتين: مونستر Münster، وأوسنابروك Osnabrück، وبفضل معاهدة البرانس Pyrénées، المبرمة عام 1659، نذيراً يؤكد بالنسبة إلى إسبانيا نهاية دورتها؛ أي حقبتها، الإمبراطورية الأولى.[54] ومع أن الإصلاحات التي نفذتها الأسرة المالكة، أسرة بوربون، كانت قد مكنت الإمبراطورية الإسبانية في القرن الثامن عشر من التقاط أنفاسها والارتقاء ثانية، إلا أن هذا الارتقاء كان في الواقع، متواضعاً ومن دون صدى يذكر نسبياً.

وخلاصة القول هي أن الإمبراطورية الإسبانية استندت في أولى دورات ارتقائها، إلى تفوقها العسكري في المقام الأول. وقد حُقِّق هذا التفوق بفضل الإصلاحات التي نفذتها في مجال التنظيم العسكري والتطورات التكنولوجية التي حققتها في مجال المعدات الحربية.[55] بيد أن هذه الإصلاحات والتطورات حتمت إنفاق مبالغ طائلة على الآلة الحربية. وهكذا، فإثر عجز إسبانيا عن مواصلة تمويل هذه النفقات، واقتفاء منافسيها خطاها وبلوغها، تنظيمياً وتكنولوجياً، ما بلغته في المجال العسكري، انهار سلطان إسبانيا في أوربا بنحو جلي. وإذا كان انهيار التفوق الإسباني في المجال العسكري قد أفرز ما أفرزه من نتائج ذات خطورة بالغة، فما ذلك إلا لأن إسبانيا ما كانت تتوفر بنحو كافٍ على أنواع أخرى من أنواع القوة؛ أعني تلك الأنواع من القوة التي كان يمكنها أن تعوضها عن فقدان تفوقها في المجال العسكري؛ فقوة إسبانيا الاقتصادية كانت أصلاً متواضعة مقارنة إلى ما لدى منافسيها من قوة اقتصادية، وقوتها السياسية – وعلى وجه الخصوص إمكاناتها في إبرام التحالفات وفرض إرادتها في إطار هذه التحالفات – كانت محدودة جداً؛ بناءً على انقسام أوربا المذهبي وتضارب مصالح إسبانيا، ومصالح بريطانيا القوة الصاعدة على

المسرح الأوربي. أما القوة الأيديولوجية، فإن من المستحسن هنا تأكيد أن إسبانيا ما كانت تستطيع حيازة هذه القوة إلا من خلال تبنيها المشروع المناهض لحركة الإصلاح الديني؛ أي من خلال تبنيها مشروعاً لم يحظَ بالتأييد والمؤازرة قط، بل حظي بعداء شديد ومقاومة عريضة أيضاً. فانتشار "أسطورة دولة الظلام" في الأراضي المنخفضة أولاً، وفي مجمل أوربا لاحقاً، كان قد منح أعداء إسبانيا قوة أيديولوجية، قادرة على تشويه سمعة إسبانيا وتقويض نفوذها في أوربا؛ لأنها رسمت لها صورة سلبية جداً.[56] فهذه الأسطورة كانت تتحدث عن وحشية محاكم التفتيش، وعن خلاعة فيليب الثاني، وانحطاط عادات الشعب الإسباني وتقاليده، بحكم الطبيعة الدنيئة التي جُبل عليها، كما أنها كانت تزعم أن إسبانيا تريد إخضاع العالم برمته لسلطان ملوكها؛ أي أنها عقدت العزم على تأسيس إمبراطورية تهيمن على العالم أجمع وتستعبد كل الشعوب الأخرى. وفي وسع المرء أن يرى في هذه الصورة المرعبة أول عملية تشهير دولية، تشنها أوربا الحديثة ضد الأيديولوجية التي تستند إليها النظم الإمبراطورية. وكانت أبواق الدعاية قد بلغت من العمق حداً، ما كان لدى أبواق الدعاية الإسبانية أي قدرة على التغلب عليه أو على مجاراته.[57]

وكانت مناحي القصور في قوة إسبانيا قد اتضحت في أوربا أولاً، لا في ممتلكاتها الواقعة خارج القارة الأوربية؛ أي إن الخطر كان يحف بسلطان إسبانيا في أوربا لا بإمبراطوريتها خارج القارة الأوربية؛ ولهذا السبب أيضاً لم تؤدِّ نهاية السلطان الإسباني في أوربا إلى زوال الإمبراطورية الإسبانية العالمية. فهذه الإمبراطورية امتد بها العمر؛ من ثم، إلى حوالي قرن ونصف في أمريكا اللاتينية، وإلى ما يقرب من قرنين آخرين من الزمن في مناطق المحيط الهادي والبحر الكاريبي. ومن هنا، فإن هذا الأمر لا يقنع بتاتاً حينما توصف هذه الفترة الزمنية الطويلة بأنها كانت حقبة انحطاط وتدهور فقط.

وإذا ما أخذ المرء بمنظور نموذج الارتقاء والانحطاط، فسيتضح تاريخ كل الإمبراطوريات تقريباً على أنه مسيرة اتصفت بمرحلة ارتقاء قصيرة، ولكنها ديناميكية، ومرحلة تدهور طويلة المدى. علماً أن مرحلة الارتقاء قد تطابقت - إلى حد بعيد - وزمن التوسع العسكري، على حين أن بالإمكان النظر إلى الإصلاحات، التي تم تنفيذها إثر

تخطي الإمبراطورية المعنية ذروة قوتها، على أنها جميعاً، كانت مؤشراً ينم عن التدهور الذي بدأ يدب في جسم تلك الإمبراطورية بنحو أو بآخر. وغني عن البيان أن النظر إلى تاريخ الإمبراطوريات - من منظور نموذج من هذا القبيل - يُعلي بنحو تلقائي، شأن ما لدى الإمبراطوريات من قوة عسكرية، ويهمل قدرتها السياسية على التجديد والنهوض ثانية. فبحسب هذا النموذج، لن تكون الإصلاحات في مجال الإدارة والنظام الاقتصادي عامة، والنظامين الضريبي والمالي على وجه الخصوص، لا بل حتى في المجال العسكري، سوى محاولة يائسة للحيلولة دون اندلاع التدهور المحتوم، أو أنها - في أفضل الحالات - ليست سوى محاولة لإرجاء اندلاع هذا التدهور الواقع لا محالة.

وكان قد تم تطبيق هذا النموذج على تاريخ الرومان خاصة. ولكثرة تطبيقه على تاريخ الرومان كادت تختفي تماماً إمكانية التمييز بين السرد التاريخي والفرضيات النظرية؛ فبحسب النتائج التي توصل إليها هذا النموذج كانت الإمبراطورية الرومانية قد بلغت ذروة مجدها في مطلع القرن الثاني على أدنى تقدير؛ أي في عهد القياصرة الذين تسلموا مناصبهم بحكم تبني قياصرة آخرين إياهم؛ فبعد أن بلغت الإمبراطورية أقصى اتساعها الجغرافي في عهد تراجان Trajan، خيم عليها؛ من ثم التدهور والانحطاط.[58] فإعادة تنظيم الإمبراطورية على يد ديوقليتانُس، في القرن الثالث وما تلاه، بعد زمن قصير، من تقسيم للإمبراطورية إبان حكم أوغسطس والقياصرة التالين عليه، والتخلي أخيراً، عن القوة الأيديولوجية التي استندت إليها الإمبراطورية حتى ذلك الحين، واعتماد المسيحية ديناً للدولة إبان حكم ثيودوسيوس Theodosius عام 380،[59] إن جميع هذه الأمور لم يكن لها - بحسب هذا النموذج - أهمية أساسية في تقرير المسيرة التاريخية للإمبراطورية. وهكذا، وكما هي الحال بالنسبة إلى إسبانيا أيضاً، يتم التعامل وقرنين من تاريخ الإمبراطورية الرومانية، على أنهما لم يكونا سوى حقبة تدهور وانحطاط. فهنا؛ أعني في الوعي التاريخي لا في السرد التاريخي بالضرورة، يتجاهل المرء أن الانحطاط الذي يُزعم تحققه في الأمد الطويل لا يكون عادة هبوطاً مستمراً، بل يمكن أن تتخلله مراحل صعود وهبوط؛ أي يمكنه أن يتسم بتقلبات دورية تمر على الإمبراطورية المعنية بالصعود والتقدم تارة وبالهبوط والتدهور أخرى. ومعنى هذا أن الأخذ بالنموذج، الذي لا يرى سوى

مراحل ارتقاء أو انحطاط فحسب، يعني – على وجه الخصوص – أن المرء ينطلق من تصورات تقوم على وجود حتمية تاريخية، تجعل السياسيين العازمين على إصلاح أوضاع الإمبراطورية يبدون كما لو كانوا شخوصاً تراجيديين؛ فمحاولاتهم لوقف التدهور تزيد سرعته في نهاية المطاف.

من هنا، وبالنظر إلى نواحي القصور التي يتسم بها هذا النموذج؛ أعني نموذج الارتقاء والذروة والتدهور، لا بد لنا من أن نستعرض هنا "نموذج التقلبات الدورية في التاريخ السياسي"؛ أعني النموذج الذي طوره في التاريخ القديم المؤرخ اليوناني-الروماني بوليبيوس Polybius، والذي تم تجديده في العصر الحديث، على يد المؤرخ السياسي نيقولا ميكافللي.[60] ويرى هذا النموذج أن تاريخ الجماعات ذات الكيان السياسي يتسم بوجود تقلبات دورية كثيرة، تعيش فيها هذه الجماعات مراحل صعود ونزول، وأن عدد هذه الدورات وطول المدة التي تدوم فيها مرحلة الارتقاء موقوفان، بنحو جوهري، على كفاءة القادة السياسيين وحكمتهم.[61]

وينطوي "نموذج التقلبات الدورية في التاريخ السياسي" the cyclical model of political history على الكثير من المزيات بالنسبة إلى دراسة تاريخ الإمبراطوريات. فأولاً، يتفوق هذا النموذج، على النموذج الذي يفترض أن الإمبراطوريات إما في حالة ارتقاء مستمر، أو في حالة انحطاط متواصل؛ لأنه يرى أن عملية الارتقاء والانحطاط هذه لا تتخذ، في الأمد الطويل، هيئة مسار مستقيم، بل هي تتراوح بين الصعود والهبوط دورياً؛ أي أنه يأخذ في الحسبان أن المسار العام المتجه نحو الأعلى يمكن أن تتخلله مراحل تدهور حيناً من الزمن؛ والعكس بالعكس في حالة الانحطاط؛ فلو كان المسار العام – بحسب وجهة نظر هذا النموذج – يتجه نحو الأسفل، لأمكن هذا المسار أن تتخلله برهةً من الزمن، حقب ازدهار. ويركز هذا النموذج ثانياً، منظوره على التغلب على الأزمات؛ أي على الخروج من الدرك الأسفل وبلوغ المراحل العليا من مراحل التقلبات والدورات؛ ولهذه الأسباب مجتمعة ثالثاً، يعزو هذا النموذج إلى اللاعبين السياسيين (والقوى المؤثرة في الحياة الاجتماعية)، دوراً أعظم من الدور الذي يتبوأه هؤلاء في النموذج الزاعم أن الإمبراطوريات تمر إما بمرحلة ارتقاء أو بمرحلة انحطاط. فهؤلاء اللاعبون قادرون طبعاً – في إطار ما هو

متاح لهم من الموارد والأنواع المختلفة للقوة - على تطبيق الإصلاحات الضرورية؛ للحد من فاعلية أسباب التدهور، وعلى انتهاج السبل اللازمة لتعزيز عوامل الارتقاء.[62]

وفي السنوات الأخيرة قامت نظرية دورات الهيمنة hegemonial cycles، بتطوير نماذج تحليلية، تتفوق على النموذج التقليدي الآخذ بمراحل الارتقاء/ الانحطاط rise-and-fall model، فهي؛ أعني النماذج التحليلية، أكثر قدرة على التمييز بين الصور المتنوعة للتقلبات التي تمر بها الإمبراطوريات عبر التاريخ.[63] فعلى سبيل المثال، أعرب جورج موديلسكي George Modelski، ووليم طومسون William R. Thompson، عن رأي مفاده: أن المكانة الريادية التي تبوأتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي مطلع القرن العشرين، إنما كانت تعود إلى تفوقها في قطاعات اقتصادية رئيسية؛ من قبيل قطاع الصلب والحديد والمنتجات الكيميائية والكهربائية، وأنها ارتقت بفضل هذه المكانة الريادية - سياسياً أيضاً - إلى قوة عظمى. وكانت دورة الهيمنة هذه - وهي دورة تزامن فيها التطور الاقتصادي والتطور السياسي - قد دامت من عام 1850 حتى عام 1973؛ بفضل تفوقها في القطاعات الاقتصادية الجديدة؛ أي في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات الدقيقة. ومن ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية دورة هيمنة جديدة، مكنتها، بعد مرورها بحقبة ضعف ووهن حيناً من الزمن، من الانتصار على الاتحاد السوفيتي والتحول إلى القوة العظمى في العالم أجمع.

وتكمن إشكالية هذه النظرية في أن العناصر الاقتصادية تلعب فيها الدور الحاسم. فلو نظرنا إليها من وجهة نظر أنواع القوة المختلفة، للاحظنا أن القوة الاقتصادية تلعب دور المحدد الأساسي؛ بهذا المعنى لا تأخذ هذه النظرية في الحسبان إمكانية التعويض عن نوع من أنواع القوة بنوع آخر. وينطلق دعاة نظرية التقلبات الدورية للهيمنة تأسيساً على وجهة نظرهم هذه، من رأي مفاده: أن بريطانيا العظمى تمكنت، قبل الولايات المتحدة الأمريكية، من تحقيق دورتين من هذا القبيل، وأن الدورة الأولى كانت قد حُقِّقت بفضل تفوقها الملاحي وتفوقها التجاري، وأن الدورة الثانية كانت قد نشأت بفعل مكانتها الريادية في الثورة الصناعية. وعلى صعيد آخر، فإن زعم أن العامل الاقتصادي هو العنصر

المحدد لدورات الهيمنة؛ أي العنصر الحاسم في حيازة الهيمنة زمناً معيناً، ينطوي على رأي لا يعطي القرارات السياسية أهمية تذكر. ومقارنة بالنظريات السياسية للدورات، التي تبناها الجمهوريون من المفكرين الكلاسيكيين classical republicanism، تظل النظرية الاقتصادية في التقلبات الدورية للهيمنة تركيبة ناقصة؛ فالنظريات السياسية للدورات تشير بوضوح، إلى أن ما يحدث عبر التاريخ من صعود ونزول، إنما هو أمر يُحَدَّد من خلال عوامل أخلاقية واجتماعية أولاً، ومن خلال بنية نظام الحكم ثانياً.

ونستنتج من كل ما قلناه سابقاً أنه لا بد للمرء - عند إمعان النظر في تاريخ الإمبراطوريات - من أن يضم معاً نموذج الأنواع المختلفة للقوة، ونظريتي التقلبات الدورية كلتيهما؛ ليخلق من كل ذلك مركباً يتجنب، أولاً، الأخذ بالمقولة الزاعمة أن تطور الإمبراطوريات يخضع لحتمية معينة، ويقر ثانياً أن النخب صاحبة الحق في اتخاذ القرارات لها أهمية كبرى في التأثير في طبيعة المراحل التي تمر بها التقلبات الدورية؛ أي أن للنخب تأثيراً لا يستهان به في التغلب على الأزمات، وفي تحديد مدة البقاء في قمة مراحل الدورة؛ أعني البقاء أطول فترة في مرحلة الارتقاء والتقدم؛ ففي ظل هذه الظروف لا شيء يحتم التنبؤ بمتوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها الدورة. أضف إلى هذا، أنه سيكون في وسع المرء التمييز بين الإمبراطوريات التي تمر - في زمن قصير نسبياً - بدورة واحدة، والإمبراطوريات التي تمر بدورات كثيرة وتبقى مدة طويلة في قمة مراحل الدورة. ولعل إمبراطورية المغول والإمبراطورية الفرنسية إبان حكم نابليون الأول خير مثالين على الإمبراطوريات التي مرت - في زمن قصير نسبياً - بدورة واحدة؛ [أي لم تستطع أن تجدد نفسها، المترجم]. ويمكننا أن نسوق الصين وروما، وإمبراطوريات العثمانيين والإسبان والبريطانيين؛ بوصفها أمثلة صادقة على الإمبراطوريات التي تمر بدورات كثيرة، وتواصل بقاءها مدة طويلة من الزمن في قمة مراحل الدورة. وغني عن البيان أن الدورة تكون أقصر زمناً كلما كان لدى الإمبراطورية المعنية مقدار أدنى من الأنواع المختلفة للقوة، أو كان لديها مقدار أقل من الأنواع المختلفة للقوة، مقارنة إلى ما لدى الإمبراطوريات المنافسة لها بنحو مباشر. والعكس صحيح أيضاً؛ فمدة البقاء في قمة مراحل الدورة تكون أطول، كلما كان لدى الإمبراطورية المعنية مقدار أكبر من الأنواع المختلفة للقوة؛ فبتنامي الأنواع

المختلفة للقوة تتزايد أيضاً إمكانات النخب الحاكمة في تحديد الاتجاه الذي تسلكه الدورة والتأثير في سرعتها.[64] ومن المستحسن تأكيد أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الإفراط هنا في تقويم المساحة المتاحة للنخب المؤثرة؛ فهذه النخب قادرة على التأثير في مسيرة الدورة، بيد أنها لا تستطيع كسر طوق الدورة أو العمل على وقف مفعولها.

وتكتسب الإصلاحات التي سبق أن أطلقنا عليها بالاتفاق مع مايكل دويل مصطلح "حد أوغسطس الفاصل" أهمية قصوى بالنسبة إلى طول المدة التي تبقى فيها الإمبراطورية المعنية في أعلى مراحل الدورة.[65] وكانت إصلاحات أوكتافيوس هذه* مكونة، في جوهرها، من ثلاثة عناصر: فأوكتافيوس حاول كسب ثقة النبلاء (الإقطاعيين) الرومانيين؛ لكي يقضي بمساعدتهم على القوة التي كانت تتمتع بها حكومة الأقلية من أبناء المدن (الأوليجاركية Oligarchy)، وعزز تأثيره في المسائل الخاصة بنظام الحكم والجهاز الإداري من غير أن تسبب التغييرات التي أجراها على هذا النظام إثارة أزمات سياسية، كما استحدث جهازاً إدارياً جديداً؛ بغية تحويل أقاليم الإمبراطورية من مناطق تخضع لحكم أقلية مرتشية، إلى ولايات يدير شؤونها حكام يتمتعون بالكفاءة. وعكست هذه الإصلاحات البرنامج الذي أراد أوكتافيوس من خلاله تمتين عرى سلطانه على الإمبراطورية وإنهاء الحرب الأهلية. وعلى صعيد آخر، كان هذا البرنامج بمنزلة الأساس الذي قام عليه التحول الجذري الذي طرأ على نظام روما؛ فبحسب وجهة نظر الكثير من الباحثين، أنهى هذا التحول الحقبة الجمهورية، وعبّد الطريق أمام تأسيس الحكم القيصري. وخلق أوكتافيوس، في الوقت ذاته، تلك البنى أيضاً، التي مكنت الإمبراطورية الرومانية من أن تعيش ردحاً طويلاً من الزمن؛ فبانتهاء تحقيق "إصلاحات أوغسطس" وتخطي "حد أوغسطس الفاصل" لم تنته فحسب حقبة توسع الإمبراطورية توسعاً أهوج، طائشاً، لا خطة تتحكم فيه، بل انتهت أيضاً النزاعات الداخلية والحروب الأهلية التي كانت قد نجمت عن هذا التوسع؛ وهكذا، تحول السلطان الروماني إلى وضع يتسم باستقرار دائم.

---

* المقصود إصلاحات أوغسطس؛ إذ إن أوغسطس - كما هو معروف - هو اللقب الذي أطلقه مجلس الشيوخ في روما على أوكتافيوس. (المترجم)

وفي الواقع، أنه ما كان هناك شيء يوحي أن الإمبراطورية الرومانية ستبقى في المراحل العليا من مراحل الدورات طوال قرنين من الزمن. فبعد حروب أهلية مدمرة دامت عقوداً كثيرة من السنين، حروب كانت قد اتخذت المناطق التابعة مرات ومرات منطلقاً ومنفذاً للسيطرة على السلطة القابعة في المركز، كانت الإمبراطورية الرومانية مهددة بالتعرض للمخاطر ذاتها التي تعرضت لها الإمبراطورية المقدونية بعد وفاة الإسكندر الأكبر؛ أعني انقسام الإمبراطورية. فإذا كانت روما - على سبيل المثال - قد انتهجت، في الكثير من الحالات، نظام حكومة الثلاثة؛ فقد رأت في هذا النظام الوسيلة القمينة بإنهاء الحرب الأهلية، إلا أن الأمر الواضح هو أن نظام حكومة الثلاثة كان قد أسند إلى كل واحد من هؤلاء الحكام إدارة شؤون ولاية خاصة به، وغني عن البيان أن توزيع السلطة بهذا النحو كان يمكن أن يؤدي إلى نشأة دول شبيهة بالدول التي استقل بها ورثة الإسكندر المقدوني. أضف إلى هذا أن انفصال الإمبراطورية إلى جزء شرقي وجزء غربي كان أمراً شديد الاحتمال. إلا أن أوكتافيوس نجح في تعزيز الأواصر التي تشد سكان الولايات إلى الإمبراطورية. وهكذا كان قد صار بالمستطاع تخفيض عدد الفرق العسكرية بنحو ملموس.[66] وعلى خلفية التخفيض الكبير في الإنفاق الحكومي، كان قد صار بالإمكان تخفيض العبء الضريبي أيضاً.[67] وهكذا، وبينما لم تكن روما تكل سابقاً، عن التورط في حروب جديدة تخوضها في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي المناطق الواقعة في الشمال الغربي وفي الجنوب الشرقي منها، أمست الإمبراطورية الرومانية الآن الضمانة المؤكدة لتحقيق السلام.

وكان مفتاح النجاح لإصلاحات أوغسطس يكمن في خلق نخبة إدارية تأبى أن تأخذ الرشوة، ولم يراهن أوكتافيوس هنا على فاعلية التحولات المؤسسية فحسب، بل كان رجاؤه معقوداً أيضاً على الإصلاح الذي أراد من خلاله مقاومة الانحلال الأخلاقي الذي كان منتشراً بين نخبة الإمبراطورية. وإذا كان مجلس الشيوخ، قد أسبغ على أوكتافيوس عام 27 قبل الميلاد لقب أوغسطس [أي "الجليل"، المترجم]؛ اعترافاً بعظمة سياسته في المجالات الأخلاقية والدينية، فإن الأدبيات الحديثة غالباً ما تشير إلى أن هذه السياسة كانت قد عكست عقيدة أوكتافيوس المحافظة، وأنه لم ينتهج هذه السياسة إلا

تلبية لتصوراته الشخصية المتزمتة. وهناك مؤلفات أخرى لا تكل في تأكيد أن أوكتافيوس ما كان يقاوم، في الواقع، إلا تلك الأساليب التي كان، هو نفسه، قد انتهجها للوصول إلى سدة الحكم. ومن وجهة نظر المصداقية الأخلاقية ربما كان المرء على حق في اتهام أوكتافيوس بالنفاق. بيد أن الأمر الذي يتعين أخذه في الحسبان هو أن تحديث إمبراطورية معينة وتعزيز أوضاعها لا يجوز تقويمهما انطلاقاً من المصداقية الأخلاقية، بل يجب النظر إليهما بناءً على الآثار السياسية التي تنجم عنهما.[68] فمكافحة الفساد الإداري وردع انتشار الرشوة بين المهيمنين على السلطة في الحقبة الجمهورية،[69] كانا شرطاً ضرورياً لا للحيلولة دون استحواذ قادة الجيوش المحليين والموظفين الخاضعين لإمرة حكام الولايات على فائض الإنتاج المُحقَّق في الإمبراطورية فحسب، بل لإخضاع هذا الفائض للنظام الضريبي المعمول به أيضاً. وللوصول إلى هذا الهدف، كان لزاماً أن تُتخذ التدابير الضرورية؛ لوقاية الموظفين من إغراءات الثراء على حساب الدولة. إن وقاية النخب الإدارية في الإمبراطورية من هذه الإغراءات، كانت قد شكلت، في الواقع، لبَّ المراد من إصلاحات أوغسطس في المجالين: الأخلاقي والديني. وهكذا نجد أننا لو أخذنا في الحسبان أن سياسيين فاضلين سقطوا أيضاً ضحية عمليات "التطهير" المتعددة، التي طالت أعضاء مجلس الشيوخ؛ لا لشيء إلا لأنهم كانوا يناهضون أوكتافيوس، لكان الأمر الذي لا جدل حوله هو أن مكافحة الفساد الإداري وإصلاح الأخلاق العامة كانا الهدف الأساسي الذي ترمي إليه عمليات "التطهير" هذه. وينطبق الأمر ذاته على قيام أوكتافيوس بمنع الأفراد المرتشين من مزاولة وظائفهم مدة خمس سنوات.[70]

بيد أن أوكتافيوس لم يعر الولاء السياسي ونزاهة النخبة المشرفة على الجهاز الإداري في الإمبراطورية اهتمامه فحسب، بل كان قد اهتم أيضاً بخلق الأجيال المستقبلية من هذه النخبة. ففي السنوات الأولى من إنهاء الحرب الأهلية كان أوكتافيوس قد جدد الطبقة السياسية في روما، فقد استدعى من الولايات الإيطالية إلى العاصمة الكثير من المواطنين، وضم الكثير من الفرسان إلى طبقة النبلاء وعين الكثير من المواطنين أعضاء جدداً في مجلس الشيوخ. ومع أن هذه السياسة كانت وسيلة ناجعة لتمكين أكبر عدد ممكن من أنصاره ومريديه لشغل مناصب قيادية، إلا أن الأمر المؤكد هو أن أوكتافيوس ما كان يريد لنهجه،

في اختيار النخبة القيادية، أن يكون أسلوباً يتم العمل به في الأمد الطويل أيضاً، فهـو كـان يرى في نهجه هذا حلاً اضطرارياً أُجبر على انتهاجه لمواجهة حالات استثنائية. لهذا السبب نراه يعلق أمله على قدرة النخبة على التكاثر العددي بنحو تلقائي، سواء عـن طريـق ولادة المزيد من الأطفال أو عن طريق التبني الذي كان واسع الانتشار في روما؛ ومن هنـا، فقـد وُضعت قيود تحد من التركة التي يحصل عليها الأبناء غير الشرعيين، وسن تشريعات تعزز حق الدولة في الاستحواذ على ثروة الزوجين اللـذين لم يخلفـا ذريـة. وعـلى صـعيد آخـر، أوصى القيصر بدفع مساعدات مالية لمن ينجب أكثر من طفلين، وبمعاقبة الـزاني والزانيـة وكل مَن يتصرف بنحو غير أخلاقي. كما كـوفئ مَـنْ لهـم ثلاثـة أطفـال أو أكثـر؛ وذلـك بتفضيلهم على زملائهم في تولي منصب القنصل؛ أي في تولي منصب أحد القادة الرئيسيين المشاركين في حكم الإمبراطورية، فلم تعد القرعة هي التي تحدد لهم الولاية التي يحكمونها ويديرون شـؤونها، بـل صـار لهـم الحـق في أن يختاروهـا بأنفسهم.[71] وهكـذا، لم يـراهن أوغسطس على نخبة "عزبة"، لا بد له مـن العمـل عـلى زيـادة عـددها وتجديـد عنفوانهـا باستمرار، بل راهن على تكاثر هذه النخبة بنحو طبيعي. ومن المستحسن الإشـارة هنـا إلى أن أوغسطس قد قلص بنهجه هذا، قدرته على التأثير في ماهية الأشخاص الذين سـتُكَوَّن منهم هذه النخبة. ويمكن أن تفسر خطوته هذه على أنها كانت جزءاً من برنامجـه الـساعي لتحويل السلطة إلى نظام استبدادي،[72] كما يمكنه أن يفسره على أنه كان عملاً وقائياً أُريد منـه تأمين استقرار حجم سكان الإمبراطورية؛ مادامت النخبة يمكن أن تكون القدوة المثلى التـي يقتدي بها سكان الإمبراطورية الآخرون. ومن الأمـور التـي تـدعم هـذا التنبـؤ أن المـشكلة السكانية كانت معضلة شغلت بال القياصرة اللاحقين؛ ويمكن المرء أخيراً أن يرى فيهـا أداة تعزز نزاهة النخبة الإدارية والنخبة العـسكرية؛ فأبنـاء العـائلات ذات التـاريخ المجيـد أقـل عرضة لأخذ الرشوة من الوصوليين الذين همهم الأول الصعود في السلك الحكـومي، غـير آبهين لإحراز السمعة الحسنة، والعار الذي سيلحق بأبنائهم وحفدتهم.

تنطوي إصلاحات أوغسطس إذن عـلى مجموعـة مـن الـبرامج الكفيلـة بـأن تكـف الإمبراطورية عـن مواصـلة جهودهـا التوسـعية، وبـأن تبـدأ مرحلـة مـستديمة تتـصف بالاستقرار، مرحلة طويلة تتكاتف فيها عرى الإمبراطوريـة وتـزداد متانـة. وإذا أردنـا أن

نتحدث بلغة النظرية الخاصة بالتقلبات الدورية، ففي وسعنا أن نقول: إن هذه الإصلاحات كانت ترمي إلى البقاء في أعلى مراحل الدورات أطول فترة ممكنة. وكانت هذه التوجهات قد عززت في وعي الإمبراطورية الرومانية انطباع أن التصورات التي أعرب عنها بوليبيوس وزالوست Sallust وغيرهما من المؤرخين الذين عاشوا في الحقبة الجمهورية في شأن التقلبات الدورية، لم تعد سارية المفعول وأن الإمبراطورية ستعيش أبد الدهر.[73] وإذا ما نظرنا إلى هذه الإصلاحات، من حيث هي برنامج متكامل، فسنلاحظ أن تنفيذ إصلاحات أوغسطس قد انطوى، في الوقت ذاته، على مقايضة جذرية بين الأنواع أو الأصناف المختلفة للقوة؛ فقد تراجعت أهمية القوة العسكرية بذلك القدر العظيم الذي جعل بمقدور أوكتافيوس أن يخفض عدد الفرق العسكرية تخفيضاً جوهرياً؛ وإبان ذلك عُزِّزت القوة السياسية والقوة الاقتصادية على وجه العموم، والقوة الأيديولوجية على وجه الخصوص. ويلمس المرء تعاظم القوة الأيديولوجية لا في الأيديولوجية الزاعمة أن الإمبراطورية ستعيش أبد الدهر فحسب، بل في توظيف فكرة السلام الأبدي أيضاً؛ لإسباغ الشرعية على الإمبراطورية؛ فقد كان يُزعم أن السلام سيظل سائداً مادامت الإمبراطورية موجودة، وأنه سيكون أكثر رسوخاً كلما كانت أركانها أكثر ثباتاً وأقوى متانة.

وكانت الإمبراطورية، بدءاً من تنفيذ إصلاحات أوغسطس، قد تخلت عن انتهاج أسلوب استغلالي في علاقتها بالمناطق التابعة لها، وراحت تقوم بدور القوة المتطلعة إلى نشر الحضارة في ربوع هذه المناطق؛ فبعد أن أنشأت جهازاً إدارياً قادراً على تحرير إدارة الإمبراطورية من الأعمال التعسفية التي يتصف بها حكم الأقلية من أبناء المدن الإيطالية، منحت هذه الإصلاحات شيئاً فشيئاً، أبناء الولايات الكثير من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون من أبناء المركز؛ فعلى سبيل المثال، كان إحصاء السكان عام 70 قبل الميلاد قد قدر عدد الرجال من المواطنين الخاضعين للسلطان الروماني بحوالي 910 آلاف مواطن. وفي الإحصاء السكاني الذي أمر به أوكتافيوس وأجريبا* Agrippa، عام 28 قبل الميلاد، كان عدد المواطنين الرومان قد بلغ 4 ملايين وثلاثة وستين ألفاً؛ أي كان قد حقق ارتفاعاً

* أجريبا: قائد روماني كان رجل الإمبراطورية الثاني في عهد الإمبراطور أوغسطس. (المترجم)

ما كان تفسيره يكمن فحسب في أن هـذا الإحـصاء قـد أخـذ النـساء والأطفـال أيـضاً في الحسبان. وبعد عشرين عاماً كان عدد المواطنين الرومان قد زاد بحـوالي 170 ألفـاً فبلـغ 4 ملايين ومائتين وثلاثة وثلاثين ألفاً.[74] ومع أن هذه التغيرات ليست بالأمر العظيم القـدر، إلا أنها - بالرغم من هذا - تشير إلى بدء تطور كان قد بلـغ نهايتـه عـام 212/ 213، حيـنما شرَّع [الإمبراطـور] كَـاراكَلا Caracalla، قانونـاً يمـنح جميـعَ سـكان الإمبراطوريـة مـن الأحرار المواطنةَ الرومانية.[75]

فبهذا الإجراء تكاملت، رسمياً، تلك العملية التي أخذت تخف وتتلاشى، في سـياقها، التباينات بين المركز والمناطق التابعة للإمبراطورية. أضف إلى هـذا أن [الإمبراطـور] أدريـان Hadrian، كان قد أنهى الامتيازات السياسية والاقتصادية التي تمتعت بها إيطاليا وجعل منها ولاية كالولايات الأخرى التابعة للإمبراطورية. وفي هذا الزمن كان مركز الثقل الاقتـصادي في الإمبراطورية قد انتقل إلى الولايات وصارت إيطاليـا مركـز الإمبراطوريـة، تـئن في هـذه الحقبة من وطـأة ركـود اقتـصادي نـشر ظلالـه عـلى سـكان الجنـوب الإيطـالي عـلى وجـه الخصوص.[76] وعلى صعيد آخر كان قد تعاظم دور المناطق التابعة في إمداد الجيوش بـالجنود، فهؤلاء الجنود كانوا قد جاءوا، في أغلب الحالات، من المنـاطق التـي يـؤدون فيهـا خـدمتهم العسكرية. ومعنى هذا أن القوة العسكرية لم تعد الأداة التي يستخدمها مركـز الإمبراطوريـة لتعزيز سيطرته على المناطق التابعة؛ فهذه المناطق أمست، هي ذاتها، البؤر التي تمخضت عنهـا تلك القوة العسكرية، وصارت بنحو متزايد، الضمانة المؤكدة لبقـاء الإمبراطوريـة عـلى قيـد الحياة؛ فإعارة الجيش أقصى اهتمام في السياسة التي تنتهجهـا الإمبراطوريـة كـان عمـلاً مـن صنع أباطرة ليسوا إيطاليين، من صنع أباطرة من طينة آل سيفيروس Severus، الذين كـانوا قد جاءوا من الولاية الرومانية في أفريقيا [ليبيا، المترجم].

وينعكس تنفيذ إصلاحات أوغسطس في تـلاشي الفـوارق الـسياسية والاقتـصادية، القائمة بين المركز والمناطق التابعة على وجه الخصوص، وفي القضاء تـدريجياً عـلى المزيـات التي كان الشعب المحتل يتمتع بها، بحكم القانون؛ وذلـك مكافـأة لـه عـلى انتـصاراته في الفتوحات السابقة. وإثر اتـساع نطـاق حـق المواطنـة عـلى خلفيـة القـانون الـذي شرعـه

كَاراكَلا، شهدت روما؛ من ثم قيام [الإمبراطور] ديوقليتانُس، بإصلاح النظام الضريبي بنحو جوهري؛ فهذا الإصلاح كان قد ألغى القوانين التي كانت تعفي جميع "الأقوام الإيطاليين"، من دفع الضرائب.[77] وكان نقل مركز حكومة القيصر من روما إلى القسطنطينية تتويجاً للجهود الرامية إلى التقليل من أهمية روما، من حيث هي مركز تدور حوله الإمبراطورية. ولم يدم الأمر طويلاً حتى فقدت العاصمة السابقة أهميتها بوصفها مركزاً يُؤوي الحكومة الساهرة على إدارة دفة الحكم في النصف الغربي من الإمبراطورية الرومانية. ففي بادئ الأمر؛ أي عام 293، حلت مكانها ميلانو؛ ومن ثم في عام 402 على وجه التحديد، أمست رافانا Ravenna، هي العاصمة والمقر الرسمي للقيصر؛ لأنها كانت، بحكم موقعها الجغرافي، محصنة تحصيناً أفضل وأكثر قدرة على صد هجمات المغيرين.

ولكن، هل نفذت إمبراطوريات أخرى الإصلاحات الضرورية لبلوغ اجتياز حد أوغسطس الفاصل؟ إن الدراسة المقارنة لتاريخ الإمبراطوريات توحي أن الواجب يقتضي منا أن نميز بين العجز عن تنفيذ الإصلاحات الضرورية والعمل الدؤوب على إنجازها، مادام إنجازها يجسد خطوة مهمة لتخطي الركود المخيم على الإمبراطورية المعنية. وهنا أيضاً، يمكننا مرة أخرى، أن نستشهد بإسبانيا؛ فإثر اعتزال كارل الخامس السلطة عام 1556، وتقسيم الإمبراطورية إلى دولتين، إلى دولة ألمانية وأخرى إسبانية، انتهت طريقة الحكم التي انتهجها كارل؛ أعني تجواله بين البقاع [الأوربية] المختلفة؛ بغية أن يكون قريباً من جيوشه، ولكي يُظهر عظمة سلطانه في الولايات التي تُؤَلَّف منها الإمبراطورية. وكان فيليب الثاني قد اختار عام 1561، مدريد مركزاً لحكومة الإمبراطورية، وراح يخلق جهازاً بيروقراطياً متقدماً جداً، مقارنة إلى ما كان سائداً في عصره.[78] وعلى صعيد آخر، كانت عصور الفتوحات الجنونية المفعمة بالاضطراب والعنجهية، والمتميزة بالاستحواذ عنوة على فائض الإنتاج المُحَقَّق في المناطق التابعة، قد صارت من مخلفات الماضي. ولكن، وبما أن تراجع أهمية القوة العسكرية لم يستعض عنه من خلال تزايد مستمر في القوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة الأيديولوجية؛ لذا لم تفلح إسبانيا فعلاً، في التخلي عن ممارسة النهب والاستغلال، وفي التحول إلى دور الإمبراطورية المتكفلة بنشر الحضارة على المستوى العالمي.[79] ولا بد لنا من أن نخص بالذكر هنا، أن إسبانيا قد عجزت عن مجاراة

روما في تعدد المراكز التي تدور حولها الإمبراطورية؛ ومن ثم فإنها، على النقيض من روما، لم تكتسب قوة دفع من المناطق التابعة؛ أي إن المناطق التابعة ما كانت لديها فرصة لإعادة الحيوية إلى الإمبراطورية الإسبانية.

ويمكن أن نقول عموماً: إن عجز إسبانيا عن تخطي حد أوغسطس الفاصل ما كان سببه يكمن في العلاقة القائمة بين الوطن الأم والمستعمرات في المقام الأول، بل كان يعود إلى التكاليف الباهظة التي تحملتها إسبانيا في سياق المنافسة المحتدمة بينها وبين القوى الأوربية الأخرى ذات المكانة المهيمنة. ومن هنا، فإن إسبانيا باءت بالإخفاق؛ لا بصفتها إمبراطوريةً، بل بصفتها قوة مهيمنة، أو – بتعبير أكثر وضوحاً – بصفتها إمبراطورية عالمية، يعود سبب انهيارها إلى أنها بددت في سياق كفاحها من أجل إحراز الهيمنة على أوربا، تلك الموارد التي كان في وسعها إنفاقها على ما فيه خير المناطق التابعة للإمبراطورية؛ بهذا المعنى، فإن الحروب المستمرة التي خاضتها إسبانيا، هي الأمر الذي يفسر – علاوة على أمور أخرى – سبب إصرار إسبانيا المهلك على إعارة القوة العسكرية اهتماماتها القصوى.

كان الموقع الجغرافي المواتي، والحظ السعيد الذي وفرته الظروف السياسية – على صعيد آخر – من جملة الأمور التي هيأت لروما، بعد انهزام قرطاجنة والانتصار على الإمبراطوريات في الشرق ألا تكون هناك قوى أخرى تنافسها على ممارسة الهيمنة؛ فهذا كله كان قد ترك الإمبراطورية الرومانية تنعم بالعائدات التي يوفرها السلام وأتاح لها الفرصة لاستثمار كل هذه العائدات لنشر الحضارة في ربوع الإمبراطورية. وغني عن البيان أن إسبانيا لم تنعم بفرص من هذا القبيل؛ فعلى خلفية مواجهاتها للإمبراطورية العثمانية، وفي سياق صراعها، على وجه الخصوص، ضد فرنسا جارتها المباشرة، كانت إسبانيا مجبرة على تشييد نظام حصون واستحكامات متين وواسع المدى. أضف إلى هذا أن ما اهتدت إليه البشرية مطلع القرن السادس عشر من تطورات وابتكارات في مجال تشييد الحصون وبناء الاستحكامات كان قد استهلك أموالاً عظيمة فعلاً.[80] فقد وجب على إسبانيا أن تنفق 65 بالمائة، من مجمل ميزانيتها فقط؛ لتسديد ما في ذمتها من ديون.[81] وهكذا، وبينما لم

تعد إسبانيا قادرة على تمويل جيوشها الجرارة، واجهت قواتها البحرية تحديات صارخة قامت بها الدول المسماة همجية؛ أي الدول الواقعة في شمال أفريقيا وفي حوض البحر الكاريبي، وكانت هذه الدول قد حصلت على عون، لم تقدمه إنجلترا لها بنحو مستتر في بادئ الأمر وبأسلوب صريح في نهاية المطاف فحسب، بل قدمه الكثير من القراصنة أيضاً. وغني عن البيان أن هذه التحديات كانت قد أعاقت بنحو فعال العلاقات الاقتصادية بين إسبانيا وأجزاء الإمبراطورية الأخرى.

ولتخفيض الخسائر إلى أدنى قدر ممكن، تم تفضيل أن تشكل السفن التي تمخر المياه بين أمريكا وأوربا قوافل يحميها الأسطول الحربي الإسباني، القابع في المحيط الأطلسي. وليس ثمة شك - من وجهة النظر العسكرية - في أن هذا الإجراء كان ناجحاً إلى حد ما؛ فمن بين السفن التي بلغت خمسة عشر ألفاً عبرت المحيط بين عامي 1560 و1650، لم يزد عدد الخسائر على 62 سفينة.[82] ولكن، بسبب التكاليف الباهظة التي نجمت عن هذا الإجراء، لم تنشأ في إسبانيا فئة من رجال أعمال قادرين على اتخاذ القرارات بعيداً عن تأثير الحكومة؛ أعني فئة شبيهة بفئة التجار البريطانيين الذين كانوا على أتم استعداد للمجازفة، فالتجارة مع الطرف الآخر من المحيط الأطلسي ظلت تخضع لسيطرة الدولة. إن الإمبراطورية الإسبانية ذات البعد العالمي، ما كان لها بد من أن تتعامل ومسرح عملياتها التجارية بالصيغة التنظيمية نفسها التي انطلقت منها في تعاملها ومجال سلطانها السياسي أيضاً، وكانت هذه الصيغة التنظيمية قد أفرزت نتائج وخيمة؛ إذ ما كانت هناك فرصة لتحقيق تخفيض مستديم بالتكاليف الضرورية لممارسة السيطرة والتمتع بالسيادة على المناطق التابعة.

وروسيا القيصرية هي المثال الآخر على الإخفاق في بلوغ المرحلة التي بلغتها الإمبراطورية الرومانية، إثر إنجاز أوغسطس إصلاحاته المذكورة من قبل. حقاً! كان بطرس الأول، القيصر الذي أسبغ المرء عليه لقب بطرس الكبير، على وعي تام بأن مستقبل الإمبراطورية يمكن الاطمئنان عليه في المدى الطويل، في حال النجاح في حشد سكان البلاد ومواردهم فقط؛ لتحمل الأعباء المالية الضرورية لتحديث الجيش؛ اقتداءً بما

هو سائد في العالم الغربي، ولإنشاء جهاز بيروقراطي كفء.[83] بيد أن حشد سكان البلاد ومواردهم كان مكتوباً له النجاح فقط في حال الكفّ عن الاعتماد على الطبقة الإقطاعية في تدبير المستلزمات الضرورية لتوسيع الرقعة الجغرافية للإمبراطورية، ووضع هذه المستلزمات في عهدة الدولة؛ لتتدبر أمر التوسع الجغرافي بنحو منتظم ورشيد. وقد استعاض بطرس عن عمليات التجنيد التي دبرها الإقطاعيون شتاء عام 1709، بجيش نظامي أثبت كفاءته حينما حقق في العام نفسه النصر المنشود في المعركة التي دارت رحاها في المدينة الأوكرانية بولتافا Poltava. ولا يكمن الأمر المميز للهياكل الإدارية التي خلقها بطرس، وهي هياكل ظلت أسسها قائمة حتى عام 1917، في فصل الجهاز البيروقراطي عن شخصية الحاكم فحسب، بل - وهذا هو الأمر الأهم - في فصل الأمور الدنيوية عن الأمور الدينية. واستكمل بطرس التحولات التي أجراها على الجيش والنظام الإداري، بخلق نخبة جديدة تتبنى مصالح الإمبراطورية وترعاها، نخبة دمج فيها طبقة النبلاء وحاشية القصر ليخلق من الجميع طبقة نبلاء جديدة. وكان بطرس قد أنهى بهذا الدمج، الفصل الذي كان قائماً بين الفئتين في الزمن السابق. وكانت قائمة تسلسل النبلاء التي أُصْدِرت عام 1722، قد منحت إنجازات النبلاء الشخصية قيمة أسمى من عراقة النسب. وأخذ القيصر باقتراح [الفيلسوف وعالم الرياضيات الألماني] غوتفريد فيلهلم لايبنتز Gottfried Wilhelm Leibnitz، فبذل قصارى جهده لخلق نخبة علمية قادرة على أن تقف في وجه مزاعم رجال الدين الأرثوذكسيين أنهم، هم وحدهم، أصحاب الباع في المسائل الفكرية. وأراد بطرس، القيصر الذي اختار الآن أن يكتب لقبه الإمبراطوري وفقاً للكتابة اللاتينية؛ أعني Imperator Rossorum، تأكيد أهمية التحولات الجذرية التي طرأت على الإمبراطورية، من خلال إجراء رمزي، مُثِّل بنقل العاصمة من موسكو إلى سان بطرسبورج؛ أي من خلال قيامه بتحويل منطقة مستنقعات بائسة إلى مركز جديد يجسد عظمة الإمبراطورية الحديثة.[84] وهكذا، فقدت موسكو، المدينة التي كانت روما الثالثة في العالم البيزنطي، الأهمية التي تبوأتها منذ فتوحات إيفان الرابع (المسمى المرعب)؛ أعني شرعيتها، من حيث هي مركز لإمبراطورية مترامية الأطراف؛[85] فالآن حلت مكانها مدينة سان بطرسبورج؛ بوصفها أمستردام الجديدة، المدينة الجديدة التي عقدت العزم على

أن تعكس ما لدى الإمبراطورية من عظمة ثقافية، وتعلن على الملأ حق روسيا في أن تكون قوة إمبراطورية، تضاهي هولندا في الهيمنة على البحار وفي أن تتبوأ مكانة مرموقة في العالم. وكيفما كانت الحال، فإن الأمر المؤكد هو أن إصلاحات بطرس انطوت على ملامح كثيرة، مُيِّزَت بها الإمبراطورية المهيأة للخطو باتجاه المرحلة التي ارتقت إليها الإمبراطورية الرومانية، إثر تخطيها حد أوغسطس الفاصل.

بيد أن روسيا مرت بتحول آخر، اتخذ اتجاهاً مخالفاً للاتجاه الذي اتخذته الإمبراطورية الرومانية. ولم يكن هذا الاتجاه على علاقة وطيدة باختلاف الشروط الجغرافية والحضارية فحسب، بل أيضاً باختلاف الأهداف السياسية في كلتا الإمبراطوريتين. فحينما بدأ أوكتافيوس تنفيذ إصلاحاته، كان واثقاً بأن الإمبراطورية ليست بحاجة إلى أن تواصل فتوحها، ولاسيما أنه لم يعد هناك منافسون قادرون على تهديد أمن الإمبراطورية، أو على التشكيك في حقها في الهيمنة. وربما لاحظ فيليب الثاني - على صعيد آخر أيضاً - أن ميل الإمبراطورية النهم إلى التوسع قد أُشبع بما فيه الكفاية، وخاصة بعد ضم الإمبراطورية البرتغالية الاستعمارية إلى الإمبراطورية الإسبانية، إلا أن سلطان إسبانيا داخل أوربا ظل، مع هذا، في وضع مأزوم. ومهما كانت الحال، فإن بطرس الأول نفذ الإصلاحات الضرورية لبلوغ المرحلة التي بلغتها الإمبراطورية الرومانية إثر تخطيها حد أوغسطس الفاصل؛ لا لشيء إلا لتمكين روسيا من أن تواصل توسيع رقعة إمبراطوريتها أولاً، ومن أن تنازِل القوى الأوربية المنافسة لها على الهيمنة ثانياً؛ أعني القوى المُمثَّلة بالسويد على وجه الخصوص والإمبراطورية العثمانية أيضاً. وبهذا المعنى، فإن الإصلاحات ما كانت تسعى لتخفيض تكاليف السيطرة على البلدان الأجنبية، بل كانت تريد حشد كل الموارد والطاقات الضرورية؛ لتشديد قبضة الإمبراطورية ولتوسيع رقعتها الجغرافية. ولتحقيق هذه الأهداف فإن روسيا القيصرية لم تكتفِ طوال تاريخها الطويل، بتصعيد استغلالها فائض الإنتاج المُحقَّق في المناطق التابعة لها، بل تعين عليها أن تلقي الأعباء المالية، بنحو متصاعد، على كاهل سكان مركز الإمبراطورية أيضاً؛ ولهذا السبب، فإن مشروع بطرس لم يكن سوى وسيلة تهدف إلى استغلال أبناء المركز ذاتهم؛ من أجل توسيع رقعة الإمبراطورية.

وقد عبرت الإمبراطورية العثمانية حد أوغسطس الفاصل بشكل مختلف وواضح؛ فتنفيذ الإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية تزامن وبذل المزيد من الجهود لتوطين البدو الرحل، وتشجيعهم على التحول إلى نمط الإنتاج الزراعي؛[86] فمن غير هذا التحول ما كان سيكتب للإمبراطورية العثمانية أن تعمر طويلاً؛ أي كان سيكتب لها أن تختفي بعد قليل من الزمن؛ مثلها في ذلك مثل الكثير من إمبراطوريات السهوب والبوادي التي سبقتها. وبما أن الفاتحين البدو ما كان في مستطاعهم تطوير هياكل إدارية خاصة بهم؛ لذا تبنوا من دون تردد، النظام الإداري البيزنطي الذي وقعوا عليه في المناطق التي احتلوها حديثاً، وراحوا يعممونه على مجمل الإمبراطورية.[87] وكان ثمة ترابط متين بين السعي لخلق نظام إداري في الإمبراطورية وبين التحرر من ضرورة الحصول على الغنائم من خلال التوسع الجغرافي؛ فالنظام الإداري المحكم يُحقَّق فقط حينما يتصف نمط الحياة الذي تنتهجه الفئات الطليعية في الإمبراطورية، والأسلوب الذي يعمل به الجهاز الإداري المكلف بتنفيذ أهداف هذه النخبة، بشيء من الاستمرارية والاستدامة. ولا مراء في أن هذا كله يفترض، هو نفسه، ألا تكون الحروب وحدها هي المصدر الذي يمول الإنفاق على الجيوش. حقاً! لم تنتهِ العمليات الحربية على حدود الإمبراطورية،[88] إلا أن الأمر الواضح هو أن تمويل الجيوش قد صار يتم الآن، إما من خلال إقطاع بعض أراضي الدولة مصدراً للرزق، (تماماً كما حدث مع السّباهيين؛ أي الفرسان في جيش السلطان العثماني الخاص)، أو من خلال إيرادات الجمارك والإيجارات (التي كان يحصل عليها الإنكشاريون).

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن القوة العسكرية ظلت، بالرغم من كل هذه الإجراءات، الأساس الذي ترتكز عليه الإمبراطورية طوال حياتها؛ فبفضل شجاعة القوات الإنكشارية النظامية، وتقيدها بالنظام والطاعة، واستعدادها لخوض الحروب في كل حين، توفرت الإمبراطورية العثمانية على القوة التي مكنتها من التفوق على الغرب. وبعد أن اختفى هذا التفوق بفضل إنجاز الغرب ابتكاراتٍ تكنولوجية متطورة في مجال الأسلحة وإصلاحات جذرية على النظم العسكرية، حُوِّلت الإمبراطورية العثمانية من إمبراطورية مرهوبة الجانب وتبعث الرعب والفزع في النفوس، إلى "رجل مريض يرقد على شاطئ البوسفور".

وغني عن البيان أن الإمبراطورية العثمانية لم تمتلك القوة العسكرية فحسب، بل كان لديها شيء من القوة السياسية أيضاً؛ فالإمبراطورية العثمانية نجحت زمناً طويلاً من مغبة الصراعات والاضطرابات الداخلية. أما من الناحية العملية لا الرسمية، فكانت الإمبراطورية العثمانية بالنسبة إلى الكثير من الدول الأوربية حليفاً يعتد به، في الصراعات الدائرة على إحراز الهيمنة في أوربا؛ ففرنسا - على وجه الخصوص - حاولت باستمرار الاستعانة بالأتراك في سياق جهودها لفتح "جبهة ثانية"، في صراعها ضد أسرة هابسبورج. وعلى صعيد آخر، اتسمت قوة العثمانيين الأيديولوجية بازدواجية بينة؛ فإذا كانت قوتهم الأيديولوجية قد حازت دعم العالم الإسلامي وولاءه لهم، فإنها سببت في العالم المسيحي تصعيد مشاعر العداء ضدهم؛ فمنذ عام 1453، عام "احتلال" القسطنطينية، تعالت في الكثير من أنحاء العالم المسيحي نداءات تدعو إلى خوض حرب صليبية لمجابهة الخطر القادم من الشرق. وعلى خلفية هذه التطورات، لا غرو أن يتناسى نصارى العالم الغربي خلافاتهم الداخلية حيناً من الزمن، ويقفوا صفاً واحداً في مواجهة تقدم الأتراك.

إلا أن نقطة الضعف الحقيقية في الإمبراطورية العثمانية كانت تكمن، منذ البداية، في قصور ما لدى الإمبراطورية من قوة اقتصادية. والأمر الواضح هو أن التحول من الحياة البدوية إلى الحياة الزراعية لم يستطع أن يغير شيئاً من وجود هذا القصور؛ فالتجارة البحرية - وهي تجارة كانت تدر أرباحاً عظيمة فعلاً بفضل السيطرة على المضايق البحرية - كانت في مجملها، بأيدي رجال الأعمال الأجانب، وكانت الإمبراطورية تنتفع من مبيعاتهم فقط، من خلال الضرائب الجمركية المفروضة على هذه المبيعات.[89] بهذا المعنى فإن موارد الإمبراطورية كانت تشتمل فقط، على ما يمكن الحصول عليه بالسبل الإدارية وبالابتكارات التي تنجم عن هذه السبل. وهكذا عزفت السلطات عن انتهاج سياسة اقتصادية فعالة، وتوانت عن خلق البواعث الضرورية؛ لتطوير طبقة رجال أعمال قادرين على قيادة الاقتصاد.

لقد بُلْوِرت، على خلفية عدم التكافؤ بين القوة السياسية والقوة العسكرية، أولاً، والقوة الأيديولوجية والقوة الاقتصادية، ثانياً، قدرات مختلفة للتغلب على الأزمات وإدارة

شؤون الإمبراطورية: فإثر الهزيمة النكراء التي أنزلها جيش تيمورلنك بالإمبراطورية عام 1402، بالقرب من أنقرة،[90] لم تنهرْ الإمبراطورية العثمانية، بل استطاعت أن تتغلب على تداعيات الهزيمة، ومضت تحث خطاها لتتسلق سلم الارتقاء ثانية، وكانت وفاة تيمورلنك وانقراض إمبراطوريته بالسرعة نفسها التي ظهرت فيها على الساحة من الأمور التي ساعدت الإمبراطورية العثمانية على استعادة عافيتها. ولكن مع هذا، لا بد لنا من الإشارة إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت قد أمست في عهد السلطان محمد الأول تشتمل على نصف الرقعة التي كانت عليها أيام حكم السلطان الذي سبقه؛ أعني أيام حكم السلطان بايزيد الأول، الذي انتصر عليه تيمورلنك وأبقاه أسيراً لديه حتى وافته المنية. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن الإمبراطورية العثمانية استطاعت في عهد محمد الأول أن تستعيد أنفاسها وتخطو نحو الارتقاء ثانية.[91] ففي سياق القرن الخامس عشر حققت الإمبراطورية نهضة ذات شأن، وتمكنت من "احتلال" القسطنطينية، وأخذت من قبضة البيزنطيين السيطرة على الحدود الفاصلة بين أوربا وآسيا.

ولم تكن للقوة الاقتصادية أهمية تذكر في الصراع ضد تيمورلنك؛ فالأمر كان يدور حول إظهار القوة العسكرية في المقام الأول، بيد أن الأمر اختلف تماماً في سياق الصراع ضد الغرب، فبما أن القوة العسكرية كانت متعادلة ردحاً من الزمن، فقد اكتسبت القوة الاقتصادية الأهمية القصوى؛ أي أن وهن الإمبراطورية العثمانية الاستراتيجي في مسائل القوة الاقتصادية كان يزداد تبلوراً وتفاقماً من يوم إلى آخر. وغالباً ما أعرب بعض الناس عن تصور مفاده: أن الإمبراطورية العثمانية تحولت من مرحلة الارتقاء إلى مرحلة الانحطاط بنحو مباشر؛ أي من غير أن تبقى في مراحل التقلبات الدورية العليا أمداً طويلاً.[92] وعلى ما نرى نشأ هذا التصور على خلفية القصور العظيم في القوة الاقتصادية. أضف إلى هذا، أن هذا التصور لا يتفق مع أن تتبوأ الإمبراطورية العثمانية قمة مراحل التقلبات الدورية طوال القرنين: السادس عشر والسابع عشر.

وإلى جانب الإمبراطورية الرومانية، لا شك في أن الصين أكثر الأمثلة دلالة وأهمية، من حيث نجاحها في عبور حد أوغسطس الفاصل؛ وبادئ ذي بدء، فإن الأمر الذي تتعين

الإشارة إليه هنا هو أن الحيز الزمني الذي توفرت عليه الصين لتثبيت أسس إمبراطوريتها قد كان أطول بكثير من الحيز الزمني الذي كان متاحاً للإمبراطوريات الأخرى. وكان قد تم في عهد أسرة كين (وقد حكمت البلاد في الفترة 221 ق.م.- 206 ق.م.)، تثبيت الحدود الجغرافية للوطن الأم، وهي حدود تتفق مع حدود الصين المعاصرة إلى مدى بعيد. وخلافاً للتغيرات الجغرافية التي مرت بها الإمبراطورية البريطانية بين مرحلة ارتقائها الأول ومرحلة ارتقائها الثاني، وما ساد بين هاتين المرحلتين من توسع في الشرق، بديلاً من التوسع في الغرب، حُقِّقت دورات الارتقاء التي مرت بها الإمبراطورية الصينية في الرقعة الجغرافية نفسها. كذلك خضعت في عهد كين المناطق التي تم احتلالها من قبل، لنظام إداري موحد؛ [أي أمست إدارياً جزءاً من الصين]. وكان الإمبراطور زينج Zheng، قد قسم الإمبراطورية إلى 36 ولاية، وكل ولاية إلى مديريات متعددة، يشرف على إدارتها موظفون يعينهم المركز مباشرة.[93] ومرت الإمبراطورية في عهد أسرة هان (وقد حكمت حتى عام 220 ق.م.)، بتغيير مهم طال الحياة المدنية فيها؛ فالبلاط حُوِّل إلى المركز الثقافي الذي تدور حوله الإمبراطورية، كما تم تعزيز ولاء الموظفين من خلال تطوير المبادئ الأخلاقية التي وضع أسسها كونفوشيوس. فمن خلال الكونفوشية،[94] أمست إدارة شؤون الإمبراطورية ترتكز على عبقرية النخبة، أكثر من ارتكازها على التمسك الحرفي بروح المبادئ والقوانين واللوائح المعلنة. وبهذا المعنى، فإن بلوغ الإمبراطورية مراحل التقلبات الدورية العليا كان مرتبطاً بتدهور عبقرية النخبة أو تجديدها. فبينما كان مصير إمبراطوريات السهوب والبراري يرتبط بالقوة العسكرية في المقام الأول، كان مصير الصين موقوفاً على الصنوف الأخرى للقوة دائماً وأبداً.

ومن جملة الأمور التي يسرت تأسيس الإمبراطورية الصينية: أن الصين كانت قد انتهت من فتوحها، وأنها كانت تواجه من ناحية الشمال فقط خطراً عسكرياً يهدد أمنها. وفي سياق مواجهاتها ضد القبائل البدوية القاطنة إلى الشمال من حدودها، انتهجت "الدولة الوسطى"، توليفة تشتمل - أولاً - على سياسة ترضية الخواطر وتهدئتها، وعلى غزوات وقائية ثانياً، ما كان يراد منها توسيع رقعة الإمبراطورية، بل ردع العدو وتدمير التحالفات المبرمة بين قبائل ديدنها الغزو وشن الحروب. وكان الإمبراطور زينج، قد بدأ

في وقت مبكر ببناء سدود وموانع للحيلولة دون عبور البدو إلى داخل أراضي الإمبراطورية. وانتهج الإمبراطور فو دي Wudi؛ من ثم سياسة أكثر هجومية، فقد قام بغزوات قادته إلى عمق بلاد القبائل الهمجية. إلا أن الوضع العام اتسم بقبول الصينيين دفع الجزية للقبائل البدوية بنحو منتظم؛ لحفزهم على عدم غزو البلاد. ونظيراً لهذه الجزية، قدمت القبائل البدوية بعض أمرائها رهائن لدى الصينيين. وكان الصينيون قد سهروا على تغذية هؤلاء الأمراء بالثقافة الصينية؛ على أمل أن تسبغ عليهم هذه الثقافة "المدنية"، وأن يُحَوَّلوا إلى قوم "متحضرين" تربطهم بالإمبراطورية الصينية وشائج ثقافية. وبهذا المعنى، اتصفت سياسة ترضية الخواطر بأنها كانت تراهن، في المقام الأول، على القوة الأيديولوجية، لا على القوة العسكرية. وهكذا اختار الأباطرة الصينيون نهجاً شبيهاً بالنهج الذي سار عليه الأباطرة الرومان، منذ القرن الثالث عشر، في مجمل السياسة التي اتبعوها في تعاملهم والقبائل الجرمانية.[95]

والأمر البين هو أن الحد من القوة العسكرية وتضييق مداها قد كانا من الخصائص المميزة للإمبراطورية الصينية. وفي الواقع فإن الإمبراطورية الصينية استطاعت أن تحد من أهمية القوة العسكرية؛ لأن الصين لم تواجه، في مناحي "العالم" الخاضع لسيطرتها، منافسين يزاحمونها على الهيمنة، بل كانت تركز جهودها على تأمين حدودها من التهديد المتأتي من "الهمج القابعين خلف حدود الإمبراطورية"، بحسب المصطلح الذي استخدمه يورغين أوسترهامل Jürgen Osterhammel. ولا مراء في أن هذه المعطيات والشروط الجيوسياسية قد ساعدت في الوقت ذاته، على إخضاع الجهاز الإداري للمبادئ الأخلاقية التي رسمتها الكونفوشية لموظفي الدولة. فمن حيث مبادئها العامة وجذورها الأساسية ما كانت الكونفوشية تصلح لانتهاج سياسة نشيطة، سياسة تتخذ المبادرات بالنحو المتعارف عليه في الظروف التي تتسم بوجود أطراف يتنافسون على إحراز الهيمنة. أضف إلى هذا أن الكونفوشية كانت، انسجاماً ومبادئها، ترفض أن تنتهج الدولة سياسة خارجية عدوانية، وتستنكرها.

إن الخطر الحقيقي الذي هدد أمن الإمبراطورية الصينية لم يتأتَّ طوال تاريخها من الخارج، بل من الداخل. ففي نهاية حكم أسرة هان، انحطت القوة المركزية وارتقى بحكم

الوراثة، نبلاء جزأوا الإدارة الواحدة التي كانت تشرف على كل أجزاء الإمبراطورية وفككوها.[96] وعلى صعيد آخر، قُلِّصت التجارة وتراجع التعامل بالنقود؛ أي انحطت أهم العوامل الموحدة بين أجزاء الإمبراطورية، فقُسِمت الصين إلى إمبراطوريتين: واحدة في شمال البلاد وأخرى في جنوبها. والأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن نجاح الصين في استعادة وحدتها في عهد الأسرتين: سوي Sui وتانج Tang (618 - 907)،[97] قد ارتبط بتجديد وعي الموظفين بمبادئ الكونفوشية؛ فأسرة سوي فرضت على الموظفين أداء امتحان تحريري، وخلقت في الجهاز البيروقراطي، بصنيعها هذا، نخبة تتميز بسعة ما تعلمت من معارف. وفي نهاية حكم أسرة تانج، وبتعاظم مكانة بعض القادة العسكريين المحليين واكتساب القوة العسكرية ثانية أهمية كبرى، انهار صرح الإمبراطورية مرة أخرى. فقد اندلع عصر "الدول العشر"، وهو عصر خسر فيه جنوب البلاد على وجه الخصوص وحدته السياسية. وكانت هذه الحال قد دامت إلى حين قيام أسرة سونج Song (960 - 1276)، بتوحيد البلاد ثانية.[98] ففي الحقبة التي حكمت فيها أسرة سونج، البلاد، استعادت الصين خطوة بعد أخرى وحدتها؛ وذلك من خلال نشأة ترابط متين بين تكثيف النشاط التجاري وتصاعد التعامل بالنقود أولاً، وتجديد أخلاقية الموظفين ثانياً.[99] كان نموذج الارتقاء هذا قد ظل معمولاً به إلى حين التقت الصين بالقوى الأوربية. فبظهور هذه الدول على الساحة وتحديث اليابان اقتداءً بالمثال الغربي، صارت الصين تواجه منافسين يتطلعون إلى الهيمنة. وهكذا - تأسيساً على هذا التطور - اكتسبت القوة العسكرية وزناً أعظم مقارنة بالمنزلة التي حظيت بها في الأعوام الألفين السابقة.

إن السؤال عن صنف القوة الضرورية لارتقاء الإمبراطوريات واستقرارها، يرتبط إذن بعوامل داخلية أولاً، وظروف خارجية ثانياً. وبين كلا النوعين من العوامل والظروف ثمة علاقة غير متكافئة، علاقة تقرر ماهية العقلانية، التي يتعين أن تتصف بها الإمبراطورية المعنية. فالمجال الذي تعمل في إطاره نخب الإمبراطورية المعنية بنجاح أو بخسران يُحَدَّد من خلال مدى تمتع الإمبراطورية المعنية بهذه العقلانية ذات الخصوصية المتميزة. فهي؛ أي هذه العقلانية، تجسد عموماً، ما أطلقنا عليه هنا "منطق الهيمنة العالمية".

الفصل الرابع

التَّمْدِين والحدود المتاخمة للشعوب الهمجية: خصائص النظام الإمبراطوري ومهماته

تواجه الدول المترامية الأطراف، والإمبراطوريات العالمية، على وجه الخصوص، ضغوطاً متزايدة تقتضي منها أن تقدم مسوغاً لوجودها. فبالنسبة إلى الكيانات الصغيرة جغرافياً؛ أعني بالنسبة إلى المدن، والدول الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم أيضاً، قد تكون حدودها الجغرافية موضع نزاع وجدل، وقد تدور حروب على ترسيم هذه الحدود، إلا أن الأمر المؤكد هو أن البنية الأساسية للكيان لا تكون موضوعاً للنزاع عادة؛ فالتصور العام يرى أن ميزة الكيانات الصغيرة تكمن في أنها تجسد تركيبة طبيعية؛ ومن ثم فإن وجودها أمر لا غبار عليه، ولا مجال للطعن فيه. بيد أن هذا التصور لا ينسحب على الأنظمة أو الكيانات المترامية الأطراف. ويكمن السبب الجوهري لهذا التصور في أن هذه الأنظمة تتصف بوجود تباين بين القوة التي يمارسها المركز والقوة المتاحة للمناطق التابعة، وأن هذا التباين يكون أشد وضوحاً، كلما كانت المناطق المسيطر عليها سياسياً أو اقتصادياً أكبر. فهنا تصبح جلية بوضوح، هيئة السيطرة التي يمارسها النظام السياسي؛ فأولئك الذين يخضعون لهذه السيطرة يسألون عن معنى هذه السيطرة وهدفها بنحو يختلف عن الصيغة التي يستخدمها أولئك الذين يخضعون لسيطرة كيانات صغيرة من حيث المساحة الجغرافية، كيانات تتعادل فيها مراكز القوة؛ لكثرة عدد هذه المراكز: فوجود الوحدات السياسية الأخرى يعفي الوحدة السياسية المعنية من تقديم مسوغ لوجودها.[1]

إلا أن الأمر على النقيض من هذا في حالة الدول والإمبراطوريات المترامية الأطراف؛ فهنا تسأل المناطق التابعة المركزَ باستمرار عن "أحقية" تسلطه أو هيمنته عليها، لا بل إنها تدين التسلط والهيمنة وتتمرد عليهما؛ ومثالاً على هذه الحقيقة لا بد لنا من التذكير بالسؤال الذي طرحه يوهان زيلسبَرِي Johann Salisbury، على سليل أسرة هوهنشتاوفن

الإمبراطور فريدريك الأول [باربروسا]: «مَنْ خول الألمان أن يكونوا حكاماً على الأمم؟ مَنْ أعطى هؤلاء البشر القساة الهمج، الحق في أن ينصبوا، كما يشاءون، سيداً يعتلي هامات بني البشر، كما لو كان هؤلاء صبياناً صغاراً؟»[2] الجواب الصائب هو ضمنياً: لا أَحد. فالألمان أباحوا لأنفسهم حقاً ليس من حقوقهم؛ ولذا، فإن الخير كل الخير في أن ينهوا تطاولهم هذا بأسرع وقت ممكن. وبحسب ما ينقله تيتوس ليفيوس Titus Livius، طرح هنيبعل سؤالاً مشابهاً في شأن سلوك الرومان الذين أرادوا في إسبانيا أن يلزموه بالقيود نفسها التي كانوا قد ألزموا بها من قبلُ [أخاه السابق عليه في الحكم] هَسْدروبعل، فهنيبعل قال متسائلاً: «إن هذا الشعب المتعطش للأفعال غير الإنسانية والمستغرق في تجبره وكبريائه يريد أن يمتلك كل شيء في العالم، يريد أن يقرر كل ما يحدث. فهو يجيز لنفسه الحق في أن يقرر ماهية العدو الذي يحق لنا محاربته، وصفة الشعب الذي علينا أن نعقد السلام معه. إنه يضيق علينا الخناق ويحشرنا في حدود من جبال وأنهار لا يجوز لنا عبورها أبداً؛ على حين أن هذا الشعب، لا يحترم، هو نفسه، الحدود التي يرسمها بيده».[3]

وحينما يكون أمن الكيانات المترامية الأطراف في يد مركز إمبراطوري يفرض عليها سلطانه، عندئذٍ تكون هذه الأنظمة عرضة للاتهام بأنها تتصرف بنحو تعسفي وتنتهج أسلوباً متحيزاً. وسواء تم الإعراب عن هذا الاتهام عن حق أو عن غير حق، فلا بد من التساؤل: ما الشرعية، التي تتذرع بها الأنظمة الإمبراطورية في سياق الرد على النقد الذي يوجه إليها؟

أولاً: السلم ذريعة للهيمنة الإمبراطورية

يستعين المرء في كثير من الأحيان بفرض السلام مسوغاً لوجود النظام الإمبراطوري: فالكيانات السياسية المتصفة برقعتها الجغرافية الواسعة أولاً، وبخضوعها لسلطان قوة مركزية ثانياً، هي فقط القوى القادرة على الحيلولة دون استمرار اندلاع الحروب؛ بسبب ترسيم الحدود أو رغبة في توسيع هذه الحدود، فوجود الأنظمة الصغيرة يؤدي إلى اندلاع حروب من هذا القبيل بنحو تلقائي. وتشير الأيديولوجية الإمبراطورية إلى روحها المسالم نقيضاً لما تتصف به الأنظمة السياسية من طبيعة مزعومة. ويعثر المرء في الإينيادة التي ألفها

شاعر روما المعروف فرجيل على أشهر مسوغ لهذه الشرعية، ففرجيل يزعم أن جوبيتر - أي المشتري الذي كان الرومان يرون فيه كبير آلهتهم - قد تنبأ لأبناء روما المنحدرين من [الأمير الطروادي] آينياس Aeneas، أنهم سيكونون "سادة العالم"، وفرجيل يقول على لسان جوبيتر: «الحرب ستضع الأوزار، والعالم المتوحش، سيميل إلى الرقة والتسامح/ الميثاق بين الآلهة والعباد Fides/ وكذلك الآلهة فستا Vesta، وكويرينوس Quirinus، ومعه أخوه روموس Remus، / قد قرروا جميعاً: أن أبواب الحرب المروعة/ قد أُغلقت بأقفال من حديد: أن الجنون الخسيس/ أن العفريت، قد كُتفت يداه إلى الخلف بمائة وثاق صارم/ وصار يجلس على الأسلحة الفتاكة عاضاً بنواجذ تسيل منها الدماء حنقاً».[4]

ويرى دانتي أيضاً «أن الخير، كل الخير، يكمن... في تمتع الإنسان بحياة يرفرف عليها السلام»؛ فهو كان على ثقة تامة بأن هذه الحياة لن تُحَقَّق إلا إذا خضعت البشرية «جمعاء لسلطان حاكم واحد ... فما دام بنو البشر يحكمهم أمير واحد، فإنه سيكون بالنسبة إليهم أشبه بالإله؛ وبهذا المعنى، فإن الخضوع لهذا الأمير يعكس على أفضل نحو الاستجابة للمشيئة الإلهية. فهذا الخضوع هو العامل الذي يسبغ عليهم الخير والأمان».[5] فبالنسبة إلى دانتي لا يمكن أن يستتب السلام بنحو دائم من غير أن تكون هناك مملكة كونية، تشبه النظام الإمبراطوري المترامي الأطراف الذي حكم أوربا في القرون الوسطى وفي مطلع العصور الحديثة؛ فحيثما يوجد حاكمان، لا بد أن يندلع النزاع الدائم بينهما. ومن خلال وجهة النظر هذه اعترض دانتي على رفض أنصار الملك الفرنسي فيليب (الجميل)، وحلفائه من مريدي البابا وممثلي المدن الإيطاليين الإقرار بوجود سبب يحتم خلق مملكة عالمية وإصرارهم على العمل؛ لخلق نظام يتصف بوجود دول ودويلات مستقلة تتمتع بالسيادة الوطنية؛ فدانتي كان قد أكد أن حديثهم عن العدالة إنما هو نفاق بيِّن؛ لأنهم لا يريدون في واقع الأمر، أن يكون هناك مَنْ هو قادر على تمكين العدالة من الانتصار فعلاً.

ومهما تكن الحال، فثمة منظرون معدودون في تاريخ الفكر السياسي الأوربي، شاركوا دانتي في الاعتقاد بأن خلق نظام إمبراطوري وسيلة قمينة بالمحافظة على السلام الدائم؛ فتوماسو كامبانيلا Tommaso Campanella فقط - وبشيء من التحفظ - جيوفاني بوتيرو

Giovanni Botero، أيضاً، كانا قد أعربا عن تصورات مشابهة في شأن السلام الذي تحققه الإمبراطورية، حينما راحا يبثان الدعاية لخلق نظام سياسي تسيطر عليه إسبانيا، وينشر سلطانه على أوربا أولاً، ومن أوربا على العالم برمته.[6] فالغالبية العظمى من أقطاب الفكر السياسي في أوربا منحت معاهدات السلام الموقَّع عليها بين الدول المختلفة أهمية أكبر من السلام الذي يتكفل بتحقيقه السلطان الإمبراطوري؛ فعوضاً عن وجود قوة متفوقة في مركز المنطقة المراد تحقيق السلام فيها، ينبغي توطيد دعائم السلام من خلال اتفاقيات جماعية تلتزم بتنفيذها دول متساوية من حيث المبدأ. وقد كان إيمانويل كانط في مؤلفه المعنون **السلام الدائم** (1795)، قد أسبغ على هذا التصور معنى صار من أشهر المعاني وأكثرها تأثيراً في هذا السياق؛[7] فمشروع السلام القائم على معاهدات سلام تعقدها الدول المختلفة وتتكفل بتأمينه جماعة الدول المتعاهدة يرفض تحقيق السلام بأي ثمن، وينتقد السلام الذي تتكفل بتحقيقه الدولة الإمبراطورية مادام هذا السلام أشبه ما يكون بالهدوء المخيم على المقابر. فالاستعباد السياسي والركود الاقتصادي هما دائماً الثمن الذي يجب دفعه لقاء هذا السلام، وهو ثمن باهظ حقاً. كما يؤكد هذا المشروع أن نظام سلام من هذا القبيل لا قابلية له على الاستمرار والبقاء على قيد الحياة؛ فبعد برهة من الزمن تُقَوَّض أركان هذا النظام تلقائياً؛ جراء انتشار حركات التمرد واندلاع الثورات بفعل ما ستُعَرَّض له المناطق التابعة من عمليات نهب وسلب، يُراد منها أن تقدم لسكان المركز الإمبراطوري المنافع المادية الضرورية؛ لتعويضهم عن الحرية التي سُلبت منهم.

ومثالاً على وجهة النظر هذه؛ أعني على وجهة النظر التي تشير إلى ما تتحمله المناطق التابعة من تكاليف باهظة؛ جراء خضوعها لسلطان إمبراطوري معين، لا بد لنا هنا من أن نسوق الهجوم الذي شنه مونتيسكيو Montesquieu، على الممالك الكونية؛ ففي مؤلفه المعنون **أفكار حول الملكية العالمية** *Réflexions sur la monarchie universelle* (المنشور عام 1727تقريباً)، يعلن مونتيسكيو: مع أن الرومان قد خربوا العالم برمته تنفيذاً لرغبتهم في إنشاء أول مملكة عالمية، إلا أن تصرفهم الهمجي لم يبلغ ذلك القدر الذي بلغه تصرف الإسبان، فهؤلاء؛ أي الإسبان، دمروا كل شيء وخربوه؛ لا لشيء إلا لأنهم أرادوا أن يستحوذوا على كل ما وقع بصرهم عليه.[8] و يقلب مونتيسكيو في هجومه على

الإمبراطوريات زعم الإمبراطوريات أنها تريد القضاء على الهمجية رغبة منها في نشر المدنية رأساً على عقب، مؤكداً أن الإمبراطوريات تقضي على المدنية وتنشر الهمجية في العالم، واصفاً السياسات التي تنتهجها الإمبراطوريات بأنها هي الهمجية عينها؛ فليس في مستطاع أي دولة أن تتصرف تصرفاً همجياً في العالم النائي من غير أن يكون لهذا التصرف تداعيات في مركز الإمبراطورية ذاته، فبعد برهة من الزمن ستسود - في المركز أيضاً - الصيغ التسلطية والتعسفية السائدة ذاتها في المناطق التابعة؛ فبسبب القوانين الحتمية الكامنة فيها، تميل الإمبراطوريات - بحسب وجهة نظر مونتيسكيو - إلى تدمير نفسها بنفسها؛ ومن ثم فإن السلام الذي تريد هذه الإمبراطوريات تحقيقه غير قابل للتحقق في المنظور الطويل. ويتساءل مونتيسكيو، على خلفية النتائج الاجتماعية والاقتصادية المدمرة التي خلفها التسلط الإسباني في جنوب إيطاليا: هل من حق إمبراطوريات عالمية دينها الهيمنة ونهجها الاستبداد أن تشغل مكاناً في عالم يتصف بهيمنة التجارة؟

لقد كانت إسبانيا قد أمست في القرن الثامن عشر الصيغة المناقضة للمجتمع التجاري، والقوة العظمى المثبطة لتقدم الإنسانية.[9] ومنذ هذا التاريخ، مابرح المرء يلتقي في النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية على تصورات متزايدة، تشير إلى أن التجارة أكثر كفاءة من القوة السياسة في تحقيق التكامل بين المناطق الواسعة، علماً أن التكامل من خلال التجارة لم يعدّ - على مدى زمن طويل - نهجاً من مناهج الهيمنة الإمبراطورية. وعلى صعيد آخر، تأتى التأثير الكبير لمؤلف كانط حول السلام الدائم من حقيقة أن هذا المؤلف قد انطلق أيضاً من التصورات الجديدة حول دور التبادل الاقتصادي في تحقيق التكامل بين المناطق مترامية الأطراف، وراح يربط هذه التصورات بالأحكام الأخلاقية الخاصة بتوطيد دعائم السلام، وضمان تمتع المواطنين بالحياة الحرة الكريمة. وبهذا المعنى، فإن نظرية السلام القائم على الأسس الديمقراطية هي النموذج النقيض لخطة ذلك السلام الذي توطد دعائمه هذه الإمبراطورية أو تلك؛ فنظرية السلام القائم على الأسس الديمقراطية تنطلق من عالم يتصف بتعدد الدول الوطنية، مفترضة أن الدول التي يسود فيها نظام سياسي يقوم على أسس الديمقراطية تتصف بـ "الروح المسالمة" لا محالة.[10]

وقبل فترة وجيزة من الزمن، طور روبرت كوبر Robert Cooper، هـذه النظريـة إلى نظام دولي يأتلف ومتطلبات عصر ما بعد الحداثة؛ وبعمله هذا كان كـوبر قـد قلـل شـأن سريـان مفعـول هـذه النظـرية؛[11] "فعـالم" دول مـا بعـد الحداثـة يُقـصَر – بحـسب تصورات كوبر – على أوربا إلى حد بعيد. فهذه الدول؛ أعني دول ما بعد الحداثة، تواجهها "عوالم" ماتزال تطبق القواعد المعمول بها في دول عصر الحداثة: الكفاح المستمر من أجـل البقاء على قيد الحياة في سياق المواجهة السائدة بينها وبين اللاعبين الذين ينتهجون القواعد نفسها. وكان جون ميرشـهايمر John Mearsheimer، قـد صـاغ هـذه القواعـد بمعنـى يوحي أن التفوق العالمي الذي تحرزه لنفسها إحدى القوى الكبرى هو العامل القادر عـلى الحيلولة دون اندلاع الحروب من أجل كسب الهيمنة.[12] وبهذا النحـو، فـإن الـزعم الـذي تردده الإمبراطورية؛ أعني تسويغها وجودها بمسوغ مفاده: أنها الضامن الوحيـد لتوطيـد دعائم السلام بشكل دائم ومؤكد، قد أعاد ميرشهايمر – ولو بأسـلوب سـلبي – صـوغه بنحو يتفق مع وجهة نظر "المدرسة الواقعية" في السياسة الدولية.

وقد كان روبرت كاجان Robert Kagan، في دراسته الاستفزازية المعنونة **القوة والـوهن** Macht und Ohnmacht، والمنشورة عام 2003، قد عدَّ عالم السياسة في عصر ما بعد الحداثـة وفي عصر الحداثة؛ أي في العصرين اللذين رسـم روبـرت كـوبر صـورتيهما، بمنزلـة العـالمين اللذين تحدث عنهما إيمانويل كانط وتومـاس هـوبز Thomas Hobbes، فـراح يقـارن بيـنهما مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى تتحرك في عالم هوبز (الفوضوي)، المفعم بالريب والاستعداد لخوض الحروب والصراعات الدامية، على حين أن الأوربيـين ينعمـون بمزيـات عالم الفردوس الذي تراءى لكانط. بيد أن تصورات كاجان تنطوي على طرفة تستحق الـذكر، فالعالمان اللذان تحدث عنهما لم يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر، أما الـسلام في أوربـا فحُقِّـق أصلاً بفضل ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات على خوض الحروب.[13]

وهكذا أيضاً ورثت الولايات المتحدة الأمريكية الميراث الذي خلفته الإمبراطوريات الكبرى؛ أعني أن الولايات المتحدة قد أخذت تستخدم تكفلها بتحقيـق الـسلام في ربـوع العالم لتسويغ ما تتمتع به من سلطان، وما تمارسه من نفوذ، علماً أن هذا السلام صار يقاس

– بالنسبة إلى إمبراطورية ديمقراطية – بجدية الالتزام بحقوق الإنسان وبمدى تطبيق هذه الحقوق. ومعنى هذا أن حقوق الإنسان قد احتلت المكانة التي كان يحتلها، في سابق الزمن، الزعم الذي طالما سوغت به الإمبراطوريات وجودها؛ أعني زعمها أنها تريد نشر المدنية. وعلى صعيد آخر، نجد هناك التعهد بتحقيق الرخاء؛ فهذا التعهد، الذي كثيراً ما استخدمته، في الأزمنة السابقة، الإمبراطوريات لتسويغ وجودها، مايزال يُستخدم من دون أي تغيير. ومهما تكن خصائص القيم السائدة في المركز، فالأمر البيِّن هو أن هذه القيم يمكن تحقيقها فقط في حال استتباب السلام؛ ومن هنا فإن السلام الذي تعمل الإمبراطورية المعنية على توطيد أركانه هو الفرصة المناسبة لتحقيق القيم الأخرى. ولم تكد كل الإمبراطوريات تكتفي بالسلام وحده لتسويغ شرعيتها، بل عملت على إثبات كفاءته أيضاً، من خلال ربطه برسالة معينة.

ثانياً: رسالة الإمبراطورية وقدسيتها

إن كل الإمبراطوريات ذات العمر المديد اختارت، هدفاً لوجودها وتسويغاً لشرعية هذا الوجود، مهمة ذات بعد تاريخي عالمي؛ أعني أنها كانت قد زعمت أن لها رسالة ذات أهمية كونية أو رسالة تنقذ العالم المنضوي تحت لواء الإمبراطورية من الشرور التي عاناها البشر عبر التاريخ. وعلى حين أن القوى ذات النفوذ والهيمنة، ليست بحاجة إلى رسالة معينة لتسويغ هيمنتها، فإن الإمبراطوريات بأمس الحاجة إلى هذه الرسالة. ففي الصراع المحتدم ضد المنافسين لا بد للقوى المهيمنة من أن تبذل كل جهدها؛ من أجل المحافظة على منزلتها بين الشعوب ومكانتها في العالم. وقد تستخدم هذه القوى ما لديها من قوة أيديولوجية، لكن هذه القوة الأيديولوجية تلعب دوراً في السياسة الخارجية في المقام الأول. أما بالنسبة إلى رسالة الإمبراطورية فإن الأمر الواضح هو أن هذه الرسالة تريد مخاطبة البشر القاطنين داخل الإمبراطورية المعنية، وأولئك المواطنين، على وجه الخصوص، من المنتمين إلى مركز تلك الإمبراطورية. وقبل هذا كله، فإن هذه الرسالة هي من نتاج الوساوس الذاتية التي تستغرق فيها النخب السياسية، وتستوحي منها الثقة والإرادة على المضي قدماً في تحقيق المشروع الإمبراطوري.

وفي وسع المرء، طبعاً، أن يرى في الرسالة الإمبراطورية المدعية إنقاذ البشر من الشرور، وفي زعم الإمبراطورية العالمية أن لديها تفويضاً إلهياً، نعم! في وسع المرء أن يرى في هذا وذاك مجرد مصطلحات "أيديولوجية" وأن يحاول؛ من ثم إزاحة القناع عن النواة الحقيقية للمشروع الاستعماري للاستدلال على ما فيه من مصالح مادية دنيئة، يراد التستر عليها عادة. وإذا فهم المرء الأيديولوجية على أنها تعكس خداع اللاعبين في الحياة السياسية وفي الحياة الاجتماعية، ذاتهم بذاتهم، في شأن حقيقة أهدافهم ومراميهم؛ أي إذا فهمها بالنحو الذي اقترحه كارل ماركس في مؤلفه المعنون **انقلاب لويس بونابرت في الثامن عشر من شهر برومير**؛[14] فسيكون نقد الرسالات الإمبراطورية من وجهة النظر الأيديولوجية أمراً مجدياً وذا دلالات حقاً. بيد أن من السهولة النظر إلى الأيديولوجية على أنها خداع ومغالطة،[15] تريد أن تمارسها فئة قليلة العدد من ذوي السلطان وأتباعهم من المثقفين؛ بغية تضليل الجمهور في شأن الأهداف والمرامي الحقيقية للسياسة الإمبراطورية. ولما كان النظر إلى الأيديولوجية على أنها هي المغالطة والتضليل عينهما، يجرد النظرية الماركسية في شأن الأيديولوجية من دقيق معانيها، ويحولها إلى نظرية مشابهة لنظرية الخداع الكهنوتي، التي صاغها في الزمن السابق على ماركس، الفلاسفة الفرنسيون في عصر التنوير؛ لذا ينبغي لنا هنا الإحجام عن البحث في الرسالات الإمبراطورية، انطلاقاً من التحليل الأيديولوجي؛ فنقد الأيديولوجية انطلاقاً من النظرية الاقتصادية في تحليل الاستعمار يؤدي عموماً إلى أن يعد مجمل السياسة الإمبراطورية مجرد مساعٍ يبذلها بضعة لاعبين؛ من أجل تحقيق المصالح الخاصة بهم.

وخلافاً للتكهنات الدارجة التي يُعرب عنها النقد للأيديولوجية، تفرز الرسالات الإمبراطورية التزامات وتعهدات لا يمكن تفسيرها بناء على المصالح الاقتصادية الخاصة باللاعبين من أصحاب النفوذ في الإمبراطورية المعنية؛ فبحسب وجهة نظر هؤلاء تكاد هذه الالتزامات والتعهدات تبدو مجرد هدر للموارد؛ فالرسالة الإمبراطورية تُلزم أنصارها ومريديها مساندة مشروع طويل المدى؛ أي مساندة مشروع يتفوق، من حيث أفقه الزمني، تفوقاً كبيراً على الأفق الزمني المحدود الذي ينطلق منه الفرد الواحد؛ ومن هنا، فإن في وسع المرء أن يرى في الرسالة الإمبراطورية وسيلة أيضاً، تمكن الإمبراطورية المنطلقة من منظور زمني يأخذ قروناً كثيرة من الزمن في الحسبان، من فرض المنطق المتحكم في تصرفها

على أولئك الأفراد الذين يتوفرون على أفق زمني وقوة ونفوذ بمقادير محدودة؛ فالإمبراطورية تجبرهم على إيثار مصالح الإمبراطورية على مصالحهم الخاصة، إذا كانوا يريدون فعلاً تنفيذ السياسة الإمبراطورية. إن هذا هو بالضبط مغزى الخطاب الذي توجهه الرسالة الإمبراطورية إلى النخبة الإمبراطورية.

إن التعبير المجازي القائل: إن الإمبراطورية المعنية تستخدم رسالتها؛ لتطويع النخب السياسية والاجتماعية، ولمنعها من إيثار مصالحها المادية القصيرة المدى على توطيد أركان الإمبراطورية في الزمن الطويل، ويمكن أيضاً وصف ما سبق بأنه تعبير آخر لتلك العملية التي يتناوب على أدائها في بعض الأحيان، الأطراف المختلفون المكونون للنخبة الإمبراطورية، ويتكاتفون على النهوض بها في أحيان أخرى. فبحسب وجهة النظر هذه، نجد أن النخبة المشرفة على تسيير دفة الحكم في الإمبراطورية، بأمس الحاجة، في الأمد القصير، إلى مساندة النخبة القادرة على التأويل، نخبة المثقفين والأدباء والعلماء والصحفيين ومن سواهم من الأفراد القادرين على دعمها وتثبيت خطاها، بما يفتحونه من آفاق جديدة وما يقدمونه من رؤى نافعة تزيدها قوة في ممارسة سلطانها، وتعلي شأن هذا السلطان. بيد أن هذه الآفاق الجديدة والرؤى النافعة تكتسب، هي ذاتها، تأثيراً سياسياً لا يضع قيوداً على الشرعية التي يستند إليها مَنْ بيدهم السلطان فحسب، بل أيضاً على الأسلوب الذي يمارس به هؤلاء السلطة التي يهيمنون عليها. وبهذا النحو يحظى المثقفون ممن هم من دون قوة عادة بتأثير كبير؛ ففي روما لعب الشعراء من مريدي [المستشار السياسي الروماني] سيلينيوس مايكيناس C. Clinius Maecenas، دوراً من هذا القبيل بنجاح مؤكد؛ وفي الصين تمتع كونفوشيوس والداعون إلى آرائه بقوة التأثير هذه، كما تمتع بهذه المنزلة علماء الكلام الجدد من أتباع مدرسة سالامانكا في إسبانيا، والشعراء من أبناء العصر الفيكتوري في بريطانيا العظمى، والمثقفون الماركسيون في الاتحاد السوفيتي، والمحافظون الجدد من المنظرين والكتاب والصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهؤلاء - على وجه الخصوص - أخذوا يناقشون مسألة الدور الذي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلعبه في السياسة الدولية، منذ انتهاء الصراع بين المعسكرين: الغربي

والشرقي، وصار لهم - من دون النظر إلى كون مقترحاتهم صائبة أو زائفة - دور عظيم الشأن في تحديد المشكلات والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن الرسالة الإمبراطورية تنطوي على مغزى يفوق كونها مجرد وسيلة، تستخدمها الإمبراطورية العالمية لتأكيد شرعيتها، وتبقى هذه الحقيقة قائمة ولو اعترفنا أنها - أي الرسالة الإمبراطورية - تفي بتسويغ الشرعية إلى حد بعيد؛ فمن خلال الرسالة الإمبراطورية تتحول الشرعية التي تضفيها الإمبراطورية على نفسها بنفسها، إلى هالة قدسية تتقمصها الإمبراطورية. فشعورها شبه الديني بالهدف الذي تسعى له يعني أن الإمبراطورية لم تعد تخضع للقرارات العشوائية التي يتخذها ذوو الجبروت السياسي والجبروت الاجتماعي. فمع أنهم يتوفرون على قوة في الإمبراطورية المعنية، إلا أن الإمبراطورية تفرض عليهم قوتها في نهاية المطاف. ولئلا يكون في مستطاع شخص ما أن يكون وصياً على الإمبراطورية لا بد لرسالة الإمبراطورية من أن تتسم بهالة قدسية تجعلها فوق كل الأحداث السياسية اليومية. ويلمس المرء هذا الأمر في الرسالة التي بشرت بها الإمبراطورية الرومانية؛ فبهذه الرسالة أخذت الإمبراطورية الرومانية على عاتقها تحقيق السلام الروماني Pax Romana، وتأمينه في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي المناطق المجاورة له.

وليس ثمة شك أن في وسع المرء أن يحتج بأن مصالح التجار والمصرفيين الإيطاليين كانت تقتضي هذا السلام؛ لأنه كان قد قضى على عمليات القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، وأنهى الحروب الدائرة رحاها في الشرق حباً بكسب النفوذ؛ فمخاطر التجارة تراجعت حقاً، وصار استثمار رأس المال أكثر أمناً، إلا أن الأمر المؤكد هو أن بعض التجار كانوا متواطئين وقراصنة بحار،[16] وأن بعض المصرفيين كانوا يربحون ربحاً وفيراً من الحروب. وهكذا فإن أمن الرحلات البحرية واستقرار دعائم السلام كانا على علاقة وثيقة بمصالح بضع فئات، وبطبيعة الظرف الزمني السائد. ومعنى هذا أن الإمبراطورية المعنية لا تستطيع أن تؤسس شرعيتها الرئيسية على أساس من هذا القبيل؛ أعني على أساس هش بنحو شديد. ومن هنا، لا بد من عزل الرسالة الإمبراطورية عن التقلبات التي تطرأ على مصالح أصحاب النفوذ السياسي والنفوذ الاجتماعي. وليس ثمة شك في أن الإعلاء من

قدسية الإمبراطورية هو الوسيلة القمينة بتحرير الرسالة الإمبراطورية من التقلبات التي تطرأ على مصالح الفئات المختلفة. أما بالنسبة إلى روما، فقد تم الإعلاء من شأن الرسالة الإمبراطورية من خلال تأليه السلام، هذا التأليه الذي بدأ حين أصدر أوكتافيوس أمره ببناء الهيكل المسمى آرا باسيس ara pacis. فبهذا النحو أجبر مواطنُ روما الأول أوكتافيوس، كل خلفائه في الحكم على الالتزام بمشروع كان قد صار الهدف الذي يتعين على كل إمبراطور السعي لتحقيقه، إذا ما أراد أن يحظى باعتراف الشعب وأعضاء مجلس الشيوخ.

ويمكن الرسالة الإمبراطورية أن تكون جزءاً من الصورة التي ترسمها الإمبراطورية المعنية لنفسها ضمنياً؛ [ومن ثم فليست هناك حاجة تدعو إلى الحديث عن هذه الرسالة من حين إلى آخر]، بيد أنها يمكن أيضاً أن تكون أمراً يجب الإعلان عنه بطريقة تنبض بالحياة، ومرمى لا بد من تأكيده بالأقوال والأفعال دائماً وأبداً. وتُحقَّق الحالة الأولى في الأزمنة التي يسودها الاستقرار، على حين تُحَقَّق الحالة الثانية في العصور التي تتسم بالأزمات والتوترات. وتأسيساً على هذا، صعدت روما منذ منتصف القرن الثالث؛ أي حينما تعاظمت المخاطر الحافة بحدود الإمبراطورية، تأكيدها أن السلام هو الرسالة التاريخية والرسالة العالمية اللتين أخذتها الإمبراطورية الرومانية على عاتقها؛ فبهذا النحو تم الإفصاح عن عظمة الخسارة التي ستُحقَّق لو انهارت الإمبراطورية واختفت من الوجود.[17] فما كان في سابق الزمن مجرد التزام وارتباط تبنتهما النخب السياسية، صار الآن أمراً يتعين تثبيته في وعي كل السكان؛ بغية حثهم على التضحية بالغالي والنفيس إن تطلب دوامُ الإمبراطورية هذه التضحية. وحتى الأب الكنسي أُغسطين أسهم أخيراً، في الدفاع عن الإمبراطورية الرومانية، حينما حاول إقناع المسيحيين القاطنين داخل الإمبراطورية بأن السلام الذي تحققه الإمبراطورية، فيه نفع كبير لنشر المسيحية ولتطبيق الحياة القائمة على التعاليم المسيحية، وأن من مصلحة المسيحيين أن تبقى الإمبراطورية الرومانية على قيد الحياة، بالرغم من بعض مساوئها وبداياتها المظلمة؛ وهكذا راح يؤكد أن الدفاع عن الإمبراطورية الرومانية فرض مكتوب عليهم.[18]

إلا أن دور الأدباء والفنانين في إضفاء الهالة القدسية على الرسالة الإمبراطورية كان أعظم بكثير من دور المنظرين السياسيين، فبينما كان المهندسون المعماريون والنحاتون يُشَيِّدون معابد السلام لتجسيد دور السلطان الروماني في نشر المدنية، كانت مجموعة الشعراء المحيطين بمايكيناس - وهي مجموعة ضمت أعظم شعراء ذلك العصر؛ أعني هوراس Horaz وفرجيل - تمجد إصلاحات أوغسطس وتعدّها برنامجاً لتجديد العالم الذي سيبقى قائماً، مادامت الإمبراطورية الرومانية تتمتع بالحياة. أما بالنسبة إلى أوكتافيوس فقد كان دعم الأدباء أمراً مهماً جداً؛ فالقوانين والمراسيم وحدها ما كانت تضمن تنفيذ برنامجه الإصلاحي بالنجاح المطلوب؛ فبرنامجه هذا كان أيضاً بحاجة إلى بريق ثقافي، وإلى مَن هو قادر على تبيان معانيه العميقة؛ أي كان بحاجة إلى أمور أخرى ما كان البيروقراطيون يتوفرون عليها.

وكان فرجيل - على وجه الخصوص - قد خصص جزءاً ذا بال من أعماله الأدبية؛ للإشادة ببرنامج أوكتافيوس الإصلاحي. فقصائده المسماة "الرعويات" أدانت تدهور أخلاق النخب الحضرية، وأشادت كثيراً بالحياة الريفية، وهي تعدها الينبوع الذي ينهل منه المرء العوامل الضرورية لتجديد ميراث الآباء والأجداد. وكان فرجيل يأمل أن يؤدي تجديد هذا الميراث إلى تخطي العصر الحديدي، وبزوغ فجر العصر الذهبي على الدنيا أجمعين. لقد تناول فرجيل هذه الأمور في القصائد المسماة "الزراعيات"،[19] وفي تلك القصائد أيضاً التي اشتمل عليها مؤلف فرجيل عن [البطل الفرد] آينياس Aeneis. فهذا المؤلف، الذي لم يكتمل بسبب وفاة فرجيل المفاجئة، والذي كان الشاعر قد أوصى بإحراقه، يتحدث عن رحلات آينياس عقب هروبه من طروادة المضرمة فيها النيران، وعن تنبؤات كثيرة، تشير إلى ما سيحققه عهد أوغسطس من سلام «ينشر ظلاله على العالم برمته». ويعرب فرجيل في مؤلفه هذا عن تطلعه إلى أن يُحَقَّق على يد آينياس نظام سلام عالمي، مستخدماً آينياس رمزاً لأوغسطس؛ فانتصاراته تنطوي على الإرادة في تخطي الجنون، والسير على درب السلام. وهكذا، صارت الإمبراطورية الرومانية متكفلة لا بتحقيق السلام فحسب، بل برعاية القيم الإنسانية أيضاً؛ فرسالة روما التبشيرية، وهي رسالة كان فرجيل قد أسبغ عليها قدسية دينية، تسعى لإعلاء القيم الإنسانية وتريد نشر

السلام في العالم الذي ستتمتع فيه روما بالخلود، بحسب البشرى التي أعلن عنها جوبيتر: «فهؤلاء (يعني سكان روما) لم أضع لهم حداً، لا من حيث المكان ولا من حيث الزمان/ لقد منحتُهم مملكةً لا حد يحدها؛ فحتى يونو ذاتها، هذه الإلهة الصلبة/ هذه الإلهة التي أضناها الآن رعب البحر والبر والسماء/ ستتولى توجيه الذهن، وترعى معي أبناء روما/ سادة العالم، ترعى معي الشعب الذي يرتدي عباءة الرجولة».[20]

وهكذا، اكتسب سلطان الرومان على حوض البحر الأبيض المتوسط الشرعية، وصار الاندماج بالإمبراطورية يفتح آفاقاً للإسهام في نعم المدنية؛ فخارج حدود الإمبراطورية تسود الهمجية والحروب، بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر؛ فالسلام الذي تتكفل الإمبراطورية بإشاعته، يتم ربطه بالعصر الذهبي الأسطوري، ويغدو بهذا النحو من مقدسات الأمور. وكلا الأمرين؛ أعني فكرة العصر الذهبي وفكرة الجنة بوصفها الفردوس المحروس من غوائل المحيط المعادي، يكمن أصلهما في الشرق، وكانتا غريبتين جداً عن طريقة الفكر الروماني المعروف عنه النزوع الشديد إلى الإعلاء من شأن سياسة القوة. ولقد كان فرجيل بمزجه هذه الأفكار بتصوراته في شأن التاريخ الروماني، قد أسهم بنحو مشهود في تحقيق التكامل الثقافي على مستوى الإمبراطورية، فهو يوحي أن روما لم تتجه إلى الشرق للاستيلاء عليه بسياسة القوة فحسب، بل هي كانت مستعدة أيضاً لأن تستوعب ميراثه الثقافي وتراثه السياسي وتراثه الأيديولوجي أيضاً؛ فالحديث عن رحلات آينياس من طروادة إلى إيطاليا كان يراد منه أن يكون تصويراً مجازياً لانتقال هذا الميراث. والحديث عن الكفاح من أجل طروادة كان ينبغي أن يكون رمزاً إلى ما ارتكبه الشرق من انتحار ثقافي، وأن الخلاص قد جاء من الغرب بهيئة السلام الذي وطدت دعائمه الإمبراطورية الرومانية. وعند أخذ هذه التصورات في الحسبان، فليس من الصعب علينا أن نفهم السبب الذي دفع أوغسطس إلى أن ينشر هذا المؤَلَّف على الملأ، مخالفاً بذلك وصية فرجيل بضرورة إضرام النار فيه.

ومن حين إلى آخر، وظف هوراس أيضاً،[21] شاعريته لخدمة الرسالة الإمبراطورية التي تبنتها روما؛ فإنتاجه الشعري المبكر كان يدور حول فظائع الحرب الأهلية؛ وكان

هوراس يعلق كل أمله على ذلك المرء الذي سيُنهي هذه الفظائع، على أوكتافيوس/ أوغسطس. فبالنسبة إلى هوراس، لم تكن الأزمة المخيمة على نظام الحكم الروماني، في المقام الأول، ذات طبيعة بنيوية، بل كانت ذات طبيعة أخلاقية. وقد كان هوراس بوجهة نظره هذه على اتفاق تام مع وجهة نظر أوغسطس. فهو يهاجم التحرر في المسائل الجنسية ويدين انتشار الزنى وتعاظم الجشع والغش وحياة الترف والتبذير والتخنث، ويشيد بفضائل قدماء الرومان المُجَسَّدة بالرزانة والاعتدال، والشجاعة والبطولة، والتدين والاحتشام، وبحب العدالة. فحيثما تكون هذه الفضائل مُحَقَّقة، تكن ديمومة العصر الذهبي مُحَقَّقة أيضاً؛ فسعي الإمبراطورية لتجديد العادات القويمة والنزاهة والعدالة ضمانة مؤكدة؛ للحيلولة دون تعرض الإمبراطورية للتدهور والانهيار. إن هذه الإمبراطورية هي الوطن الذي قصده هوراس حين قال في أشهر أبياته قاطبة: «الموت في سبيل الوطن عَذْبٌ وشرفٌ كبير».[22]

ومن إمعان النظر في مؤلفات فرجيل، وهوراس، يتبين بجلاء أن السلام الذي حققته الإمبراطورية ما كان الحسنة الوحيدة لتوغل روما في بقاع العالم النائية. فهو كان أيضاً، تجديداً للزمن وعملاً ضرورياً للحيلولة دون السير على درب الانهيار. فالأهمية التاريخية والأهمية العالمية للإمبراطوريات لا تكمنان في طبيعة ما لديها من قوة فحسب، بل تكمنان أيضاً، في طبيعتها الكونية، وطبيعتها التبشيرية. وهذا هو ما يميزها من الدول والقوى ذات النفوذ والهيمنة، فبينما ترى هذه الدول نفسها مجبرة على التصرف في إطار المعطيات التي يفرزها الزمن، تدعي الإمبراطوريات لنفسها أنها هي التي تقرر حركة الزمن. ولعل شحنة الهالة القدسية الحافة بالرسالة الإمبراطورية هي أقوى تعبير عن هذا الادعاء؛ فالعصر الذهبي، الذي تحدث عنه فرجيل وهوراس، ينطوي على معنى يفوق معنى البداية الجديدة لتاريخ الدنيا، وهذا العصر ينطوي على تصور مفاده: أن في وسع الإمبراطورية أن تحدد مسيرة تاريخ الدنيا وتقرر حركته. ومع أن تأسيس الإمبراطورية يعني اندلاع حركة جديدة للزمن، حركة قادرة، بفضل ما لدى الإمبراطورية من قوة، على المضي قدماً؛ لوقف التدهور المتوقع اندلاعه عقب بلوغ العصر الفضي؛ ومن ثم العصر البرونزي وأخيراً العصر الحديدي. ففي ذلك الزمن الذي رأى فيه المرء أن التدهور والانهيار تطور طبيعي وحتمي في

التاريخ، كان وقف تحرك التاريخ نحو الانحطاط هـو الوظيفـة التاريخيـة والوظيفـة العالميـة للإمبراطوريات؛ فالإمبراطوريات تحـول دون انـدلاع الانحطـاط وتقـف في وجـه خـراب العالم. وحينما حظيت فكرة التقدم - بالمقابل - بتأييد واسع في القرن الثامن عشر، تـم النظـر إلى الإمبراطوريات على أنها تسرع من مسيرة التاريخ؛ فالإمبراطوريـات تمـدن العـالم وتنـشر التقدم، بيد أن انحطاطها يفرز، على المستوى العالمي، نتائج ذات أبعاد تاريخية. وكان المرء قـد سحب وجهة النظر هذه على البريطانيين وعلى الأمريكيين معاً.

وعلى صعيد آخر، فإن الهالة القدسية والهالة التبشيرية اللتـين نـسبتهما الإمبراطوريـة الرومانية إلى نفسها ليستا من صفات كل الإمبراطوريات، أما بالنسبة إلى روما - كما سـبق أن قلنا - فقد عُمِّقت هاتان الهالتان بفعـل التـصورات التاريخيـة ذات الأصـل الـشرقي. وحين صارت المسيحية دين الدولة، ما كان هناك بد من التخلي عن بعض مكونات الهالـة القدسية التي نُسبت إلى الرسالة الإمبراطورية، ولاسيما أن الأب اللاهوتي أوغسطين، كان قد ميز بين العالم السفلي والعالم العلوي. بيد أن هذا لا يعني أن الإمبراطورية قد تخلت عن التمسك بالهالة القدسية تماماً، فقد أطلق الأباطرة من أسرة هوهنـشتاوفن، عـلى مملكـتهم اسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، في القـرن الحـادي عشر. وعلى صعــيد آخـــر أخـذ الألمان هذا اللقب فأطلقوه على دولتهم "الإمبراطورية الرومانية المقدسـة الخاصـة بالأمـة الألمانية"*.[23] وترتكز قدسية الإمبراطورية، بهذه التـسمية أيـضاً، عـلى الـدورين: الـديني والتاريخي؛ أعني على الاعتقاد بأن وظيفـة الإمبراطوريـة تكمـن في الحيلولـة دون خـراب العالم وأن خرابها يعني بالضرورة خراب العالم أيضاً.[24]

وبالنسبة إلى الإمبراطورية الإسبانية العالمية يمكن المرء أن يـرى في الـصيغة المتطرفـة التي انتهجتها هذه الإمبراطورية في معاداتها للإصلاحات الدينيـة [التـي تزعمهـا مـارتن لوثر]، رسالة إمبراطورية ما كان الدافع لها يكمن في الإصلاحات الدينيـة بـأي حـال مـن

* هذه الإمبراطورية كانت قد أنشئت إثر تفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسـة، التـي أسـسها حفـدة شـارلمان، والتـي امتـدت سيطرتها فشملت ألمانيا ومساحة واسعة من أوربا. وامتدت حياة "الإمبراطورية الرومانية المقدسة الخاصة بالأمة الألمانية" حتى عام 1806. وأطلق الألمان عليها هذه التسمية؛ لأنها كانت مقصورة على الشعوب الألمانية فقط. (المترجم)

الأحوال؛ فجذور هذه الرسالة كانت تكمن في الحرب التي شنها الإسبان للقضاء على الحكم العربي في إسبانيا، واستعادة السيادة الإسبانية على الأراضي الإسبانية تدريجياً. وعلى صعيد آخر، فإن الروح التي حفزت اندلاع هذه الحرب لم تحفز إلى غزو العالم الجديد [القارة الأمريكية] فحسب، بل كانت أيضاً قد شجعت الإسبان على تهجير العرب واليهود من إسبانيا. وهكذا أمست كراهية اليهود ومحاكم التفتيش، وملاحقة معتنقي الإصلاحات الدينية في الأراضي المنخفضة، هي الرسالة التي تبشر بها الإمبراطورية الإسبانية. وكان قد خيم على هذه الرسالة في نهاية القرن السادس عشر شعور أنها محاصرة من كل الجهات. ولعل الاعتقاد بأن ثمة مؤامرة عالمية يقودها البروتستانت بهدف القضاء على الإمبراطورية الإسبانية خير شاهد على ثقة هذه الرسالة الإمبراطورية بأن عليها المقاومة والدفاع عن نفسها. بيد أن هذه الرسالة الإمبراطورية، بصبغتها المسيحية-الكاثوليكية، عبرت عن نفسها بأعنف صورة حينما تبنت فكرة تنصير "الوحوش الكاسرة" في العالم الجديد؛ ففكرة التنصير هذه كانت قد غذت، جزءاً كبيراً من النشاط التوسعي في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.[25]

وربما تم الاعتقاد أن الإمبراطورية العثمانية كانت التوأم الإسلامي لإسبانيا؛ بيد أن هذا الاعتقاد زائف؛ لأنه يتجاهل الحريات الدينية التي منحتها الإمبراطوريات العثمانية لرعاياها غير المسلمين؛ فهذه الحريات كانت على النقيض تماماً من الجهود التي بذلتها إسبانيا لنشر الكاثوليكية في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها من خلال محاكم التفتيش. فالإمبراطورية العثمانية كانت خليطاً من ملل ذات تبعية متدرجة؛ أضف إلى هذا أن الطوائف اليهودية والمسيحية كانت لها تنظيماتها وروابطها الخاصة بها. وقد احتدم في الأدبيات المتخصصة جدل حامي الوطيس حول كون التعددية الدينية مكوناً مهماً من مكونات الصورة التي رسمتها الإمبراطورية العثمانية لنفسها، أو كون هذه الإمبراطورية قد رأت نفسها، إثر احتلالها البلدان العربية في مطلع القرن السادس عشر، إمبراطورية إسلامية عالمية، وأن رسالتها تكمن في حماية الدين من اعتداءات الكفار.[26] وانطلاقاً من التصورات التي توصلنا إليها في سياق ما عرضناه من قبل، في شأن الاختلافات السائدة بين المناطق التابعة للإمبراطوريات العظمى، لا بد من إقرار أن الشعوب التركية التي

أسست الإمبراطورية العثمانية – وهي شعوب لم تتوفر لا على قدرات تنظيمية بينة ولا على رسالة تبشيرية معينة – قد التقت في المناطق التي اجتاحتها على تصورين إمبراطوريين متنافسين، وأن هذه الشعوب قد حاولت، من دون عناء يذكر، مزج هذين التصورين: التصور السائد في المنطقة العربية الإسلامية أولاً، وهو الذي دأب على مواصلة الفتوحات لنشر الإسلام،[27] وما كان – ثانياً – لدى الإمبراطورية البيزنطية من أساليب إدارية، تتسم بـ "روح محافظة" إلى حد كبير؛ فقد طبق العثمانيون أغلب هذه الأساليب؛ لضمان سيطرتهم الدائمة على المناطق التي فتحوها.[28]

وعلى خلفية تطبيق هذه الأساليب الإدارية لم يجد العثمانيون غضاضة حتى من عقد تحالف محدود بينهم وبين الكنيسة الأرثوذكسية؛ لمواجهة العالم المسيحي اللاتيني – بنحو مخصوص – وتطلعات البابا إلى أن يكون صاحب الكلمة العليا والسلطان المطاع. وهكذا استطاعت الإمبراطورية العثمانية في بعض الأحايين، أن تلعب، في العالم الأوربي، وفي البلقان على وجه التحديد، دور حامي حمى بعض الملل والطوائف المسيحية، التي تمتعت في الإمبراطورية العثمانية فقط بما كانت تنشده من استقلالية وإدارة ذاتية. وتأسيساً على هذا التوافق، انضمت أعداد وفيرة من المسيحيين إلى الجيوش التركية لمشاركتها فيما تخوضه من حروب. بيد أن هذا كله لا يشكل طبعاً أساساً يساعد المرء على أن يستخلص منه رسالة إمبراطورية معينة. وتجسد الثمن، الذي دفعه العثمانيون لقاء أخذهم بالتصورين المذكورين آنفاً في هشاشة الرسالة الإمبراطورية؛ فهذه الرسالة لم تستطع أن تتحول إلى عامل قوة يضاهي عامل القوة الذي تمتعت به الرسالات الإمبراطورية المشابهة. وعموماً يمكن أن نقول: إن عدم نجاح الإمبراطورية العثمانية في التغلب على انحطاطها والارتقاء ثانية؛ أي المرور بدورة إمبراطورية ثانية تعقب الانحطاط الذي صارت تعانيه، كان يكمن أيضاً في هشاشة رسالتها الإمبراطورية وعدم تحلي هذه الرسالة بملامح واضحة.

كما اتصفت الرسالة الإمبراطورية التي تبنتها روسيا القيصرية بملامح دينية أكثر وضوحاً وأشد تعبيراً؛ فبينما ورثت الإمبراطورية العثمانية من البيزنطيين نظامهم الإداري، ورثت روسيا منهم رسالتهم التي تؤكد أنهم هم لا غيرهم، حماة الكنيسة الأرثوذكسية.

وفي مستهل الاستيلاء على هذا الميراث، عام 1472 على وجه التحديد، تم عقد قران إيفان الثالث على صوفيا بالايولوغا Sophia Palaiologa، وهي ابنة أخت آخر الأباطرة البيزنطيين. وقد نُظِر إلى هذا الزواج على أنه إشارة تؤكد الانتساب إلى الإمبراطورية الرومانية، وكان انتقال الشرعية قد تحول، في رسائل الراهب فيلوفاي Filofei، إلى فكرة تتحدث عن تأسيس روما الثالثة.[29] فتصوير الحرب ضد البدو التتار على أنها حرب تخوضها روسيا لحماية المسيحيين من نيات الأعداء، كان يعني أن ما يقوم به الأباطرة الروس من سياسة تهدف إلى الفتوحات والتوسع الجغرافي إنما هي - سياسياً وعملياً - امتداد للناموس الروماني-البيزنطي. وكانت كاتدرائية القديس باسيل، التي شيدت في عهد إيفان الرابع، بمنزلة التجسيد الهندسي والتجسيد المعماري لهذه الرسالة ولانتصاراتها.[30] بيد أن الرسالة التي تريد إمبراطورية معينة التبشير بها لا تحدد - بنحو حتمي - الاتجاه الذي سيسلكه تاريخ تلك الإمبراطورية. فهذه الرسالة يمكن بعض الناس أن يرى فيها عائقاً يحول دون تحقيق عملية التحديث. وتتضح وجهة النظر هذه من خلال السياسة التي انتهجها بطرس الأول؛ فهو كان قد تخلى عن رسالة روسيا، الموجهة نحو الشرق في المقام الأول، واستعاض عنها برسالة تركز بصرها على مستوى التطور الذي وصل إليه الجيران الغربيون.

إن التناقض، الذي لاحظناه في الإمبراطورية العثمانية - أعني التناقض بين النظام الإداري الكفء والرسالة الإمبراطورية؛ بوصفه هدفاً يبث النشاط في النخبة - طفا على السطح في روسيا القيصرية أيضاً؛ فتخلي بطرس عن الرسالة الإمبراطورية التي تبناها الأباطرة الذين سبقوه ومحاولته اقتفاء خطى الغرب، شكّلا الأساس الذي نشأ عنه الشد والجذب بين التوجه نحو الغرب أو نحو الشرق؛ أي نشأت حيرة يتميز بها التاريخ الروسي حتى يومنا الراهن؛ فالإصلاحات التي نهض بها بطرس لم تتخلَّ قط، عن تصور أن روسيا هي حامي حمى العقيدة المسيحية الصرف، كما لم يُستعضْ عنها برسالة أخرى مطلقاً. ففي أزمنة التوترات والأزمات كان هذا التصور يطفو على السطح دائماً وأبداً، وكان هذا التصور قد تم تأكيده في الحرب التي خاضتها روسيا لصد هجوم نابليون؛ فبعد اندحار نابليون في هذه الحرب، ساد الاعتقاد بأن النصر الذي أحرزته روسيا إنما كان يكمن في

متانة الإيمان الذي يكنه المزارعون الروس وعمقه؛ فالرسالة الإمبراطورية، التي كانت تُوَجَّه في سابق الزمن صوب الشرق، حولت أنظارها الآن صوب الغرب أيضاً، مشبعة بتصور مفاده: أنها تنطوي على مقومات إنقاذ الغرب من نزعته المادية؛[31] فالإسكندر الأول كان واثقاً من أن لديه الفكرة السماوية الضرورية لإعادة تشكيل أوربا، طبقاً لروح الأخلاق المسيحية، وكان يتطلع لتحقيق نسيج يجمع - في ظل مسيحية عالمية - كل الطوائف النصرانية. وكان ينبغي للحلف المقدس الذي أعلن عنه مؤتمر فيينا عام 1815، أن يكون خطوة على درب التصالح بين الشعوب الأوربية.[32] وعام 1856 على أبعد الفروض؛ أي إثر الانتهاء من حرب القرم، أخذت روسيا، ثانية، تتجه بأنظارها نحو الغرب بتأكيد أقوى، وعزم ملحوظ على اقتفاء خطوات الغرب؛ لأنها رأت أن هذا السير أمر لا بد منه لتفادي تعرضها لحالة شبيهة بالحالة التي تعرضت لها الإمبراطورية العثمانية، لا بل إنها أرادت الوصول إلى حالة هي على العكس من الحالة التي وصلت إليها الإمبراطورية العثمانية: فهي أرادت في جنوب غربي أوربا وفي المضايق الواقعة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط أن ترث الإمبراطورية العثمانية، اعتقاداً منها بأنها بهذا التوسع ستحقق فكرة روما الثالثة، بيد أن تحقيق هذه الفكرة كان يفترض أن تتغرّب؛ [أي أن تحاكي الغرب وتستغرق في روحه وتصوراته، وأن تأخذ بمنجزاته الحضارية]. وهكذا كان تاريخ روسيا قد حُدِّد بنحو كبير جداً من خلال الترجُّح الدوري بين الرسالة الإمبراطورية أولاً، وضرورة مسايرة التقدم الذي أحرزه الغرب ثانياً.

وكما شكل تخلف روسيا عن مستوى التقدم المُحقَّق في الغرب خطراً يهدد مستقبلها، ترك التلاشي التدريجي الخطير الذي دبّ في مشروع الرسالة الإمبراطورية آثاره في استقرار الإمبراطورية داخلياً: فالثورتان اللتان اندلعتا عام 1917، نجحتا في إطاحة القوى القديمة وتشريدها؛ وذلك - إلى جانب أمور أخرى - لأن هذه القوى أولاً، لم تعد تتخذ موقفاً موحداً حيال الفكرة القائلة: إن للإمبراطورية وظيفة تاريخية عالمية؛ ولأنها ثانياً لم تعد تتمتع بالمساندة الشعبية على النحو المطلوب، وقد ظهرت مناحي القصور هذه ثانية، في انهيار الاتحاد السوفيتي أيضاً: فرسالته الإمبراطورية تريد - بحسب ما جاء في دستور عام

1977 - «توحيد كل الأمم والشعوب للمشاركة ببناء الشيوعية».[33] بيد أن هذا التوجه كان قد غدا عبارة رنانة، جوفاء، في الزمن السابق على العمل بالدستور الجديد؛ فضياع الرسالة أو - بالأحرى - الاستهزاء بأهمية التزامها كان في الواقع، من أهم عوامل انحطاط الاتحاد السوفيتي، وبدلاً من أن تكون مركزاً تدور حوله القوى الداخلية، كانت هذه الرسالة قد غدت مجرد ستار يغطي على الطبيعة الإمبراطورية للاتحاد السوفيتي،[34] وتأسيساً على هذا، لم يكن هناك عامل الدفع الضروري لنجاح سياسة الإصلاح التي أراد ميخائيل جورباتشوف تنفيذها.

وعلى صعيد آخر، تخلت الإمبراطوريتان الغربيتان: البريطانية والأمريكية كلتاهما، عن ادعاء أن لديهما رسالة دينية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وتظل هذه الحقيقة قائمة لو أخذنا في الحسبان أن كل واحدة من هاتين الإمبراطوريتين، قد تحدثت عن رسالتها بلغة تستخدم الخطاب الديني من حين إلى آخر. وإذا تم النظر إلى البريطانيين على أنهم هم الذين ورثوا الإمبراطورية الإسبانية، فسيتبين - من خلال تطور الفكر في أوربا من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر - أن التقدم الحضاري كان قد حل مكان العقيدة الكاثوليكية؛ فرسالة الإمبراطورية البريطانية كانت تدور حول تمدين العالم، ولن يغير هذا شيئاً من حقيقة أن السياسة التي انتهجها البريطانيون، قد قُصِرت على فتح أسواق البلدان الأخرى أمام البضائع البريطانية.[35] ففي الأبيات الشعرية الشهيرة التي نظمها روديارد كيبلينج Rudyard Kipling والقائلة: «سدد عبء الرجل الأبيض/ ... / وابحث عن نفع الآخرين/ واعمل لتحقيق مكسب لهم»،[36] تختفي تماماً المصالحُ الماديةُ الخاصةُ ويعلو شأن الرسالة التمدينية للإمبراطورية؛ ومن المستحسن الإشارة هنا إلى أن وجهة النظر هذه، سرعان ما دفعت منتقدي الأيديولوجية إلى رفع أصواتهم عالياً. ومع أن ماركس أبعد ما يكون من أن يتهم بالتغافل عن المصالح المادية، إلا أن الأمر البين هو أن ماركس نفسه أكد أن التوسع الجغرافي البريطاني أدى - في المنظور الموضوعي - إلى نشر التمدن.

وبادئ ذي بدء، كان ماركس قد أكد في مقالته المنشورة منتصف عام 1853، بعنوان **الهيمنة البريطانية على الهند** *Die britische Herrschaft in Indien*، «أن بريطانيا هدمت

مجمل البنية التي قام عليها المجتمع الهندي».[37] وكان قد عزا الدمار الذي لحق - إثر اقتحام البريطانيين المجتمع الهندي - إلى اصطدام قوى الإنتاج المتقدمة بقوى الإنتاج المتخلفة؛ فصناعات الغزل والنسيج اليدوية - وهي صناعات لعبت طوال مئات السنين دور الرابط المتين بين القطاع الزراعي والعمل اليدوي - فقدت قدرتها على المنافسة، حالما فُتحت أبوابُ السوق الهندية أمام البضائع البريطانية.[38] ومن وجهة النظر هذه يستخلص ماركس نتيجة فحواها أن البريطانيين حققوا أعظم ثورة اجتماعية عرفتها آسيا؛ «لا بفعل الأعمال الوحشية التي ارتكبها محصلو الضرائب والجنود البريطانيون، بل بفعل النتائج التي أفرزتها الآلات البريطانية العاملة بقوة البخار والتجارة الحرة التي فرضتها بريطانيا العظمى».[39] ويستخدم ماركس هذه الثورة الاجتماعية، التي لم تعرف آسيا ثورة مشابهة لها قط حتى ذلك الحين؛ ليسوغ قيام البريطانيين باقتحام الهند وإخضاعها للقوانين المتحكمة في السوق العالمية، فبهذا العمل أدخل البريطانيون أسباب المدنية إلى الهند؛ «فنحن لا يجوز لنا أن ننسى أن هذه الجماعات الصغيرة كانت ملوثة بالاختلافات الطبقية وبالعبودية، أنها كانت تريد للأفراد أن يخضعوا لسلطان الظروف المحيطة بهم، لا أن يصبحوا، هم أنفسهم، القوة المتحكمة في هذه الظروف؛ أنها سببت تحجر الأوضاع الاجتماعية وحالت دون تطورها نحو الأعلى، وفقاً لما فيها من قوة داخلية، وأنها - أخيراً - عززت تلك الديانة البدائية، التي تدفع الأفراد إلى أن يركعوا بكل خشوع، أمام الأصنام والقرود والأبقار».[40]

إن المرء - خلافاً لماركس - ليس بحاجة إلى أن يمعن النظر فيما خلفته الإمبراطورية البريطانية العالمية من آثار غير مباشرة وغير مقصودة؛ للتأكد من أن هذه الإمبراطورية قد نشرت التمدن؛ فالعبودية والمتاجرة بالرقيق - وهما ظاهرتان كانتا قد حققتا نمواً عظيماً في بداية تأسيس الإمبراطوريات الأوربية - تم حظرهما بنحو جوهري بفعل الجهود البريطانية، أو تمت، على أدنى تقدير، مقاومة البريطانيين لهما، علماً أن هذا الحظر لم يكن النتيجة غير المباشرة التي نتجت من هيمنة البريطانيين على المحيطات والبحار، بل كان أحد أهدافهم الفورية والمباشرة؛[41] فقد رابطت قبالة الساحل الغربي من أفريقيا في القرن التاسع عشر أسراب من الأسطول البحري البريطاني؛ بغية إنهاء التجارة المتعاظمة بالرقيق؛ كما كان رجال الدين التابعون للكنيسة الإنجيلكانية أولاً، ومناهضو حل

النزاعات بين الدول بقوة السلاح ثانياً، قد جعلوا من مقاومة العبودية وضرورة حظرها عنصراً جوهرياً في الرسالة الإمبراطورية، التي ينبغي للبريطانيين أن يبشروا بها. فقد بذلوا كل جهدهم لأن يُحظر – في الاقتصاد العالمي الواقع في قبضة الهيمنة البريطانية – التعامل والإنسان بوصفه بضاعة، ونجحوا في أن تَستخدم الإمبراطوريةُ البريطانية كل ما لديها من قوة وسلطان لمنع المتاجرة بالبشر.[42] ويفسر هذا كله السبب الذي دفع البريطانيين إلى أن يحجموا عن التدخل في الحرب الأهلية الأمريكية لمصلحة الولايات الجنوبية؛ فمع أن منطق الصراع الدائر بين القوى العظمى كان يفرض على البريطانيين تدخلاً من هذا القبيل؛ لأن هذا التدخل كان سيفتُّ في عضد الولايات المتحدة الأمريكية وسيضعف موقفها؛ بوصفها منافساً متزايد الخطر. نعم! مع هذا، لم يتدخل البريطانيون؛ فالتدخل في هذا الشأن كان يعني أن البريطانيين اتخذوا موقفاً يناهض فحوى رسالتهم الإمبراطورية.

ويمكن النظر إلى الرسالة الإمبراطورية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تطوير للرسالة البريطانية؛ فاقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان كانت الأركان الأساسية لهذه الرسالة، التي اختلفت أولوياتها باختلاف التحديات الإقليمية والشروط السياسة السائدة في العالم. بيد أن هذا لا يعني أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت رسالتها الإمبراطورية التزاماً مطلقاً ؛ فأحكام سياسة الأمن الوطني كانت بأهمية المصالح الاقتصادية نفسها، وهذه الأحكام والمصالح كانت لها الأولوية في الحالات العامة، ولاسيما حينما يحدث تناقض بينها وبين أحكام الرسالة الإمبراطورية.[43] ويدفع هذا الموقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكيل بمكيالين؛ أي إلى اتخاذها مواقف تثير كثيراً من النقد وإلى ما نلاحظه من حقيقة تؤكد أنها تتخلى عن متطلبات رسالتها الإمبراطورية في التعامل بينها وبين لاعبين لهم أهمية أمنية أو اقتصادية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية.

إن التناقض بين الرسالة الإمبراطورية أولاً، وأحكام المصالح الخاصة أو أحكام ارتقاء الذات ثانياً، ليس بالأمر الجديد في تاريخ الإمبراطوريات؛ فهذا التناقض يتخلل تاريخ الإمبراطورية بشكل واضح وضوح الشمس، أو لنقل: إنه يتخلل تاريخ تلك الإمبراطوريات العالمية التي لا تقتضي رسالتها فرض مصالح الإمبراطورية المعنية، بنحو

متطرف ومن دون هوادة؛ فالتطابق بين الرسالة وفرض المصالح يكون أكثر تحققاً في إمبراطورية السهوب والبراري ، بيد أن عدم تمتع هذه الإمبراطوريات بالعمر الطويل كان هو الثمن الذي دفعته لقاء هذا التطابق. أما في الإمبراطوريات التي تنتهج النظام الديمقراطي في المركز، فإن الرسالة الإمبراطورية تخضع لقيود صارمة جداً، وتفرز التزامات تفوق شدتها الالتزامات المتعارف عليها في الإمبراطوريات ذات الأنظمة الاستبدادية أو الأرستقراطية؛[44] فالنخب غير الخاضعة للمساءلة تستطيع التخلي، عن الالتزامات التي فرضتها على نفسها بنفسها، بنحو أسرع وأكثر يسراً، مقارنة بالسياسيين الذين يجب عليهم من فترة إلى أخرى: أولاً، إقناع الجمهور في مساندة سياستهم وكسب ودّه، والفوز ثانياً، على النخب الأخرى في حلبة المنافسة على الحكم. وعلى صعيد آخر، أفرز تعاظم إمكانيات الحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة التي تنتهجها الإمبراطورية المعنية، وما تبع هذا التعاظم من تضاؤل في قصر الاطلاع على خفايا الإمبراطوريات وأسرارها على النخبة الحاكمة فقط، نتائج ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى طبيعة الرسالة الإمبراطورية وأهميتها. ومعنى هذا أن الرسالة الإمبراطورية لم تتغير تبعاً للثورة الديمقراطية فحسب، بل تأسيساً على ثورة المعلومات والاتصالات أيضاً؛ فالناخبون في مركز الإمبراطورية المعنية صار لهم أيضاً صوت مسموع في التعامل والترجُّح بين الرسالة وفرض المصالح، أضف إلى هذا أن هذه العوامل قد مكنت سكان المناطق التابعة أيضاً، من أن يطالبوا بضرورة التزام السياسة التي تنتهجها الإمبراطورية، العمل على تنفيذ الرسالة الإمبراطورية.

ولعل الاختلاف الكبير بين الرئيسين الأمريكيين: ثيودور روزفلت وودرو ولسون، خير مثال على الإمكانات المختلفة لأسلوب التعامل والتناقضات المحتملة بين الرسالة وتنفيذ المصالح الخاصة بإمبراطورية تسودها الديمقراطية؛ فروزفلت - بصفته أحد أكثر الرؤساء الأمريكيين تعلقاً بالسياسة الاستعمارية - منح فرض المصالح أهمية فاقت بكثير أهمية التزام الرسالة المعلنة. وتتبين هذه الحقيقة من خلال وجهة النظر التي استخلصها روزفلت عام 1904، من مبدأ مونرو؛ فوجهة النظر هذه تهدد بالتدخل عسكرياً في كل مكان توجد فيه حركات سياسية لا تنوي تسديد ما للولايات المتحدة الأمريكية من حقوق مالية،

وتؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية؛ بصفتها "شرطياً دولياً"، ملزمة بمنع "المواظبة على سوء السلوك". كما انتهج روزفلت في منطقة المحيط الهادي سياسة ترمي إلى تحقيق التوازن؛ أي انتهج، في الوقت ذاته، سياسة كانت – في تعاملها واليابان على سبيل المثال – أبعد ما تكون عن متطلبات فرض الهيمنة.[45] وعلى صعيد آخر، كان روزفلت قد حاز عام 1905، جائزة نوبل للسلام؛ تثميناً للوساطة التي قدمها في الحرب الدائرة رحاها بين روسيا واليابان، وإنهاء هذه الحرب، حلاً يأخذ في الحسبان ضرورة وجود توازن بين الدول. وبهذا المعنى، فإن روزفلت كان معنياً بالحد من الرسالة الإمبراطورية الأمريكية؛ ومن ثم، فإنه أراد بقوله: الولايات المتحدة الأمريكية "شرطي دولي"، تأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بهذا الدور فقط، قدر تعلق الأمر بالمصالح الأمريكية مباشرة.

وخلافاً لسياسة روزفلت، أسندت سياسة وودرو ولسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً عالمياً ومسؤولية دولية. من هنا، وجب على ولسون أن يشحن الرسالة الإمبراطورية الأمريكية بشحنة معيارية، فلولا وجود تصور يقر بأن رسالة الولايات المتحدة الأمريكية لا تُقصَر على حفظ المصالح الاقتصادية والسياسية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بنحو مباشر، لما كان هناك تأييد داخلي لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى، وتكبدها ما كُبِّدته من خسائر عظيمة في الأرواح؛ فالإعلان عن المشروع الرامي إلى تحقيق السلام في كل أرجاء المعمورة – وهو المشروع الداعي إلى خوض حرب تنهي كل الحروب، والقاضي بحق كل الشعوب في تقرير مصيرها والمتكفل بنشر الديمقراطية وصونها؛ بوصفها الضمانة المؤكد ة لتحقق السلام – هو الأمر الذي حاز ولسون من خلاله تأييد الرأي العام الداخلي للتدخل عسكرياً في إقليم كان عدم التدخل في شؤونه من الأمور المسلم بها، والمتفق عليها اتفاقاً عاماً في السياسة الخارجية الأمريكية.[46] بيد أن هذا التأييد لم يكن طبعاً، بالقدر الذي كان يجيز للولايات المتحدة الأمريكية إقامة ارتباط طويل المدى بالقارة الأوربية. وهكذا فلا غرو أن يمنى ولسون بالإخفاق السياسي، في السلام الذي تم الاتفاق عليه في فرساي؛ فالرسالة الإمبراطورية التي رسمها للولايات المتحدة الأمريكية فاقت بكثير استعداد المواطنين الأمريكيين لمواصلة السير خلفه.

ويجسد ثيودور روزفلت وودرو ولسون، طرفي النقيض في الشد والجذب بين فرض المصالح الأمريكية في أرجاء المعمورة أولاً، ومتطلبات الرسالة الإمبراطورية ثانياً. وغني عن البيان أن هذا الشد وذاك الجذب بين كِلا المرميين مايزالان قائمين حتى يومنا الراهن. ولا يلمس المرء هذه الحقيقة في المواقف التي يتخذها الرؤساء الأمريكيون ومستشاروهم فحسب، بل في الكيفية التي يُبلَّغ الرأي العام الأمريكي بها القرارات المختلفة أيضاً، والطريقة التي يسلكها الصحفيون والخبراء حينما يحللون هذه القرارات ويعلقون عليها. فهنا أيضاً ثمة موقفان مختلفان أشد الاختلاف؛ فأولاً، يتم عرض السياسة المهتمة في المقام الأول بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما لو كانت هذه السياسة تأخذ، بنحو جوهري، بالأحكام المعيارية النابعة من الرسالة الإمبراطورية، كما يتم ثانياً، تأكيد المصالح الأمريكية، حتى في تلك الحالات التي يهدف فيها النشاط الإمبراطوري إلى تقديم البضائع العامة* في المقام الأول، أو إلى حماية حقوق الإنسان في أقاليم هامشية من الناحية الجيوسياسية. وغني عن البيان أن التأكيد الأخير ليس موضوعاً يختص به النقد المعادي للأيديولوجية الإمبراطورية فحسب؛[47] فهذه الاستراتيجية يستخدمها أيضاً، السياسيون الذين يعتقدون بأن حصولهم على مساندة الرأي العام لسياستهم يقتضي منهم تصوير مساعيهم الرامية إلى تنفيذ القيم المعيارية على أنها تحقيق للمصالح الخاصة بالإمبراطورية المعنية.

وتميل الرسالات الإمبراطورية إلى أن تكون مشحونة بعبارات دينية ولهجة منبرية تتوافق وهذه العبارات، ويفصح سوء الفهم الدارج بين الكثير من الأوربيين في شأن الخطاب الديني المتداول في السياسة الأمريكية عن قصور إدراك هؤلاء الأوربيين مغزى الرسالة الإمبراطورية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذا الخطاب لا يمكن التقليل من أهميته، وأنه يعد مجرد بلاغة تأخذ في الحسبان أهمية الحصول على أصوات الناخبين في مجتمع ذي صبغة مسيحية شديدة، أو إرجاعه إلى سلوك غير معقول تماماً، كما يزعم ذلك بعض المعلقين الأوربيين؛ فالخطاب الذي هو مدار البحث هنا يعكس جوهر

* البضائع العامة collective goods: هي السلع الشائعة المنافع عند كل المستهلكين أو عند الكثير منهم. وللدلالة عليها يمكن المرء أن يستشهد لا بالأمن والاستقرار اللذين "تنتجهما" قوات الشرطة والأمن والمحاكم فحسب، بل يمكنه أن يستشهد أيضاً بمجمل النظامين: الصحي والتعليمي. (المترجم)

الصورة التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون عليها، بدءاً من إعلان الهدف الذي يتوخاه وودرو ولسون من مشاركة أمريكا في الحرب العالمية الأولى، ومروراً بالتصريح الذي أدلى به دوايت آيزنهاور قبل الهجوم على نورماندي وحديثه عن شن "حملة صليبية في أوربا"، وانتهاءً بوصف رونالد ريجان الاتحاد السوفيتي بأنه "إمبراطوريات الظلام"، واستخدام جورج بوش (الابن) مصطلح "محور الشر" الممتد من العراق حتى كوريا الشمالية.[48]

إن قيام إحدى الإمبراطوريات بإضفاء مسحة قدسية على ذاتها كان ينطوي دائماً وأبداً على استفزاز مثير لردود أفعال عنيفة، في مناصبة الإمبراطورية المعنية العداء. وكتاب دانيال [أحد كتب اليهود]، هو أحد أقوى الأمثلة على هذا العداء، وهو النابع من أفكار سياسية؛ ففي هذا الكتاب ينفي دانيال تطلع السلوقيين إلى أن يؤسسوا في الشرق الأدنى مملكة خالدة خلود الدهر، وفي سياق تفسيره حلمَ نبوخذ نصر، يتحدث دانيال عن أن المملكة الراهنة هي إحدى أربع ممالك ستشرف عما قريب على بلوغ النهاية المحتومة.[49] والمراد من الحديث هنا عن نهاية الدنيا وقرب ظهور مملكة السماء، إنما هو تفنيد الزعم المتحدث عن خلود ممالك الأرض؛ ومن هنا، فلا عجب أن يكون حلم نبوخذ نصر وتفسير دانيال له موضوعاً يردده المتمردون والثوريون، بصيغ جديدة أو بمعانٍ مختلفة من دون انقطاع.

ومهما تكن الحال، فإن الأمر المؤكد هو أن الخطاب الإمبراطوري المستند إلى موضوعات ذات صبغة دينية، يستفز بعض الأفراد ويدفعهم إلى استخدام خطاب مشابه، من حيث النبرة، ولكنه معادٍ من حيث موقفه من الإمبراطورية. من هنا، يمكننا أن نقول: إن الجدل الدائر حول مكانة الإمبراطورية الأمريكية، وحول ما لدى هذه الإمبراطورية من قوة ونفوذ، يسيطر عليه - حالياً - نموذجٌ أساسيٌ يشهد أنه: كلما كان خطاب السياسة الأمريكية أكثر اعتماداً على موضوعات ذات صبغة دينية؛ كأن تطلق هذه السياسة تسمية "الشياطين" أو "الأشرار" على خصومها، كانت القوى الأكثر أهمية في معاداة الإمبراطورية أشد استعداداً للرد بموضوعات ذات صبغة دينية أيضاً. بهذا المعنى، ليس بالأمر المستغرب أن تتولى الإسلاموية هذا الدور، منذ عهد ليس بالقصير. وإلى حين من

الزمن، لن يغير تعاظمُ ما لدى الصين من قوة اقتصادية شيئاً من هذا الأمر؛ فالإسلاموية أهم تحدٍ للإمبراطورية الأمريكية؛ لأنها ترفض الرسالة الأمريكية وترى من ناحيتها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي "الشيطان الأكبر".[50]

ومن حيث المبدأ، ليس ثمة شك في أن قيام الإمبراطورية بإطلاق اسم "الشيطان" على خصومها، إنما هو صيغة خطاب يتقمص الدين للتستر على نبرته الهمجية، التي تنظر إلى كل الشعوب غير المنضوية تحت السلطان الإمبراطوري؛ بوصفهم بشراً من درجة دنيا، وأن لا بد للإمبراطورية من أن تقوم بتمدينهم. ويرد الخطاب الذي يستخدمه الأطراف المعادون للإمبراطورية على خطاب هذه الإمبراطورية بنحو مشابه، فهو أيضاً يستخدم الموضوعات الدينية، ويعد مركز الإمبراطورية حصن الانهيار الأخلاقي والأعمال الآثمة.

ثالثاً: خطاب الهمج ورسم خريطة الفضاء الإمبراطوري

بالنسبة إلى قدرة الإمبراطورية على إقناع الآخرين بصواب رسالتها، فإنه لأمر ذو أهمية كبرى أن تقوم الإمبراطورية بنحو استدلالي على تبيان ماهية الأمر الذي تناهضه هذه الرسالة أو صفة تلك القوى التي تريد هذه الرسالة الحيلولة دون صيرورتها قوة ذات نفوذ سياسي. إننا سندرس هذا الموضوع، هنا؛ انطلاقاً من صفة الهمجي أو - بالأحرى - الهمجية؛ لأن هذه الصفة هي المصطلح العام [الذي تنطلق منه الرسالة الإمبراطورية حينما تزعم أنها تريد تمدين الشعوب الأخرى].

إن الخطاب المتحدث عن الهمج هو خاصية من خصائص الإمبراطوريات التي أخذت على عاتقها تمدين المناطق الواقعة تحت سلطانها.[51] وتكمن وظيفته الأساسية في أنه يُعَيّن حدود الإمبراطورية على أنها مناطق التقاء بين منطقتين لا تكافؤ بينهما البتة. فخلافاً للحدود الفاصلة بين الدول، فإن القاطنين على الجانبين هم - مبدئياً - ليسوا من طينة واحدة، إنهم يختلفون اختلافاً جذرياً؛ فهنا العالم الأسمى، عالم الخير والعقلانية، وهناك، على الجانب الآخر، يبدأ عالم الاضطرابات والنزوات الجامحة، عالم الشر والتخلف. وبهذا المعنى، فإن الحدود الإمبراطورية هي دائماً وأبداً الحد الفاصل بين العمل الخلاق وبين

الفوضى. من هنا، وتأسيساً على هذا المنظور لمعنى الحدود الفاصلة بين الإمبراطورية والمناطق المتاخمة لها، لا عجب أن تعلق الإمبراطوريات أهمية كبيرة على أن تبقى حدودها شبه مفتوحة، كما سبق أن بينّا من قبل، [أي أن تكون هناك قيود على دخول الأجانب إلى أراضي الإمبراطورية المعنية].

ويميز هذا الخطاب بين سكان المعمورة فيفترض أن بعضهم ذواتٌ بشرية، وأن بعضهم الآخر وحوشٌ ليسوا من جنس بني البشر؛ وبناء على هذا المنظور، يحدد هذا الخطاب لكل فئة دوراً في عالم التصورات السياسية. وربما احتج المرء بأن توزيع الأدوار بين الذوات البشرية والمخلوقات الوحشية يعكس - قدر تعلق الأمر بتخوم الإمبراطوريات - منطق توزيع القوة السياسية. إلا أن الأمر الواضح هو أن الخطاب في شأن الهمجية يحول ما هو انعكاس للتفاوت في توزيع القوة السياسية، أو ما هو مجرد تمييز بين جهاز عسكري منظم تنظيماً جيداً وبين تجمع عشائري رخو التركيب، إلى أي تمييز له شرعيته ولا يمكن أن تلغيه إلا إذا تجاوب الهمج وجهود التمدين التي تبذلها الإمبراطورية، وإذا كانوا يرغبون في أن "يُحررهم الآخرون من همجيتهم". فإذا كانوا يطمعون في الدخول إلى أراضي الإمبراطورية، فإن عليهم أن يكونوا على شاكلة السكان القاطنين في المنطقة الإمبراطورية. أما ماخلا هذا، فإنهم يدخلونها؛ بوصفهم أسرى يُعرضون على الملأ ليكونوا مثالاً حياً على عظمة ما لدى الإمبراطورية من قوة، ودليلاً صادقاً على المخاطر التي تحف بالإمبراطورية. ويلمس المرء هذا التقليد ابتداءً من مسيرات النصر التي كان ينظمها المنتصرون من قادة الجيوش والأباطرة الرومان، ومروراً بالبيانات التي كانت تذيعها على الشعوب الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية، وانتهاءً بصور الأسرى من حركة طالبان التي شاهدناها إبان الحرب الأخيرة في أفغانستان.

ويستطيع الخطاب غير المتكافئ في حديثه عن الهمج أن يتخذ هيئات مختلفة: فهو يمكن أن ينظر إلى الموضوع انطلاقاً من علم الشعوب البدائية؛ للإشارة إلى أن الطريق لنيل الحضارة مفتوحة أمام كل الراغبين وفي كل وقت، وأن الأمر لا يتطلب إلا الانضواء تحت راية الإمبراطورية سياسياً واجتماعياً؛ ويمكنه أن يرتكز على مناحٍ دينية؛ للدلالة على أن

طريق الخلاص من الهمجية تكمن في قبول الدين السائد في الإمبراطورية، وهو يمكنه، أخيراً، أن يعود إلى المقولات التي كانت دارجة في الحقبة الاستعمارية وإلى أن نزع الهمجية - كما يفترض - عن هذه الأقوام تماماً أمر مستحيل من حيث المبدأ. نادراً ما يرتكز الخطاب [السياسي] المتحدث عن الهمج - عموماً - على صيغة واحدة فقط من هذه الصيغ؛ ففي هذا الخطاب تترابط، على أدنى تقدير، هذه الصيغ أو يتداخل بعضها ببعضها الآخر. ولا غرو في أن هذا الترابط أو ذلك التداخل يمكن أن يكونا سبباً؛ لا لتعميق فاعلية الحدود الفاصلة فحسب، بل للتخفيف أيضاً من هذه الفاعلية. بيد أن التركيبة الأساسية للحالة غير المتكافئة تظل مع هذا قائمة في كل الأحوال. وعلى صعيد آخر، فإن الخطاب السياسي المتحدث عن الهمج في المناطق التابعة للإمبراطورية المعنية، يخلق تفاوتاً بين داخل الإمبراطورية وخارجها، يخلق تفاوتاً، نادراً ما يكون موجوداً بهذه الصيغة في الواقع العملي. ففي المساحات الواسعة من المناطق المتاخمة لحدود الإمبراطورية لا يوجد حد يفصل بدقة بين خصائص المناطق المنضوية تحت سلطان الإمبراطورية المعنية، وخصائص المناطق غير الخاضعة لسلطانها. ولا يتسم بالثبات التام - كذلك - مدى مناصرة هذه القبيلة أو تلك للإمبراطورية المعنية، ومدى العداء الذي تكنه لها، وخصوصية هذا العداء. ومن هنا، فإن الخطاب السياسي المتحدث عن الهمج يؤدي، باستمرار وبنحو متجدد، إلى تثبيت الحدود التي أنشأها المرء افتراضياً، والتي كانت ستتلاشى أو تبقى متوارية عن الأنظار في الحالات العادية. فهذا الخطاب يخلق حداً فاصلاً وهمياً، يخلق حداً ينبغي له أن يعوض عن عدم توفر الإمبراطورية على ملامح وخصائص مميزة؛ فعدم التكافؤ الذي يتم الحديث عنه في هذا الخطاب لا يُلاحظه المرء في المناطق المتاخمة للإمبراطورية أبداً، إنه أمر يحتاج إليه المركز للدلالة على أنه يسيطر سيطرة تامة على الحدود التابعة لسلطانه.

لقد كان الانطباع الذي خلفته، في بادئ الأمر، الحروب ضد الإمبراطورية الفارسية وتأكيد اليونان حقها في الهيمنة، هما الأمران اللذان سببا شحن مصطلح الهمجية بمعانٍ ومرامٍ سياسية؛ فالهمجي كان قد صار الصورة العكسية للحضارة التي جسدها اليونانيون، صار وسيلة تسبغ على فتوحات أثينا وغزواتها وظيفة تمدينية.[52] وبحسب

وجهة نظر هيرودوت فإن الهمجي يتعرف عليه المرء من خلال حياته البدوية، ومن خلال ممارساته الجنسية غير الشرعية، وما يتبع ذلك من تعـدد الزيجات؛ ومـن خـلال احتسائه النبيذ غير المخفف، وأكله اللحوم من غير طبخها، واستعداده لأكل لحوم البشر. وتأسيساً على هذا، فإن قيـام الإمبراطوريـة بنـشر المدنيـة يعنـي - إذن - تـوطين البـدو في المنـاطق الحدودية، والقضاء على تقديم البشر قرابين للآلهة، وإبطال عادة أكل لحوم البشر.[53] وكـان أكل لحوم البشر - على وجه الخصوص - يحتـل مكانـة مركزيـة في وعـي الأثينيـين. وإلى جانب الأخبار المتواردة عن القرابين البشرية وعن أكل لحوم البشر، سيطر عـلى الـصورة السائدة في الإمبراطورية عن معنى الهمجية، السبي الذي كانت النساء تُعَرَّضن له في سياق الغزوات التي تشنها القبائل الهمجية.[54]

وحالما تعبر الإمبراطورية حد أوغسطس الفاصل؛ أي حالما تنتقل من حقبـة التوسـع الجغرافي إلى حقبة المدنية، فإن المشاعر المفزعة الناشئة عن المخاطر الآتية مـن الهمـج تـزداد تفاقماً، وتُجَسَّد هذه المشاعر، بوجه خاص، من خلال التصورات الخاصة بـاحتمال سـقوط النساء بيد الأعداء، وتعرضهن لانتهاكات تمس كرامتهن. ويعثر المرء على هذه التصورات ابتداءً من الرومان والصينيين، ومـروراً بالإمبراطوريـات الأوربيـة الاسـتعمارية، وانتهـاءً بالولايات المتحدة الأمريكية إبان حقبـة توسـعها باتجـاه الغـرب [الأمريكـي]. وحتـى في القرن الحادي والعشرين، شهد المرء - ولو بصيغة معدلة - صـوراً كثـيرة لنـساء انتهكـت حرماتهن وتـم اغتـصابهن بنحـو مـشابه لمـا يحـدث، بنحـو متزايـد، في الحـروب العرقيـة (الهمجية) التي تدور رحاها في المناطق الهامشية من مراكز الرفاهيـة.[55] ومـن الواضـح أن أخباراً من هذا القبيل تعني مطالبـة العـالم المـسمى بالمتحـضر بـضرورة التـدخل في هـذه المناطق، وفرض حد أدنى من حقوق الإنسان بقوة السلاح إن تطلب الأمر ذلك.

وبينما كانت الأخبار والصور الخاصة بوحشية ما يقوم به الهمج من أعمال وانتهاكات تترك انطباعها في الوعي الجماعي للسكان، وتصوغ هذا الـوعي وتـصعد اسـتعداد هـؤلاء السكان للدفاع عـن الحـدود الإمبراطوريـة، كانـت الـسياسة العملياتيـة التـي انتهجتهـا الإمبراطوريات، تركز جهودها على توطين الشعوب البدوية الـسائحة في المنـاطق المتاخمـة

لهذه الإمبراطوريات. وكان تحويل هذه الشعوب من أناس يقتاتون من الصيد إلى مزارعين يفلحون الأراضي التي تجود عليهم بأسباب العيش؛ يهدف دائماً، إلى توطيد أركان الاستقرار ودعائم السلام في المناطق المتاخمة للإمبراطوريات؛ لأن تحقيق هذا كله يخفض، بنحو ملموس، التكاليف التي يتعين على الإمبراطورية تحملها في سياق جهودها الرامية إلى تعزيز الدفاعات العسكرية الضرورية لصد الغارات التي يشنها البدو الرحل. وبهذا المعنى، فإن "تمدين الهمج" كان قد أمسى خطوة متقدمة في الجهود المبذولة لتأمين حدود الإمبراطوريات.

وعلاوة على توطين البدو؛ بوصف ذلك وسيلة لتهدئة خاطرهم ودفعهم إلى التمسك بالروح السلمية، يكمن الخيار الآخر في إعطاء الهمج ذوي النزعات الحربية، دوراً مباشراً في تأمين الحدود الإمبراطورية. ومقارنة بالإمبراطوريات القديمة، كانت الإمبراطورية الرومانية من أكثر الإمبراطوريات تطبيقاً لهذا الأسلوب، على حين لم تطبقه الإمبراطورية الصينية إلا نادراً. و يمكننا - في إطار أمثلة أخرى على الأخذ بهذا الأسلوب - أن نسوق هنا القوقازيين ودورهم في الإمبراطورية الروسية، والمجندين العاملين في خدمة القوى الاستعمارية الأوربية. ويمكن النظر إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أمراء الحرب الأفغان؛ لإسقاط نظام طالبان في كابول على أنه صيغة حديثة لتأمين حدود الإمبراطورية. والأمر الذي تجدر ملاحظته هنا هو أن هذه الصيغة لتأمين الحدود؛ أعني الاعتماد على مساعدة أمراء الحرب الأفغان، محفوفة بمخاطر جمة فعلاً؛ لأن التعاون يمكن أن ينقلب بسرعة كبيرة إلى مواجهة، ولأن الإمبراطورية قد تفقد دعواها بأنها تريد نشر الحضارة، وقد تجازف لا في أن تحاربها تلك القوى التي زودتها هي نفسها بالمال والسلاح فحسب، بل قد تجازف أيضاً في أن هذه القوى قد تكتسحها وتتغلب عليها تدريجياً في نهاية المطاف. فالإمبراطورية الرومانية، التي قامت على أوسع مدى "بتطعيم جيشها بالهمج"،[56] سقطت سياسياً وعسكرياً - في الغرب على أدنى تقدير - بسبب انتهاجها هذا الدرب؛ ففي القرن السادس كان الجناح الغربي من الإمبراطورية الرومانية قد ذاب في ممالك جرمانية كانت قد حددت مسيرة التاريخ الأوربي اللاحق. وهكذا جُزِّئت رقعة الإمبراطورية ذات الأبعاد الواسعة، إلى أنظمة حكم صغيرة الحجم. أما في الصين، فإن الأثر الهمجي، الذي تركه الغزاة المغول، كان قد اتخذ في المنظور الطويل

مساراً مختلفاً؛ فعملية مزج الغزاة الهمج في نسيج المجتمع الصيني كانت قد تمت بنجاح كبير وفاقت – من حيث كفاءتها – ما حُقِّق في الطرف الغربي من الإمبراطورية الرومانية؛ ومن هنا فقد حافظت الصين على وحدة إمبراطوريتها في المنظور العام؛ ومن ثم فقد كان الغزاة بأمس الحاجة إلى جهاز إداري قادر على إدارة دفة الحكم في هذه البلاد الواسعة الأرجاء؛ وهكذا كان هؤلاء الغزاة مجبرين على إسناد الوظائف الإدارية إلى أبناء ذلك الشعب الذي كانوا قد أخضعوه لسلطانهم بقوة السلاح.[57]

وكان الخان المغولي أجتاي – أحد أبناء جنكيز خان – قد تراجع، في مستهل امتزاج المغول بالحضارة الصينية الأكثر تفوقاً، عن قرار سابق كان يقضي توزيع المراعي على الرعاة المغول واستبدل به قراراً يقضي أخذ الضرائب من الصينيين المقيمين هناك. وكان هذا القرار يبشر بإيرادات مالية كبيرة،[58] بيد أن المغول ما كانوا قادرين على النهوض بهذه المهمة بأنفسهم. ولأنهم أرادوا تفادي أن يكونوا في هذا الشأن عالة على أبناء الشعب الذي أخضعوه لسلطانهم بقوة السلاح، استعانوا ببعض الأفراد من الأقلية المسلمة لاستئجار الضرائب.* وفي أغلب الأحيان كان هؤلاء المسلمون تجاراً لهم دور مهم في إدارة دفة التجارة بين الصين والشرق الأوسط؛ فهؤلاء التجار استأجروا أقاليم واسعة لكي يحصلوا منها على عائدات ضريبية، تزيد على الأجر الذي دفعوه بمقدار كبير. وشكلت عمليات التأجير هذه عبئاً عظيماً على كاهل السكان، وخلقت مشكلات اقتصادية مفزعة في شمال الصين. وكان مستأجرو الضرائب مكروهين ومرهوبي الجانب؛ مثلهم في ذلك مثل المحاربين المغول. أما ما فعله المغول هنا، فلم يكن في الواقع سوى الاستحواذ على فائض الإنتاج بنحو لا يدمر البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة دفعة واحدة حقاً، ولكن، بتعاظمه بمرور الأيام، يؤدي حقاً إلى تقويض هذه البنى في الأمد الطويل.

وإثر قيام المغول بغزو جنوب الصين، لقب قبلاي خان – حفيد جنكيز خان – نفسه بلقب يِنْ Yuan، لقب الأسرة الصينية التي حكمت جنوب الصين قبل الغزو المغولي، كما

* أي إن السلطات تركت لهم جباية الضرائب في الأقاليم المستأجرة لقاء حصولها على أجر مقطوع منهم. (المترجم)

طبق قبلاي في قصره العادات والتقاليد الصينية. وبسبب اتساع رقعة سلطانهم كان المغول بأمس الحاجة إلى الاستعانة بالكتبة الصينيين، فمن غير الاستعانة بهؤلاء ما كان المغول قادرين على الوفاء بمتطلبات الجهاز الإداري المشرف على إدارة المملكة الواسعة الأرجاء. وفي عام 1315، أعاد المغول النظام الصيني التقليدي القاضي أن يؤدي الموظفون اختباراً يثبتون فيه كفاءتهم لتولي المناصب الحكومية، وقد أدخل المغول على هذا النظام بعض التغيير؛ إذ إنهم أجازوا لبعض الأقليات العرقية حق المشاركة في هذا الاختبار؛ لأنهم ما كانوا يريدون أن يتحكم في شؤونهم الصينيون الهان فقط. وعلى صعيد آخر، حاول المغول، في الوقت ذاته، تفادي الاندماج الكلي في نسيج الحضارة الصينية المتفوقة على حضارتهم تفوقاً عظيماً؛ فحظروا الزواج من الصينيات وجعلوا لغتهم اللغة المتداولة في الشؤون الحكومية، ودأبوا على قضاء أشهر الصيف في منغوليا.[59] وكان الصينيون، هم أنفسهم، يتمسكون تمسكاً شديداً بآراء كونفوشيوس، وبتأكيده أن للثقافة قوة على تغيير بني البشر، وتمدين الغزاة الهمج القادمين من الشمال بمرور الأيام. بيد أن المجتمع الصيني كان قد غُيِّر جذرياً إبان انهيار حكم أسرة يِنْ [المغولية]، وانسحاب المغول باتجاه الشمال؛ فقد اكتسب العنف، من حيث هو وسيلة لتثبيت أركان السلطان، أهمية كبرى، ونما الشعور بضرورة تعزيز القدرات العسكرية لتأمين سلامة البلاد من نيات الهمج القاطنين في المناطق الواقعة إلى الشمال من البلاد.

واتخذ الخطاب السياسي في إسبانيا مساراً مختلفاً تماماً. فهنا لم تكن الإمبراطورية مهددة بالتعرض لغزو يشنه همج مثل المغول، و[سكان] العالم المكتشف حديثاً [ما كانوا في عيون الإسبان بشراً، بل] كانوا مجرد "وحوش كاسرة" ينبغي ترويضها على المدنية. وعلى خلفية وجهة النظر هذه، كانت المدنية تعني، انسجاماً، ورسالة الإمبراطورية الإسبانية، التنصير في المقام الأول. فما كان المطلوب توطين القبائل التي اعتادت حياة الترحال، بل كان المطلوب تفادي تقديم البشر قرابين للآلهة. وبما أن الغالبية العظمى من الهنود الحمر ما كانت تجد غضاضة في أكل لحوم البشر، جاز للإسبان - كما يؤكد ذلك فرانسيسكو دو فيتوريا Fransisco de Vitoria في مؤلفه المعنون **حق الإسبان في محاربة الهمج** *De iure belli Hispanorun in Barbaros* (1539) - لا التدخل عسكرياً لتحرير الأفراد المعرضين للقتل

فدية فحسب، بل جاز لهم أيضاً نشر سلطانهم على هذه البلاد؛ بغية منع السكان الأصليين من الاستمرار في تطبيق هذه الشعائر.[60] بيد أن "الوحوش الكاسرة" لم تشكل في أي يوم من الأيام خطراً يهدد السلطان الإسباني. فهي ظلت، منذ تأسيس الإمبراطورية الإسبانية حتى انقراضها، أداة طيعة تتصرف بها السياسة الإمبراطورية كيفما تشاء.[61]

أما القوقاز، فإنهم احتلوا في روسيا القيصرية مكانة تقع في وسط سلم الأساليب التي انتهجتها الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الإسبانية في تعاملها والهمج. فبما أن جزءاً كبيراً من حدود الإمبراطورية الروسية كان يمتد عبر سهوب وبوادٍ مترامية الأطراف، وأن نمط الحياة البدوية التي اعتادها القوقاز كان يؤهلهم بنحو جيد للدفاع عن هذه الحدود ضد غارات واعتداءات من الشعوب البدوية القاطنة خارج أراضي الإمبراطورية، ما كانت هناك رغبة كبيرة في توطينهم، بيد أن قرار القياصرة بتكليف قبائل شبه همجية بالدفاع عن حدود الإمبراطورية كان ينطوي على خطر بين؛ فهذه القبائل كانت تميل ميلاً كبيراً إلى التمرد والعصيان، وإلى السلب والنهب، داخل الإمبراطورية. كما سبب دعم القوقاز للثورات التي قام بها الفلاحون في العقود الأولى من القرن الثامن عشر تصعيد دينامية هذه الثورات وخطرها. كما ظل القوقاز يشكلون ظاهرة مريبة بالنسبة إلى الرسالة الإمبراطورية، حتى بعد أن انخرطوا في صفوف الجيش الروسي بنحو واسع، بدءاً من عام 1750؛ فتصرفاتهم في الحروب دفعت الكثيرين من المراقبين الروس إلى السؤال عن احتمال كون المدنية، التي تزعم الإمبراطورية الروسية أنها تريد نشرها، أكثر همجية من همجية سكان المناطق التي احتلها الروس في القوقاز وآسيا الوسطى أوْ لا.[62]

وفي سياق القرن التاسع عشر احتل تجار النخاسة العرب في تصورات الأوربيين المكانة التي احتلتها الهمجية؛ فهؤلاء كانوا يمارسون أعمالاً كانت الرسالة الإمبراطورية التي تتبناها القوى الاستعمارية تزعم أنها تريد القضاء عليها. وكانت مطاردة البشر والمتاجرة بهم من الأمور المتعارف عليها منذ زمن طويل وكانت تمتد من الأقاليم العربية في أفريقيا حتى قلب القارة الأفريقية. وكان الأوربيون قد انتهزوا هذه الأعمال وراحوا يستخدمونها ذريعة تسوغ نشر سلطانهم على الأقاليم الواقعة في غرب أفريقيا وشرقها.[63] كما

درجت القوى الأوربية - حتى في علاقة بعضها ببعضها الآخر - على تسويغ سيطرتها من خلال اتهام القوى الأوربية الأخرى بأنها تتصرف بنحو همجي. وعلى صعيد آخر، كان الألمان قد وجهوا إلى دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى اتهاماً مفاده: أن هذه الدول تستخدم في ساح القتال الأوربية مجندين ينتمون إلى الأقاليم المستعمرة، وأنها أسهمت بهذا الصنيع في تطبيع الأساليب الحربية بطباع الهمج. وكانت دول الحلفاء، هي نفسها، قد اتهمت الألمان باستخدام أساليب همجية ضد السكان المدنيين في سياق اختراقهم الجبهة في بلجيكا.[64]

ومهما تكن الحال، فإننا نجد أنه كلما كانت الرسالة الإمبراطورية أكثر استغراقاً في دعوى التمدين، كانت صورة الهمجي أكثر تضاداً. وتتبين لنا هذه الحقيقة من خلال النقاشات التي دارت مؤخراً حول الإرهاب وحول العمليات الانتحارية على وجه الخصوص. إلا أن المذابح المرتكبة في سياق الحروب وذات الأسباب العرقية هي، على وجه الخصوص، الظواهر التي تترك المرء، في اليوم الراهن، يحس بمخاطر الأفعال الهمجية.[65] ومهما تكن الحال، فلا غرو أن الأمرين؛ أعني انتشار الإرهاب والمذابح التي يرتكبها المتحاربون لأسباب عرقية في الأقاليم المحيطة بمناطق الرفاهية، قد أمست من جملة المناحي التي تستخدم ضدها الإمبراطورية الجديدة؛ [أي الولايات المتحدة الأمريكية]، ما لديها من قوة، علماً أن بعض الناس يؤكدون - في سياق النقاش الدائر بين أوساط الرأي العام - أن استخدام القوة العسكرية هنا يجسد عملاً تمدينياً تتولاه هذه الإمبراطورية الجديدة. بيد أن الهمجي لا يرفض الانصياع لأحكام المدنية فحسب، فحينما تواتيه الفرصة للتسلل إلى داخل الفضاء الإمبراطوري، فإنه يشكل - في الوقت ذاته - خطراً يهدد السلام والرفاهية معاً.

رابعاً: الازدهار ذريعة لبرنامج الهيمنة الإمبراطورية

بينما تسعى الرسالة الإمبراطورية لمخاطبة النخب في مركز الإمبراطورية على وجه الخصوص، وعلى حين يجهد الخطاب السياسي المتحدث عن الهمج إلى وضع حد يفصل بين المنطقة الإمبراطورية وبين محيطها الذي تعمه الفوضى، تسعى الإمبراطورية أيضاً لأن يأخذ كل سكانها علماً بتعهدها بتعميم الرفاهية على كل السكان القاطنين داخل حدودها.

ولا يدور الأمر هنا حول مهمات مستقبلية، بعيدة المدى، وتصاميم متخيلة، بل هـو يـدور حول منافع لن يلمسها المرء مستقبلاً فحسب، بل هو يلمسها هنـا وفي هـذا اليـوم أيـضاً. فالمنطقة الإمبراطورية واحة ازدهار محاطة بالفقر والبؤس؛ وبهـذا المعنـى، فـإن الخـير كـل الخير - بالنسبة إلى المناطق المحيطة بالإمبراطورية - يكمن في توسـيع دائـرة النظـام الـذي تنتهجه الإمبراطورية. وليس ثمة شك أبداً في أن التكفل بنشر الازدهار هو فعـلاً، إحـدى أهم الذرائع التي تستطيع الإمبراطوريـات أن تـسوقها؛ لتـسويغ وجودهـا، ففـي أغلـب الحالات تكون مناطقها الحدودية مناطق انتقال من الرفاهية إلى الحرمان. والأمر البين هـو أن النجـاح في توسـيع دائـرة النظـام الـذي تنتهجـه الإمبراطوريـة يـرتبط بطبيعـة تلـك الإمبراطورية والطريقة التي تمارس بها قوتها.

أمـا بالنـسبة إلى إمبراطوريـات الـبراري والـسهوب، فـإن الأمـر المميـز لهـذه الإمبراطوريات أنها لا تعمل على الانتقال من الصيغة الاستغلالية إلى الصيغة الاستثمارية، أو إلى الصيغة التمدينية، بل هي تتعامل والمناطق التي تفتحها تعاملها والغنائم التي تحصل عليها في غزواتها؛ ولأن المناطق المفتوحة تكاد تكون دائماً وأبداً أكثر تفوقاً من البدو الغـزاة حضارياً، فإن هؤلاء الغزاة ينشرون سلطانهم على هذه الديار بقوة الـسلاح، ومـن خـلال عمليات النهب والسلب فقط؛ ومن هنـا، فـلا غـرو أن تتـصف الجهـود الراميـة إلى دوام التسلط على هذه الديار بتعقيدات عظيمة، وأن تُقصَر - في الأحوال العامة - على تحقيق أكبر قدر ممكن من الغنائم. وتأسيساً على هذه الحقائق، فـإن التكفـل بنـشر الازدهـار لـن يكـون مسوغاً لوجود الإمبراطورية؛ لأن هذا المسوغ لا يحظى بالمصداقية في الحالات العامة.

إن قيام المركز - كما تبين لنا سابقاً - باستغلال المناطق التابعة له ليس ظاهرة تتـصف بها إمبراطوريات السهوب والبراري فحسب؛ أعني تلك الإمبراطوريات التي تزمـع نـشر سلطانها خارج حدودها لزمن قصير نسبياً، بل إن هذه العلاقة الاستغلالية كانـت أيـضاً، من الصفات التي مُيِّـزت بهـا الحقـب المبكـرة مـن تـاريخ الإمبراطوريـات المهيمنـة عـلى المحيطات والبحار؛ فالسيطرة التجارية التي مارسـها البرتغـاليون والهولنـديون في أرجـاء الهند وفي جنوب شرقي آسيا ما كانت ذات طبيعة اسـتثمارية؛ [أي تـستثمر الأمـوال لنـشر

الازدهار في هذه الأرجاء والربوع]، بل كانت – في جوهرها – ذات طبيعة استغلالية. بيد أن الأمر الذي تتعين الإشارة إليه هنا هو أن هذه السيطرة اهتمت بصون البنى السياسية والاجتماعية القائمة لا بتقويضها، وأن أسلوبها في الاستحواذ [على فائض الإنتاج]، تم من خلال التبادل التجاري، لا بانتهاج أساليب العنف. وبينما اكتسحت إمبراطوريات البراري والسهوب الأنظمة التي واجهتها ودمرتها؛ بغية الاستحواذ على خيراتها وكنوزها، استند المغامرون من التجار الذين اقتفوا درب المكتشفين الأوائل وأسسوا في الديار المكتشفة، الإمبراطوريات البحرية، إلى الهياكل التنظيمية السائدة، وإلى علاقات الإنتاج القائمة، وعملوا على تقوية علاقاتهم بهذه الهياكل وسيطروا على التجارة الخارجية واختصوا بإدارة التبادل التجاري عبر مناطق واسعة من العالم، وراحوا يتخذون كل التدابير الضرورية لأن تكون معدلات التبادل التجاري في مصلحتهم.[66]

ولكن، بمرور الزمن والنمو الحثيث لحجم التجارة، قوضت الهيمنة التجارية، التي مارسها الأوربيون، الهياكل السياسية والاجتماعية التي كانت قائمة قبل وصولهم؛ فبنحو غير ظاهر للعيان، ولكن متواصل الفاعلية، قُوِّضت الشروط التي كانت الإمبراطوريات التجارية تخضع لها، ومادام الأوربيون اقتاتوا من محاسن هذه الشروط، واستنزفوها – من ثم كاملة – ما عادت هذه الشروط تقدم لهم ما كانوا يصبون إليه في الحقب التالية. ومن هنا – لكي تكون الإمبراطورية قادرة على مواصلة البقاء على قيد الحياة – تعين على هذه الإمبراطوريات الآن أن تستثمر الأموال في استقرار الهياكل السياسية والاجتماعية. وهكذا تم استثمار هذه الأموال في تمويل المشروعات الهيكلية وفي الارتقاء بالأعمال الحرفية وبناء المصانع وفي نشر القواعد العسكرية في المدن الكبيرة والمواقع الاستراتيجية، أو في خلق الكادر الإداري الضروري لتشييد جهاز إداري حديث. وأدى هذا كله، بنحو عفوي، إلى ارتفاع التكاليف التي تتحملها الإمبراطورية؛ وبناءً على هذه التكاليف الباهظة فلا غرو أن يتخذ المركز الذي يطبق هذه السياسة الإمبراطورية رغبة في جني الأرباح، قراراً يوجب – في أغلب الحالات – التخلي عن تحمل [الحكومات] المسؤولية المباشرة عن إدارة الأساليب الفنية الخاصة بالتجارة، وترك جني الأرباح للنشاطات الاقتصادية [التي يمارسها الأفراد العاديون]. وحين نلقي نظرة شاملة إلى مجمل التاريخ الاقتصادي للعالم،

فسيتبين لنا أن الإمبراطوريات البحرية والممالك التجارية قد حلت محلها في النصف الثاني من القرن العشرين الاقتصادات المعولمة global economies؛ لأن هذه الاقتصادات تعمل - أول الأمر حيناً من الزمن - بكلفة أدنى بكثير. بيد أن هذا لا يعني طبعاً أن هذه الاقتصادات قادرة على تحقيق هذه الميزة بنحو متواصل. وهذا موضوع آخر سنتحدث عنه لاحقاً.[67]

ويمكن المرء أن يرى في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتخطي حد أوغسطس الفاصل، خياراً معقولاً لمواجهة عملية الاستنزاف التي مارسها المركز في المناطق التابعة له؛[68] فبحسب هذا الخيار، تبدأ الإمبراطورية في وقت مبكر بالاستثمار في المناطق التابعة لها؛ بغية رفع مستوى الازدهار في هذه المناطق وحفزها على الاهتمام ببقاء النظام الإمبراطوري على قيد الحياة؛ وللوصول إلى هذا الهدف، توجد لدى الإمبراطورية ثلاثة خيارات يمكن تحقيق كل واحد منها وحده، أو أن يتم - في الحالة الأكثر تحققاً - تنفيذها في آن واحد: الخيار الأول يكمن في تقديم البضائع العامة؛ أعني بضائع من قبيل توفير السلام داخل الفضاء الإمبراطوري وسيادة القانون ورفع الحواجز المقيدة للسفر وحرية العمل الاقتصادي لكل سكان الإمبراطورية؛ أي أن يقدم المركز هذه البضائع إلى سكان المناطق التابعة بالقدر نفسه الذي يقدمه إلى أبناء المركز.

وماخلا تقديم البضائع العامة، يكمن الخيار الثاني لزيادة الازدهار الاقتصادي في بقاع الإمبراطورية في اتخاذ التدابير الضرورية لتنويع ما تنتجه الأقاليم المختلفة من بضائع، ولتبادل هذه البضائع داخل الفضاء الإمبراطوري؛ فعلى سبيل المثال، استوردت إيطاليا الحبوب من صقليا ومصر وشمال أفريقيا في العصور القديمة؛ وصدرت إلى هذه الأقاليم، بالمقابل، النبيذ وزيت الزيتون؛[69] ومعنى هذا، أن التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الإمبراطورية يقوم على التحول من اقتصادات محلية مكتفية ذاتياً إلى اقتصادات تُحقِّق إنتاجاً يفيض على حاجتها؛ لأن هذه "الفوائض" هي الشرط الأساسي لزيادة حجم البضائع المتبادلة واتساع التجارة البينية. وغني عن البيان أن تطور إنتاج البضائع الفائضة على الحاجة المحلية، واتساع التجارة البينية، إنما هما أمران يرتبطان بمدى تمتع الطرق البحرية والبرية

بالأمان؛ وبهذا المعنى، فإن توفير البضائع العامة للسكان واتخاذ التدابير الضرورية لرفع مستوى التكامل الاقتصادي أمران مترابطان ترابطاً وثيقاً جداً.

بيد أن الإمبراطورية لا تكتفي عادة، باتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الأمن الذي تحتاج إليه التجارة؛ فالمنطقة التجارية ذاتها تُكَوَّن عادة إثر التوسع الإمبراطوري؛ فالجنود يتبعون خطوات المعماريين والمهندسين الذين يوسعون الموانئ القائمة، ويبنون موانئ جديدة، ويسهرون على فتح الطرق وبناء القناطر والجسور، محولين بذلك المنطقة الإمبراطورية إلى منطقة اقتصادية واحدة. فالطرق العظيمة التي أنشأتها روما في القرن الثاني قبل الميلاد لم تفصح عن وجود ترابط مدروس بين الأعمال الاقتصادية والمهمات العسكرية فحسب، بل هي تشهد أيضاً أن روما كانت قد عقدت العزم على تطوير الكفاءات الضرورية لتأسيس الإمبراطورية وتدريبها، كما كان توفر الرومان على كفاءة عالية في إنشاء الجسور والقناطر شرطاً ضرورياً لتنفيذ برنامج فتح الطرقات، فهذه الكفاءة مكنتهم من فتح طرق تربط الأهداف المختلفة بنحو مباشر. وبهذا النحو لم تعد التجارة تسلك الطرقات القديمة المتعرجة الصالحة لنقل البضائع على ظهور البغال فحسب، بل أمست تسلك دروباً مستقيمة معبدة بالآجر تصلح لاستخدام العربات على مدار العام. وكان هذا التطور قد جسد المكاسب الحضارية العظيمة التي حققتها الإمبراطورية الرومانية. وقد أدت هذه الإنشاءات - علاوة على أهميتها العسكرية والاقتصادية - إلى توحيد ربوع الإمبراطورية ثقافياً وتعزيز اتسام هذه الربوع بالصبغة الرومانية؛ ففي عهد الإمبراطور ديوقليتانُس بلغ طول مجمل شبكة الطرق الممتدة في أنحاء الإمبراطورية الرومانية 85 ألف كيلومتر.[70]

وثمة وجه شبه بين أهمية الطرقات التي شيدها الرومان، وأهمية شبكة السكك الحديدية (ونقل المعلومات بواسطة شبكة التلغراف)، التي شيدتها الإمبراطورية البريطانية؛ فالبضائع، التي أخذت المتاجرة بها مدى واسعاً، لم تعد تُنقل عبر الطرق البحرية فحسب، بل صارت تُنقل براً، بسرعة كبيرة وبتكاليف دنيا، وكانت القوى الاستعمارية الأوربية قد أخذت - هي الأخرى أيضاً - تستخدم شبكة السكك الحديدية لربط أعماق المناطق التي تسيطر عليها بما لديها من مراكز اقتصادية؛ وبهذا النحو صار

بالإمكان ربط المناطق غير الساحلية بالمراكز الاقتصادية التابعة للإمبراطوريات المعنيـة.[71] وتجدر الإشارة هنا إلى أن شبكة السكك الحديديـة التـي خلفهـا الأوربيـون وراءهـم إثـر انسحابهم من المستعمرات كانت – في أغلب الأحيان – أوسع مـدى وأحـدث مـن تلـك الشبكات التي توفرت عليها، بعد بضعة عقود من الزمن، الدول الحـائزة عـلى اسـتقلالها. وربما كانت هناك أسباب كثيرة لهذه الظاهرة. بيد أن هناك عاملاً لعب دوراً أساسـياً حقـاً؛ فشبكة السكك الحديدية كانت الشريان وعصب الحياة بالنسبة إلى جسم الإمبراطوريـة؛ ومن ثم نجد أنه حينما قُطِّعت أوصال هذا الجسم، أخذت أوصـال الهياكـل التحتيـة التـي أنشأتها هذه الإمبراطوريات تتقطع وتنهار. والشاهد الحديث العهد، يقدم لنا انهيار المنطقة الاقتصادية التي كان الاتحاد السوفيتي يسيطر عليها ويدير شؤونها بحسب تصوراته، وهو صورة ملموسة لانهيار الهياكل التحتية عند انهيار المنـاطق التجاريـة والاقتـصادية التابعـة لسلطان قوة إمبراطورية معينة.[72]

أما بالنسبة إلى روسيا القيصرية، فقد كانت – بين القرنين: التاسع عشر والعـشرين – مسألة المواصلات الضرورية لربط الأبعاد الواسعة للإمبراطورية، وربط سيبريا على وجـه الخصوص، مشروعاً حيوياً لا بد من النهوض به إذا أرادت الإمبراطورية الروسـية مجـاراة القوى الغربية في حلبة المنافسة. وكان وزير المالية سيرجي فيتـه Sergei Witte، عـلى ثقـة تامة بأن استقلال روسيا السياسي يتعرض لخطر كبير، وأن الإمبراطورية ستُحَوَّل، في زمن قصير، إلى مستعمرة تستغلها القوى الغربية، إذا ما أخفقت روسيا في أن تتطور، هي ذاتها، إلى مركز اقتصادي.[73] وكان المشروع، الذي صاغه فيتـه، يـسعى لتحقيـق نمـو اقتـصادي يستند إلى التوسع في تشييد سكك حديدية عالية الكفاءة، وقادرة عـلى ربـط بقـاع روسـيا المترامية الأطراف ببعضها بعضاً؛ لأن استخدام القوافل التجارية التي تستخدم الدواب في آسيا الوسطى لم يعد يناسب متطلبات هذا النمو؛ وهكذا نفذت روسيا مشروعاً جباراً ربط البقاع الأوربية من روسيا بأراضيها الواقعة في شرق آسيا من خلال شبكة سكك حديديـة تمر عبر سيبريا، تأسيساً على اعتقاد مفاده: أن روسيا لا يجوز لها أن تكتفي بسيبريا فحـسب للحصول على المواد الأولية، بل عليها أن توجه أنظارها صوب شرق آسيا أيضاً؛ لأن هـذه المنطقة تشكل مصدراً مهماً للمواد الأولية، وسوقاً رحبة لتصريف البضائع.

وكما هي العادة في كثير من الأحيان، لعبت المناحي العسكرية - علاوة على المناحي الاقتصادية أيضاً - دوراً مهماً في تنفيذ هذا المشروع الجبار؛ فمنذ حرب القرم التي خاضتها روسيا في منتصف القرن التاسع عشر، اتضح بجلاء أن تفعيل القدرات العسكرية الروسية ليس موقوفاً، في المقام الأول، على التوسع الكمي في جيوشها، بل يتطلب رفع قابلية هذه الجيوش على الحركة والتنقل. ففي سياق حرب القرم استغرق نقل الاحتياطيين الروس من أبناء موسكو وما حولها إلى جزيرة القرم وقتاً بلغ ضعف الوقت الذي استغرقه نقل القوات الغازية القادمة من إنجلترا وفرنسا.[74] وكان رئيس الأركان البروسي في برلين، يرى أن رفع قدرات الجيوش الروسية على التحرك والتنقل، أكثر خطراً من زيادة عدد هذه القوات. ومن هنا، فإن المناحي العسكرية أيضاً، كانت تحتم التوسع في تشييد شبكة سكك حديدية عالية الكفاءة؛ فهذه الشبكة هي الوسيلة الناجعة لنقل جموع غفيرة من القوات بالسرعة المطلوبة وعبر مسافات واسعة وتموينها.[75] وبعد برهة وجيزة من الزمن، بانت للعيان الآثار الاقتصادية لهذه الشبكة: فلم تُخَفِّض تكاليف النقل فحسب، بل اندلعت - بفعل تحقق الترابط المتين بين الأقاليم المختلفة في المنطقة الاقتصادية الواحدة - حوافز مهمة لنمو اقتصادي، ضمن زيادة الازدهار في مجمل أنحاء الإمبراطورية. ومن حق المرء أن يفترض أن تشييد الطرقات في الإمبراطورية الرومانية قد لعب دوراً مشابهاً. حقاً! كانت التصورات الاستراتيجية ذات الطابع العسكري هي المحفز لتشييد هذه الطرقات؛ لأن المرء كان يريد نقل المحاربين وما في حوزتهم من سلاح ومواد تموينية بأسرع وقت ممكن؛ إلا أن تشييد هذه الطرقات أفرز في المدى الطويل أثراً آخر ذا أهمية قصوى؛ فهو مكن الإمبراطورية الرومانية من تحقيق تكامل اقتصادي أنعم على المناطق التابعة - في نهاية المطاف - بخير أوفر من الخير الذي جناه المركز.

بيد أن على المرء أن يخفف من غلواء الإشادة بالنتائج الاقتصادية الجانبية التي أفرزها التطوير الذي طرأ على طرق المواصلات لأسباب عسكرية؛ فهذه الآثار الجانبية لم تُحَقَّق قط ودوماً، وهي وإن حُقِّقت، فإنها لم تُحَقَّق دوماً بالقوة المطلوبة. وروسيا ذاتها، مثال جيد على هذا الأمر؛ فتصورات روسيا في شأن منطقة شرق آسيا عامة ومحاولاتها بسط نفوذها على شمال الصين وكوريا خاصة، قادتها في نهاية المطاف، إلى اصطدامها باليابان. وكانت هزيمة

روسيا المنكرة في الحرب التي خاضتها عامي 1904 و1905، قد أماطت ثانية، اللثام عن وهن روسيا؛ أعني أنها أماطت اللثام، هذه المرة، عن وهن روسيا في المجال البحري على وجه الخصوص. لقد جُسِّدت النتيجة الحتمية لهذه الهزيمة في اندلاع ثورة عام 1905، وهي الثورة التي تعدّ على وجه العموم، نذيراً للانهيار الذي صارت روسيا القيصرية قاب قوسين أو أدنى.

وكانت إسبانيا قد مرت بتطور مشابه إلى حد ما؛ فالمشكلة لم تكمن هنا في حدود الإمبراطورية الخارجية، بل كانت تكمن في توفير الأمن المناسب للسفن المتنقلة في المحيط الأطلسي. ولأن العمل بنظام القوافل البحرية، قد عوَّق المرونة الاقتصادية ووقف حجر عثرة في وجه المبادرات الاقتصادية الفردية بنحو واسع، فإن إسبانيا – مثلها في ذلك مثل روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين – لم تفلح في سياق القرنين السادس عشر والسابع عشر في تحقيق التكامل الاقتصادي بين المناطق الخاضعة لسيطرتها بالنحو المطلوب. وعملياً، كانت إسبانيا قد نزلت إلى الحضيض، فلم تعد سوى ممر تعبر من خلاله التجارة القائمة بين أوربا وأمريكا الجنوبية.[76]

وعلى خلفية هذا الانحطاط الذي منيت به إسبانيا، تم عقد العزم على إجراء إصلاحات تأخذ بأحكام المنهج المركانتيلي الجديد.* ويعثر المرء على الخطوط العريضة للتوجهات الاقتصادية الجديدة في مؤلف خوسيه دي كامبيلو José de Campillo المعنون **النظام الاقتصادي الجديد في أمريكا** *Nuevo sistema de gobierno económico para la América*، الذي انتهى منه المؤلف عام 1743.[77] فمن خلال إمعانه النظر في الواقع القائم توصل كامبيلو إلى رأي يفيد أن الجزء الأكبر من ثروة أمريكا الجنوبية يبقى في أمريكا، وأن ارتباط تلك الاقتصادات بالوطن الأم قد صار يزداد تراخياً بمرور الأيام.

* المركانتيلية: منهج اقتصادي ساد في أوربا بين القرنين: السادس عشر والثامن عشر، وكان يرى أن ثروة الأمم تكمن فيما لديها من نقود؛ أي من ذهب وفضة، وأن بيع السلع إلى "الغير" هو دائماً أفضل من شرائها منه؛ لأن الأول يحقق ربحاً بينما يسبب الثاني خسارة لا مفر منها. ومن هنا فإن الاعتقاد هو أن التجارة الداخلية لا تزيد ثروة الأمة؛ أي لا تزيد كمية ما لدى الأمة من ذهب وفضة، بل تؤدي فقط إلى تنقل الثروة من فرد إلى آخر من غير أن يكون هناك ربح صافٍ. إن التجارة الخارجية فقط هي التي تخلق الفائض وتزيد ثروة الأمة، بحسب وجهة نظر هذا المذهب الاقتصادي. (المترجم)

ومن هنا، فإن الواجب يحتم - بحسب تصوراته - تعزيز التكامل الاقتصادي بين المناطق التابعة للإمبراطورية الإسبانية؛ لأن هذا التكامل شرط لبقاء الإمبراطورية على قيد الحياة. وكان رأي خوسيه دي كامبيلو على شبه كبير بوجهة نظر سيرجي فيته؛ فهو أيضاً يرى أن الإمبراطورية الإسبانية لا يمكن إنقاذها إلا إذا اتخذت هياكلها الاقتصادية هيئة جديدة. وهكذا، فإثر أن غدا كامبيلو وزيراً للمالية، سرعان ما راح ينفذ الإصلاحات المناسبة لهذا المرمى. وكان قد بدأ إصلاحاته هذه بأن ألغى الاحتكار التجاري السائد في الأندلس، وما يقتضيه هذا الاحتكار من التزام إجباري بتطبيق نظام القوافل على السفن الماخرة في أعالي البحار. وكان كامبيلو على ثقة تامة بأن تحرير التجارة يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تعزيز الإنتاج الصناعي اليدوي في إسبانيا، ويسبب الحد من امتهان التهريب في النشاطات التجارية، بيد أن هدفه الفعلي كان يكمن، في الواقع، في تحويل أمريكا الإسبانية أولاً، إلى مُصدِّر للمواد الأولية التي تحتاج إليها إسبانيا، وإلى سوق لتصريف البضائع المصنعة في مركز الإمبراطورية ثانياً. فهذه الخطوات تؤدي - بحسب قناعاته - إلى ارتفاع مستوى التجارة بين كِلا جناحي الإمبراطورية، وإلى ارتفاع الدخل القومي في إسبانيا.

ومعنى هذا كله أن كامبيلو كان يطمح إلى تنويع الإنتاج، ويتمنى أن يقع عبء هذا التنويع على كاهل الشطر الأمريكي من الإمبراطورية الإسبانية. وكان هذا المنهج الإصلاحي قد حفز الطبقة العليا من حفدة السكان المنحدرين من أصول إسبانية ذات لون أبيض لأن تعمل، تدريجياً، على تحقيق الانفصال عن الوطن الإسباني الأم؛ لأنها أخذت تشعر أن الوطن الأم لم يعد القوة الدافعة لتحقيق الإصلاحات المرجوة، بل أمسى حجر عثرة في وجه التطور والتقدم. وكان الانفصال يبشر بتطور اقتصادي أفضل بكثير من ذلك التطور الذي كان سيُحَقَّق، لو تمت مواصلة الانتماء إلى حظيرة الإمبراطورية الإسبانية. ومن هنا، كان المرء يتحين الفرصة المناسبة لإعلان الاستقلال عن الإمبراطورية. وقد تمت في ثمانينيات القرن السابع عشر محاولات ترمي إلى تقوية التكامل الاقتصادي داخل حدود الإمبراطورية الإسبانية، بيد أن هذه المحاولات باءت بالإخفاق، وانتهت بانهيار سياسي قوض أركان الإمبراطورية.

ومـاخلا الإمبراطوريـة الرومانيـة والإمبراطوريـة البريطانيـة، تقـدم الإمبراطوريـة الصينية مثالاً ساطعاً على الترابط القائم بين النظام الإمبراطوري والازدهـار الاقتـصادي؛ ففي الحقبة الممتدة من القرن الثالث حتى القرن السادس؛ أي طوال حقبة الانقسام الـذي قوض وحدة الإمبراطورية، كان تداول النقود قـد تـزامن وتراجـعَ التجـارة والنـشاطات الاقتصادية الأخرى.[78] وكان هذا التراجع يعني أن الإمبراطورية الصينية قد خسرت أحـد أهم العوامل الضرورية لأن تعمل المنطقة الاقتصادية التابعة للإمبراطورية بنجـاح. وبعـد أن استعادت الإمبراطورية وحدة ترابها، اندلع تطور يسير في الاتجاه المعـاكس؛ أضـف إلى هذا أن أسرة تانج الحاكمة، قد شرعت في تطوير الهياكل التحتية داخل الإمبراطورية. وقد كانت هذه الأسرة الحاكمة - بقيامها بشق الترع والقنوات وتشييد الدروب والطرقـات - قد عززت الروابط الاقتـصادية بـين أقـاليم الإمبراطوريـة، واتخـذت التـدابير لأن تكـون الصين منطقة موحدة، لا سياسياً فحسب، بل اقتصادياً أيضاً.

وبينما فُكِّكت عرى المنطقة الاقتصادية ثانية إثر انهيار حكم أسرة تانج، عاشت الصين في عهد أسرة سـونج، ارتقـاءً اقتـصادياً ذا بـال أدى في نهايـة المطـاف إلى تعميـق التجـارة الداخلية وزيادة تداول النقود. وفي هذه الحقبة من الـزمن كانـت الـصين قـد رجعـت إلى استخدام النقود الورقية بديلاً من النقود المعدنية.[79] وربما كانـت الـصين البلـد الوحيـد في العالم الذي أقام على أتم الوجوه وبنحو مباشر، الدليل العملي على العلاقة الوثيقة القائمـة بين النظام الإمبراطوري والازدهار الاقتصادي؛ ولن يـشط المـرء كثـيراً إذا أكـد أن هـذه العلاقة الوثيقة هي الأمر الذي يفسر سـبب تمتـع الإمبراطوريـة الـصينية بـالعمر المديـد، وقدرتها على النهوض من كبواتها باستمرار؛ أي تغلبهـا الـدؤوب عـلى حـالات التـدهور والانحطاط، وحالة ارتقائها ثانية دورياً.

ويمكـن أن تقـدم العملـة الموحـدة، العملـة التـي تحظـى بـالقبول في كـل أرجـاء الإمبراطوريـة المعنيـة، دعـماً قويـاً للازدهـار الاقتـصادي المحقَّـق في المنـاطق التابعـة للإمبراطورية. وعلى صعيد آخر، لا تشكل العملة الموحدة شرطاً ضرورياً لقيـام التجـارة الخارجية، إلا أنها تظل - مع هذا - عاملاً يسهل بنحـو كبـير هـذه التجـارة، ويرفـع مـن

مستواها ويعمق من كثافتها. ولكي تنهض العملة الموحدة بهذا الدور، يجب أن تتسم قيمتها بالاستقرار، وأن يتمتع المركز الإمبراطوري بوضع مالي سليم وبقدرة كبيرة على تسديد ما في ذمته من ديون. وبقدر تعلق الأمر بالإمبراطوريتين: الرومانية والصينية، فإن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن التضخم الاقتصادي الدوري ترك نتائج وخيمة جداً بالنسبة إلى المتاجرة داخل حدود كل واحدة من هاتين الإمبراطوريتين، وبالنسبة إلى ما يرتبط بهذه المتاجرة من تكامل اقتصادي. كذلك نجد أن إفلاس الحكومة الإسبانية وعجزها المتكرر عن تسديد ما في ذمتها من قروض، لم يزيحا الستار عن مكان الضعف الحقيقي فحسب، بل كانا قد أسهما أيضاً في تراجع مكانتها الاقتصادية في أوربا تراجعاً عظيماً.

بيد أن البريطانيين كانوا حقاً هم القوم الذين منحوا المسائل الخاصة بالعملة أعظم تنبُّه. وبهذا العمل كان البريطانيون قد نجحوا في أن يتم تداول الجنيه الإسترليني خارج حدود الإمبراطورية أيضاً، وأن يتحول إلى العملة القيادية في الاقتصاد العالمي. إن الأسطول البحري والجنيه الإسترليني كانا بمنزلة العمود الفقري الذي تستند إليه الإمبراطورية. ومن هنا، نجد أن البريطانيين حينما تحولوا - في سياق الحرب العالمية الأولى - من أمة دائنة إلى أمة مدينة، كان هذا التحول بمنزلة بداية النهاية التي أمست مكتوبة على الإمبراطورية البريطانية العالمية. وهكذا أخلى الجنيه الإسترليني مكانه للدولار الأمريكي، وأمست نيويورك، لا لندن، هي المدينة التي تحدد مسيرة الاقتصاد العالمي، والتقلبات الدورية التي يمر بها هذا الاقتصاد في القرن العشرين.

ويكمن الخيار الثالث لرفع مستوى الازدهار في قيام الإمبراطورية المعنية بتنفيذ المشروعات الاستثمارية في المناطق التابعة لها؛ فبهذه الاستثمارات يستطيع المركز أن يلعب دوراً كبيراً في تقليص ما في المناطق المختلفة من تباين في المستويات الاقتصادية والحضارية. ومن المفضل هنا تأكيد أن هذه الاستثمارات، لا يمكن تفسيرها من خلال النظريات الباحثة في ظاهرة الاستعمار. كما يجب على النظريات الدارسة للإمبراطوريات أن ترجع إلى التصورات الاستراتيجية الطويلة المدى، التي تدفع الإمبراطورية المعنية إلى تنفيذ هذه الاستثمارات؛ أي عليها أن ترجع إلى التصورات التي يحيط المرء بمغزاها، من خلال

الرسالة الإمبراطورية في أفضل الحالات، لا من خلال السياسة العملياتية التي تنتهجها النخب الماسكة زمام السلطة في لحظة معينة. ومهما تكن الحال، فإن الأمر البين هو أن تاريخ الإمبراطوريات شهد باستمرار، استثمارات هدفت إلى نشر المدنية. ولعل من المستحسن هنا تأكيد أن هذه الاستثمارات ما كان لها وجود في إمبراطوريات البراري والسهوب. وبنحو ما، ينطبق الأمر ذاته على الإمبراطوريات البحرية أيضاً؛ فالتاريخ يشهد أن الإمبراطوريات البحرية لم تشرع إبان تألقها وعزّ مجدها، في الاستثمارات الضرورية لنشر المدنية، وأن هذه الاستثمارات لم يتم تنفيذها إلا بعد أن وسعت الإمبراطوريات البحرية سلطانها براً؛ (كما هو بين من تاريخ الإمبراطورية البريطانية على سبيل المثال)، أو حينما سعت الإمبراطوريات البرية؛ (كالإمبراطورية الصينية على سبيل المثال)، إلى توطيد أركانها وتعزيز وحدة ترابها. ويمكن المرء أن يرى في الإمبراطورية الرومانية خليطاً جمع بين النموذجين.

وحينما تفلح الإمبراطوريات في تحقيق تعهدها بنشر الازدهار الاقتصادي، وبعد أن ينجح خطابها في شأن الهمج في وضع حدود متخيلة، تزيد أهمية الرسالة الإمبراطورية ومغزاها، وعند العمل على تأمين السلام في ربوع المنطقة الخاضعة لسلطانها، ستضمن الإمبراطوريات لنفسها – عندئذٍ – الاستقرار والعمر المديدين؛ فالنجاح في تحقيق هذه الأمور هو الضمانة المؤكدة لديمومة الإمبراطورية المعنية؛ وسيبدأ – بالعكس – انحطاط الإمبراطورية، حالما تخفق في تحقيق أحد هذه الأمور. وغني عن البيان أن الإخفاق في تحقيق هذه الأمور جمعاء، أو الإخفاق في تحقيق أحدها، هما الفرصة التي يتربص بها أعداء الإمبراطورية المعنية.

الفصل الخامس

إخفاق الإمبراطوريات بفعل قوة الضعفاء

لقد أخفق الكثير من الإمبراطوريات بفعل وجود منافسين أقوياء؛ فهذه الإمبراطوريات إما انهزمت على يد هؤلاء المنافسين عسكرياً فلم يبقَ منها سوى قوة إقليمية، أو أن هؤلاء المنافسين كانوا قد أضعفوها بنحو جعلها؛ من ثم، مرتعاً خصباً لثورات وحروب أهلية، قوضت أركانها ومحتها من خريطة العالم. فإمبراطوريتا: نابليون ووليم [إمبراطور ألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى] - اللتان لم تكونا في الواقع إمبراطوريتين بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، بل كانتا تتطلعان إلى أن تكونا إمبراطوريتين - كانتا، إثر اندحارهما عسكرياً، قد حُوِّلتا، بناء على القرارات التي اتخذتها القوى المنتصرة، إلى مجرد دولتين قوميتين تأتلف قوتهما ويتناسب حجمهما والأحكام الضرورية لتحقيق التوازن الأوربي. فاندحارهما عسكرياً كان تكراراً للاندحار الإسباني في النصف الأول من القرن السابع عشر. وتظل هذه الحقيقة قائمة ولو أخذنا في الحسبان أن اندحار إمبراطوريتي: نابليون ووليم كان أشد وخامة من اندحار إسبانيا.[1] غير أن روسيا القيصرية، وكذلك الإمبراطورية العثمانية ومملكة حوض نهر الدانوب أيضاً، انهارت بفعل خليط مكوَّن من وهن داخلي وهزائم عسكرية ألحقتها بها قوى منافسة ومن سلسلة انقلابات وثورات داخلية. وعلى حين كان السبب المباشر لانهيار فرنسا النابليونية وإمبراطورية وليم الألمانية يكمن في تفوق خصوم فرنسا وألمانيا عسكرياً، كانت الهزائم العسكرية التي كُبِّدتها روسيا والمملكة النمساوية-المجرية والإمبراطورية العثمانية نقطة النهاية لعملية انحطاط طويلة المدى؛ عملية انحطاط أرادت هذه الممالك وقفها وقلبها رأساً على عقب، من خلال الدخول في الحرب العالمية الأولى.

ومقارنة بانهيار الإمبراطوريات بفعل وجود خصوم متفوقين، فإن الأمر الأكثر دلالة هو أن تطأطئ هذه الإمبراطورية رأسها أمام خصوم ضعفاء ما كان المرء يتوقع لهم أن يكونوا خطراً ذا بال. وحينما ينصاع لاعبون إمبراطوريون لإرادة لاعبين بالقوة نفسها، أو

أقوى، فإن هذا يدل في الواقع على أن هؤلاء اللاعبين لا يتوفرون توفراً تاماً على تلك الخاصية الجوهرية، التي ينبغي للإمبراطوريات أن تتصف بها في الحالات المثالية: الهيمنة على العالم، أو الهيمنة على "العالم" الخاص بها على أدنى تقدير؛ فهؤلاء اللاعبون يجسدون إمبراطوريات بالمعنى الواسع، لا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، فالمعنى الدقيق يحتم أن تكون الإمبراطوريات في "عالمها الخاص بها"، على أدنى تقدير، من دون منازعين يضاهونها قوة، أو أقوى منها. وتأسيساً على هذا، فإن طأطأة الإمبراطوريات رؤوسها أمام خصوم ضعفاء ليس - في الواقع - انهياراً يعصف بهذه الإمبراطورية أو تلك، إنما هو، في واقع الأمر، مجرد حالة من حالات التقلبات الدورية التي تمر بها القوى العظمى من حين إلى آخر، تقلبات تتصف بالتراجع تارة وبالصعود أخرى وبالتراجع مجدداً تارة ثالثة، وهكذا دواليك. وحينما ننظر إلى الموضوع من هذه الزاوية، فلا مراء في أن من واجب النظريات التي تدرس السياسات التي تنتهجها الدول العظمى، أو الباحثة في الحروب التي تخوضها هذه الدول؛ من أجل كسب الهيمنة أن تفسر هذه التقلبات،[2] إلا أن علاقة هذه التقلبات بمشكلات النظام الإمبراطوري وبانهياره تظل - مع هذا - واهية إلى حد بعيد.

إن الاختلافات بين القوة المهيمنة والإمبراطورية - كما سبق أن بينا - لا تتصف في الواقع العملي، بالوضوح والدقة اللذين يوحي بهما المعنى العام لهذين المصطلحين؛ فـ "عوالم" الإمبراطوريات يمكن أن يتداخل بعضها وبعضها الآخر؛ ومثالاً على هذا التداخل يمكننا أن نسوق التداخل الذي حدث بين إسبانيا وبريطانيا في القرن السابع عشر، أو بين بريطانيا وفرنسا إبان حرب السنوات السبع التي دارت رحاها بين المملكتين؛ حباً بإحراز الهيمنة على أمريكا الشمالية، أو أخيراً التداخل الذي حدث بين بريطانيا وروسيا على طول خطوط التماس الممتدة من البحر الأسود حتى طشقند، مروراً ببلاد التركمان وأوزبكستان؛ ففي مناطق التداخلات هذه تختلط الحروب المحتدمة [بين القوى العظمى]؛ من أجل توسيع دائرة الهيمنة، والحروب التي تخوضها هذا الإمبراطورية أو تلك في أراضيها أو في مناطقها الهامشية، اختلاطاً يجعل من الصعب التعرف بنحو دقيق على احتمال كون هذه الحروب حروباً يخوضها بعض القوى العظمى ضد بعضها بعضاً؛

من أجل التفوق على القوة أو القوى الأخرى، أو أن تحاول إحدى القوى الإمبراطورية ردع المناوأة التي أخذ يبديها ضدها بعض اللاعبين من خصومها. إن الحروب التي خاضها بعض الأطراف بالوكالة؛ أي نيابة عن أطراف آخرين، إبان الصراع بين الغرب والشرق مثال حي على هذه الحروب: فإحدى القوتين الإمبراطوريتين تقمصت، في هذه الحروب، دور المعادي للهيمنة الإمبراطورية، وراحت تساعد حركات المقاومة في المناطق الهامشية المحيطة بالخصم؛ لأن هذا الأسلوب في إدارة الصراع كان أفضل السبل للمضي قدماً في تحدي الهيمنة التي يمارسها الطرف الآخر، في وقت صارت فيه المجابهة المباشرة بين القوتين النوويتين، تنطوي على خطر تعرض الطرفين لدمار ماحق شامل.

ومن هنا، فإن من الصعب تقرير احتمال كون الإمبراطوريات التي تخوض صراعاً في الدائرة الهامشية المحيطة بها تواجه حقاً لاعبين ضعفاء، يناوئون سياساتها الإمبراطورية، أو أن خلف هذه الصراعات يقف مركزُ "عالمٍ" إمبراطوري آخر، ينتهز كل فرصة لإلحاق الهزيمة بالمنافس الكبير داخل "العالم" الخاص بهذا المنافس أو في المنطقة الحرام الواقعة بين تخوم "العالمين". وغني عن البيان أن هذا هو ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، وما واجهه الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. فهاتان الحالتان تشكلان أهم الأمثلة على الحروب التي يخوضها بعض الأطراف نيابة عن أطراف آخرين يريدون أن يبقوا خلف الكواليس.

كانت الحروب المحدودة التي تخوضها الإمبراطوريات في المناطق الهامشية – في الزمن السابق؛ أي قبل أن تكون لدى المتنافسين القنبلة النووية وما يتبعها من صورايخ حاملة لهذه القنبلة؛ أي قبل أن تنطوي المجابهة المباشرة بين القوى المهيمنة على خطر اندلاع حرب لا تبقي ولا تذر – تنطوي دائماً وأبداً على احتمال تطور هذه الحروب إلى حروب واسعة تخوضها القوى المهيمنة، وخاصة حينما تتعرض هناك مصالح قوى مرشحة ونفوذها؛ لأن تتحول إلى إمبراطوريات. ويمكن الدلالة على هذه الحالات من خلال انزلاق القوى الأوربية وتورطها في الحرب العالمية الأولى، فبالنسبة إلى رئيس الأركان النمساوي كونراد فون هوتزندروف Conrad von Hötzendorf، كانت الحرب على صربيا – وهي حرب كان رئيس الأركان يتطلع إليها بشغف عظيم – حرباً تدور رحاها

في دائرة الإمبراطورية النمساوية فقط، حرباً تهدف إلى ردع مشاغب، يثير الفتن ويقوض السلام السائد داخل مملكة نهر الدانوب. وإذا أخذنا في الحسبان المشكلات العويصة التي واجهتها القوات النمساوية-المجرية في السنة الأولى من اندلاع الصراع العسكري ضد الجيش الصربي،[3] فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن هذه القوات كانت قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيش الصربي، وأن هذه الحرب ما كانت ستكون أكثر من إحدى الحروب الكثيرة في البلقان، إحدى الحروب التي خاضتها القوى الإقليمية؛ من أجل إعادة تشكيل الإقليم سياسياً، وفقاً لتصوراتها ومصالحها. نعم، كان بالإمكان أن تفلح هذه الحرب في تحقيق هذه الأهداف لو لم تتدخل روسيا، وتقدم العون والمساندة لصربيا متذرعة بأنها حامي حمى الشعوب السلافية لتسويغ ممارستها النفوذ في البلقان، وتعلن النفير العام؛ فمشاركة روسيا في هذه الحرب أدت إلى تحويل الحرب من حرب محدودة تخوضها إمبراطورية معينة داخل منطقة نفوذها، إلى حرب واسعة الأبعاد، تدور رحاها بين قوى عظمى، تريد كل واحدة منها المحافظة على دائرة هيمنتها وتعزيز هذه الهيمنة. وكانت هذه الحرب قد سببت - في نهاية المطاف - خسارة أوربا مكانتها الريادية؛ فلم تعد القوة المتفوقة عالمياً.

وبما أن الحروب التي تخوضها الإمبراطوريات داخل دائرة نفوذها محدودة الأبعاد؛ بحكم طبيعتها، وأن الحروب الدائرة بين القوى المختلفة على إحراز الهيمنة تميل ميلاً شديداً إلى اتساع رقعة الصراع، وإلى توريط مناطق أكثر فأكثر في المشاركة في الحرب الدائرة؛ فلا عجب أن ينزع اللاعبون الرافضون للتسلط الإمبراطوري إلى جعل كفاحهم ضد السيطرة الإمبراطورية، جزءاً من حرب تشارك فيها القوى المهيمنة. فنجاحهم في هذا المسعى يزيد قدرتهم على فرض إرادتهم السياسية زيادة عظيمة.

ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة في صربيا، كانت القيادتان: السياسية والعسكرية في الإمبراطورية الألمانية، على وعي تام بأن تدخل ألمانيا في الصراع المحتدم بين فيينا وبلجراد، يؤدي - لا محالة - إلى توسيع دائرة هذا الصراع، وتحويله إلى حرب يراد منها إحراز الهيمنة، أو توسيع محيط هذه الهيمنة؛ أي إلى حرب لا تُقصَر على منطقة البلقان فحسب، بل إلى حرب أوسع بكثير من الحروب التي دأبت الإمبراطورية النمساوية-

المجرية على خوضها في البلقان؛ لردع المتمردين على سلطانها. ومن هنا، نجد أنـه إذا كـان حصر نطاق الحرب، جغرافياً، أمراً مستبعداً، فلا بد - على الأقل - من أن تضع القيادتان: السياسية والعسكرية الألمانيتان حدوداً زمنية لهذه الحرب؛ فمن غير حصر هذه الحـرب في إطار أفق زمني محدد لـن يكـون بالإمكـان الانتـصار فيهـا، بحـسب تقـديرات القيـادتين الألمانيتين. وكانت وجهة النظر هذه قد انعكست على الخطط التي وضعها رئيس الأركـان جراف فون شليفن Graf von Schlieffen؛ فقد اتخذت هذه الخطط الترتيبات الـضرورية لإلحاق هزيمة سريعة بفرنسا؛ لأن هذه الهزيمة ستتيح؛ من ثم، الفرصة لحشد كل الجيوش لمنازلة روسيا. ومقارنة بحصر الحرب في حيز جغرافي محدد، كـان وضـع أفـق زمنـي لهـذه الحرب؛ أي شن حرب سريعة وخاطفة، هو الأمر الأهـم مـن وجهـة نظـر الإمبراطوريـة الألمانية؛ فألمانيا كانت تخشى - لأسباب جيواستراتيجية - أن تتخلف عن الركب العـالمي؛ لانشغالها في حرب طويلة؛ ومن هنا، فإن تبني أسلوب الهجوم الخاطف كان ينبغـي لـه أن يكون ضمانة للتحكم في البعد الجغرافي للحرب. وكان هذا الأسلوب مغامرة تنطوي عـلى مخاطر جمة؛ ولذا، نجد أنه بعد أن اتضح أن ألمانيا صارت قاب قوسـين أو أدنـى مـن هـذه المخاطر، حاولت برلين، في اللحظة الأخيرة، وقف مسيرة الأحداث.[4] بيد أن السيف كـان قد سبق العذل في الأيام الأخيرة من تموز/ يوليـو 1914؛ إذ لم تعـد هنـاك إمكانيـة لوقـف مسيرة الأحداث؛ فبرلين كانت قد ارتكبت خطأً فادحاً، حينما تركت للمملكة النمساوية-المجرية الحرية الواسعة لخوض حرب محدودة؛ بهدف إجبار صربيا عـلى الرضـوخ للنظـام الإمبراطوري، من غير أن تتخذ هي ذاتها؛ أعني برلين، التدابير الضرورية لعدم تورطها في حرب ضروس، تشارك فيها القوى الأخرى محافظةً على هيمنتها، وتناضل فيهـا نـضالاً ذا أبعاد ونتائج تختلف اختلافاً كلياً عما هو متعارف عليه في الحروب المحدودة، التي درجـت القوى الإمبراطورية على خوضها في المناطق الهامشية من أوربا.[5] وهكذا، وبتحول الحرب، من حرب محدودة تشنها إمبراطورية معينة داخل منطقة نفوذها، إلى حرب تدور بين قـوى عقدت العزم على المحافظة على هيمنتها، أو على توسيع دائرة هـذه الهيمنـة، فقـدت ألمانيـا القدرة على التحكم في عنصر الزمن أيضاً.

ومن خلال المثال الصربي يتبين بجلاء الفرق بين فرص نجاح السياسة الإمبراطورية المنتهجة في أوربا، والسياسة الإمبراطورية المطبقة في قارات أخرى، فبينما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخوض حروباً محدودة في أمريكا الوسطى، وفي حوض البحر الكاريبي؛ ومن ثم في مناطق المحيط الهادي، من غير أن تحدث مجابهة بينها وبين قوى عظمى أخرى،[6] أو لنقل: إنها لم تجابه حلفاً يضم قوى عظمى، بل جابهت على كل جبهة قوة واحدة، كما حدث في الحرب التي خاضتها ضد إسبانيا عام 1898 - على سبيل المثال لا الحصر - كانت كل حرب تخوضها في أوربا قوة معينة لتعزيز سيطرتها على المناطق التابعة لإمبراطوريتها، تنطوي على خطر تحول هذه الحرب إلى مجابهة عسكرية بين قوى عظمى أخرى. واستطاعت روسيا القيصرية أيضاً أن تشن الحروب على القوقاز وفي آسيا الوسطى؛ لتوسيع رقعة إمبراطوريتها، من غير أن تخشى التورط في صراع ضد قوى أخرى ذات هيمنة وسلطان. وقد اتخذت الأحداث في شرق آسيا فقط مساراً آخر؛ فالحرب التي خاضتها روسيا عام 1904؛ من أجل تعزيز سلطان إمبراطوريتها في تلك الناحية من العالم، لم تأخذ في الحسبان أن اليابان كانت قد ارتقت إلى قوة عظمى، تتطلع إلى أن تكون لها، هي الأخرى أيضاً، إمبراطوريتها الخاصة بها؛ ومن هنا فقد حُوِّلت هذه الحرب، في غضون زمن قصير، إلى حرب واسعة تدور رحاها بين قوى عظمى، إلى حرب ألحقت بروسيا سلسلة من الهزائم الماحقة، وأضعفت مكانتها في أوربا بنحو بيِّن.[7]

واستطاعت بريطانيا العظمى أيضاً أن تخوض حروبها الإمبراطورية؛ أي أن تخوض حروباً تهدف إلى تعزيز رقعة إمبراطوريتها، من غير أن تتورط في حرب ضد قوى عظمى أخرى. وينسحب هذا الأمر على احتلال مصر، وعلى الحرب التي خاضتها - من ثم - في السودان في سياق صراعها ضد المهدي الذي جسد بنحو ما صيغة إسلامية مبكرة، وعلى الحرب ضد البوير* Boer War، في جنوب أفريقيا أيضاً، وهي الحرب التي كان القيصر الألماني قد أعرب في سياقها، (في برقيته المشهورة باسم برقية كروغر Krüger-Depesche)، عن تعاطفه والبويريين، لكنه - عملياً - لم يجهد لمساعدتهم البتة.

* البوير: هم المستوطنون الهولنديون الذي أسسوا المستعمرات في جنوب أفريقيا بدءاً من عام 1652. (المترجم)

بيد أن البريطانيين كانوا عام 1898، قاب قوسين أو أدنى من خطر أن تتحول عملياتهم العسكرية الرامية إلى بسط سلطانهم الإمبراطوري إلى حرب ضد قوى عظمى أخرى؛ ففي هذا وقفت القوات البريطانية الغازية بقيادة اللورد كتشنر في مدينة فَشودة الواقعة جنوب السودان وجهاً لوجه ضد قوة عسكرية فرنسية صغيرة، يقودها ضابط برتبة نقيب اسمه مارشان Marchand، وصارت بريطانيا العظمى تتعرض، ههنا وعلى مدى أسابيع عدة، لمنافسة القوى العظمى الأخرى التي كانت حينذاك على أتم أهبة؛ لخوض الحرب.[8] بيد أن القوى العظمى كانت قادرة، في أفريقيا، على تسوية نزاعاتها وعلى الانسحاب؛ أي أنها كانت قادرة على إبرام اتفاقات ما كان أحد في أوربا يجرؤ ولو على التفكير فيها. كما انتهجت الحروب الدائرة في أفريقيا والقوقاز، وفي حوض البحر الكاريبي، وفي الفلبين أيضاً، أساليب وحشية جداً في تعاملها والسكان المدنيين، أساليب كانت ستثير موجة سخط عارمة لو تم تنفيذها في أوربا؛ أي بعبارة أخرى: كانت كل الحروب في أوربا تنشب بين قوى متكافئة، لكنها كانت خارج أوربا، تدور بين قوى غير متكافئة في أغلب الأحيان، كما كانت ههنا حروب تجلى فيها ما لدى القوى الإمبراطورية من تفوق تكنولوجي وتفوق تنظيمي عظيمين. وعلى خلفية هذا التفوق وذاك، طفت على السطح مشكلة التعرض في العوالم، الواقعة خارج أوربا على وجه الخصوص، إلى خطر الإفراط في توسيع الرقعة الخاضعة لسلطان الإمبراطورية المعنية. وقد طرحت هذه المشكلة، بعد قليل من الزمن، التساؤل حول: هل كان لدى اللاعبين المعادين للنفوذ الإمبراطوري الفرصة المناسبة لفرض إرادتهم على إمبراطوريات تتفوق عليهم تفوقاً عظيماً؟ وما الظروف التي يمكن أن تقدم لهؤلاء اللاعبين هذه الفرصة؟ وعلى صعيد آخر، كان على أعداء التسلط الإمبراطوري أن يجدوا الحل المناسب لتحويل ضعفهم إلى قوة فاعلة.

أولاً: صيغ الإفراط في توسيع رقعة الإمبراطورية

إن تحليل الإفراط في توسيع الرقعة الخاضعة لسلطان الإمبراطورية المعنية يضرب جذوره في المؤلف الضخم الذي نشره إدوارد جيبون Edward Gibbon، بعنوان **تاريخ انحطاط وانهيار الإمبراطورية الرومانية** *The History of Decline and Fall of the*

Roman Empire (1788 -1776).[9] فانطلاقاً من روما، من حيث هي مثال تاريخي، وتطور بريطانيا العظمى في الزمن الذي عاصره، أشار جيبون بوضوح إلى أن نزوع الإمبراطوريات إلى الإفراط في توسيع رقعتها، وفي النهوض بمهمات والتزامات لا حد لها، يشكل أخطر تحدٍّ تواجهه الإمبراطوريات المعنية. وتبين الأدبيات الحديثة أن هذا "الإفراط"، أو هذا الالتزام بتعهدات ووعود لا طاقة للإمبراطورية المعنية بتحملها، يحتمان على هذه الإمبراطوريات أن تنسحب من حين إلى آخر من المناطق ذات الأهمية الثانوية بالنسبة إليها تماشياً ومصلحتها الحيوية، وأن تتخلى بعد برهة من الزمن، عن الالتزامات التي تعهدت بها في ظل شروط خاصة. وبالنسبة إلى هذه الناحية – على وجه الخصوص – تتخذ القوانين المتحكمة في بقاء الإمبراطوريات على قيد الحياة والمبادئ التي يعمل في ضوئها المجتمع الدولي اتجاهات مختلفة؛ إذ تكتسب الإمبراطوريات استقراراً أكبر، كلما كانت أقل ارتباطاً بمكان معين. وتكون الأنظمة المكونة من دول، أكثر استقراراً وأشد نزوعاً إلى السلم كلما كانت أقل تقيداً بالتزامات محددة، وتكون هذه الدولة أشد التزاماً بالمواثيق وأكثر تقيداً بالاتفاقيات التي عقدتها، وتكون حدودها الدولية أكثر رسوخاً وأعظم ثباتاً.[10]

كان المقصود بالإفراط الإمبراطوري – بالمعنى التقليدي – المبالغة في توسيع المناطق التي يُراد إخضاعها لسلطان الإمبراطورية؛ ومن هنا، كاد تفادي الإفراط يعني، دائماً، الانسحاب من بعض التخوم، والتخلي عن بعض الأراضي. بيد أن التصورات في شأن الإفراط وتحميل النفس أكثر من طاقتها، تنطبق على الإمبراطوريات البرية في المقام الأول، وكان يسري – بحسب تصورات الأزمنة السابقة – على الإمبراطوريات البحرية بصيغة مقيدة فقط؛ ففي تلك الأزمنة كان المرء يرى أن الإمبراطوريات البحرية تتعرض إلى الإفراط فقط، حينما تستخدم الموانى والمراكز التجارية للتقدم إلى داخل البلدان. وماخلا هذه الحالة، كانت قدرة الأسطول البحري على التحرك هي الأمر الذي يخفف غلواء تعرض الإمبراطوريات البحرية إلى مشكلة الإفراط في التوسع المكاني؛[11] فخلافاً للوحدات العسكرية التي أنيط بها تأمين سلامة الحدود والدفاع عنها، يشكل الأسطول البحري وسيلة متحركة وعظيمة الأهمية، في تأمين سلامة الإمبراطورية المعنية والنهوض بمتطلبات الرصد والتفتيش وإحكام السيطرة. من هنا، نجد أن توسيع مدى حركة الأسطول، وطول الخطوط

الملاحية التي ينبغي للأسطول تأمين سلامتها، لا يؤديان بالضرورة إلى زيادة التكاليف بنحو يوازي الزيادة التي تطرأ على دائرة مهماته. ولهذا السبب، لا لآخر، استطاع بلد صغير في حجم البرتغال أن ينشر سلطانه التجاري على المحيطين: الهندي والهادي، وأن يحتفظ لنفسه بهذا السلطان طوال قرنين من الزمن. وإذا كان الأمر على ما نقول، فإن من الأَوْلَى به أن ينطبق على إمبراطورية البريطانيين العالمية، هذه الإمبراطورية التي لم يُحدَّد سلطانها من خلال عدد السفن التي توفر عليها أسطولها البحري فحسب، بل أيضاً من خلال نوعية سفنها، وما لدى أطقمها من خبرة ملاحية، وما لدى قياداتها البحرية من كفاءات في إدارة المعارك البحرية في أرجاء واسعة. أضف إلى هذا أن تقليص الزمن الذي تبقى فيه السفن راسية في موانيها، كان قد انطوى، بالنسبة إلى سلطان الإمبراطورية البريطانية، على أهمية تضاهي أهمية دخول سفن جديدة إلى الخدمة.

إن الإمبراطوريات البرية الكلاسيكية لم تتوفر آنذاك على هذا الاحتياطي العظيم من الفاعلية لتأمين سلامة حدودها وحماية المناطق الخاضعة لسلطانها. ومن هنا، اتخذت معضلة الإفراط الإمبراطوري بالنسبة إلى الإمبراطوريات البحرية والبرية منحى يختلف اختلافاً كلياً؛ أي - بعبارة أكثر وضوحاً - لا يكمن الخطر في التوسع المكاني، بالنسبة إلى الإمبراطوريات البحرية في المقام الأول، بل هو يكمن في تضييع فرص التطورات التكنولوجية. فواقع الحال يقتضي من هذه الإمبراطوريات أن تخصص جزءاً فقط، من مواردها للعمل بالتكنولوجية السائدة في بناء السفن وفي تصنيع المعدات الحربية، وأن تخصص الجزء الآخر من هذه الموارد لتطوير ابتكارات جديدة يكون ممكناً الانتفاع بها على أوسع مدى، من قبل أن يتوصل المنافسون إليها أو يقتبسوها. ومن هنا، فلا غرو أن يجسد الأسطول الحربي أول مجال للسباق في مجال التصنيع العسكري، وأن يحتدم هذا السباق بين بريطانيا العظمى وألمانيا القيصرية على وجه الخصوص.[12]

لقد اكتسب التفوق التكنولوجي - على صعيد آخر - أهمية كبرى، إثر تحول المجال الجوي أولاً، والفضاء الخارجي ثانياً، إلى مجال للسلطان الإمبراطوري. وعلى خلفية هذا التحول فقدت تقريباً مشكلة الإفراط في توسيع الحدود على الأرض أهميتها تماماً. ومن

هنا، فإن الرد على إفراط الإمبراطورية في توسيع رقعتها الجغرافية لم يعد يكمن في الانسحاب من هذه الحدود أو تلك. ومَنْ يتمعن في الأمر يلاحظ بيسر أن الإمبراطورية الأمريكية أمست لديها حدود افتراضية، حدود تقررها تكنولوجيا المعدات الحربية التي يمتلكها الخصوم المحتملون: الأسلحة النووية، والصورايخ الحاملة لهذه الأسلحة على وجه التعيين. فما خلا هذا، فإن الإمبراطورية الأمريكية تميل إلى أن تكون من دون حدود البتة؛ بناء على هيمنتها الكاملة على المجال الجوي. ولهذا السبب أيضاً، فإن النموذج المكاني "لتعديل حدود الجبهة وفك الاشتباك" لم يعد يَصلُح لتقرير الانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بفضل ما لديها من تفوق تكنولوجي. وتنطبق هذه الحقيقة على المجال الجوي وعلى الفضاء الخارجي على وجه الخصوص؛ فالانسحاب من هذه المجالات يعني – أصلاً – انتهاء القوة التي يقوم عليها سلطان الإمبراطورية الأمريكية وانهيارها.

وهكذا أمست مخاطر الإفراط في التوسع الإمبراطوري على الأرض تختص بتلك الحالات التي لا يستطيع التفوق التكنولوجي أن يلعب فيها دوراً كبيراً؛ ولهذا السبب أيضاً، صار أعداء السيطرة الإمبراطورية يتفاءلون بأن إصرارهم على المنازلة وتصعيدهم الاستعداد للتضحية بالغالي والنفيس، يعوضانهم عن رداءة ما لديهم من تكنولوجيا مقارنة بالتكنولوجيا التي تتوفر عليها الجيوش الإمبراطورية. إن ذكرياتنا عن حقبة حروب العصابات – ابتداءً من النجاحات التي حققتها المقاومة الشعبية السوفيتية واليوغسلافية ضد قوات الاحتلال الألمانية وحلفائها في سنوات الحرب العالمية الثانية وانتهاء بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان[13] – ماتزال حية في أذهاننا وأذهان المعادين للسيطرة الإمبراطورية، ومابرحت تغذي من دون انقطاع أمل هؤلاء الخصوم في أن ينتصروا بهذا الأسلوب الحربي، على أحدث الإمبراطوريات وأقواها. ومن حقائق الأمور أن حروب العصابات في آسيا وأفريقيا كانت قد عجلت كثيراً بانهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية؛ كما لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، ولم يفلح الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في تحقيق النصر، إزاء حرب العصابات التي واجهها كل واحد منهما هناك؛ فبعد حرب دامية استغرقت الكثير من السنوات لم يبقَ في جعبتهما من حل آخر غير الانسحاب منهكين واهني القوى.

بالرغم من كل ما لدى الإمبراطوريات من تفوق عظيم، فليس ثمة شك أن بالإمكان الانتصار عليها في الحرب البرية، ولاسيما حينما يكون هناك خصم عنيد يتفادى المجابهة المباشرة، ويتقي خوض معركة حاسمة، فاصلة، ويفضل إرهاق العدو من خلال حرب طويلة المدى.[14] وينطوي التاريخ على الكثير من الأمثلة على هذا النوع من الحروب، ابتداء من المقاومة التي أبدتها القبائل الجرمانية التي تحالفت؛ لصد توسع الرومان غرباً باتجاه نهري: الألبه والفيزر، ومروراً بحرب العصابات الإسبانية ضد جيوش نابليون، وانتهاء بحروب الاستقلال التي انهارت في سياقها الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية. في هذه الحروب انتفع اللاعبون المناهضون للسيطرة الإمبراطورية من مشكلة إفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي وراحوا يستثمرون لمصلحتهم العمق المكاني الذي توغلت فيه الإمبراطوريات، واضعين إصبعهم بذلك على مناحي الضعف لدى هذه الإمبراطوريات. إن الإفراط في التوسع الجغرافي يُجَسَّد من خلال زيادة خطوط الإمدادات طولاً، ويشهد أن الإمبراطوريات تكون أكثر عرضة للعطب والخسران، كلما كانت هذه الخطوط أطول مسافة. فكلما توغلت الإمبراطورية في عمق جغرافي أبعد، كان أكثر عدد الأهداف التي في مستطاع الخصوم مهاجمتها، وكان أشد فداحة حجم الأضرار الناجمة عن هجومهم المستمر. وباستثناء حالات محدودة العدد،[15] لم يحرز اللاعبون المعادون للسلطان الإمبراطوري نجاحاتهم في ميادين المعارك المباشرة، بل كانوا قد حققوها من خلال إرهاقهم الدؤوب للإمبراطورية المعنية، ومن خلال استنزافهم طاقاتها وقواها. وبهذا النحو - على وجه الخصوص - استطاع هؤلاء الخصوم إجبار الإمبراطوريات على الانسحاب من موقعها.

وكان المنظِّر العسكري كارل فون كلاوسفيتس Carl von Clausewitz، قد تناول في سياق حديثه عن إدارة الحروب التقليدية - لا الحروب الحديثة طبعاً - مشكلة الإفراط؛ على خلفية تحليله المصطلح الذي كان يطلق عليه تعبير "أقصى حدود الهجوم". ويشكل تعبير "أقصى حدود الهجوم" إحدى إشكاليات ما يسميه كلاوسفيتس قوة الهجوم المتناقصة، كما يشكل إشكالية تجسد «أحدَ الموضوعات الأساسية التي تتناولها الاستراتيجية»؛[16] فقوة المهاجم المطلقة تتراجع أكثر، كلما توغل المهاجم في المنطقة المعادية

أكثر، وسيكون المهاجم قادراً على تحمل هذا التراجع في قوته، فقط، حينما تتراجع قوى الخصم بسرعة أكبر من السرعة التي تتراجع بها قواه؛ أي ينجم عن الخسارة - في المستوى المطلق للقوة - زيادة في مستوى القوة النسبية، بمقدار يعوض الخسارة في المستوى المطلق للقوة. بيد أن هذه الحالة تنطبق - كما يرى كلاوسفيتس - على ميادين القتال المحدودة فقط، من حيث المساحة الجغرافية؛ أما في الحالات التي يتوفر فيها الخصم على عمق استراتيجي كبير، فإن هذه العلاقات التناسبية في القوة تتخذ تطوراً معكوساً؛ فتوغل المهاجم يحتم هنا تخصيص مواردَ يفوق حجمها حجم الموارد التي يحتاج إليها الخصم للدفاع عن أراضيه. ولا مراء أن في مقدور المهاجم هنا أيضاً أن يحقق الأهداف التي يطمح إليها؛ بيد أن هذا النجاح لا يُحقَّق إلا إذا أمسى الخصم المدافع منهكاً، وكارهاً للحرب، وغير قادر على التعويض عن خسارة المواقع التي انسحب منها، ومضطراً إلى التماس السلام؛ «فالمهاجم يشتري منافع السلام، التي قد تكون لها أهمية كبيرة على طاولة المفاوضات، بثمن يدفعه من رصيد قواته في الحال؛ أي من قبل بدء المفاوضات».[17]

إن الصورة المجازية، صورة البضاعة وثمنها، التي يستخدمها كلاوسفيتس، تبين بجلاء المشكلة الأساسية في الإفراط في التوسع الجغرافي، فتفادي الإفراط ليس في كل الأحوال عملاً مفيداً؛ فالإفراط يمكن أن يفضي إلى النجاح المنشود. بيد أن المعضلة تكمن في أن على المرء أن يدفع الثمن فوراً، على حين أنه ليس بالأمر الواضح احتمال كون هذا "الاستثمار" سيدر الربح؛ أي النفع، المنشود فعلاً أوْ لا. إن تحقيق هذا النفع موقوف على رد فعل الخصم؛ أي إنه موقوف على عامل لا يمكن التنبؤ به بنحو دقيق أبداً. فإذا تمكن هذا الخصم من استدراج المهاجم إلى تخطي "أقصى حدود الهجوم"، فقد يحدث تحول، وقد تحدث انتكاسة «بقوة أعظم بكثير عادة ... من قوة الهجوم الأصلي».[18] ومن هنا، فإن في وسع المرء أن يرى في حرب العصابات - من دون النظر إلى خصائصها الاستراتيجية والتكتيكية - قراراً سياسياً برفض التفاوض على تحقيق السلام؛[19] فالحسابات الاستراتيجية، التي تنطلق منها حرب العصابات، ترى أن الطرف المهاجم يُكبَّد كلفة هجومه باستمرار، لكنه لا يحصل على مقابل بهيئة عرض لإحلال السلام أو لإعلان الاستسلام. من هنا، يتزايد باستمرار، إرهاق الطرف المهاجم فينشد - بعد قليل من

الزمن – الدخول في مفاوضات لإحلال السلام، أو يأخذ يتطلع إلى الانسحاب. وكان هنري كيسنجر قد لخص هذه المشكلة بقول مأثور مفاده: أن المقاومين الذين ينتهجون حرب العصابات ينتصرون حينما لا يخسرون، وأن القوات التقليدية تخسر حينما لا تنتصر.[20] وبهذا، فإن خطر إفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي يكمن – بالضبط – في اندلاع هذه الآلية [آلية حرب العصابات].

إن ما أعرب عنه كلاوسفيتس من تصورات استراتيجية–عسكرية صرف بخصوص "أقصى حدود للهجوم"، انعكس بنحو وثيق على النظريات التي تدرس إفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي، ولعل خير مثال على ذلك مقولة تشالمرز جونسون، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض في منطقة المحيط الهادي على وجه الخصوص، لخطر السقوط والتهاوي، أو لخطر الإصابة بطعنة نجلاء blowback، بحسب عبارته الحرفية؛ فالولايات المتحدة تخطت هناك أقصى حدود التوسع، وبانت للعيان البوادر الأولى للانتكاسة.[21] وغني عن البيان أن التحذير الذي يوجهه بعض النقاد إلى الولايات المتحدة طالبين منها تفادي التحول من قوة تتمتع بأعظم نفوذ إلى إمبراطورية عالمية؛ لأن اندحارها من حيث هي إمبراطورية سيعني خسارتها نفوذها أيضاً،[22] نعم، إن هذا التحذير يعكس أيضاً نموذج "أقصى حدود الهجوم"، وما ينطوي عليه تخطي هذا الحد الأقصى من مخاطر التدهور والانحطاط. ويقوم هؤلاء الباحثون بتبسيط نظرية كلاوسفيتس تبسيطاً يفيد أن حل المعضلة يحتم تفادي الاقتراب ذاته من أقصى حدود الهجوم. بيد أن كلاوسفيتس لم يفكر في هذا النحو بكل تأكيد؛ فمقترحاته ما كانت تعني التفادي المبدئي لكل أنواع المجازفات والمخاطر. فهو كان واثقاً بأن بعض التحديات لا يمكن التغلب عليه، إلا من خلال اتخاذ قرارات تنطوي، من حين إلى آخر، على مخاطر ومجازفات: «فحينما يفكر المرء في العناصر التي تُكَوَّن منها معادلة القوى، فسيدرك عندئذٍ حجم المصاعب العظيمة التي تحيط بتحديد أي من الطرفين المتحاربين لديه التفوق؛ ففي كثير من الأحيان ترتبط الأمور بملكة الخيال والحنكة والدهاء».[23]

وإذا غض المرء الطرف عن أن كلاوسفيتس كان قد طور أفكاره بناء على نموذج التحرك براً؛ أي بناء على نموذج ما كان يُطبَّق على الإمبراطوريات البحرية في الزمن الذي

عاصره كلاوسفيتس، وأن السيطرة على المناطق الجوية والفضاء الخارجي قد جعلت القدرات العسكرية لا ترتبط بالأرض فحسب، بل سيكون بالإمكان - عندئذٍ من حيث المبدأ - تطبيق نظريته على الظروف السائدة في اليوم الراهن. ويحظى حديث كلاوسفيتس عن العناصر المجهولة في معادلة القوة بأهمية خاصة هنا؛ فإذا اتسم حل هذه المعادلة بالصعوبة والتعقيد في عصر كلاوسفيتس، فإن من الأولى بها أن تكون، في يومنا الراهن، أكثر صعوبة وأشد تعقيداً. وتبعاً لهذا، فإن السؤال عن الإفراط المحتمل في التوسع الجغرافي لم يعد يأخذ النسبة القائمة بين القوات العسكرية المتاحة ومساحة المنطقة المطلوب السيطرة عليها في الحسبان فحسب، بل صار يراعي في المقام الأول، الطاقات الاقتصادية الموجودة لدى القوة الإمبراطورية والروح "المعنوية المخيمة" على الشعب؛ فالأمران معاً، يقرران مدى قدرة الإمبراطورية على الصبر والجلد، والصمود والاحتمال، ومادامت حرب العصابات تركز على استنزاف قوى الخصم، الذي لا قدرة لها على تقويض إرادته السياسية؛ لذا يكتسب الأمران الأهمية القصوى ههنا.[24]

وهكذا، فإن خطر توسع الإمبراطورية المعنية جغرافياً يتأتى جوهرياً، من الندرة التي ستتصف بها مواردها. وسيكون هذا الخطر أكبر، كلما كانت القوى المناوئة للسيطرة الإمبراطورية أكثر معرفة وأدق علماً بمقدار الموارد الموجودة لدى الإمبراطورية، وماهية ما لديها من موارد نادرة وموارد لا تميل إلى النضوب في المنظور العام. وليس مصادفةً أن نرى أن الكثيرين من قادة الحروب المناهضة للسيطرة الإمبراطورية كانوا قد قضوا ردحاً من الزمن في مركز الإمبراطورية، واطلعوا عن كثب على ما فيها من جوانب القوة والضعف. ومهما كانت الحال، فإن الأمر المتوقع هو أن استعداد شعب المركز للصمود والتحمل ينفد عادة، من قبل أن تُطَوِّر ندرة الموارد المادية لدى الإمبراطورية تطويراً ينذر بخطر جسيم؛ ولهذا السبب أيضاً، صارت الروح المعنوية المخيمة على سكان الإمبراطورية الهدف الرئيسي لنيات اللاعبين المناوئين للسلطان الإمبراطوري. وتظل هذه الحقيقة قائمة سواء استخدم هؤلاء استراتيجية حرب العصابات أو الإرهاب.

وكيفما كانت الحال، فالإمبراطوريتان: الرومانية والصينية دُحِرتا عسكرياً ولم تستطيعا الدفاع عن نفسيهما أمام ضربات خصومهما. وإذا كان الأمر ذاته قد انطبق على

الإمبراطوريتين: الإسبانية والعثمانية ذاتها أيضاً، فإنه لم ينطبق على الإمبراطورية البريطانية حقاً، ولا على روسيا القيصرية في واقع الحال. فلا نابليون ولا هتلر استطاعا أن يهاجما بريطانيا العظمى مباشرة، كما لم تحقق الاستراتيجيات غير المباشرة في شمال أفريقيا النجاح المنشود؛ فالإمبراطورية البريطانية كانت قد انهارت بفعل عوامل اقتصادية. وكان هذا الانهيار قد بدأ يُحَقَّق تدريجياً بين عامي 1914 و1956؛[25] فالتكاليف والخسائر التي منيت بها الإمبراطورية في سياق الحربين اللتين خاضتهما في أوربا ضد قوى أخرى ذات هيمنة وسلطان، والحرب التي خاضتها ضد اليابان للمحافظة على مستعمراتها في شرق آسيا، كانت قد أوهنت قوى البلاد، بقدر جعلها غير قادرة على مجابهة حركات التحرير المختلفة، والدفاع عن مستعمراتها دفاعاً قوياً وطويل المدى؛ ومن ثم فقد انسحبت من هذه المستعمرات من دون قتال في أغلب الحالات.[26] وهنا أيضاً يظهر للعيان سمات الحصافة والحكمة التي اتصف بها البريطانيون؛ فخلافاً للفرنسيين، أدرك البريطانيون أنهم أفرطوا في التوسع في حدود الإمبراطورية وأن عليهم تقليص دائرة هذه الحدود. ومن حقائق الأمور أن لا أحد [من النخبة البريطانية الحاكمة]، استطاع في أربعينيات القرن العشرين؛ أي حينما اتخذت الإمبراطورية البريطانية قرارها بالانسحاب من الهند، والاعتراف باستقلالها، التكهن بأن الحدود الجديدة ستصبح مطابقة لحدود الوطن الأم على وجه التقريب، وإلى حين من الزمن أعفى المرء نفسه من الاعتراف بهذه الحقيقة؛ فراح يلوذ بالكومنولث لتأكيد أن الإمبراطورية ماتزال على قيد الحياة.[27]

فماخلا حالات استثنائية من قبيل كينيا وبورما، استغنى البريطانيون عن المحافظة على إمبراطوريتهم بقوة السلاح؛ وكان الفرنسيون قد حاولوا تطبيق الأمر ذاته، لكنهم، مع هذا، أخفقوا في الهند الصينية عسكرياً؛ أما في شمال أفريقيا، فإنهم دُحِروا اقتصادياً ونفسياً؛ فباستسلامهم في قلعة مدينة المستنقعات ديان بيان فو الواقعة على أهم الطرق الممتدة بين لاوس وفيتنام في أيار/ مايو 1954، كان الفرنسيون قد خسروا في ميدان القتال الحرب الدائرة حول الهند الصينية؛ وذلك – إلى جانب أمور أخرى – لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد رفضت تقديم الدعم لهم في المسائل الاستراتيجية؛ أي المسائل الخاصة بالإمدادات؛ فهذا الدعم كان يمكن أن يساعد على مواصلة العمليات الحربية أمداً

أطول.[28] واختلفت الحالة تماماً في الجزائر؛ ففيها كان عدد المستوطنين الفرنسيين يزيد على مليون نسمة؛ وكان هؤلاء المستوطنون قد استقروا في البلاد، وأصبحوا من أبنائها؛ أضف إلى هذا أن فرنسا كان في وسعها أن تستعين بالكثير من الوحدات العسكرية الجزائرية، علماً أنها كانت تلقى دعماً كبيراً وسنداً عظيماً من الطبقة الوسطى في البلاد؛ فهذه الطبقة ما كانت تفكر – بادئ الأمر على أدنى تقدير – في الاستقلال عن فرنسا، بل كانت مهتمة بالمطالبة بتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق السياسية. وبعد حرب دامت ثمانية أعوام، حرب أحدثت شرخاً عميقاً داخل المجتمع الفرنسي ذاته، كان الانحطاط الاقتصادي وتدهور الروح المعنوية قد بلغا في فرنسا حداً أجبرها على أن توقع عام 1962، معاهدة إيفيان Evian، وتعترف نهائياً باستقلال الجزائر عن فرنسا.[29] ومع أن الفرنسيين كانوا قد خاضوا غمار الحرب الجزائرية بإرادة قوية سياسياً وبكفاءة عالية عسكرياً، إلا أن هذه الحرب أبانت – بالرغم من ذلك – أن الإمبراطوريات الاستعمارية ربما لا يمكن دحرها عسكرياً، إلا أنه بالإمكان إركاعها والتغلب عليها سياسياً؛ فبالوسائل والأساليب المستخدمة في حرب العصابات نجحت المقاومة الجزائرية في إنهاك فرنسا اقتصادياً ونفسياً.[30]

وكانت حرب التحرير الجزائرية قد غدت النموذج الذي اقتدت به كل حركات التحرير في الحروب التي خاضتها ضد القوى الإمبريالية أو – بالأحرى – الاستعمارية بين ستينيات القرن العشرين وثمانينياته؛ فحرب التحرير الجزائرية تركت آثارها بدءاً من فيتنام، ومروراً بموزامبيق وناميبيا، وانتهاء بأنجولا وأفغانستان. فحركات المقاومة سعت في كل الحالات؛ لتحويل توغل القوى العظمى، أو – بالأحرى – توغل القوى الاستعمارية في مناطق تقع خارج حدود الوطن الأم، إلى صيغة من صيغ إفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي. ومن منظور حركات المقاومة ما كان المراد من استخدام القوة العسكرية جعل الخصم من دون حول ولا قوة في الدفاع عن نفسه، وإجباره – من ثم، تماشياً وما هو دارج في الحروب التقليدية الدائرة بين الدول – على الرضوخ للإرادة السياسية والمطالب التي تناضل هذه الحركات من أجلها، بل كان يُراد منه؛ أعني من استخدام القوة العسكرية، أن يكون أداة لإضعاف الخصم اقتصادياً، مادام تدهور الخصم اقتصادياً هو الخطوة الأولى لكسر إرادته السياسية تدريجياً، والقضاء عليها

تماماً في نهاية المطاف. وكانت هذه الحسابات ترى أن المركز الإمبراطوري لا بد أن يدرك في يوم من الأيام، أن كلفة الوجود في التخوم أعلى بكثير من العائد الذي تجنيه البلاد منه، وكانت هذه الحسابات واثقةً من أن إدراك هذه الحقيقة يقوي - لا محالة - موقف القوى السياسية التي ما كانت مستعدة لتحمل أعباء الوجود الإمبراطوري في مناطق نائية من العالم. وكان هذا الأمر قد برز في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اتخذت الطبقة الوسطى أكثر فأكثر، مواقف تناهض السياسة التي تنتهجها الحكومة الأمريكية بخصوص فيتنام، وفي البرتغال؛ حيث قامت مجموعة مكونة من كبار الضباط، بانقلاب عسكري كان الخطوة الأولى لتصفية الإمبراطورية الاستعمارية تماماً، واتضح أخيراً، في الاتحاد السوفيتي أيضاً؛ حيث ألح دعاة الإصلاح الملتفون حول غورباتشوف، على ضرورة إنهاء التوغل في أفغانستان؛ لأن هذا التوغل كان قد أصبح - بحسب وجهة نظرهم - عقبة كأداء تعطل القدرة على تنفيذ الإصلاحات داخل الاتحاد السوفيتي.

وبهذا المعنى، فإن إفراط إحدى الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي ليس مقياساً كمياً يمكن احتسابه بنحو موضوعي، انطلاقاً من أحكام جيو-سياسية، أو انطلاقاً من وجهات نظر جيو-استراتيجية؛ فإعادة اكتشاف حرب العصابات في سياق الحرب العالمية الثانية، وما تلا هذه الحرب من نزوع نحو السلام عم المجتمعات الأوربية، والتركيز على إعادة إعمار القارة التي دمرتها هذه الحرب، إن هذه الأمور مجتمعة، كانت قد أسهمت بنحو كبير في رسم حدود جديدة لإفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي. وكانت هذه الأمور قد تزامنت وتنامي الوعي لدى سكان المناطق التابعة؛ وهكذا، حُوِّلت المناطق، التي كانت، على مدى عشرات السنين، لا بل المئات، جزءاً لا يجتزأ من المناطق الخاضعة للسلطان الإمبراطوري دفعة واحدة،، إلى أقاليم تعكس إفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي. وهذا هو بالضبط ما قصده رئيس الوزراء البريطاني هارولد مكميلان Harold Macmillan، حينما قال في سياق رحلته إلى القارة الأفريقية عام 1960: إن "رياح التغيير"، قد هبت على الإمبراطورية.[31] وهكذا - وبينما كان المرء، في الزمن السابق، لا يرى أي وجود للإفراط في التوسع الجغرافي - صار الآن يلمسه ويقر بوجوده. وعلاوة على الضعف الذي خيم على المركز الإمبراطوري، لعب تصاعد شوكة المناطق التابعة دوراً جوهرياً في دفع المرء إلى الإقرار بهذه الحقيقة.

وإذا كانت البيانات الإحصائية قد أبانت بجلاء مدى الضعف الذي خيم على المركز، وأنها كانت عديمة الجدوى تماماً، بالنسبة إلى تبيان مدى الارتفاع الذي طرأ على شكيمة المناطق التابعة، فإن المستعمرات والمحميات والمناطق الخاضعة للوصاية الأجنبية لم تشهد ارتقاء اقتصادياً من قبل أن تحرر نفسها من قبضة الاستعمار؛ فتزايد شكيمتها جليٌّ، في الحالات العامة، من خلال تصاعد إرادتها لنيل الاستقلال، ومن خلال استعدادها لبذل التضحيات الجسام لفرض هذه الإرادة. وهكذا، كان قد ولى ذلك الزمن الذي ما كانت بريطانيا العظمى تحتاج فيه إلى أكثر من بضع مئات من الموظفين الإداريين، وبضعة آلاف من الجنود للسيطرة على مناطق واسعة الأبعاد. وكانت جهود المناطق التابعة لنيل الاستقلال قد زادت بنحو عظيم، التكاليفَ التي تتحملها الإمبراطورية للمحافظة على سيطرتها على هذه المناطق. وعلى صعيد آخر، كانت هذه الجهود قد قلصت بنحو كلي حدود الإفراط في التوسع الإمبراطوري.

وجوهرياً، يستند أولئك، الذين صاغوا - إثر تفكك الاتحاد السوفيتي - المقولة الزاعمة أن عصر الإمبراطوريات قد ولى تماماً،[32] إلى التطورات المرسومة صورتها ههنا. بيد أن هؤلاء يتجاهلون أن إفراط هذه الإمبراطورية أو تلك في التوسع الجغرافي قيمة كمية تتغير باستمرار، قيمة كمية لا تتغير بتغير الموارد، المتاحة للطرفين المتنازعين، وبمدى استعداد كل واحد منهما لاستخدام هذه الموارد فحسب، بل هي تتغير أيضاً بتغير الصيغة التي تُمارس بها السيطرةُ الإمبراطورية؛ فهذه الصيغة هي الأمر، الذي تُقاس بناء عليه الموارد الضرورية؛ للمحافظة على السيطرة أو لمقاومة هذه السيطرة. فحينما تخلت الإمبراطورية الأمريكية عن السيطرة على أراضي "الغير"، وفضلت التحكم في تدفقات رؤوس المال والمعلومات والسلع والخدمات، وتخلت عن السيطرة على المناطق الأرضية؛ لأنها أدركت أن السيطرة على هذه المناطق من الجو أو من الفضاء أشد فاعلية وأقل كلفة، خسرت الصيغ التقليدية المتعارف عليها في حرب العصابات الكثير من الأهمية التي تبوأتها في سابق الزمن؛ أعني أهميتها؛ بوصفها أداة لتكبيد القوة الإمبراطورية تكاليف باهظة؛ فالصيغ التقليدية في حرب العصابات تكاد، الآن، تكون مجرد وسيلة يستخدمها "أمراء الحرب"؛ لفض نزاعاتهم على الموارد؛[33] ومعنى هذا أن الصيغ التقليدية لحرب

العصابات لا تشكل خطراً يتهدد الوسائل الكونية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض تحكمها في العالم؛ فطائرات الشبح، والصواريخ العابرة للقارات لا قدرة للفدائيين على النيل منها، أضف إلى هذا أن الدعم والمساندة، اللذين تقدمهما الجماهير في مناطق النزاعات والتوترات، لم يعد لهما نفع يُذكر بالنسبة إلى الفدائيين الذين تكمن أهدافهم العسكرية في أقاليم نائية عن هذه المناطق.

ومنذ قديم الزمن، كان إحراز تفوق غير متكافئ، هو الوسيلة التي مكنت اللاعبين الإمبراطوريين من تحريك حدود توسعهم الإمبراطوري إلى الأمام، والإفراط في التوسع والتوغل في مناطق ما كانت ستكون في متناول يدهم، لو لم يتوفروا على هذا التفوق. وقد انطبقت هذه الحقيقة على الإمبراطوريات الكلاسيكية التي أسسها الرومان والصينيون في زمن مبكر؛ فمقارنة بالخصوم، كان عساكرهم يتصفون بنظام أشد فاعلية، ومعدات حربية أفضل، وبقيادات أكثر حكمة وحصافة. إلا أن الأمر الحاسم ظل يُجسَّد بأن الإمبراطورية استطاعت أن تحتفظ لنفسها بهذا التفوق أمداً طويلاً، استطاعت بنحو ما، أن تخلق منه صيغة مؤسسية تضرب جذورها في نسيج المجتمع. وغني عن البيان أن الأمر كان يدور ههنا حول عدم تكافؤ ضعيف البنية.[34] إن عدم التكافؤ هذا استطاع الخصوم تحييده، حينما بذلوا جهوداً مناسبة؛ أعني حينما راحوا يقلدون النظام العسكري السائد لدى القوة الإمبراطورية، أو يختطفون الحرفيين والمهندسين العاملين لمصلحة الإمبراطورية، ويجبرونهم على تقديم خدماتهم ومعارفهم لمصالحهم فقط.[35]

إلا أن تمتع القوى الإمبراطورية بتفوق غير متكافئ، كان أكثر جلاء وأشد فاعلية في القوى البحرية؛ فسفنهم الحربية المزودة بالمدفعية جسدت تكنولوجيا ما كان لدى خصومها في المناطق التابعة القدرة على تقليدها؛ أضف إلى هذا أن هذه السفن كانت تحتاج إلى معارف بحرية ما كان الخصوم يتوفرون عليها.[36] وباندلاع الثورة الصناعية امتد عدم التكافؤ إلى الحروب البرية أيضاً. وكانت معركة أم درمان عام 1898، قد أمست مناراً دائماً، على القدر الذي وصل إليه عدم التكافؤ بين الجيوش؛ فبفضل ما كان لدى الحملة البريطانية بقيادة اللورد كتشنر، من مدفعية متطورة، وما كان في حوزتها من بنادق أوتوماتيكية جديدة

- بندقية ماكسيم على وجه الخصوص - انتصرت في هذه المعركة انتصاراً ساحقاً على قوات المهدي، التي كان عدد أفرادها يفوق عدد الجنود المشاركين في الحملة البريطانية بأضعاف، إلا أن الأمر الذي جعل هذا النصر عنواناً على القدرات غير المتكافئة، لا يكمن في هذا النصر ذاته، بل هو يكمن في الخسائر التي كُبِّدها الطرفان؛ فبينما بلغ عدد القتلى البريطانيين 48 جندياً، كبدت القوات السودانية خسائر بلغت 13 ألف قتيل.[37]

ومادام خصوم الإمبراطوريات في المناطق التابعة يواجهون الغزاة بأسلوب تقليدي؛ أي بأسلوب جندي مقابل جندي، فقد كانت الهزيمة قدراً مكتوباً عليهم. إلا أن الأمور أخذت تتغير حينما بدأ اللاعبون من أبناء المناطق التابعة يستخدمون، هم أنفسهم أيضاً، صيغاً غير متكافئة في الحرب التي يخوضونها ضد القوى الإمبراطورية؛ أعني حينما أخذوا يتفادون المعركة وجهاً لوجه، وأمسوا يفضلون قطع خطوط إمدادات العدو ومهاجمة وحداته الصغيرة فقط. فهم، حينما شرعوا في تطبيق هذه السبل غير المتكافئة، نجحوا، إلى حد لا يستهان به، في تحييد ضعفهم في المسائل التكنولوجية والتنظيمية. ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن التطور التكنولوجي والإبداعات الاستراتيجية والتكتيكية، والتحولات التي طرأت على السبل التي تنتهجها الإمبراطوريات في التحكم في المناطق التابعة، وتصاعد قدرة اللاعبين المناوئين للسلطان الإمبراطوري على تحقيق الحشد السياسي المناسب، قد سببت جمعاء زحزحة خطوط الإفراط في التوسع إلى الخلف؛ أي زحزحتها باتجاه المركز الإمبراطوري باستمرار. وربما تصور المرء أن هذه الزحزحة - أي تقليص حدود الإمبراطوريات - قد تراخت في الزمن الحاضر تراخياً كبيراً، أو أن هذه الحدود قد أمست الآن حدوداً تضم داخلها التراب الوطني الخاص بكل دولة. بيد أن إمعان النظر في واقع الحال يشهد أن هذه التصورات لا تتفق مع المنطق في المنظور العام. فكل ما في الأمر هو أن هذه الخطوط، أو الحدود الجديدة لإفراط الإمبراطوريات في التوسع الجغرافي، لم تعد مرسومة على الخرائط الجغرافية، بل صارت تُجسَّد، في المقام الأول، من خلال تدفقات رؤوس الأموال، والمنافسة على المعلومات، والتحكم في الثورة التكنولوجية والابتكارات الاستراتيجية؛ فالرهان بين الابتكارات التكنولوجية والابتكارات الاستراتيجية-التكتيكية مايزال جارياً على قدم وساق.

ثانياً: القدرة على حشد الطاقات السياسية وعدم تكافؤ القوى العسكرية: استراتيجيات القوى الرافضة للهيمنة الإمبراطورية

تسعى الإمبراطوريات - من أجل المحافظة على الذات - للحيلولة دون حصول المنافسين عامة، وأولئك اللاعبين، على وجه الخصوص، ممن يحتمل أن يناوئوا السيطرة الإمبراطورية، على الابتكارات ذات الأهمية العسكرية.[38] وكلما كان الابتكار التكنولوجي أكثر أهمية بالنسبة إلى تفوقها، كانت الإمبراطوريات أكثر حرصاً على كتمان هذا الابتكار وحظر انتشاره. إلا أن تطلعاً من هذا القبيل لم ينجح، قط، في النظام الأوربي القائم على وجود دول ذات سيادة؛ فكل التطورات الجذرية في المجالات العلمية والتكنولوجية انتشرت بين دول غرب أوربا ووسطها، على أدنى تقدير، في غضون زمن قصير بالرغم من المنافسة القائمة بينها.[39] وربما لم تستطع لهذا السبب أي إمبراطورية أن تعمر زمناً طويلاً داخل أوربا، بيد أن تحقق العكس أيضاً من الأمور المحتملة. فربما لم تُحجَب التطوراتُ التكنولوجية عن الآخرين قط؛ لأنه لم تكن هناك إمبراطورية؛ [أي لم تكن هناك إمبراطورية أوربية تحيط بسلطانها كل أرجاء أوربا]. ومهما كانت الحال، فإننا نقول: إذا كانت موضوعات، من قبيل: الأرصدة المالية المخصصة للحرب، والاتفاقيات والمعاهدات المعقودة مع دول أخرى، والتعليمات والأوامر الواجب تنفيذها في حالات الحروب والأزمات، وما سوى ذلك من أمور أخرى كثيرة، هي الأسرار التي تسعى الدولة لكتمانها في ظل المعاملة بالمثل،[40] فإن الموضوعات المتعلقة بأسباب تفوقها التكنولوجي هي الأسرار التي يجب على الإمبراطورية ذات السلطان على "العالم" الخاص بها، كتمانها في ظل كل الظروف.

إن منح الضمانات الأمنية هو إحدى السبل المتاحة لكتمان هذه الأسرار؛ فحينما تتعهد إحدى الإمبراطوريات بحماية أصدقائها وحلفائها في حال تعرضهم لهجوم أحد الأعداء، فإنها تحول في الواقع دون سعي هذا الصديق أو ذاك الحليف لبذل جهد لمحاكاة المستوى التكنولوجي الذي حققته الإمبراطورية المعنية. وكلما كان هؤلاء الأصدقاء والحلفاء أكثر قدرة على محاكاة الإمبراطوريات من حيث مستواها التكنولوجي، كانت الإمبراطوريات أكثر استعداداً لتقديم الضمانات الأمنية لهم. ولعل المظلة النووية الأمريكية، التي استظلت

بها أوربا الغربية في حقبة الحرب الباردة، خير مثال على ما نحن في صدد الحديث عنه ههنا؛ فالإمبراطورية [الأمريكية] حافظت على تفوقها، حينما سمحت للآخرين المشاركين في قطف ثمار النتائج الإيجابية الناجمة عن هذا التفوق.[41] وكان هؤلاء الآخرون - باستثناء فرنسا - على أتم استعداد لأن "يبيعوا" تخليهم عن تطوير تكنولوجية نووية خاصة بهم؛ لأنهم رأوا أن "عملية البيع" هذه توفر لهم أموالاً طائلة، يستطيعون استثمارها في مجالات أخرى، أو إنفاقها على شكل مدفوعات تحويلية، تزيد مستوى الاستهلاك لدى مواطنيها. وقد أطلق بعضهم على هذا النوع من السياسة الإمبراطورية - وهي سياسة لاحظها المرء أول مرة في سياق سياسة التحالفات التي انتهجتها أثينا في العصر القديم - مصطلح "إمبراطورية تحت الطلب".[42]

بيد أن المعضلات الكبيرة تنشأ في الحالات التي يحاول فيها منافسون أقل قدرة، أو لاعبون يحتمل أن يتخذوا مواقف معادية من السلطان الإمبراطوري، إنهاء عدم التكافؤ في المجال العسكري، من خلال حصولهم على منظومات أسلحة تمكنهم من مجابهة الإمبراطورية مجابهة الند للند. وغني عن البيان أن امتلاك الأسلحة النووية والصواريخ الناقلة للرؤوس النووية هو، أساساً، الأمر الذي يخلق الشروط الضرورية لمجابهة من هذا القبيل؛ فكوريا الشمالية كانت ستكون قوة لا أثر لها في السياسة العالمية، أو قوة ذات أهمية إقليمية في أفضل الحالات، لو لم تكن لديها أسلحة نووية؛ أعني أنها، من دون هذه الأسلحة، لن تكون سوى أحد البلدان الفقيرة، التي لا يعيرها أحدٌ اهتماماً يُذكر؛ لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية ذات الشأن في الاقتصاد العالمي. وبهذا المعنى، فإن في وسع المرء أن يزعم أن امتلاك الأسلحة النووية يعادل - وظيفياً - امتلاك الموارد [الطبيعية] الاستراتيجية؛ فهذه الأسلحة يمكن أن تعوض البلد المعني عن افتقاره إلى هذه الموارد. والأهم من هذا كله، أن هذه الأسلحة تجعل من أصغر البلدان وأضعفها قوةً أيضاً، قوة ذات منعة، وقدرة على التهديد بأوخم النتائج، ويصعب على القوة الإمبراطورية مهاجمتها؛ ولهذه الأسباب مجتمعة، شعرت بعض البلدان بحافز قوي يدفعها إلى أن تمتلك، هي ذاتها، الأسلحة النووية؛ بديلاً من المظلة النووية التي تقدمها لها إمبراطورية معينة، أو قوة تتمتع بالنفوذ والهيمنة على المستوى الإقليمي.

ومن مسلمات الأمور، أنه لا توجد إمبراطورية تستطيع أن تستسلم لتطورات من هذا القبيل، من غير أن تخسر مكانتها وسلطانها؛ ومن هنا، فإن واجبها يحتم عليها أن تحاول أن تقف في وجه هذه التطورات بنحو نشيط؛ فـإثر انتهـاء الـصراع بـين المعـسكرين: الغـربي والشرقي، حُوِّلت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في بادئ الأمر بنحو تدريجي ومـتردد؛ ومن ثم بأسلوب مصرّ وهادف، من سياسة الركون إلى الاتفاقيات والمعاهدات للحيلولـة دون انتـشار الأسـلحة النوويـة blocking proliferation، إلى الـسياسة الفعالـة المـضادة لانتشار الأسلحة النووية counterproliferation؛ أي إلى سياسة الهجوم العـسكري عـلى مواقع الأسلحة النووية لتدمير هـذه الأسـلحة مـن قبـل أن تكـون جـاهزة للاسـتخدام؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تقف بالمرصاد لكل مَنْ يرفض التوقيـع عـلى معاهـدة حظـر انتشار الأسلحة النووية، ويسعى لإنتاج هذه الأسلحة علانيـة أو خفيـة، أو يثـير الظنـون بنحو أو آخر أنه عقد العزم على إحراز العضوية في نادي الدول النوويـة. وفي هـذا المجـال على نحو الخصوص، تظهر للعيان حقيقة أن المجتمع الـدولي لا يـضم دولاً متـساوية. ولا تنسحب هذه الحقيقة، على الحجم، والقوة التي تتمتع بها الدول في اليوم الحاضر فحـسب، بل هي تنسحب أيضاً على الاحتمال المتاح للدولة المعنيـة في أن تتمتـع بالمـساواة مـستقبلاً؛ فسياسة الركـون إلى الاتفاقيـات والمعاهـدات للحيلولـة دون انتـشار الأسـلحة النوويـة، والسياسة الفعالة المضادة لانتشار الأسلحة النووية؛ أي سياسة الهجوم العسكري على مواقع الأسلحة النووية لتدمير هذه الأسلحة من قبل أن تكون جاهزة للاستخدام، ليستا – في واقع الحال – سوى صيغة فعالة؛ للحيلولة دون تمتع الجميع بالمساواة. ومـن المستحـسن الإشـارة هنا إلى أن تسويغ حظر انتشار الأسلحة النووية بحجة احتمال حصول الإرهـابيين عـلى هـذه الأسلحة هو مجرد ذريعة تُستخدم أيضاً لمنع دول أخرى من امتلاك الردع النووي.

وكان التحول من سياسة الردع النووي إلى سياسة التهديد بشن هجوم عسكري على مخابئ الأسلحة النووية بقصد تدميرها من قبل أن تكون جاهزة للاستخدام، قد ظهـر أول مرة في التغير الذي طرأ على منظومة الأسلحة؛ فالقنابـل النوويـة الـصغيرة الحجـوم؛ (أي ذات القوة الانفجارية التي تقل عن كيلوطن)،* والقنابل النووية المخترقة سـطح الأرض

* الكيلوطن: هو قوة انفجارية تعادل تلك التي لألف طن من ثالث نتريت التولوين. (المترجم)

لتدمير ما يوجد هناك من مخابئ وملاجئ، إنما هي أسلحة تصلح للاستخدام في الهجمات العسكرية المراد منها تدمير مواقع الأسلحة النووية من قبل أن تكون هذه الأسلحة جاهزة للاستخدام؛ أي تصلح للاستخدام في الهجمات العسكرية التي صار المرء يطلق عليها، مصطلح حرب نزع السلاح. وكان مبدأ بوش،[43] المُعلن في أيلول/ سبتمبر 2002، قد ربط التطورات، التي كانت قد طفت على السطح من قبل، في حزمة واحدة؛ لتجعل منها تعليمات ينبغي للسياسة الأمريكية التقيد بها والعمل على تنفيذها.[44]

إن الشرط الجوهري، لتنفيذ ما جاء في الاستراتيجية المذكورة آنفاً من سياسة تقوم على مبدأ الوقاية prevention، أو - بالأحرى - على مبدأ الإحباط preemption، يكمن في أن تكون القوات الأمريكية أعظم قوة على وجه الإطلاق، لا في المجال النووي فحسب، بل في المجال التقليدي أيضاً. ويُشكِّل العمود الفقري لهذا التفوق من انفراد الولايات المتحدة في السيطرة على الفضاء الجوي؛ لأن هذه السيطرة تجعل القوات الأمريكية قادرة على شن هجوم عسكري من غير أن تكون بينها وبين القوات المعادية خطوط تماس؛ أي أنها لا تجعل القوات الأمريكية قادرة، على تفادي الوقوع في فخ حرب عصابات يشنها الأطراف المعادون فحسب، بل أيضاً على تجنب الهجمات التي قد تتعرض لها خطوط إمداداتهم وقواعدهم أو وحداتهم الصغيرة. وينبغي لاستخدام الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة والقوات الخاصة على وجه الخصوص، أن يكون الضمانة المؤكدة لتقليل فرص العدو للرد على التفوق الأمريكي غير المتكافئ باستراتيجيات تتسم لديهم، بعدم التكافؤ أيضاً.[45] ويراد من هذه الاستراتيجيات أن تكون وسيلة لتفادي وقوع خسائر بين أفراد القوات الأمريكية ولإنهاء العمليات الحربية بأسرع وقت ممكن. فوجود خسائر كبيرة في الأرواح واستمرار العمليات الحربية مدة طويلة نسبياً يمكن أن يؤديا بنحو سريع، إلى تخفيض تأييد المواطنين الأمريكيين للحرب، وتراجع الدعم السياسي لها. إن هذه الناحية هي الموقع غير المنيع في الإمبراطوريات، التي لا تشن الحروب في التخوم؛ من أجل استغلال هذه المناطق، بل من أجل توطيد أركان الهدوء والسلام. وتكون رقعة هذا الموقع غير المنيع أكبر، كلما كانت حكومة البلد المُعرَّض للهجوم أكثر التزاماً بأسس الحياة الديمقراطية، وكان شعب هذا البلد أكثر استغراقاً، في أمجاد آبائه وأجداده وبطولاتهم.

إن سعي بعض البلدان المغلوبة على أمرها لتطوير الأسلحة النووية والصواريخ البعيدة المدى أو لشرائها؛ بهدف بلوغ وضع يتسم بالتعادل النسبي والإمبراطورية، يستطيع المرء أن يرى فيه سياسة ترمي إلى إعادة التكافؤ إلى نصابه، سياسة تحقق في نهاية المطاف – أي حينما تمتلك كل بلدان المعمورة أسلحة نووية – التكافؤ المتبادل في بنى السياسة العالمية ثانية. والأمر البين هو أن العودة إلى الوضع المتكافئ من خلال انتشار الأسلحة النووية تحقق، بنحو متطرف لا سابقة له في التاريخ، وضعاً متبادلاً في السياسة العالمية؛ لأن الحصول على الأسلحة النووية يؤدي إلى إلغاء أهمية كل الاختلافات الأخرى؛ أعني التباين بين الدول، من حيث حجم السكان والقوة الاقتصادية وحجم القوات التقليدية والمساحة الجغرافية وما سوى ذلك من اختلافات كثيرة؛ ففي ظل وضع من هذا القبيل، ستكون القوة التدميرية الكامنة فيما تمتلكه هذه الدولة أو تلك من أسلحة نووية، هي وحدها، العامل الحاسم في تحديد فاعلية سياسة القوة التي تنتهجها البلدان المختلفة. وإذا حُقِّق هذا الوضع فعلاً، فلا مراء في أن العلاقات الدولية ستتسم، حينئذٍ، بالخصائص ذاتها التي تحدث عنها المنظر السياسي البريطاني توماس هوبز، حينما أكد أن المساواة بين كل بني البشر تُحقَّق في ظل الحالة الفطرية state of nature؛ لأن كل واحد منهم سيكون في هذه الحالة قادراً على قتل الآخر، وأن أضعفهم بدناً أيضاً يمكن أن يقتل شخصاً من أقوى بني البشر، إذا ما توافرت له أسباب المكر والخداع؛[46] وبهذا المعنى، فإن امتلاك كل الدول الأسلحة النووية سيؤدي في العلاقات الدولية أيضاً إلى مساواة تكاد تكون تامة. إلا أن الأمر الواضح هو أن البلدان أيضاً ستخيم عليها الخصائص ذاتها التي استخلصها هوبز من الحالة الفطرية؛ أعني تأكيده أن هذه الحالة تتسم بأن كل واحد فيها «يخيم عليه الخوف والرعب من الموت قتيلاً»؛ ومن ثم فستكون فيها «الحياة البشرية... مُوحِشَةً، وخسيسةً، ومقززةً، وحيوانيةً، وقصيرةً».[47]

فإذا كان امتلاك كل الدول السلاح النووي هو فعلاً الخيار الضروري لتحقيق تكافؤ في سياسات القوة على مستوى العالم أجمع، فلا ريب في أن هذا الخيار ليس بالخيار الجيد، ولاسيما حينما نأخذ في الحسبان مخاطر تعرض بعض الدول التي تملك الأسلحة النووية للتفكك والانهيار، واحتمال أن تقع هذه الأسلحة بأيدي لاعبين شبه حكوميين أو بأيدي

منظمات غير حكومية أصلاً؛[48] ومن هنا، فلا عجب أن تحظى سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية والسياسة الفعالة المضادة لانتشار الأسلحة النووية، بتأييد الأطراف الذين لا يتعاطفون، عادة، والهيمنة الإمبراطورية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية. فلو أخذنا في الحسبان أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلال سياستها المركزة على حظر انتشار الأسلحة النووية إلى توكيد قوتها، لوجدنا أن الأمر البين هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق بهذه السياسة مطلباً جماعياً، مطلباً لا نستطيع، نحن ذاتنا، تحقيقه من غير هيمنة القوة الإمبراطورية؛ أعني تطلعنا إلى تحقيق أمن نسبي من خطر حرب نووية.

وبما أن إعادة التكافؤ إلى نصابه قد أمست طريقاً مسدودة، فقد أصبح اللاعبون المعادون للسيطرة الإمبراطورية - وخاصة حينما لا يكتفون بالمظاهرات والمسيرات؛ أي حينما لا يكتفون بحشد الرأي العام ضد المركز الإمبراطوري، بل يسعون أيضاً، للنضال بكل الوسائل - مجبرين على انتهاج أسلوب منظم يستطيعون من خلاله تحييد عدم تكافؤ قوتهم وقوة خصمهم؛ أي - بتعبير آخر - صاروا مجبرين على منازلة الخصم بسلاح يفتقر إليه هذا الخصم.[49] وبما أنهم لا يتوفرون على التكنولوجيا العسكرية أو على التنظيم العسكري الضروريين لمنازلة القوة الإمبراطورية وهزمها، فإنهم مجبرون على توريط هذه القوة بحرب طويلة، ترهقها وتستنزف قواها. وبينما كانت حرب العصابات في النصف الثاني من القرن العشرين هي الاستراتيجية السائدة لتحييد عدم التكافؤ، ويوحي الكثير من الدلائل، أن هذه الاستراتيجية أمست تقوم على الإرهاب في اليوم الحاضر،[50] ولأننا سنتطرق لاحقاً إلى الاختلافات السياسية والاستراتيجية بين حرب العصابات والإرهاب؛ فسنكتفي هنا بإمعان النظر في نواحي التشابه بين الأمرين.

إن كلا الأمرين، حرب العصابات والإرهاب، يسعيان لتفادي المجابهة المباشرة ضد القوة المهاجمة، بجهاز حربي لديه كل مستلزمات التفوق؛ إنهما يتفاديان هذه المجابهة من خلال مهاجمته - بتعبير مجازي - من الظهر ومن خلال شن هجمات مستمرة، ولكن محدودة، على أعصابه وخطوط إمداداته؛ بغية إرهاقه واستنزاف قواه. وتسعى استراتيجيات الحرب غير المتكافئة لتكبيد القوة المهاجمة خسائر في المناحي الحساسة

بالنسبة إليها. ولا تُحَقَّق هذه الخسائر فحسب، من خلال الهجوم المباشر وما ينجم عنه من خسائر مادية، بل من خلال انتهاج استراتيجية تستفز القوة الإمبراطورية أيضاً، وتجرها إلى الوقوع في فخ الإفراط في التوسع الجغرافي.

تسعى حرب العصابات والعمليات الإرهابية بالمعنى العام، وبوصفهما صيغة من الصيغ غير المتكافئة في إدارة الحرب المناهضة للسيطرة الإمبراطورية؛ لتفنيد تكفل الإمبراطورية بتحقق السلام، وما يتضمنه هذا التكفل من ضمانات أمنية؛ أي إنهما يبذلان قصارى الجهد لتقويض المزيات التي تجعل النظام الإمبراطوري مغرياً، لا في المركز فحسب، بل في التخوم أيضاً، وما سوى التخوم من مناطق أخرى؛ لأن ضياع هذه المزيات ضمانة مؤكدة، في الأمدين: المتوسط والطويل؛ لخسران النظام الإمبراطوري المحاسنَ التي يسوغ بها وجوده. فحينما تعجز الإمبراطورية عن تحقيق ما تعهدت بتحقيقه، أو حينما لا تستطيع تحقيق ما تعهدت بتحقيقه إلا من خلال زيادة عظيمة في التكاليف ومن خلال تقليص كبير في الحريات المدنية، لا يتراجع، عندئذٍ، ذلك الدعم العام الذي تمتع به النظام الإمبراطوري إلى ذلك الحين فحسب، لا بل يتراجع أيضاً، بعد زمن ليس بالطويل، تأييد أبناء المركز أنفسهم للنظام الإمبراطوري. وبعبارة أخرى، يكمن الغرض من استراتيجيات العنف غير المتكافئ في حفز ذوي الشأن إلى التفكير في خيارات أخرى غير النظام الإمبراطوري؛ أما الهدف الاستراتيجي منها فإنه يكمن في استنزاف سكان الإمبراطورية اقتصادياً ونفسياً؛ أي استنزافهم معنوياً أيضاً بتعبير أوضح. أما الوسيلة التي تستخدمها هذه الاستراتيجيات، فإنها تكمن في انتهاج عنف تمتد ذراعاه إلى أوسع مدى؛ لتشملا مجمل النظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي في الإمبراطورية.[51]

إن قوة الضعفاء؛ أعني القوة التي تظهر للعيان في الاستراتيجيات غير المتكافئة، مكونة جوهرياً من عنصرين: فهم يحاولون، أولاً، إظهار الإمبراطورية بأنها ليست بتلك القوة التي تتظاهر بها، وتكثيف الضغط عليها - ثانياً - بغية إغرائها بالتورط في التوسع جغرافياً، أو تقديم التزامات وتعهدات ووعود لا طاقة لها على تحملها. وبينما ينطوي العنصر الأول على مضمون رمزي من حيث الجوهر، يجسد العنصر الثاني وسيلة مؤثرة.

وتكمن النتيجة النهائية لكِلا العنصرين في أنهما يؤديان معاً، إلى إحلال القوة الخشنة مكان القوة الناعمة؛ أي إلى استبدال القوتين اللتين ميز بينهما جوزيف ناي Joseph Nye، وإلى ارتفاع تكاليف السيطرة بنحو مستمر. وتهدف الاستراتيجية غير المتكافئة، في نهاية الأمر، إلى العودة بالإمبراطورية إلى حالتي: التردي والانحطاط، إلى حالة تشبه الحالة التي مرت بها الإمبراطورية الرومانية في الزمن السابق على تنفيذ أوغسطس إصلاحاته، إلى حالة تُعيد عجلة التاريخ إلى الوراء مظهرة الإمبراطورية وكأنها لم تنفذ قط الإصلاحات الضرورية لتخفيض تكاليف السيطرة إلى أدنى مستوى ممكن.[52] ولو نجح المناهضون للسلطان الإمبراطوري في مسعاهم هذا، لعجلوا بانحدار الإمبراطورية العالمية من ذروة مجدها، ولاتخذوا كل التدابير لئلا يسير الانحدار بخطى متئدة، بل لأن يصبح عمليةً تُسَرِّعُ نفسها بنفسها. بيد أن فرص نجاحهم لا ترتبط بهم وبحصافتهم وقدراتهم فحسب، بل هي ترتبط أيضاً بما ستقوم به الإمبراطورية من ردود أفعال. فالصراعات غير المتكافئة تتم، مثلها في ذلك مثل الصراعات المتكافئة، وفق نموذج الفعل ورد الفعل؛ أي وفق ذلك النموذج الذي يتميز بتوفر كل طرف على فرص شل الخطط والطموحات لدى الطرف الآخر، مع فارق واحد هو أن الصراعات غير المتكافئة لا تتم في إطار المجابهة المباشرة، ولا وفق حزمة واحدة من القواعد.

وأخيراً، يظهر الوضع غير المتكافئ لكِلا طرفي الصراع، من خلال الشرعية التي يتذرع بها كل طرف لتسويغ استخدام العنف. وانطلاقاً من هذه الشرعية يسعى كل طرف لإظهار الطرف الآخر بمظهر الشر بعينه. إن قيام الإمبراطوريات بقذف المعادين لها ووصفهم بأنهم محور الشر - كما بينا سابقاً[53] - يتناظر واتهامات مشابهة يوجهها الخصوم إلى الإمبراطوريات، فالطرفان يسبغان صفات الشيطان على الخصوم، وينسبان إلى قضيتهم صفات القدسية. وينعكس الوضع غير المتكافئ وغير المتبادل في عداء يزداد صلابة وعنفواناً من يوم إلى آخر.

إن الإمبراطوريات - من وجهة نظر اللاعبين المناهضين للوجود الإمبراطوري أساساً - وسيلة دارجة وصيغة مكشوفة للظلم والاستغلال، وإن جهودها لتقديم بضائع

عامة من قبيل السلم والأمن، ما هي، في واقع الحال، سوى جهود تلبي مصلحة المركز الإمبراطوري ذاته، وتعمل على الإضرار بالمناطق التابعة بنحو منظَّم ومدروس. ويعثر المرء على هذا المنطق في الأيديولوجية الكلاسيكية المعادية للسيطرة الإمبراطورية؛ أعني في الحركات القومية التي أدانت النظم الإمبراطورية، ووصمتها بأنها "سِجْنٌ للشعوب".[54] ومهما تكن الحال، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن قوة المشاعر القومية قد سببت انهيار الكثير من الإمبراطوريات في القرن العشرين، إلا أن النموذج السياسي، الذي فضلته الحركات القومية؛ أعني نظام الدولة القومية، لم يفلح، هو الآخر أيضاً، في خلق نظام عالمي مستقر. فالحركات القومية باءت بالإخفاق في تلك المناطق، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي طُردت منها الإمبراطوريات في البلقان، وفي الشرقين: الأدنى والأوسط، وفي المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكيفما اتفق، فالأمر الواضح هو أن تأكيد الحركات القومية تعسف الإمبراطوريات ومعاداتها حقَّ الشعوب في تقرير مصيرها القومي، قد أطلق العنان، في بادئ الأمر، لقوى وطاقات عظيمة لم تسبب انهيار روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية ومملكة حوض نهر الدانوب فحسب، بل سببت سقوط الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية أيضاً.

وكانت الاتهامات التي وجهها الأطراف القوميون إلى الإمبراطوريات قد ازدادت قوة، في كثير من الحالات؛ جراء النقد الذي وجهته الحركات الاشتراكية إلى الإمبراطوريات، وهو نقد لم يُرَكِّز، في المقام الأول، على استعباد الإمبراطوريات للقوميات الأخرى، بل رُكِّز على نهب خيرات المناطق التابعة للإمبراطوريات، وعلى انتهاج استغلال تتدرج شدته بتدرج الخصائص العرقية التي ينطلق منها المركز. وبينما كانت الإمبراطورية تلعب دور القوة العاملة على نشر أسباب المدنية، والعاقدة العزم على تقويض نمط الحياة التقليدية في تخومها، استطاع المشاركون في حرب العصابات الظهور، في هذه التخوم على وجه الخصوص، بمظهر المدافع عن تراث الشعب وخصائصه القومية، ونجحوا في توظيف دفاعهم هذا لكسب تأييد واسع وعريض.[55] وهكذا، نجح النقد الذي وجهه الطرفان؛ أعني النقد الذي أصدرته الحركات القومية والحركات الاشتراكية، في نزع الشرعية عن النظام الإمبراطوري وفي حفز سكان المناطق التابعة

للتمرد على الإمبراطورية المسيطرة على بلادهم وللمشاركة في مكافحتها بنحو عملي. وكانت الحروب وحركات التمرد والعصيان الناجمة عن هذا النقد، قد أسبغت على نفسها الشرعية بتسويغ مفاده: أنها حروب تحرير وطنية. وبالنظر إلى القيمة العالية التي يحظى بها مصطلح الحرية والتحرير في عصر الحداثة، استطاع الثائرون – في كل الأحوال – كسب تعاطف واسع وتأييد عريض.

لقد كانت حركات العصيان والحروب – من وجهة نظر الإمبراطورية المعنية – عمليات تعكر صفو نظام يتعين الدفاع عنه خدمة لمصلحة كل الطيبين ذوي النيات الحسنة. وبهذا المعنى، كادت مواجهة أعداء الإمبراطورية المعنية تكون مواجهة حازمة وبصرامة قصوى فرضاً لا مفر منه. وكان ينظر إلى الحروب التي تخوضها الإمبراطوريات من أجل توطيد أركان السلم والهدوء في ربوعها على أنها عادلة؛ لا بل لن نشط أبداً إذا قلنا: إن فكرة الحرب العادلة قد كانت وثيقة الارتباط بالنظام الإمبراطوري ذاته؛ ففي روما على سبيل المثال، طُوِّرت فكرة الحرب العادلة إثر معركة زاما [المدينة التونسية الواقعة إلى الغرب من قرطاجنة]، هذه المعركة التي دحرت فيها روما [هنيبعل]، آخر منافسيها في الهيمنة على حوض البحر الأبيض المتوسط؛ فمن الآن فصاعداً صار الخيار هو إما أن يجنح معكرو صفو الإمبراطورية للسلم، أو أن يهزموا في ميدان القتال.

ويمكن إرجاع منهج الحرب العادلة إلى التأثير الذي خلفه الرواقيان:* بانايتيوس الرودسي Panaitios وبوليبيس Polybius، إثر عودتها إلى روما؛ فبتأثير أفكارهما طور شيشرون** Cicero، نظريته في الحرب العادلة.[56] وقد كانت هذه النظرية – من وجهة نظر السياسة العملية – رد فعل، طبعاً، على المكانة الإمبراطورية التي تبوأتها روما في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ فالحروب الإمبراطورية لم تعد تتم وفقاً للقواعد المتكافئة المتعارف عليها في المبارزات بين الإفراد المتخاصمين، بل صارت مسلكاً لمعاقبة الخارجين على القوانين؛ أي إن المرء بات ينظر إليها على أنها حروب عادلة تتصف، أساساً، بعدم

* الرواقية: هي المذهب الفلسفي الذي أنشأه زينون حوالي عام 300 ق.م. وهو الذي قال: إن الرجل الحكيم يجب أن يتحرر من الانفعال، ولا يتأثر بالفرح أو الترح، وأن يخضع من غير تذمر لحكم الضرورة القاهرة. (المترجم)

** ماركوس توليوس شيشرون (106 ق.م.– 43 ق.م.): سياسي وخطيب روماني تعدّ خطبه آية في البلاغة اللاتينية. (المترجم)

التكافؤ. ويتخلل هذه الفكرة مجمل التاريخ الخاص بإدارة الحروب الإمبراطورية؛ فالمرء يواجهها في مدرسة سلمنكه في إسبانيا، وعند توماسو كامبانيلا Tommaso Campanella، على وجه الخصوص،[57] ويعثر عليها - من ثم - عند المثقفين من أنصار الإمبراطورية البريطانية، وفي أيديولوجية الاتحاد السوفيتي، وأخيراً عند المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية.[58]

إن الصور غير المتكافئة للحروب الإمبراطورية أو للحروب المعادية للإمبراطوريات تتناظر - إذن — هي والأنماط غير المتكافئة للشرعية؛ ففي هذه الحروب يلمس المرء عن كثب أن ثمة ميلاً قوياً إلى إظهار الخصوم بمظهر المجرمين؛ فالعدو لا يُنظر إليه نظرة الند إلى الند أصلاً، ولا يعدّ طرفاً شرعياً في الحرب الدائرة رحاها؛ ومن هنا، فإن المرء نادراً ما يخوض الحرب وفق القواعد التي شرعها القانون الدولي للحروب. ويرجع سبب هذه المواقف إلى أن الحروب الإمبراطورية أو الحروب المناهضة للسلطان الإمبراطوري، تتصف بأن الأطراف المتحاربين فيها يتصارعون بقوى غير متعادلة، ويناضلون من أجل أهداف مختلفة، ويكافحون وفق مبادئ متباينة. ويستمد المناضلون المشاركون في حرب العصابات، ولاسيما الإرهابيين منهم، قوتهم من حقيقة أنهم لا يلتزمون القواعد المتبادلة المتعارف عليها في الحروب بين الدول؛ فعدم التزامهم هذه القواعد هو الأمر الذي يعطيهم القدرة على مجابهة خصمهم الإمبراطوري. بيد أن القوات الحربية الإمبراطورية، هي نفسها، تشعر أيضاً في صراعها ضد اللاعبين المناهضين لسلطانها، أنها غير مجبرة على تطبيق أحكام القانون الدولي الخاصة بالحروب؛ ومن ثم، فإنها تميل إلى الإسراف في ردها على المضايقات والإزعاجات المستمرة، التي يسببها لها خصم لا قدرة لها على القبض عليه. ويُجلِّي تاريخ كلا الصنفين من الحروب؛ أعني الحروب الإمبراطورية والحروب المناهضة للسلطان الإمبراطوري، كما لو كان حلقة متواصلة من المذابح البشرية. وإذا كانت هذه المذابح ذات مغزى عسكري، وليست تعبيراً عن هلع بحت، فإن تفسيرها يكمن في تخويف السكان من مغبة دعم الطرف الآخر.

كما يتضح عدم التكافؤ في الحروب الإمبراطورية أو - بالأحرى - في الحروب المناهضة للسلطان الإمبراطوري من خلال الأساليب المتباينة التي ينتهجها الأطراف المتحاربون، في سعيهم لجعل السكان المدنيين يشتركون في الحرب. فبينما يرى المركز

الإمبراطوري في الأحداث المندلعة في المنطقة التابعة - أول وهلة على أدنى تقدير - أن الأمر ليس سوى اضطرابات وقلاقل ستقضي عليها آلته العسكرية في غضون زمن قصير، وأن على سكان الإمبراطورية ألا يعيروا الموضوع أهمية تذكر، يحاول اللاعبون من رافضي السيطرة الإمبراطورية بث الروح الوطنية لدى سكان ذلك الإقليم الذي اختاروه على وجه الخصوص مسرحاً لعلمياتهم السياسية والحربية، ويسعون لحشد سكان الإقليم لمساندة مراميهم ودعمها. وحينما يخفقون فلا يحققون مسعاهم هذا بأساليب التحريض والمناورات السياسية، يبذلون - عندئذٍ - قصارى جهدهم؛ لجر القوة الإمبراطورية الحاكمة إلى استخدام أساليب تعسفية وقمعية؛ لأن استخدام هذه الأساليب دليل على مصداقية زعمهم أن النظام الإمبراطوري سلطان لا يمكن العيش في كنفه أبداً. ولو أخفق المناوئون للسلطان الإمبراطوري، فعلاً، في تحقيق مراميهم هذه، لأخفق النضال ضد السلطان الإمبراطوري، وهو في طور الاستعداد. وإذا ما عثرت التصورات بضرورة خوض حرب للتخلص من السيطرة الإمبراطورية على أرض خصبة لدى جزء من السكان، فستواجه الإمبراطورية ههنا صراعاً طويل المدى، صراعاً سيغدو بعد زمن قصير قرحة تنهش في جسم الإمبراطورية من دون انقطاع.

إن العمليات التي يخوضها المشاركون في حرب العصابات، والإرهابيون أيضاً، تُرَكِّز على الموارد المتاحة للإمبراطورية بنحو محدود. ومع أن ماهية هذه الموارد قد تغيرت باستمرار في تاريخ الحروب التي تناهض السلطان الإمبراطوري، إلا أن المرء يستطيع - بالرغم من هذا - أن يحدد، بشكل عام وتقريبي، ماهية هذه الموارد. وغني عن البيان أن الحصافة السياسية والحكمة والاتزان من الموارد النادرة من حيث المبدأ؛ لأن قدرة المركز على استيعاب المعلومات الواردة من التخوم وتقويم مغزاها بنحو دقيق تظل محدودة في أغلب الأحوال، وينطبق هذا الأمر خاصة، على تلك الظروف التي تُعرَّض فيها الإمبراطورية لتحديات، تصدر عن مجموعات مختلفة من اللاعبين من مناهضي الهيمنة الإمبراطورية وتندلع في مناطق متفرقة.

ولعل الحرب الفيتنامية مثال جيد على العجز عن استيعاب المعلومات وإدراك مغزاها؛ فإدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي دست نفسها في هذه الحرب، من غير أن

تعلم من هو العدو الفعلي، ومن غير أن تتوفر على فكرة بينة عن نوع الحرب التي ورطت نفسها فيها.[59] وكان الصراع في فيتنام بالنسبة إلى الرئيسين: كنيدي وليندون جونسون ووزيرهما في شؤون الدفاع مكنمارا McNamara جزءاً مما بين المعسكرين: الشرقي والغربي من مجابهة على مستوى العالم أجمع، إلا أن الأمر الواضح هو أن هذا الصراع لم يغد، فعلاً، جزءاً من هذه المجابهة إلا بعد أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فيه، من خلال الخبراء العسكريين في بادئ الأمر، ومن خلال الوحدات الجوية لاحقاً، وبجيوشها البرية في نهاية المطاف. فالآن؛ أي بعد هذا التدخل، رأى الاتحاد السوفيتي، والصين معه، أن دعم فيتنام الشمالية ومساعدتها يتيحان فرصة مواتية لتوريط الولايات المتحدة الأمريكية في صراع يستنزف قواها، وينهك معنوياتها، من دون تدخل مباشر من جانبهما. فحقيقة الأمر تشهد على أن الغالبية العظمى من الفيتناميين ما كانت تفكر ههنا، في الصراع بين المعسكرين: الغربي والشرقي. فهم كانوا يخوضون حرب تحرير وطنية ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفها المستعمر الجديد الذي حل محل المستعمر القديم فرنسا. وهذا هو الأمر الذي يفسر استعداد الفيتناميين لتحمل الأعباء الجسام والتضحيات العظيمة في هذه الحرب، وإسهامهم في تصعيد أوارها من غير تقديم تنازلات سياسية. واعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، أن نجاحها في تصعيد التكاليف التي تتحملها فيتنام الشمالية لقاء دعمها الثوار في فيتنام الجنوبية، يمكن أن يدفع فيتنام الشمالية إلى وقف مساعداتها؛ فمن دون إمدادات فيتنام الشمالية، سيكون يسيراً على الأمريكيين الانتصار على الخصم في الجنوب، إلا أن الحقائق أثبتت بعد قليل من الزمن أن وجهة النظر هذه كانت وهماً فقط.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة إلى وزير الدفاع مكنمارا على وجه الخصوص، فكانت الحرب الفيتنامية أداة حربية، أداة تُستخدم لتحقيق هدف سياسي محدد: المحافظة على الوضع الراهن؛ أي أن تبقى فيتنام الشمالية جزءاً من المعسكر الشرقي وفيتنام الجنوبية جزءاً من المعسكر الغربي. إلا أن الفيتناميين لم ينظروا إلى الأمر من خلال هذا المنظار؛ فبالنسبة إليهم كانت الحرب التي يخوضونها، حرب بقاء، كانت بالنسبة إليهم حرباً مصيرية يرتبط وجودهم الوطني بنتيجتها.[60] وهذا هو بالضبط الأمر الذي لم تدركه

الإدارة الأمريكية؛ بفعل تركيز بصرها على الصراع بين المعسكرين: الغربي والشرقي. إن عجز النخبة الإمبراطورية عن استيعاب حقيقة الصراعات المختلفة التي تُورَّط فيها في مناطق سلطانها الواسعة يدفعها إلى التعامل وهذه الصراعات بنمط واحد، وكانت القيادة السوفيتية قد ارتكبت في أفغانستان خطأً من هذا القبيل في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن ما كان في فيتنام مجرد هزيمة منكرة ألحقها الفيتناميون بالولايات المتحدة الأمريكية الغنية بمواردها، كان في أفغانستان بداية النهاية بالنسبة إلى الإمبراطورية السوفيتية.[61] وفي كلتا الحالتين؛ أعني في فيتنام وفي أفغانستان، تصاعدت قوة الضعفاء؛ جراء دأب الأقوياء على النزوع إلى التقويم الزائف، وإلى اتخاذ القرارات المخفقة.

لقد كابدت كلتا القوتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي – من حيث المبدأ – التجارب والعبر نفسها التي كابدتها القوى الاستعمارية الأوربية في نهاية أربعينيات القرن العشرين ومطلع خمسينياته. وخلاصة هذه التجارب والعبر أن الإمبراطوريات الحديثة غير قادرة على الاحتفاظ بسيطرتها على مناطق واسعة، في حال اتخاذ سكان هذه المناطق موقفاً مضاداً حيال المركز الإمبراطوري، وقيامهم بمقاومة سلطانه عليهم. فمقاومة من هذا القبيل تقريباً، كانت، دائماً وأبداً، بداية نهاية سلطان الإمبراطورية في هذه المناطق.[62]

إن شروط النجاح الذي حققه اللاعبون من مناهضي السلطان الإمبراطوري في القرن العشرين، اختلفت اختلافاً كبيراً عن الشروط التي سادت قبل هذا التاريخ؛ ففي الأزمنة المبكرة كانت القوى الإمبراطورية تقضي على حركات التمرد والعصيان المناوئة لسلطانها في المناطق التابعة لها بقبضة من حديد؛ ومن ثم فإنها كانت قادرة على خلق نظام يخمد حركات التمرد في مهدها. وظل أسلوب القضاء على حركات التمرد بالنار والحديد دارجاً حتى السنوات الأولى من القرن العشرين؛ ففي تلك الأيام كان مايزال في مستطاع البريطانيين أن يقضوا بقوة السلاح، على ثورة البوير في جنوب أفريقيا، وأن يثبتوا من جديد أركان سلطانهم في جنوب أفريقيا، ولم يجد البريطانيون غضاضة من قيامهم بحشر السكان المدنيين من البوير، والأطفال والنساء والعجزة منهم على وجه الخصوص، في

معسكرات الاعتقال؛ للحيلولة دون قيام هؤلاء المدنيين بتقديم العون للمجموعات المتمردة. وكانت ظروف الحياة وشروط النظافة والرعاية الصحية في هذه المعسكرات متردية جداً، فقد قضى نحبه فيها الكثير من المدنيين الأبرياء.[63] ومن حق المرء أن يشكك في أن يكون في مستطاع البريطانيين أن يواصلوا تطبيق سياسة من هذا القبيل، فترة طويلة من الزمن في اليوم الراهن؛ أي بعد أن صارت شبكة الاتصالات تربط كل بقاع المعمورة، وبعد أن أخذت وسائل الإعلام تستخدم، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، الوسائل السمعية والبصرية الجديدة. فلو قُدِّر لأبناء المركز الإمبراطوري – آنذاك – أن يشاهدوا صور الشقاء الذي خيم على هؤلاء الأبرياء، والموت الزؤام الذي نشر ظلاله في هذه المعسكرات، لخرجوا إلى الشوارع معربين عن غضبهم من هذه السياسة، ولضغطوا، ومعهم الرأي العام العالمي، على الإمبراطورية بنحو كان سيجبرها حقاً، على التخلي فوراً عن مواصلة العمل بسياسة المعسكرات هذه. بهذا المعنى، لو كانت حرب البوير قد اندلعت في النصف الثاني من القرن العشرين، [لا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين]، لكان من المشكوك فيه أن يحقق البريطانيون النصر الذي حققوه على البوير آنذاك.

ومن الأمور الأخرى التي تضفي أهمية على حرب البوير، أن البوير كانوا قد استخدموا في هذه الحرب، بكفاءة عالية، كل الأساليب التي صارت بعد نصف قرن من الزمن الضمانة التي تؤكد الانتصار في النضال ضد السيطرة الإمبراطورية. ولا يرتبط النصر والاندحار – كما يبدو – في الحرب المناهضة للسلطان الإمبراطوري بالنجاح في تطوير استراتيجيات وعمليات تكتيكية حربية جديدة فحسب، بل هما مرتبطان بموقف الرأي العام أيضاً. ولكن – من قبل أن يبالغ المرء في دور التحولات التي طرأت على وسائل الإعلام في القرن العشرين، وينسب إلى وسائل الإعلام هذه فرص نجاح حرب من هذا القبيل – ينبغي له أن يعيد إلى ذاكرته أن المستوطنين أنفسهم في أمريكا، قد حققوا استقلالهم من بريطانيا العظمى من خلال خوضهم حرباً، اتسمت – من حيث جوهرها – بسمات حرب العصابات.

وفي وسع المرء أن يعترض على وجهة النظر هذه، بزعم مفاده: أن الأمريكيين ما كانوا سينتصرون في حرب الاستقلال لو لم يساندهم الفرنسيون الذين استطاعوا بفضل

سيطرتهم فترة من الزمن على المناطق الواقعة قبالة الشاطئ الأمريكي الشرقي، أن يجبروا القوات البريطانية على الاستسلام في يورك تاون Yorktown.[64] أضف إلى هذا أن البوير لم يحصلوا من الإمبراطورية الألمانية على دعم يماثل الدعم الذي حصل عليه الأمريكيون من الفرنسيين. وغني عن البيان أن عدم حصول البوير على دعم من ألمانيا، كان قد سبب بقاء قدراتهم السياسية والعسكرية على محدوديتها. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن البوير كانوا مكونين من مجموعة صغيرة لا يزيد حجمها على ثلاثين ألف نسمة، وأنهم لم يفلحوا في تصعيد قدراتهم العسكرية خلال سنوات الحرب. فأنَّى لهم أن يوسعوا قدراتهم العسكرية؛ فتوسيع هذه القدرات كان يحتم الاستعانة بالسكان المحليين السود؛ أي الاستعانة بأولئك الأفراد على وجه الخصوص الذين أذاقهم البويرُ مر الهوان، وانتهجوا في حقهم أساليب تعسفية فاقت بكثير الأساليب التي درج عليها البريطانيون. وعموماً، يمكن أن نقول: إن البوير لم يفلحوا في كسب الحرب؛ لأنهم استخدموا استراتيجية حرب العصابات بالمعنى التقني فقط، ولم يفلحوا في خلق الآليات الضرورية لتصعيد أوار هذه الحرب سياسياً: آليات شبيهة بالآليات التي تطورها الحرب التي تناهض السيطرة الإمبراطورية، آليات تجعل القوة الإمبراطورية تُحوَّل، مع كل يوم تتواصل فيه الحرب، من قوة مسالمة إلى قوة تزداد إرهاباً وقمعاً؛ فإظهار المركز الإمبراطوري بهذه الصورة يضمن للثائرين على النظام الإمبراطوري الحصول على دعم متزايد في المنطقة التي ينفذون فيها عملياتهم العسكرية.

والأمر الذي يثير الاستغراب هو أن آليات التصعيد السياسي هذه، نادراً ما تتم مناقشتها في الأدبيات التي تدرس أساليب إدارة حرب العصابات؛[65] أعني أن هذه الأدبيات، نادراً ما تلاحظ أن الآليات التي نحن في صدد الحديث عنها ههنا، تجعل الإمبراطوريات تتخلى عن [رسالتها الزاعمة] أن هدف النظام الإمبراطوري هو نشر السلام وتعميم الخير والازدهار الاقتصاديين، وتجبرها على الظهور أمام السكان المحليين بوصفها قوة غاشمة، محتلة فقط. إن هذه هي بالضبط الآليات التي واجهتها فرنسا في الحرب الجزائرية.

وتكمن الصفة المميزة لحرب العصابات - هذه الحرب التي طُوِّرت في أمريكا وإسبانيا في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على الأساليب العملية التي

تم انتهاجها في الحروب المحدودة؛[66] ومن ثم تَواصل العملُ بها؛ بوصفها صيغة تختص بالحرب التي تناهض السلطان الإمبراطوري- في أن الربط بين المناحي العسكرية والجوانب السياسية يتم بنحو يضمن للثوار والمتمردين نفعاً مستمراً، وللنظام الإمبراطوري ضرراً دائماً، فمن اللحظة التي تستخدم فيها الإمبراطورية وسائل حربية؛ للرد على قيام المتمردين بتنفيذ هجمات على مؤسسات النظام الإمبراطوري وأفراده، تخسر الإمبراطورية شرعيتها بالمقدار الذي يكسبه الثوار. وفي وسع المرء أن يعدّ هذا التطور بمنزلة الوضع الأصلي لعدم التكافؤ بين شرعية الإمبراطورية وشرعية القوى التي تناهضها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الوضع الأصلي لعدم التكافؤ كان قد ظهر - من الناحية الفكرية - مع انتشار التصورات في شأن الحرية والتحرر في القرن الثامن عشر، وعُزِّز أكثر فأكثر بمرور الأيام. ومادامت حرب العصابات تزيح الستار عن عدم التكافؤ هذا، فقد حُوِّلت هذه الحرب في سياق القرن العشرين إلى نهج يضمن النجاح للحركات الثورية التي تناهض السلطان الإمبراطوري.

إن استخدام الإمبراطورية الوسائل العسكرية يعدّ تأكيداً بيناً على صدقية ما زعمته، من قبل، أبواقُ الدعاية التي تناصر النضال ضد السلطان الإمبراطوري: زعمها أن الإمبراطورية نشرت سلطانها على المنطقة؛ من أجل قهر السكان ونهب موارد البلاد وخيراتها، وأن كل المنافع المزعومة، المنافع التي يُزعم تحققها في حال البقاء في حظيرة الإمبراطورية، ليست سوى أوهام زائفة، أو أنها منافع تتمتع بها، فقط، فئة صغيرة من المستغلين المتواطئين والنظام الإمبراطوري. وتواصل أبواقُ الدعاية هذه حديثها، مؤكدة أن جماهير الشعب ستعيش بعد نيل الاستقلال حياة حرة كريمة، وستتمتع بالازدهار الاقتصادي المنشود. وهكذا، نجد أنه حينما تتسع دائرة الكفاح المسلح وتمتد من يوم إلى آخر إلى مناطق أوسع، فسيكون كل إجراء لمكافحة الحرب التي تناهض السلطان الإمبراطوري مؤكداً مصداقية هذه المزاعم والأماني. وعلى خلفية هذا كله، يُحول أغلب السكان تدريجياً من اتخاذ موقف محايد إلى انتهاج موقف يساند القوى المتمردة؛ ومعنى هذا كله أن الثوار ينتصرون بفضل الأساليب الرامية إلى مكافحتهم أصلاً، الأساليب التي تحفز الكثير من المواطنين إلى معاداة النظام الإمبراطوري ومساندة الثوار.

وكانت الإمبراطورية البرية الكلاسيكية قد ردت على أعمال التمرد والعصيان، أولاً، من خلال استخدام أساليب عنف فاقت بشاعتها بشاعة العنف الذي استخدمه البريطانيون في جنوب أفريقيا، ومن خلال انتهاج حرب ترمي إلى إبادة كل سكان المنطقة المعنية، أو من خلال تهجيرهم من مناطقهم لكسر شوكتهم وتفتيت وحدتهم العرقية ثانياً.[67] ومن وجهة نظر المدحورين، المعذبين، تنطبق على النتائج التي أفرزتها هذه السياسة الجملةُ المتداولةُ في الكتب الدينية القائلة: «فبدَّدهم الرب من هناك على وجه كل الأرض». وكانت "عمليات التطهير العرقية"، التي طبقها الآشوريون والبابليون بحق اليهود، خير مثال على هذه السياسة.[68] وكان المغول قد طبقوا، هم أيضاً، سياسة من هذا القبيل. كما ارتكب البيض من المهاجرين إلى أمريكا مذابح سببت إبادة الهنود الحمر، وعلى صعيد آخر، انتهجت السياسة الروسية حيال شعوب القوقاز أبشع صور العنف والقهر في القرنين: التاسع عشر والعشرين. كما لم تكتفِ الإمبراطورية العثمانية باستخدام أقسى أنواع البطش في تعاملها والشعوب المتمردة على سلطانها، بل استخدمت أيضاً أسلوب التهجير لتفتيت شوكة هذه الشعوب. وعادت الإمبراطورية العثمانية وطبقت هذه الأساليب إبان الحرب العالمية الأولى، بأن هجَّرت الأرمن من ديارهم، وارتكبت في حقهم مذابح جماعية على مسمع ومرأى من الرأي العام العالمي. وكانت هذه المذابح قد أضعفت سياسياً، موقف تركيا وموقف حلفائها بنحو عظيم فعلاً.[69] إلا أن السبل التي انتهجها القادة العسكريون الرومان؛ أعني فَسْبازيان Vespasian، وتيطَس Titus؛ للقضاء على تمرد اليهود بين العامين الميلاديين 66 و72، لم تثر انتباه الرأي العالم قط. ومع القضاء على هذا التمرد، كان قد انتهى أيضاً وجود إسرائيل في فلسطين، من حيث هي نظام سياسي.[70]

لقد صار محرماً على الإمبراطوريات الحديثة - على صعيد آخر - تصعيد الحرب؛ أي أن تستخدم كل ما لديها من أسلحة في الحروب التي تخوضها في المناطق التابعة لها؛ لأن هذا الاستخدام يتعارض و"مبدأ الرد المناسب". ومن هنا، فلا عجب أن يمتنع الناخبون الأمريكيون عن مساندة السياسيين والجنرالات الداعين إلى السلاح النووي في الحروب التي تخوض غمارها الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الواقعة تحت النفوذ الأمريكي؛

فالناخبون الأمريكيـون لم يؤيـدوا لا الجنـرال المشهور دوجـلاس مـاك آرثـر Douglas MacArthur، الذي كان يريد إسقاط قنبلـة نوويـة عـلى الـصين مـن أجـل إنهـاء الحـرب الكورية، ولا المرشح الجمهوري لمنصب الرئاسة بـاري جولـد ووتـر Barry Goldwater (1964)، ولا جورج والاس George Wallace، مرشـح حـزب الاسـتقلال الأمريكـي American Independent Party لمنصب رئيس الجمهورية، ولا كورتس لي ماي Curtis LeMay (1968)، المرشح لمنصب نائب الرئيس؛ لأن هؤلاء كانوا يريـدون إنهـاء الحـرب الفيتنامية من خلال إسقاط قنبلة نووية على فيتنام الـشمالية.[71] إن الامتنـاع عـن اسـتخدام السلاح النووي في حرب تخوضها القوة العظمى ضد قوة ثانوية، لم يكمن سببه، في الخوف من أن تتصاعد حرب إقليمية إلى حرب نووية تدور رحاها بين القوتين العظميين فحسب، بل أيضاً لأن الرأي العام في الولايـات المتحـدة كـان يـرى أن اسـتخدام هـذا الـسلاح في حروب ثانوية، يجسد إساءة عظيمة إلى كل ما يؤمن به الأمريكيون من مُثل سياسـية عليـا. ومن هنا، فإن في وسع المـرء تأكيـد أن الحـدود القـصوى، التـي تـضعها الإمبراطوريـات الديمقراطية لنفسها، في سعيها لدحر ما تواجهه مـن تمـرد وعـصيان وحـروب في منـاطق هامشية من العالم، تزيد بنحو كبير فرص هزيمتها في الحروب التـي تخـوض غمارهـا ضـد لاعبين يناهضون سلطانها في المناطق الهامشية من العالم. ولهذا السبب أيضاً، ليس ثمة شك في أن اتساع رقعة الحريات السياسية والحياة الديمقراطية في الصين يمكن أن يزيـدا زيـادة كبيرة حجم المساحة التي يستطيع سكان التبت أن يتحركوا في إطارها.[72]

ومن الأمور التي لا يطولها الشك، أن الإمبراطورية الديمقراطية التي كـادت تكـون إمبراطوريات بحرية أو تجارية دائماً وأبداً، تستطيع أن تفرض سلطانها على المنـاطق التابعـة لها بأسلوب لم يكن متاحاً للإمبراطوريـات البريـة الكلاسـيكية؛ فالإمبراطوريـة تـستطيع التخلي عن ممارسة القوة والوصاية، وتنسحب من المنطقة المتـصارع عليهـا، بمـنح سـكان المنطقة الاستقلال [الشكلي] لتعود إليها بعد زمن قـصير، بحكـم سـيطرتها عـلى تـدفقات السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال. وبهذا النحو تنـشأ علاقـات ناعمـة بـين تابع ومتبوع؛ أعني ينشأ ذلك النوع من العلاقات التي لا يمكن شلها، والتغلب عليها، لا

من خلال التمرد والعصيان، ولا من خلال حرب العصابات؛ ففي ظل هذه الظروف تكل الأسلحة التقليدية الدارجة في النضال ضد التسلط الإمبراطوري، وتبقى من دون مضاء؛ لأنه لم تعد توجد إمبراطورية تنزع إلى استخدام أساليب العنف والقهر [المكشوف، المترجم] - كما يزعم بعض الناس - ولأن أساليب الإمبراطورية في ممارسة القهر والاستغلال قد أمست أكثر مرونة وأعظم مكراً، كما يزعم الآخرون. ويدور النزاع المحتدم في شأن المناطق التابعة عموماً، حول السؤال: هل يعود التحول الذي طرأ على هيئة الإمبراطورية إلى تغير طرأ على خصائصها؛ أي إلى تحولها من نظام تعسفي استغلالي إلى نظام يسعى لتوطيد أركان السلام ونشر أسباب الرخاء والازدهار، أو أن الأساليب الإمبراطورية القمعية والاستغلالية قد توارت عن الأنظار فقط، وأنها ماتزال قائمة في واقع الحال؟

ثالثاً: الكفاح من أجل الهوية الثقافية، والإرهاب بوصفه استراتيجية لخوض الحرب التخريبية

إن ما قيل، في شأن الحروب عموماً، منذ الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية، ينسحب على حروب العصابات أيضاً؛ أعني أن تكاليف الحرب المادية أعلى بكثير من منافعها، وأن هذه الحقيقة تظل قائمة بالنسبة إلى المنتصر والمندحر معاً، وأن الأمر يستغرق سنوات، لا بل عشرات السنين، إلى أن تبلغ المجتمعات التي عانت ويلات الحرب، المستوى الاقتصادي الذي كانت عليه من قبل اندلاع الحرب. ولكن؛ ولأن حروب العصابات التي تعادي السلطان الإمبراطوري تندلع عادة، في أقاليم تسودها نظم اقتصادية واجتماعية زراعية الطابع، فما كان اللاعبون الذين يعادون السلطان الإمبراطوري يشعرون فوراً بما ستحتم عليهم هذه الحرب من تكاليف في الأمدين: المتوسط والطويل؛ ففي هذه البقاع من العالم لم تكن هناك لا صناعات ذات معدات باهظة الكلفة، ولا تكنولوجيا متقدمة لا يحصل المرء عليها إلا بأغلى الأثمان. أضف إلى هذا وذاك، أن هذه المناطق لم تشهد إبان حروب التحرير الوطنية، زراعة الألغام في الأراضي

الزراعية والشوارع والطرقات إلا نادراً؛ فهذه الألغام بدأت زراعتها تنتشر في هـذه البقـاع من العالم في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، في سياق الحـروب الأهليـة والحـروب الدائرة بين أمراء الحروب.

وتأسيساً على هذه الحقيقة، فـإن النتـائج الـسلبية لحـروب العـصابات الطويلـة ذات طبيعة اجتماعية لا اقتصادية في المقام الأول. وتُجسِّد هذه النتائج السلبية من خـلال تفكـك النظام الاجتماعي السابق، وانهيار القيادات التقليدية، ونشأة جيل تَطَبَّع، بنحـو جـوهري، بالحرب وآثارها على أدنـى تقـدير. وهكـذا، وخلافـاً لتوقعـات فـرانتس فـانون Frantz Fanon، المفكر الذي كان أحـد منظـري حـروب التحريـر الـوطني، لا تـشجع الحـروب وعمليات العنف على خلق أناس أحرار يتمتعون بروح معنوية عالية بعد أن نفضوا عن كاهلهم ما كان يسومهم المستعمر به من ذل وهوان، بل هي تشجع على خلق أشـخاص يعانون أمراضاً نفسية، وغير ذوي نفع لبناء مجتمع جديد؛[73] فهؤلاء كانوا ينتظرون غالباً، المكافأة عن تحملهم المصائب والرزايا وما كانوا يدركون، إلا نادراً، أن المهـمات الحقيقيـة لبنـاء المجتمع المنشود لما تُنجز بعدُ، وأن إنجاز هذه المهمات هو المعيار الذي يقرر هـل الهـدف الـذي خاضوا من أجله غمار الحرب قد حُقِّـق فعـلاً أَوْ لا. إن قـدماء المناضـلين في حـرب التحريـر شكلوا – ومايزالون يشكلون – الهموم الكـبرى لا بالنـسبة إلى عمليـة بنـاء المجتمـع الجديـد فحسب، بل بالنسبة إلى استقرار الدولة الجديدة أيضاً. فهم يطـالبون عـادة، بـأن يـضمن لهـم المجتمع التمتع بالامتيازات طوال حياتهم، وينتظرون أن يكونوا في وضع مادي أفـضل بكثـير مما هو سائد بالنسبة إلى السكان الآخرين. وتـُجسَّد النتيجـة المتوقعـة لهـذه المطالـب والأمـاني بتصاعد عمليات الارتشاء، وتردي إدارة الاقتصاد الوطني.

ويشهد أغلب الدلائل أن أكثر الدول، التـي خاضـت غـمار حـرب عـصابات ضـد المستعمر، ونالت استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين، لم تحقق في نهاية هذا القرن – ولـو بنحـو تقريبـي – الأهـداف التـي كانـت تزمـع تحقيقهـا في الـسنوات الأولى مـن الاستقلال؛ ومعنى هذا أن هناك أسباباً حقيقية تفند زعم أن الوضع الاقتصادي في المناطق

التابعة للإمبراطوريات، سيكون أفضل بعد أن تخوض هذه المناطق، على مدى زمن طويل، حرب تحرير ضد القوى المستعمرة. وإذا نجح المرء في إجبار شعبه على تحمل الأعباء والتضحيات من دون حد محدود، فمن الممكن حقاً أن تساعد حرب العصابات على التغلب على التخلف في المسائل التكنولوجية والتنظيمية، وأن ترفع حجم التكاليف التي تتحملها القوة الإمبراطورية لتثبيت سلطانها ارتفاعاً عظيماً، يُجبرها عاجلاً أو آجلاً على الانسحاب من المنطقة المعنية. إلا أن الأمر المؤكد هو أن هذه الحرب تهدم في الأحوال العامة، البنية الاجتماعية بنحو يجعل - على مدى عقود كثيرة من الزمن - الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي من المستحيلات.

إن إدراك هذه الأمور لا يُحقَّق إلا من خلال موازنة ختامية؛ أي من خلال موازنة لا تتكهن بالمستقبل، بل تنظر إلى الوراء. ومن هنا، فإن اللاعبين في ذلك الزمن، ما كانوا يرون هذه الحقائق بالنحو الذي صرنا نراها به في اليوم الحاضر. لا بل إن العكس هو الصحيح؛ فعلى خلفية نظريات الثورة التي كانوا يناضلون في ظلالها، كان هؤلاء اللاعبون واثقين من أن الحشد السياسي الذي رافق الثورة الشعبية، أو - بالأحرى - حرب العصابات، يقود مباشرة إلى تحديث المجتمع وازدهار الاقتصاد، إلا أن هذه الأماني كانت وهماً.[74]

وتأسيساً على كل هذه الحقائق، كان من الأولى باللاعبين من مناهضي السلطان الإمبراطوري في نهاية القرن العشرين أن يتخلوا عن اللجوء إلى حرب العصابات، ولاسيما حينما يريدون من الاستقلال أن يحقق - في المقام الأول - أوضاعاً اقتصادية أفضل بالنسبة إلى سكان المناطق التي تدور فيها رحى الحرب؛ فالمرء الذي يناضل من أجل رفع المستوى المعيشي وزيادة رخاء المجتمع، يفعل خيراً حينما يتخلى عن استخدام وسائل من هذا القبيل. فمَنْ يردْ المشاركة في قطف ثمار التقدم الاقتصادي العالمي، فلا بد له - إن عاجلاً أو آجلاً - أن يقوم بالتنسيق والتفاهم هو والقوى الإمبراطورية السابقة؛ بوصفها صاحبة السلطان على الاقتصاد العالمي أساساً، وأن يتقبل تأثيرها الواسع في نظامه الاقتصادي ونظامه الاجتماعي من خلال القروض التي سيطلبها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[75]

ويتبين لنا من هذا كله أن حرب العصابات، من حيث هي صيغة من صيغ النضال ضد السيطرة الإمبراطورية كانت سيفاً ذا حدين، ويرتبط اكتشاف هذه الحقيقة ارتباطاً وثيقاً بانهيار الماركسية، التي كانت آنذاك الأيديولوجية الأساسية التي قامت عليها حروب التحرير؛ فحينما تبين المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أن التعاون والمركز الإمبراطوري أفضل من النضال ضد الاستغلال الاستعماري، يفقد المنهج الماركسي، الذي يركز نظرته على المسائل الاجتماعية والاقتصادية، أهميته ويصبح من دون نفع بالنسبة إلى نضال من هذا القبيل. لقد أخلى المنهج الماركسي مكانه، من قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بزمن طويل، لأيديولوجيات قومية وثقافية ودينية من حيث الطابع على وجه الخصوص؛ أعني لأيديولوجيات لا تسوغ النضال ضد السلطان الإمبراطوري بمدلولات اجتماعية واقتصادية؛ ففي المقام الأول، تريد هذه الأيديولوجيات المحافظة على الهويات: القومية أو الثقافية أو الدينية. وغني عن البيان أن حسابات الربح والخسارة لا تجدي نفعاً في تفسير نضال المرء ضد الاستعمار حفاظاً على هذه الهوية أو تلك؛ فبصعود نجم النضال من أجل المحافظة على الهوية القومية أو الهوية الدينية - وهو صعود زامن الماركسية وانهيارها- لم تعد الحرب وأعمال العنف مجرد وسائل يُراد منها تحقيق هدف اجتماعي وهدف اقتصادي معينين، بل أمست نضالاً من أجل البقاء، أمست نضالاً يعني الاندحار فيه الهلاك للمعنيين، أو هلاك هويتهم الثقافية على أدنى تقدير. ومن هنا، فإن النضال من أجل هذا النضال أهم بكثير من النتائج الجانبية الناجمة عن هذا النضال. ويُجسِّد هذا الموقف على خير وجه في الصيغ الجديدة التي يتقمصها الإرهاب الدولي؛ أعني صيغة الهجمات الانتحارية.

إن القيمة النسبية للهوية الثقافية؛ أعني قيمتها مقارنة بفرص التحولات الاجتماعية والاقتصادية ومخاطرها في المناطق الهامشية التي تحيط بأقاليم الرفاهية الاقتصادية، عامل جوهري بالنسبة إلى الحروب التي سيشهدها العالم مستقبلاً، وبالنسبة إلى صيغة الإرهاب الذي سيعرض أمن المراكز الإمبراطورية لأشد أنواع المخاطر. وبعبارة أكثر وضوحاً: إذا اختارت النخب الحاكمة في المناطق الهامشية تحقيق النمو والتقدم الاقتصاديين مناراً تهتدي بهداه، واتخذت التدابير الضرورية لمشاركة الجماهير في ثمار هذا الازدهار المادي، فستكون هناك فرص للتفاهم وانتهاج الحلول الوسطى. أما إذا ركزت الجماهير أنظارها على الدفاع

عن الهويات القومية والثقافية والدينية؛ أعني الهويات التي يُعرضها نمط الحياة السائد في المراكز الإمبراطورية لمخاطر جمة، فلن تكون هناك فرصة لا للتفاهم ولا لانتهاج الحلول الوسطى؛ فنمط الحياة الغربية لا يمكن أن يختص بإقليم معين، بناء على شروط العولمة السائدة في الحياة الاقتصادية وفي نظم المعلومات ووسائل الإعلام. أضف إلى هذا أن انتشار نمط الحياة الغربية لا يخضع لقرار سياسي، يتخذه هذا الفرد أو ذاك، بل هو عملية تُعزَّز من خلال ما يتخذه اللاعبون في الحياة الاقتصادية، والناشطون في مجال الحقوق المدنية، من خطوات وتدابير ومشروعات ومناهج، تارة من خلال فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات الغربية، وأخرى من خلال المشروعات الرامية إلى مساواة حقوق المرأة بحقوق الرجل. وعلى صعيد آخر، توجد في المناطق الهامشية التي تتبع النظام الإمبراطوري مجموعات من أفراد يتمتعون بنفوذ واسع، ويشعرون بأنهم مشدودون إلى القيم وأنماط الحياة المتعارف عليها في المركز الإمبراطوري، ويتطلعون إلى أن تسود هذه القيم والأنماط في ديارهم أيضاً. ومن هنا، فإن النضال ضد السلطان الإمبراطوري يبدأ على هيئة حرب أهلية، يخوض المرء غمارها في مجتمعات المناطق الهامشية؛ بغية تحديد القيم التي ستتحكم في هذه المجتمعات.

وبينما ارتبط النضال من أجل السلطة السياسية في الحروب التقليدية، ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل القيم الاجتماعية، فإن في وسع المرء الآن أن يميز بين نوعين من أنواع الحروب الأهلية الدائرة رحاها خارج نطاق المراكز الإمبراطورية: فهناك - أولاً - الصراع الذي يقوده أمراء الحروب، بعضهم ضد الآخر؛ أعني ذلك الصراع الذي يدور - أولاً وأخيراً - على الهيمنة العسكرية على مناطق عظيمة الأهمية بالنسبة إليهم؛ لأنها غنية بموارد زراعية أو طبيعية ثمينة.[76] ومعنى هذا، أن القيم الاجتماعية والعقائد الدينية المسيطرة على سكان الإقليم المعني، لا تهم أمراء الحروب لا من قريب ولا من بعيد؛ فهم يجورون فعلاً على السكان المحليين، ويسومونهم سوء العذاب، إلا أنهم لا يريدون بأي حال من الأحوال أن يصقلوا أفكارهم من جديد، أو أن يغيروا طرائق حياتهم بنحو معين. كما أن هناك حروباً أهلية يلعب فيها الاستحواذ على الموارد الطبيعية، والاستيلاء على السلطة السياسية دوراً ثانوياً؛ لأن هذه الحروب تدور - في المقام الأول - حول محافظة السكان المحليين على

هويتهم الثقافية؛ أي أن يواصلوا الحياة في ضوء التقاليد والأعراف التي درج عليها الآباء والأجداد، وأن يعيشوا على هدى قيمهم الدينية، وأن يكونوا أشداء في مقاومة المغريات الغربية، وأن يواصلوا المحافظة على ما سوى هذا وذاك من أنماط أخرى كثيرة خاصة بهم.

وفي وسع المركز الإمبراطوري أن يتخذ موقفاً محايداً، إزاء الحروب الأهلية من النوع الأول؛ أعني الحروب الأهلية الدائرة رحاها بين أمراء الحروب. فالطرف المنتصر مكتوبٌ عليه أن يرمي نفسه في أحضان النشاطات الاقتصادية الحقيقة والنقدية السائدة في المركز الإمبراطوري إذا ما أراد أن "يرسمل" الموارد الطبيعية التي حارب من أجلها. ومعنى هذا أن المواد الأولية ذات الأهمية بالنسبة إلى مراكز الرفاهية الاقتصادية، تُوجَّه إلى هذه المراكز، من دون النظر إلى ماهية الطرف المنتصر في المنطقة المعنية. وإذا ما صُودِف أن تدخل المركز الإمبراطوري في هذه الحروب، فإن هذا التدخل لا يحدث - عادة - من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، بل يحدث لأن أحد أمراء الحروب كان قد شط كثيراً في جرائمه وقسوته، ودفع بأفعاله هذه، المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى مناشدة المركز ضرورة التدخل لأسباب إنسانية؛ أي بغية قمع أعمال العنف. وسيتردد المركز كثيراً في ممارسة هذا التدخل؛ وخاصة حينما لا تكون هناك بشائر توحي أن الصراع الدائر يمكن وقفه عند حده، في غضون زمن قصير نسبياً.

ويتردد المركز الإمبراطوري في التدخل في النوع الثاني أيضاً من الحروب الأهلية؛ أعني الحروب من أجل المحافظة على الهوية القومية أو الهوية الدينية أو القيم الثقافية؛ فبحسب وجهة نظر أطراف النزاع فإن المركز الإمبراطوري يشارك في هذه الحرب أصلاً، يشارك فيها، من حيث كون أعداء النظام القائم يرون أن استقرار هذا النظام وبقاءه على قيد الحياة مرهونان بمساندة المركز الإمبراطوري لهذا النظام. ومن هنا، فإن عداءهم للنظام القائم في بلادهم، يجعل منهم لاعبين يعادون المركز الإمبراطوري أيضاً. ويكمن الأمر الذي يرفضونه ويحاربونه في القوة الناعمة التي تشع من المركز وتتغلغل في المنطقة التابعة. وعند أخذ هذه الحقيقة في الحسبان، يبدو اقتراح جوزيف ناي - الذي يقضي بضرورة أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها الرامية إلى تأمين أركان سلطانها وتعزيزه على القوة الناعمة لا على القوة الخشنة، في المقام الأول - محدود الجدوى بالنسبة

إلى حروب أهلية من هذا القبيل.[77] والأمر الذي لا شك فيه أبداً هو أن تأثير القوة الناعمة في نمط الحياة في المجتمعات الهامشية أعظم بكثير من التأثير الذي تخلفه القوة الخشنة، فهي؛ أعني القوة الناعمة، تغير هوية السكان المحليين، على حين أن القوة الخشنة تؤثر في توزيع القوى فقط. إن الأصولية، بكل صيغها المختلفة، تنطوي على مقاومة للقوة الناعمة التي يصدرها مركز إمبراطوري معين. وليس هناك أمر يحتم أن تستخدم هذه المقاومة السلاح؛ بيد أن العنفوان العاتي الذي تنتشر به القوة الناعمة، يشكل إغراء مستمراً لاستخدام أساليب العنف.

وتتحول المجموعات الأصولية، المناضلة من أجل المحافظة على القيم والعقائد الروحية الخاصة بمجتمعاتها،[78] إلى لاعبين يناهضون السلطان الإمبراطوري، حينما ترى أن المركز الإمبراطوري يتحمل - بتأثيره المباشر وغير مباشر - وزر تدهور القيم الكريمة، وأن النضال المسلح هو الحل الوحيد لوقف انحطاط الأخلاق والعادات. ويمكن أن نقول: إن تمرد الجماعات اليهودية ضد سلطان السلوقيين،* في القرن الثاني قبل الميلاد هو إحدى الصور المبكرة للعداء الديني والعداء الثقافي ضد السلطان الإمبراطوري؛[79] فانتشار الثقافة الهلينية بين يهود الشتات أولاً، وبين الطبقة الغنية المقيمة داخل فلسطين - من ثم - ثانياً، أثار فزع الجماعة اليهودية المتمسكة بالعادات والتقاليد الموروثة؛ فهذه كانت ترى في انتشار الثقافة الهلينية خطراً يهدد هويتها عامة، وديانتها التوحيدية على وجه الخصوص؛ ومن ثم فإن الواجب يقتضي منها أن ترفض هذه الثقافة، وأن تتمرد عليها.[80] وكان الملك السلوقي قد رد بكل عنف وقوة على هذا التمرد، مثيراً بذلك حنق اليهود عليه؛ فهؤلاء وسعوا الآن دائرة التمرد وراحوا يستخدمون حرب العصابات ضد السلطان السلوقي، وكانت الغلبة في هذه الحرب للمتمردين؛ لأن التلال الكثيرة في الأراضي الصحراوية لم تكن تسمح للسلوقيين بأن يحاربوا بأكثر من وحدات صغيرة متواضعة عدة وعدداً. وعلى صعيد آخر، حالف الحظ المتمردين؛ لأن الإمبراطورية السلوقية كانت قد أشرفت على

* نسبة إلى سلوقس، وهو أحد القادة الأربعة الذين اقتسموا مملكة الإسكندر الأكبر. وكانت مملكة سلوقس من أعظم الممالك التي قامت على أنقاض ممتلكات الإسكندر في قوتها واتساعها؛ فقد ضمت سوريا والقسم الشرقي من آسيا الصغرى والعراق وفارس حتى نهر جيحون في الشمال ونهر السند في الجنوب؛ أي إنها اشتملت تقريباً على القسم الآسيوي من إمبراطورية الإسكندر. (المترجم)

الانحطاط؛ فالفرثيون، يقاومونها من الشرق، وروما توسع سلطانها وتهددها من الغـرب؛ والصراعات على السلطة داخل المركز الإمبراطوري تعوق الجميع عن اتخاذ قرارات طويلة المدى. وهكـذا اسـتطاع المتمـردون اليهـود أن ينتـصروا سياسـياً وعـسكرياً وأن يحققـوا لأنفسهم كياناً مستقلاً سياسياً ودينياً.

ومهما كانـت متانـة الـدور الـذي لعبتـه البواعـث الـسياسية والدينيـة في تـصورات المتمردين، فلا مراء في أن الباعث الديني لعب دوراً متميزاً في البداية على أدنى تقـدير؛ أي حينما بدا نجاح التمرد أمراً غير محتمـل أبـداً بنـاء عـلى مـا بـين [دويلـة، المـترجم] يهـودا والإمبراطورية السلوقية من عدم تكافؤ. بيد أن الجماعة المتمردة كانت مقسومة على نفسها: فقسم منها يؤيد حزب المعتدلين؛ أي أولئك الذين اكتفوا بحصول رجال الـدين في مدينـة القدس على مستلزمات الإدارة الذاتية، وبامتناع السلوقيين عن تنصيب الكـاهن الأعظـم الذي يقف على رأس طائفة رجال الدين اليهود، أما القسم الآخر، فإنـه كـان مكونـاً مـن متطرفين يريدون تحقيق تحول جذري في العـالم انتظـاراً لملكـوت الـسماء. وكانـت عمليـة التمرد قد أسـفرت عـن إنـشاء مملكـة يهوديـة في [جنـوب، المـترجم] فلـسطين، يحكمهـا المكابيون [وهم حكام من كهنة الديانة اليهودية، المترجم]. ونجح اليهود في مسعاهم هذا؛ لأن السلوقيين كانوا قد أضاعوا قواهم في نزاعات على الـسلطة دامـت عـشرات الـسنين، ولأن الرومان كانوا قد أخذوا يتغلغلون تدريجياً في الشرق الأدنـى، (لكـنهم لمـا يفلحـوا، بعدُ، في إخضاع مجمل الإقليم لسلطانهم السياسي المبـاشر). وكانـت مملكـة المكـابيين قـد عمرت مائة عام تقريباً.

بيد أن الظروف الـسياسية التـي أُنـشئت بفـضلها مملكـة المكـابيين لا تفـسر حقيقـة الإصرار على تأسيس هذه المملكة؛ فهذا الإصرار كان ذا طبيعة دينيـة لا سياسـية في المقـام الأول؛ فتأسيس يهودا ما كان قطعاً الهدف من التمرد الذي دام حوالي خمسين عاماً، إن هذا التمرد كان قد بدأ من أجل الدفاع عن التقاليد الموروثة وتصاعد - من ثـم - ليأخـذ بعـداً أصولياً متطرفاً جداً، وإذا لم تثبط بوادر إخفاق التمرد الإصرار على مواصلة العصيان، فـما ذلك في الواقع إلا لأن التمرد كان قد اختلطت فيه تصورات تشير إلى نهاية العالم واقـتراب

الساعة؛ فالأسطورة الواردة في كتاب دانيال؛ أعني الأسطورة التي تتحدث عن اقتراب انهيار أربع ممالك، كانت قد أُنشئت إبان هذا التمرد كما هو معروف.[81] فكتابا المكابيين على وجه الخصوص؛ أعني الكتابين اللذين يتحدث الأول منهما بنحو مسهب والثاني بأسلوب مختصر عن تطور التمرد وبواعثه، مشبعان بالروح الدينية، ويرفضان رفضاً مبدئياً توحيد القوانين والتقاليد المتعارف عليها في المعمورة؛ فالتطلعات الهلينية الرامية إلى صهر كل ممتلكات الدولة السلوقية في وحدة ثقافية، تكون فيها الهلينية القاسم المشترك الذي يلتقي عنده جميع رعايا المملكة، كافحها المكابيون بحجة أنها استبداد هليني.

ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن كتب المكابيين تهمش البعد السياسي في حركة التمرد، وتركز منظورها على مسألة الهوية الدينية؛ فنقمة اليهود على المؤثرات السلوقية الثقافية كانت في تزايد مستمر. وكانت هذه النقمة قد بلغت الذروة، حينما تم تقليد الحضارة اليونانية وتم تشييد ملعب رياضي. وسبب هذه النقمة ما كان يكمن فقط، في أن المتدينين من اليهود كانوا يرون في تعري اللاعبين من ملابسهم في مكان قريب من "الهيكل" استفزازاً؛ فالأمر الأهم من هذا كان يكمن في أن هذه الملاعب الرياضية كانت قد غدت مسرحاً لعبادة هِرقل في المدينة المقدسة. وبينما يركز كتاب المكابيين الأول على الشعائر الوثنية في القدس خاصة، وفي يهودا على وجه العموم، يركز الكتاب الثاني منظوره على تزايد مجاراة الهلينيين في التقليل من شأن الدين في الحياة اليومية. وتبين وجهات النظر هذه أن العصيان ما كان تمرداً على تطلعات السلوقيين فحسب، بل كان ينطوي أيضاً على عناصر النزاع المحتدم بين اليهود أنفسهم.[82] فتواطؤ الطبقة [اليهودية، المترجم] العليا وبين السلطة السلوقية، كان قد جعل الحرب الأهلية حرباً ضد الإمبراطورية السلوقية أيضاً.

وكانت حركات التمرد الناشئة بفعل الرغبة في المحافظة على الهوية الدينية والثقافية، قد حتمت على الإمبراطوريات دائماً وأبداً - حالها في ذلك حال الحروب المندلعة بفعل بواعث اقتصادية - التدخل عسكرياً في المناطق التابعة لها. وكانت البواعث المتعلقة بالهويات السياسية والدينية والثقافية تتكاتف هنا، من دون أدنى شك؛ فانتشارها الواسع لا يشير إلى وهن هذه البواعث، بل هو يوحي أنها صارت - خلافاً لتصورات المنهج الماركسي - أكثر قوة، وأن المجموعات المختلفة لم تعد تتنازع على السياسة الصائبة التي

ينبغي انتهاجها؛ فتمرد اليهود على السلوقيين، والحديث المسهب عن هذا التمرد في كتب المكابيين، يوضحان أن هذا التمرد هو أيضاً مرآة تاريخية تعكس الحالة السائدة في اليوم الراهن، ويبينان أن هذه الحالة تنطوي أيضاً على عناصر تختص بالهوية السياسية والهوية الدينية، وأن على كل الدراسات المختصة بحركات التمرد أن تتخذ قراراً هو: أي العنصرين سيحظى بالأهمية الكبرى في هذه الدراسات؟

ومن تمرد المكابيين على وجه الخصوص، يحصل المرء على مثال جيد لتكاتف القوة الناعمة والقوة الخشنة في الإمبراطورية السلوقية؛ فالقوة العسكرية التي تمتع بها السلوقيون واحتلالهم القدس ويهودا كانا باعثاً مهماً في اندلاع حركة التمرد، بيد أن الأمر الجوهري كان يكمن - من وجهة نظر كتاب المكابيين الثاني على أدنى تقدير - في سحر الثقافة الهلينية؛ فهذه القوة الناعمة كانت تجسد خطراً على هوية الطائفة اليهودية في فلسطين؛ فالشعور بهذا الخطر كان قد دفع اليهود إلى استخدام أساليب العنف ضد دعاة الثقافة الهلينية ورموزها. ولأن الموروث الديني له الأولوية، ولأن هذه الأولوية تتراجع في سياق هيمنة الطابع الدنيوي وانتشار الأفكار المنورة للعقول؛ لذا يتحول التقليديون إلى أصوليين في سياق النزاع الدائر بين دعاة الطابع الدنيوي وأنصار الأفكار المنورة للعقول. إن هذا التحول - ويسميه بعض الناس تطرفاً في بعض الأحايين - هو أكثر من تطرف [فكري، المترجم]؛ فهو ينشأ ويترعرع في سياق التمرد [المسلح، المترجم]؛ فالأفراد الذين يرجعون إلى قوة السلاح لا يمكن وصفهم بأنهم تقليديون؛ فهم تحولوا إلى ما هو أكثر من هذا، لقد تحولوا إلى أصوليين؛ فهم يريدون إعادة الطائفة إلى ما كانت عليه في سابق الزمن ويتطلعون إلى تجديد القيم الروحية بقوة السلاح. ويصبح الكفاح المسلح بالنسبة إليهم تطهيراً أخلاقياً، يساعد الطائفة على التخلص من المنشقين والخونة، بيد أن هذا التطهير الأخلاقي الذي هو أحد العناصر التقليدية المتعارف عليها في كل الحروب الأهلية، يحقق هدفه فقط في حال الكفاح ضد بؤرة العفن والانحطاط ضد المركز الإمبراطوري.

وهنا تنتهي مناحي التشابه بين تمرد المكابيين و"الإرهاب الذي يمارسه بعض العناصر الإسلاموية" منذ ما يقرب من عقد من الزمن؛ فانسحاب السلوقيين من القدس وطرد كل أنصار الثقافة الهلينية من يهودا، وتأسيس مملكة المكابيين، إن هذه الأمور جميعاً كانت قد

وطدت أركان استقرار استثنى القدس ويهودا من المشروع السلوقي الذي كان يرمي إلى نشر الثقافة الهلينية في ربوع الشرق الأدنى. بيد أن حلولاً من هذا القبيل لم تعد ممكنة التحقق في اليوم الحاضر؛ فسياحة بني البشر في كل أرجاء المعمورة وتداول المعلومات عبر كل الحدود العالمية حطما، اليوم، الحواجز بين الثقافات المختلفة. إن العولمة الثقافية صعدت فاعلية ما لدى المركز الإمبراطوري من قوة ناعمة؛ فالمركز صار أقوى جاذبية بالنسبة إلى ما في المناطق التابعة من عقول، وأمسى يتوفر على قوة ناعمة ذات تأثير أعظم، وتنعكس هذه القوة المتزايدة بدءاً من الأداء العلمي المتفوق، وانتهاء بامتلاك القدرة على تطوير ثقافة تشبع رغبات عامة الناس. ومع أن زعم اللاعبين الذين يعادون السلطان الإمبراطوري أن قوة الجذب هذه مجرد مناورة تهدف إلى التسوية بين الهويات الثقافية زعم زائف، إلا أنه يُكسبهم تأييداً واسعاً وقوة عظيمة. وحينما يتم الأخذ بهذا الظن، يتبين أن الكفاح ضد السلطان الإمبراطوري ما عاد كفاحاً على شاكلة الكفاح الذي عرف في سنوات متأخرة من القرن العشرين أيضاً؛ أعني كفاحاً من أجل تحرير المناطق الهامشية التابعة للسلطان الإمبراطوري، بل أمسى كفاحاً تصل ناره إلى المركز الإمبراطوري ذاته. وتُجَسَّد الصيغة التي تؤجج هذه النار في المركز، في الإرهاب.

إن الفرق بين الإرهاب وحرب العصابات لا يكمن فحسب، في أن المقاتلين في إطار حرب العصابات يركزون أنظارهم في المقام الأول، على النتائج المادية التي تتمخض عن أعمال العنف؛ وأن الإرهابيين يريدون – أولاً وقبل كل شيء – تحقيق نتائج نفسية من العنف الذي يمارسونه، بل هو يكمن أيضاً في أن المقاتلين في إطار حرب العصابات يتخذون، طبقاً لجوهرهم موقفاً دفاعياً، وأن الإرهابيين يستطيعون المهاجمة في كل حين. وعلى صعيد آخر فإن المقاتلين في إطار حرب العصابات بأمس الحاجة إلى الدعم والحماية اللذين يقدمهما لهم سكان منطقة العمليات. وغني عن البيان أن هذا الأمر لا ينطبق على الإرهاب الدولي؛ فهو يغطي حاجته المالية من خلال التبرعات النقدية التي يحصل عليها من الأطراف المناصرين، ويستخدم الهياكل التحتية في الدول التي يهاجمها؛ أعني – على سبيل المثال لا الحصر – وسائل الإعلام، ونظم النقل العامة المنتشرة في المدن الكبيرة، وخطوط النقل الجوي، وشبكة الإنترنت، وأخيراً جهل المرء في المدن الحديثة، والكبيرة

منها على وجه الخصوص، بالماهية الحقيقة لجاره في البناية السكنية، أو لزميله في مكتب العمل. إن هذه الهياكل التحتية تقدم كل مستلزمات الهجوم الإرهابي، بدءاً من تحديد مواقع الفرق الإرهابية، ومروراً بتمويلهم بما يحتاجون إليه، وانتهاء بتحويل الطائرات إلى سلاح قاتل، وأجهزة الهاتف المحمول إلى جهاز لتفجير القنابل، كما سبق لنا أن شاهدنا في الهجمات على نيويورك ومدريد.

ولكن، ما الهدف الاستراتيجي من صيغ الإرهاب الجديدة؟ إن الإرهاب الكلاسيكي، الذي نشأ في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر، ركز على القيادات التي هي صاحبة النفوذ في النظام القيصري، وعلى بعض أفراد أجهزته القمعية، وكان مراده يكمن في إشاعة الذعر بين النخبة المشرفة على اتخاذ القرارات، وفي كسب تأييد الشعب في الوقت ذاته، على أمل اندلاع ثورة جماهيرية تُطيح النظام القائم. ولذلك، كان ينبغي للهجمات الإرهابية أن تكون عود الثقاب الذي يشعل فتيل الثورة الكبرى. والأمر البين هو أن الحركات الثورية القومية هنا كانت أكثر حظاً من الحركات الثورية الاجتماعية. بيد أن الإرهاب الدولي ينطلق من استراتيجية مختلفة تماماً؛ فالهجمات ضد أهداف مدنية من دون تعيين - أي يمكن أن يكون كل مواطن ضحيتها - لا تُكسب الإرهابيين أي مساندة قطعاً. والأمر هنا يدور حول صيغة حديثة من صيغ حرب الأرض المحروقة؛ فهدفه يُحَقَّق من خلال تخريب المناطق المعادية. إن الإرهابيين - في الواقع - ينتهجون الاستراتيجية ذاتها التي انتهجتها الشعوب البدوية، الشعوب التي كانت تجتاح أراضي هذه الإمبراطورية أو تلك، بغزوات خاطفة، وتجول وتصول في هذه الأراضي؛ لتضرم فيها النيران، ولتنسحب منها من قبل أن تتمكن قوات الإمبراطورية المعنية من مواجهتها والتعرض لها.

إن ما جسدته سرعة الهجوم في حروب الأرض المحروقة الكلاسيكية، يجسده في الإرهاب، أولاً، العمل السري؛ أي التواري عن الأنظار والتخفي بين جموع الغرباء في المدن الكبرى، والقابلية على التنقل السريع بفضل وسائط النقل التي تقدمها لهم هذه المناطق المستهدفة ثانياً. ولا يُركِّز هدفهم على إلحاق الدمار المادي بالقرى والمدن، أو على تخريب مناطق كاملة، بل هو يركز على الوضع النفسي المتزعزع، السائد بين سكان

المجتمعات الحديثة، التي اعتادت حياة الراحة والدعة. فالهجمات الإرهابية ترمي إلى إثارة الذعر والفزع بين السكان؛ بغية إكراههم على تغيير نمط حياتهم المعتاد، وخلخلة النشاطات الاقتصادية والمالية؛ وذلك على أمل أن يؤدي هذا وذاك - من ثم - إلى إلحاق الدمار المادي المنشود. إن نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق الآثار المتوخاة لا يعود إلى قوة المهاجمين، بل يعود إلى ضعف الحصن الذي يقبع فيه الطرف المعرض للهجوم، ويكمن أحد الآثار المتوخاة من الهجوم في استدراج القوة الإمبراطورية إلى اقتحام الأوطان التي قَدِم منها الإرهابيون بغية توريطها في حرب عصابات تقليدية لا تُقرَّر نتيجتها من خلال ما لدى الإمبراطورية من تفوق لا يناسب مستلزمات هذه الحروب، بل من خلال ما لدى الأطرف الذين يعادون الإمبراطورية من قدرات على تطوير أساليب غير متكافئة، تناسب حرب العصابات على أتم نحو. وهكذا، وبعد أن حول المرء بهجومه الإرهابي، مواطن القوة في الإمبراطورية إلى مواطن ضعفها، تحول ضعفه، هو نفسه، إلى قوة تمنحه التفوق في حربه ضد الإمبراطورية.

وفي القرن العشرين؛ أي حينما عُزِّزت مكانة المناطق التابعة وصارت تحرز نمواً متواصلاً في قوتها - لأن الإمبراطوريات لم تعد حينئذٍ، قادرة على "الضرب بيد من حديد" على الثورات الشعبية - بدت مقولة انتهاء الأنظمة الإمبراطورية مقولة معقولة فعلاً. بيد أن صدقية هذه المقولة لم تدم طويلاً؛ فبدلاً من الانقراض الفعلي لكل الإمبراطوريات، حدث تحول جديد في الصيغة التي يظهر بها النظام الإمبراطوري. وتكمن الصيغة الجديدة في تخلي القوة الإمبراطورية عن التورط في اقتحام منطقة معينة - وهو تورط كان قد جعلها عرضة للهجمات وخسارة في الأرواح والمعدات - وتفضيلها استخدام المجال الجوي والفضاء لفرض السيطرة التي تنشدها. وبهذه الصيغة غدا في مستطاعها التدخل بنحو جزئي وانتقائي. وقد رد معادو السلطان الإمبراطوري، هم أنفسهم، فراحوا ينتهجون صيغة مقاومة جديدة، تعتمد على الإرهاب الدولي، بديلاً من حرب العصابات التقليدية. إن الرهان على التسلح، الذي كان سائداً في ظل شروط تكافؤ القوى التقليدي حُوِّل إلى رهان بين الابتكارات التكنولوجية أولاً، والإبداعات الاستراتيجية ثانياً. ولهذا السبب ذاته فإن المخاطر التي تحف بالإمبراطوريات لم تعد تكمن في خطر غزو أراضيها، بل صارت تكمن في الأعباء المالية، في المقام الأول.

الفصل السادس

العودة إلى النظام الإمبراطوري في العصر ما بعد الإمبراطوري

لقد تغيرت الحالة النفسية في خلال عقد واحد من الزمن، فبينما كان الكثير من الأمريكيين يعتقدون في مطلع ثمانينيات القرن العشرين أن بلادهم قد بدأت تسير بنحو متواصل باتجاه انحطاط لن تنجم عنه غلبة الاتحاد السوفيتي، بل غلبة اليابان وأوربا، بُلوِر خلال تسعينيات القرن ذاته شعور جديد يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت فوزاً مبيناً، يشهد على أنها مابرحت القوة العظمى في العالم قاطبة وأن نهاية "القرن الأمريكي" ماتزال أبعد ما تكون عن التحقق. ومن المستحسن الإشارة هنا إلى أن إدراك تغيرات من هذا القبيل يمكن أن تكون له علاقة بتغير يطرأ على منظور المراقب نفسه؛ فاعتقاد المراقب أنه عثر على تحول في الجدل السائد بين الرأي العام يمكن أن يتأتى من وهم خيم عليه نفسه، إلى وهم نشأ لا لشيء إلا لأن المراقب قد استدار بعض الشيء فخُيل إليه أنه صار يرى جدلاً جديداً وأفراداً مختلفين؛ أي أن ما صار يراه تحولاً طرأ على الأمور، لم يكن في الواقع سوى تحول طرأ على منظوره هو نفسه.

فحينما ظن الأوربيون في الحقبة الأخيرة من الحرب الباردة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت تسير على درب الانحطاط، كانوا قد أصغوا إلى أصوات أولئك الأمريكيين على وجه الخصوص، ممن كانوا يعربون عن فزعهم من مستقبل بلادهم، انطلاقاً مما خيم عليها من تراجع في حجم الإنتاج الصناعي، وارتفاع في معدلات الجريمة، وتباين شديد بين الفقر والغنى، ومشكلات عويصة في مجالي: الرعاية الصحية والتعليم، وارتفاع كبير في المديونية الحكومية، وانخفاض شديد في معدلات الادخار، وعجز كبير ودائم في الميزان التجاري الأمريكي أخيراً. وعلى صعيد آخر، حينما عُزِّز في أوربا الانطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد حازت لنفسها هيمنة عالمية لا مثيل لها في التاريخ، إثر

انهيار الاتحاد السوفيتي وإظهار الولايات المتحدة عظمة ما لديها من قوة من خلال انتصارها عام 1991 في حرب الخليج، كان المرء يصغي إلى تلك الأصوات على وجه الخصوص، التي كانت ترى أن الولايات المتحدة قد أمست شرطي العالم؛ أي ذلك الشرطي الذي لا يردع الخارجين على القانون من ممارسة أفعالهم فحسب، بل يتكفل أيضاً بتعميق المشروع الليبرالي الجديد القائم على فرض عولمة تجود على الولايات المتحدة بمنافع اقتصادية عظيمة.

وربما كان التحول الذي طرأ على نظرة العالم الخارجي إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد بالغ كثيراً في وصف حقيقة هذا التغير؛ فالتحذيرات والشكوك التي أعرب عنها بعض الناس في ثمانينيات القرن العشرين ماتزال تتردد على الأسماع، ومعضلات تلك الفترة مابرحت قائمة. بيد أن الانطباع بأن الولايات المتحدة قد غيرت من نظرتها إلى نفسها وأنها أمست أكثر ثقة بذاتها هو، في الواقع، أقوى من أن يكون مجرد انطباع خلفه التحول الذي طرأ على منظور أوربا الغربية. فارتقاء الولايات المتحدة إلى "القوة العظمى الوحيدة في العالم"، والازدهار الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين وما أفرزه هذا الازدهار من تأكيد أن الولايات المتحدة قادرة على مواجهة أوربا الغربية واليابان مواجهة الند للند في مجال المنافسة الاقتصادية، بل كونها قادرة على التفوق عليها جميعاً، ثم نجاحها في التغلب على الكابوس المستديم الذي خلفته الهزيمة في فيتنام من خلال انتصارها عام 1991 في حرب الخليج الثانية، عوامل فنّدت مجتمعة الانطباع بأن الولايات المتحدة قد تخطت ذروة قوتها وسلكت درب الانحدار؛ فالمواطن [الأمريكي] استبشر خيراً أن بلاده قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وأن ما كان في السابق مؤشراً على الانحطاط، قد صار يعدّ الآن مجرد معضلة، معقدة بعض الشيء حقاً، إلا أنها قابلة للحل. والأهم من هذا كله أنه إذا عجزت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عن بلوغ القمة فهل في مستطاع أحد آخر سواها بلوغها؟ لقد كانت الثقة العالمية بالنفس قد جُسِّدت من خلال عبارة مادلين أولبرايت: الولايات المتحدة «أمة لا غنى عنها» "The indispensable nation".

ولم تُدرك بنحو مناسب ولزمن ليس بالقصير، الأهمية المركزية للتحول الذي طرأ على المزاج النفسي إبان حرب الخليج عام 1991. ويكمن أحد أسباب هذه الحقيقة في عدم انتخاب الرئيس جورج بوش (الأب) ثانية، برغم الانتصار في تلك الحرب، وانتقال منصب الرئاسة الجديدة إلى بيل كلينتون، الذي ما كان يحظى بشهرة واسعة حتى ذلك الحين. بيد أن حرب الخليج الثانية تظل، مع هذا، عظيمة الشأن بالنسبة إلى ثقة الأمريكيين بأنفسهم؛ فكابوس فيتنام لا يعود فحسب إلى الاندحار العسكري المنكر الذي أنزله الثوار الفيتناميون [الجنوبيون، المترجم] وقوات فيتنام الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، وإلى ذكرى الإذلال العظيم الذي تعرض له الأمريكيون عند هروبهم على وجه السرعة من سفارتهم في سايجون في التاسع والعشرين من نيسان/ إبريل 1975، بل إن هذا الكابوس كان قد عكس أيضاً المخاوف من انتهاء مجد الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث هي أمة انتصرت في كل الحروب التي خاضتها خارج حدودها الوطنية عبر ما يزيد على قرن من الزمن. وقد عُززت هذه المخاوف من خلال سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979، واحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران طوال ما يقرب من خمسة عشر شهراً، والمحاولة [العسكرية، المترجم] الخائبة التي دبرتها الولايات المتحدة في نيسان/ إبريل 1980 لإطلاق سراحهم. بيد أن الانتصار العسكري الخاطف في صحارى منطقة الخليج خفف من وطأة ذكرى فيتنام المرة، وجعل منها مجرد انتكاسة عابرة في تاريخ الانتصارات الأمريكية، انتكاسة صار بالمقدور الآن تركها لهوليود لتزيلها من ذهن المواطنين، ولتلغي تداعياتها على أخلاقية المجتمع بنحو نهائي. وعلى أرجح الظن، أن المرء قد يستطيع الوقوف عن كثب على حقيقة التحول الذي طرأ على المزاج النفسي في الولايات المتحدة، حينما يأخذ في الحسبان أن هوليود قد أشاحت بوجهها الآن، عن إخراج أفلام تتخذ موقفاً نقدياً حيال الحرب الفيتنامية، وأخذت تركز في أفلامها على "بطولات أسطورية"، يُراد لها أن تحفر نفسها في الذاكرة الجماعية عامة، وفي ذاكرة الجمهور المهتم بالمسائل السياسية على وجه الخصوص.[1]

إلا أن الانتصار العسكري في حرب الخليج الثانية ما كان العلاج الشافي فحسب للتخلص من كابوس فيتنام؛ فهذا الانتصار أبان، أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق تفوقاً مؤكداً على القوة الثانية التي عاصرتها آنذاك؛ أعني الاتحاد السوفيتي، الذي حارب الجيش العراقي بأسلحته ومعداته ووفق استراتيجيته العسكرية، ثم إنه لا يوجد مسوغ يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخشى من خطر ما، لدى اليابانيين والألمان من أداء اقتصادي عظيم، مادام في وسعها توظيف هذا الأداء وتسخيره لمصلحة الأهداف التي تنشدها هي ذاتها؛ فقد دفعت اليابان وألمانيا - كما هو معروف - القسط الأوفر من التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة في حرب عام 1991، والأهم من هذا أن الولايات المتحدة كانت قد أحرزت هذا الانتصار بأقل الخسائر. فبرامج التسلح الكبيرة مكنت الأمريكيين من أن يحققوا لأنفسهم، من جديد، تفوقاً غير متكافئ، ومن أن يخوضوا الحروب في كل منطقة من أرجاء المعمورة.[2] وعلى صعيد آخر، صار الجيش الأمريكي مجدداً؛ أعني إثر حرب الخليج الثانية، إحدى الوسائل العملية في السياسة الأمريكية الخارجية، ويمكن الوقوف على أهمية هذا التطور حينما يؤخذ في الحسبان أحداث التسعينيات من القرن العشرين، وردود الأفعال على الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، على وجه الخصوص؛ ففي سياق هذه الأحداث لجأت الحكومة الأمريكية بنحو متزايد إلى الجيش في حل ما تواجهه من مشكلات سياسية.

وعلى أرجح الظن لعبت تجارب الحرب العالمية الثانية دوراً أساسياً في ألا تنتهز الولايات المتحدة الأمريكية - ومعها الأوربيون - فرصة انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي، وتخفض إنفاقها العسكري وتقطف ثمار السلام الذي وُطِّدت أركانه، بل تفضل مواصلة استثمار الأموال في تنمية قدراتها العسكرية أكثر فأكثر؛ فالاستثمار العظيم في تنمية القدرات الحربية سيكون قراراً سياسياً زائفاً، لو كان الأمريكيون قد رأوا في تزايد ارتقاء أوربا الغربية واليابان اقتصادياً الخطر الفعلي الذي يهدد مكانتهم في العالم. بيد أن مسرح المخاطر، التي كان عليهم أن يوطنوا أنفسهم عليها، كان يختلف اختلافاً كلياً. فمواصلة العمل بتوسيع الجهاز العسكري، على الرغم من عدم وجود تحدٍّ، من منافس

مباشر، كان يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت أن تمارس سياسة إمبراطورية. وتحظى هذه الحقيقة بأهمية كبرى متى تم الأخذ في الحسبان أنه كان هناك اتفاق عام على أن الإمبراطوريات قد أمست في ذمة التاريخ؛ فعلى سبيل المثال، كتب المؤرخ ألكسندر ديماند Alexander Demandt قائلاً: «إن قيام الاتحاد السوفيتي بتفكيك نفسه بنفسه في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر 1991، أنهى العصر الإمبراطوري، فمنذ ثلاثة آلاف عام كانت الإمبراطوريات العالمية هي التي تحدد السياسة الدولية، بيد أن هذا مضى وانقضى الآن».[3]

أولاً: نهاية عصر الإمبراطوريات، وإشكالية التوسع الجغرافي في العصر ما بعد الإمبراطوري

حينما ينظر المرء إلى القرن العشرين من منظور إريك هوبسبوم Eric Hobsbawm؛ أعني اعتقاده بأن هذا القرن كان قرناً قصيراً؛ لأنه كان قد بدأ عام 1914، وانتهى عام 1989؛[4] فسيكون في وسع المرء وصف القرن العشرين بأنه قرن انهيار الإمبراطوريات والممالك بموجات متلاحقة. ففي وقت مبكر، في بداية الحرب العالمية الأولى، تم النظر إلى الإمبراطورية العثمانية ومملكة حوض نهر الدانوب وروسيا القيصرية على أنها إمبراطوريات غير مستقرة، ولا يمكن إصلاحها وأنها مشرفة على الهلاك، وفي يوم من الأيام سعى المسؤولون السياسيون في فيينا وسان بطرسبورج وإسطنبول وراء الحرب؛ اعتقاداً منهم أن الحرب ربما ستكون عوناً لهم على تفادي الهلاك المحدق. بيد أن النجاح لم يحالف أي واحدة من هذه القوى الثلاث؛ فالإمبراطورية الروسية لم يدم بها العمر؛ ولو لمعايشة نهاية الحرب. وعلى صعيد آخر، تمت مفاوضات السلام في سان جرمان Saint-Germain، وسيفر Sèvres، بوجود الدول التي انفصلت عن مملكة حوض نهر الدانوب وعن الإمبراطورية العثمانية. وهكذا، نجد أن من بين الإمبراطوريات الكبرى؛ أي التي أُنشِئت في مناطق الوسط والشرق والجنوب الشرقي من أوربا، وفي منطقة آسيا الصغرى/ الأقطار العربية؛ [أي الإمبراطورية العثمانية، المترجم]، لم تبقَ على قيد الحياة سوى الإمبراطورية الألمانية، إذا استثنينا الأراضي الواسعة التي خسرتها ألمانيا على خلفية

تلك الحرب. ونجت ألمانيا من المصير الذي حل بالإمبراطوريات المذكورة آنفاً؛ لأن هيكلها الداخلي لم يكن على شبه كبير بالهياكل المتعارف عليها في الإمبراطوريات الأخرى، بل كان أقرب ما يكون إلى هيكل الدولة القومية.

ومن الصعوبة أن نقول: إن الاستقرار كان من خصائص نظام الدول القومية، الذي حل مكان النظام الإمبراطوري؛ فأولاً لم يكن هناك تجانس بين سكان الدول الجديدة، كما أن القوى الغربية التي تمكنت بفضل انتصارها في الحرب - ثانياً - من أن تحدد خصائص هذا النظام الجديد، كانت لها مصالح مختلفة ومرامٍ متباينة. لقد أشار الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في إعلانه إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن معارضة الكونجرس الأمريكي أجبرته على عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية ببذل الجهد الضروري لتوطيد أركان الاستقرار في أوربا. أضف إلى هذا أنه لم يفلح في فرض إرادته على ما لدى الأطراف المجتمعين في فرساي من مصالح متباينة. وهكذا عاد ولسون إلى واشنطن مخفقاً سياسياً.[5]

لقد وصف إريك هوبسبوم حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنه كان "الطامة الكبرى بالنسبة إلى السياسة الأوربية في القرن العشرين"، فهذا الحق سرعان ما أصبح سبباً لكثير من الحروب والحروب الأهلية؛ لأن المنطقة التي أُخضِعت من قبل للسلطان الإمبراطوري ما كان بإمكان المرء أن يرسم فيها حدوداً تفصل بين دول قومية [أو وطنية]، من غير أن يخلق أقليات جديدة تئن تحت وطأة ظلم فادح، وتعاني شتى الأساليب التعسفية.[6] فمشكلات الوسط والجنوب الشرقي من أوربا؛ أعني المشكلات التي بدأت بعمليات التهجير العرقية في تركيا واليونان، وانتهت بتصفية تشيكوسلوفاكيا ربيع عام 1939؛ أي قبل أن تغير الحرب العالمية الثانية المنطقة بأسرها تغييراً جوهرياً،[7] مثال نموذجي على الأوضاع التي سادت في عصر ما بعد النظام الإمبراطوري؛ فكثير من التطورات التي حدثت هناك في الزمن الواقع بين الحربين، كررت نفسها في عصر ما بعد الاستعمار، وفي حقبة ما بعد النظام السوفيتي، بصيغة محورة إلى حد ما، كررت نفسها هناك بدءاً من المحاولات التي قامت بها القوى الإمبراطورية السابقة للتغلغل وإشاعة عدم الاستقرار، ومروراً بالانقلابات التي نظمها العسكريون، وانتهاءً بالصراعات العرقية والحروب الأهلية في الدول المؤسسة حديثاً.

وما كانت الولايات المتحدة الأمريكية - بين عامي 1918 و1919 - مستعدة، ولا قادرة على أرجح الظن، على أن تكون القوة المتكفلة بأمن النظام السياسي وأمن النظام الاقتصادي في الوسط والجنوب الشرقي من أوربا. ومن هنا فإن المنطقة، التي أُخضِعت للسلطان الإمبراطوري سابقاً، تُركت إلى حد بعيد لترعى أمورها بنفسها؛ فالولايات المتحدة كانت قد انسحبت [من أوربا، المترجم]، والإمبراطورية الألمانية كانت خائرة القوى جراء اندحارها في الحرب، ومكبلة اليدين سياسياً من خلال معاهدة السلام الموقَّع عليها في فرساي، والاتحاد السوفيتي الوليد حديثاً، كان قد أخفق في محاولته نشر سلطانه الأيديولوجي هناك، فضلاً عن أن يكون في مستطاعه إخضاع تلك الأقاليم لسلطانه المباشر. إلا أن بعض المناطق في جنوب شرقي أوربا حُوِّلت بعد عام 1945، إلى ما يسمى "إمبراطورية موسكو الخارجية". وحينما فُكِّك الاتحاد السوفيتي، تولت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها حلفاؤها من غرب أوربا، النهوض بالمهمة التي كانت، هي ذاتها، تفزع من النهوض بها في الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين؛ فالمهمات التي نهض الجميع بأدائها، كانت تشتمل على تقديم المساعدات الاقتصادية، وعلى نشر الاستقرار السياسي، وعلى التدخل العسكري أخيراً. وكان التدخل العسكري في البوسنة وكوسوفو قد سُوغ بحجة أنه كان قد تم لأسباب إنسانية. وليس ثمة شك في أن هذا التدخل قد عكس أسباباً إنسانية فعلاً، إلا أن هذا التدخل جسد، من حيث الجوهر، تدخلاً خارجياً، تدخلاً كان يريد الحيلولة دون اندلاع تلك التطورات التي كانت قد نشبت في الحقبة الواقعة بين الحربين. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، «القوة القادمة من خارج المنطقة»،[8] قد كلفت نفسها النهوض بالمهمات الرئيسية، فما ذلك إلا لأنها أمست القوة الوحيدة المتوفرة على القدرات العسكرية الضرورية للنهوض بهذه المهمات. وبحكم موقعها خارج أوربا، على صعيد آخر، كانت لدى الولايات المتحدة ميزة مهمة مقارنة بالقوى الأوربية الأخرى "القريبة من موقع الأحداث"؛ فهي تستطيع توطيد دعائم السلام؛ أي النهوض بالمهمة الأساسية التي ينبغي للإمبراطوريات النهوض بها، من غير الخوف من الانزلاق، من دون قصد ونيَّة، في الدور الذي تلعبه الإمبراطوريات عادة.

إن إلقاء نظرة على الأوضاع في وسط أوربا وجنوبها الشرقي؛ أي على الأوضاع في الإقليم الذي كان عليه أن يثبت قدرته على اجتياز الوضع الذي نجم إثر انتهاء الحقبة الإمبراطورية، يبين بجلاء الخاصية الديالكتيكية التي كانت تطفو على السطح مع كل تدهور يعصف بهذه الإمبراطورية أو تلك في القرن العشرين؛ أعني حقيقة أن المناطق، التي أُخضِعت لسلطان إمبراطوري في السابق، بأمس الحاجة إلى وجود قوة خارجية تسبغ عليها الاستقرار الضروري لتوطيد أركان نظام مستقر داخلياً. فهذه المناطق تحتاج إلى زمن قد يطول وقد يقصر إلى أن تطور هياكل سياسية خاصة بها. وغني عن البيان أن المحافظة على هذه الهياكل ينجح فقط في حال وجود قوة تتكفل مرحلياً، بأداء الوظائف التي تتكفل بها الإمبراطوريات عادة من غير أن تأخذ المكانة التي كانت تتبوأها الإمبراطورية القديمة. وإلى جانب أمور أخرى، كانت هذه التحديات من جملة الأمور التي ساعدت على ارتقاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصاف القوى العظمى في العالم. بهذا المعنى، فإن العصر التالي على عصر الإمبراطوريات post-imperial age - هذا العصر الجديد الذي أعلى المرء من شأنه وأشاد به كثيراً في القرن العشرين - قد بات ينطوي على مفارقة بينة؛ فهو بأمس الحاجة إلى لاعب ما عاد موجوداً أصلاً بحسب الفرضيات الخاصة به؛ أعني بحسب الفرضيات الخاصة بالعصر ما بعد الإمبراطوري. وكان نيل فرجيسون Niall Ferguson، قد أطلق على هذه الظاهرة عبارة «الاستعمار الأمريكي المناهض للاستعمار».[9]

كان وودرو ولسون ما بين عامي 1918 و1919، على ثقة بأن عصبة الأمم ستتولى توطيد أركان الاستقرار في المناطق التي كانت قد حُرِّرت آنذاك من السيطرة الإمبراطورية. وفي الواقع، فإن المرء كان يتوقع أن عصبة الأمم فقط هي المنظمة الدولية القادرة على أداء الوظيفة المعنية هنا من غير أن تنزلق في انتهاج دور إمبراطوري. إلا أن ما يخطط له نظرياً لا يُحقَّق على أرض الواقع بالضرورة؛ فتاريخ عصبة الأمم هو تاريخ الإخفاق المريع حيال هذه التحديات؛ ولأنه كان يتم السعي للحيلولة دون إفراط العصبة في أداء مهمتها وانزلاقها في وضع إمبراطوري، عجزت العصبة عن تنفيذ وظيفتها بالنحو المطلوب؛[10] فقد بان بوضوح أن العصبة غير قادرة على نشر الاستقرار في وسط أوربا وجنوبها الشرقي إثر انتهاء العصر الإمبراطوري. وكان هذا العجز أحد أسباب اندلاع

الحرب العالمية الثانية. وحينما نقول هذا فإننا لا نود التشكيك في أن ألمانيا النازية هي التي بدأت الحرب أصلاً. إن كل ما نريد قوله هو أن تمكن ألمانيا من إشعال فتيل هذه الحرب كانت له علاقة بالإخفاق الذي منيت به عصبة الأمم.[11]

إن الفراغ السياسي الذي اتصف به وسط أوربا وجنوبها الشرقي في الحقبة الواقعة بين الحربين كان قد حفز، بنحو أو آخر، إلى خلق إمبراطوريات جديدة؛ ففي الوسع تفسير السياسة الخارجية التي انتهجها كل من أدولف هتلر وجوزيف ستالين على أنها كانت محاولة لتقويض الكيانات الوطنية في وسط أوربا وفي شرقها الشمالي وشرقها الجنوبي أيضاً؛ وذلك بغية إخضاعها ثانية لهيمنة نظام إمبراطوري. وبينما كان الألمان يرون في هذه السياسة الخارجية المراجعة الضرورية والتنقيح الصائب لاتفاقية السلام المبرمة في فرساي، كان الروس يعدّونها مراجعة ضرورية وتنقيحاً صائباً للسلام المبرم [عام 1918]، في برست ليتوفسك Brest-Litowsk، علماً أن الحرب الأهلية لم تفلح إلا جزئياً في إلغاء النتائج التي فرضها هذا السلام على الروس.[12] ومن هنا، فإن التحالف بين هتلر وستالين لم يكن مفاجأة إلا بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يركزون منظورهم فقط على ما بين الاثنين من تناقضات أيديولوجية متجاهلين مصالحهما الجيو-استراتيجية.[13]

وبينما قُوِّضت مساعي هتلر لتأسيس إمبراطورية ألمانية على يد تحالف عالمي الأبعاد نظمته القوى العظمى، فقد تفككت الإمبراطورية السوفيتية بعد مرور ما يقرب من أربعين عاماً على وفاة ستالين؛ بفعل تحميلها مواردها الاقتصادية ما لا قدرة لها على تحمله. ومهما كانت الحال، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية انتهز ستالين الفراغ السياسي الذي نشأ في شرق أوربا ووسطها، إثر انسحاب الألمان، وراح يوسع حدود إمبراطوريته ليجعل من نهري الألبه Elbe والمولده Moldau، الحدود الغربية للإمبراطورية السوفيتية، إلا أنه بعمله هذا كان قد استفز الآخرين، ودفعهم إلى تكوين حلف يناهض الاتحاد السوفيتي، وهو يضم الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا. وكان هذا الحلف يتوفر على قدرات فاقت القدرات السوفيتية بكثير. وهكذا تعين على الاتحاد السوفيتي أن ينفق من إنتاجه الإجمالي المحلي ما يعادل ما بين خمسة أضعاف وستة من النسبة التي تنفقها الولايات

المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا. وبهذا النحو فقط كان بمقدور الاتحاد السوفيتي المحافظة على التوازن الهيكلي في القدرات العسكرية.

وللتعويض عن هذا العجز المهلك في المنظور الطويل، راح الاتحاد السوفيتي يساعد، بنحو منتظم، حركات التحرر في العالم الثالث؛ على أمل أن تؤدي هذه الحركات إلى تقويض التفوق الغربي بمرور الأيام. بيد أن هذا الأمل كان وهماً فقط، كان وهماً لم يخلف عند تفكك الاتحاد السوفيتي سوى ديون [سوفيتية] في ذمة دول العالم الثالث، بلغ مجموعها التراكمي 130 مليار دولار أمريكي عام 1991.[14] وكان مجموع هذه الديون الخارجية، غير القابلة للاسترداد عظيماً؛ حتى لو قارناه بقدرات الدول الغربية. ومن هنا لا عجب أن تشكل هذه الديون كارثة بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي. إن الضغوط الدافعة إلى تأسيس الإمبراطورية أدت على إفراط في توسيع الجبهات الخارجية، وإلى تحميل الموارد الداخلية ما لا قدرة لها على تحمله. ولم يغير انسحاب الإمبراطورية من هذا الالتزام أو ذاك، ومن هذه الجبهة أو تلك شيئاً من ضخامة الأعباء.

وبتفكك الاتحاد السوفيتي اختفت عن الساحة السياسية آخر القوى الإمبراطورية التي سيطرت خلال القرون السابقة على غرب منطقة أوراسيا، ولكن في المناطق الأخرى من العالم أيضاً بدأت كل المؤشرات تشهد على نهاية العصر الإمبراطوري؛ فعام 1945، لم تُدحَر فيه ألمانيا النازية فحسب، بل دُحِرت الإمبراطورية اليابانية أيضاً، حينما حاولت تأسيس إمبراطورية خاصة بها، وتفككت - على صعيد آخر - الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية إثر الحرب العالمية الثانية، وخسرت في خلال عقدين من الزمن، مناطق واسعة في سياق هذه الحرب، وقد استثنينا الإمبراطورية البرتغالية؛ فالصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي ما كان يُجيز إعادة بناء الإمبراطوريات القديمة، وما كان يسمح للولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى في المعسكر الغربي، أن تمد يد العون للقوى الأوربية لكي تستعيد سيطرتها على مستعمراتها السابقة. ويكتسب أهمية خاصة هنا تعليق الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، على محاولة بريطانيا العظمى وفرنسا ومعهما إسرائيل استعادة السيطرة على قناة السويس التي كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد أعلن تأميمها في

تموز/ يوليو 1956، فقد قال في تعليقه هذا: «أنَّى لنا أن نساند بريطانيا وفرنسا، إذا كانت مساندتنا هذه ستكلفنا خسارة العالم العربي برمته»؛[15] أي دفع هذا العالم إلى أحضان الاتحاد السوفيتي. وكانت الهند الصينية إحدى الحالات القليلة التي اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية حيالها موقفاً مختلفاً. وحتى في هذه الحالة، لم تتخذ أمريكا هذا الموقف إلا لأن حركة التحرير الوطنية "فيت منه" Vietminh، كانت تقيم علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي والصين.[16]

وماخلا بضع حالات متفرقة، انتهى عصر الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية من دون إراقة دماء، وكان الأوربيون قد نقلوا السلطة إلى النخب المحلية من غير اتخاذ التدابير الضرورية لتدريب هذه النخب على المتطلبات الضرورية لممارسة الحكم.[17] وسرعان ما طفت على السطح هنا أيضاً المعضلات التي ذكرناها في سياق حديثنا عن المعضلات التي نشرت ظلالها على مناطق الوسط والجنوب الشرقي من أوربا في العصر ما بعد الإمبراطوري. فهنا على وجه الخصوص، ما كانت هناك قوة خارجية ترغب في مساعدة هذه الدول والنهوض بالمهمات التي كانت تنهض بها الإمبراطوريات في السابق من غير أن تطمع، هي ذاتها، في فرض وضع إمبراطوري على هذه الأقاليم. لقد مارس المعسكران: الغربي والشرقي، في حقبة الصراع، تأثيراً حقق حيناً من الزمن، الاستقرار في هذه الأقاليم، إلا أن كلا المعسكرين كان قد خيم عليه ميل جامح إلى الحصول على مقابل إزاء النهوض بالوظائف التي نهضت بها القوى الاستعمارية من قبل. وكان هذا المقابل يُجَسَّد في فرض هيمنة جديدة على الدول المحررة حديثاً؛ فالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كانا يتدخلان تدخلاً عظيماً في الشؤون الداخلية في دول العالم الثالث، ولاسيما أنهما كانا بمساعداتهما العسكرية والاقتصادية يضمنان استقرار هذه الدول. وهكذا ظل خفياً عن الأنظار مدى الضعف المخيم على أغلب الدول المستقلة حديثاً عن السلطان الإمبراطوري، وعمق الخطر الذي يحف باستقرارها الداخلي، كما كانت عضوية هذه الدولة في منظمة الأمم المتحدة شهادة كافية بتمتع هذه الكيانات بصفات الدول. وحينما تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتبدد - على خلفية هذا التفكك - اهتمام الدولة التي أصبحت هي وحدها القوة العظمى في العالم أجمع؛ أعني

الولايات المتحدة، بالعالم الثالث، بان للعيان فجأة أن الكثير من الدول التي استقلت في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، لم يكن لديها سوى مظهر كاذب من مظاهر الدول، مظهر يتهاوى في الحال عند تعرضه لأول هزة قوية بعض الشيء.[18] وهكذا أُكِّد ثانية أن إحلال نظام تعدد الدول مكان النظام الإمبراطوري يفرز معضلات معقدة ومخاطر جمة، إلا أن كل المشكلات، التي طفت على السطح عند تحقيق الاستقرار في المناطق التي أُخضِعت في السابق للسيطرة الإمبراطورية، لا تغير شيئاً من حقيقة أن الكثيرين قد اعتقدوا بأن عصر الإمبراطوريات قد بلغ نهايته.

ويمكن الانطلاق من ثلاثة أدلة لتأكيد بلوغ هذه النهاية: أولاً، التراجع النسبي الذي طرأ على قوة اللاعب الإمبراطوري المحتمل، وكان بول كنيدي Paul Kennedy قد لخص هذا الدليل على النحو الآتي: «في اليوم الحاضر مايزال حجم التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أجمع بالحجم نفسه الذي كانت ملتزمة به قبل ربع قرن من الزمن على وجه التقريب، إلا أن حصتها من مجموع النواتج القومية في المعمورة، ومن الإنتاج الصناعي العالمي، ومن الإنفاق العسكري الدولي، ومن عدد الجنود في كل دول العالم كان في ذلك الزمن أكبر بكثير من حصتها الراهنة».[19] ولهذا السبب يعتقد كنيدي أن كل البوادر تشير إلى أن تخفيض الالتزامات الأمريكية أمر ضروري للحيلولة دون تسريع عملية التدهور جراء الإفراط في الالتزامات الإمبراطورية.[20]

ثانياً، أن الشعوب التي تخضع لسيطرة إمبراطورية معينة، تنامى اعتدادها بذاتها وتصاعدت قدراتها على مقاومة السلطان الأجنبي؛ ومن ثم فقد ارتفعت تكاليف السيطرة عليها ارتفاعاً كبيراً. فبالإضافة إلى العقلانية السياسية، التي يمكن قياسها من خلال حساب الكلفة والمنفعة على وجه الخصوص، لا بد للمرء من الإشارة ههنا إلى اتساع نطاق الرقابة التي يمارسها الرأي العام كما سبق أن ذكرنا؛ لأن وسائل الإعلام أضحت تمارس هذه الرقابة من دون انقطاع؛ لذا فقدت السياسة الإمبراطورية إغراءاتها، لا بل صارت مستحيلة التطبيق. إن هذا العجز لا يمكن تلافيه، ولو من خلال العودة إلى فكرة الحرب العادلة التي كانت تاريخياً، وثيقة الارتباط بالسياسة الإمبراطورية.

ثالثاً، وجود شكوك حول كون الكيان الإمبراطوري ذا جدوى في ظل الظروف الحديثة، فإذا كانت البيانات الإحصائية،[21] قد أشارت إلى أن الاستعمار الذي عرفته البشرية في القرنين: التاسع عشر والعشرين، كان قد أجبر القوى الإمبراطورية على تحمل تكاليف تزيد قيمتها كثيراً على قيمة العائدات التي جنتها هذه القوى من استعمارها؛ فليس ثمة ريب في أن الفارق بين التكاليف والعائد قد ازداد تبايناً في الوقت الراهن.[22] ومن هنا، فإن المساعي الرامية إلى تأسيس إمبراطورية معينة قد أمست مشروعاً لا يناسب العصر أبداً، مشروعاً أكل الدهر عليه وشرب؛ ومن ثم فإنه معرض للإخفاق السريع، بناءً على الشروط العامة السائدة في اليوم الراهن؛ فهذه المشروعات ليست سوى إطلالات عصر منقرض على عصر راهن، اتخذ لنفسه اتجاهاً مختلفاً عن الاتجاه الذي سار به العصر المنقرض.

وتأسيساً على هذه الأدلة يمكن أن نقول: إن تشخيص نهاية عصر الإمبراطورية يستند إلى براهين مقنعة حقاً، براهين لا تنبع من أمنيات معيارية، بل هي تنبع من منظور يركز على المعطيات الاقتصادية والسياسية. ومن هنا، فإنه لأمر يدعو إلى العجب فعلاً أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية، فجأة، بالنظر إلى نفسها من منظور إمبراطورية جديدة.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية: الإمبراطورية الجديدة

مع أن التشخيصات الكثيرة التي أعربت عنها الدراسات السياسية المنشورة في القرن العشرين في شأن نهاية العصر الإمبراطوري، انطوت على الكثير من الأفكار حول النظام العالمي الجديد، إلا أنها لم تتنبأ بعودة الإمبراطورية. ومهما كانت الحال، فأوربا عقدت آمالاً عريضة على الأمم المتحدة اعتقاداً منها أن هذه المنظمة ستنهض فعلاً بالمهمات التي تكفلت بأدائها عند تأسيسها في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فمع أن منظمة الأمم المتحدة لم تفلح في أداء مهماتها بالنحو المتوخى منها حتى تفكك الاتحاد السوفيتي، بناءً على العجز الذي انتاب مجلس الأمن، إلا أن انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي حفز إلى الاعتقاد بأن هذه المعضلة قد تم التغلب عليها بنحو نهائي.

ويكمن السبب الآخر لتزايد أهمية الأمم المتحدة في تراجع سيادة بعض الدول؛ فهناك دول لم تعد قادرة على أداء الدورين اللذين كانا من صلب مهامها: النهوض بمتطلبات الأمن الخارجي واتخاذ التدابير الضرورية لاستقرار قيمة العملة.[23] فتراجع قدرات الدولة التوجيهية، وتزايد الضرورات الموجبة للتخلي عن بعض السيادة لمصلحة المؤسسات الدولية أيقظا الأمل في أن عصر الأمم المتحدة قد لاح في الأفق الآن. وكان هذا الأمل واسع الانتشار في أوربا على وجه الخصوص؛ لأن أوربا كانت قد استقت دروساً وتجارب إيجابية من منظمة الأمن والتعاون في أوربا ومن الاتحاد الأوربي. ومن هنا، فإن التطور الذي بلغته أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ينبغي أن يكون النموذج الذي يقوم عليه النظام العالمي الجديد، بحسب وجهة النظر الأوربية.[24]

وعلاوة على التصورات الخاصة بنموذج المجتمع الدولي المكون من دول ذات سيادة، توجد تصورات ترى أن الدولة أخذت تنسحب، بنحو متزايد، من المناحي الاقتصادية؛ فهذه المناحي أمست تخضع لروابط عالمية، وصارت تتوفر على هياكل مستقلة عن الحدود الوطنية.[25] ومن هنا، فإن نموذج الدولة الوطنية، الذي بلور في سياق القرنين: السادس عشر والسابع عشر، سيتلاشى ويختفي تدريجياً بحسب هذه التصورات؛ فهذا النظام ما كان نظاماً مناسباً لخلق المناطق والهياكل السياسية [المتكاملة، المترجم]، بل كان نظاماً لانتقال رؤوس الأموال والخدمات والمعلومات والقوى العاملة وتدفقها. وهكذا، ومع خسران الدولة وظيفتها، خسرت جزءاً من سلطانها أيضاً، وذاب هذا الجزء تماماً في قوى السوق الذاتية، وما تنهض به المنظمات غير الحكومية من نشاطات سياسية.[26]

والأمر الواضح هو أن كلا التصورين لنظام عالمي جديد؛ أعني نظام المجتمع الدولي الذي تقف الأمم المتحدة في قلبه، ونظام الاقتصادات أو الحواضر المعولمة the network of global metropolises، يتجاهل أهمية المناطق التابعة والتأثير الذي تمارسه هذه المناطق على المركز. فهذه المناطق على وجه الخصوص هي التي أدت إلى بعث الروح في نموذج النظام الإمبراطوري، وإلى تفضيل هذا النموذج، حتى لدى المثقفين الليبراليين أنفسهم، كما يشهد على ذلك زعم ريتشارد رورتي Richard Rorty بأن «السيطرة الأمريكية هي أفضل ما يمكن أن يتمناه العالم في ظل الوضع الراهن».[27]

فنموذج النظام الدولي الذي توجد الأمم المتحدة في قلبه؛ بوصفها المكان المركزي للتفاوض والمؤسسة صاحبة القرار الأخير، يفترض بكل بساطة أن في العالم دولاً مستقرة، وأن هذه الدول تحتاج إلى الرضوخ فقط لأحكام نظام قانوني يتم التوصل إليه من خلال المفاوضات. إلا أن الأيام أثبتت أن هذه الفرضية كانت خطأً كبيراً؛ ففي تسعينيات القرن العشرين شهد الكثير من الدول عمليات تفكك واسعة المدى؛ ومن ثم فقد أطلق على هذه الدول المصطلح الإنجليزي "الدول الفاشلة"؛ [إشارة إلى أنها ما عادت تتمتع بمقومات الدولة المستقلة، المترجم]. ففي غرب أوربا ووسطها، وفي أمريكا الشمالية وشرق آسيا فقط، يمكن العثور على تلك الدول التي تلبي الفرضيات الضرورية لعمل النظام العالمي بالصورة التي بيناها آنفاً. أما في وسط أمريكا وجنوبها وفي أفريقيا والشرقين: الأدنى والأوسط وفي إقليم القوقاز وآسيا الوسطى، فإن الحالة على النقيض من ذلك. فهنا لا بد – أولاً – من (إعادة) بناء الدول. إننا نقول هذا تاركين جانباً الخوض في احتمال كون هذه الدول سَتُسْحَقُ بعجلة العولمة من قبل أن تتم إعادة تأسيسها أَوْ لا. كذلك تثير إعادة بناء الدول تداعيات مهمة لا بالنسبة إلى الطرف الذي يستورد الاستقرار فحسب، بل بالنسبة إلى الطرف الذي يصدر الاستقرار أيضاً؛ فهذا التصدير يخلق محميات، ومناطق انتداب، ويؤسس علاقات وصاية تُلزم الطرف المعني أن يحول دون اندلاع العنف، وأن يشيد بنى تحتية جديدة، وأن يدرب الأفراد، وأن يشرف بنفسه على مجمل عملية التحول، متورطاً في النهوض بدور شبه إمبراطوري، وإن كان هذا التورط مرحلياً فقط، ويُلغي نفسه بنفسه بعد الوصول إلى الهدف المتوخى منه.[28] وفي كل مرة من المرات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي تتولى النهوض بدور إمبراطورية تلتزم توطيد أركان السلام، ولعل البوسنة وكوسوفو وأفغانستان خير أمثلة على هذه الحقيقة.*

وانطلاقاً من نظام الاقتصادات المعولمة – هذا النظام الذي ينبغي له أن يكون نظاماً للتدفقات – اتضح منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، على أدنى تقدير، أن هذا النظام ينطوي على نقاط ضعف لا يستهان بها؛ فالمراكز الغنية والمتنامية بنحو نشيط لا تعير

* وماذا عن العراق؟ هل وطدت الولايات المتحدة الأمريكية فيه أركان السلام؟ (المترجم)

المناطق الواقعة خارج الشبكة التي تجمع بينها اهتماماً. وخلافاً لنموذج إعادة بناء الدول، على صعيد آخر، لا تستثمر هذه المراكز شيئاً يُذكر في النظام القائم في المناطق التابعة، مع أن هذه المناطق يمكن أن تكون المكان الذي تُشَنُّ منه الهجمات على الشبكة الشديدة الحساسية، الرابطة بين هذه الحواضر المعولمة. وعلى خلفية هذه الحقيقة لا بد من تأمين السلام في المناطق التابعة [للحيلولة دون أن تُستخدم قاعدة للهجوم على مراكز العولمة، المترجم].[29]

ويمكن تلخيص ما نريد قوله على النحو الآتي: بناءً على الصيغ الجديدة التي أخذت تتضح بها الحروب وأساليب إدارتها، أمست المقترحات الخاصة بالنظام العالمي لحقبة ما بعد العصر الإمبراطوري ضئيلة الجدوى، أو مقترحات تنطلق من تصورات وهمية؛ ففي حالة النظام العالمي الذي تقف الأمم المتحدة في قلبه، فإن الحروب على الموارد، والحروب التي يخوضها أمراء الحروب وحركات التحرر والمجاهدين في سبيل عقيدتهم، هي الظواهر التي لا يستطيع العالم السيطرة عليها أو التحكم فيها، أما في حالة نظام الحواضر المعولمة، فإن الإرهاب العالمي هو الخطر الذي قد يتسلل إلى التدفقات السلعية والمالية العالمية، وحركة بني البشر والخدمات؛ بغية الانتفاع بما تقدمه هذه التدفقات والتحركات من منافع قد تمكنه من شن هجمات مباغتة.[30]

وبهذا النحو احتلت الإمبراطورية ثانية، مكاناً مهماً في النقاشات الدائرة، وبان للعيان سريعاً أن الإمبراطورية، قادرة على النهوض بما يعجز عنه نموذج النظام العالمي الذي تقف الأمم المتحدة في قلبه ونظام الحواضر المعولمة؛ فلدى الإمبراطورية الإرادة القوية للتدخل في المناطق الخالية من السلطان الحكومي للحيلولة دون تعرض أحد الشعوب لإبادة جماعية، ولمنع اقتراف المذابح الجماعية، ولتوطيد أركان نظام أمني يحمي الخطوط الحساسة الرابطة بين المراكز الاقتصادية الكبرى في العالم. وتُدرَج الذريعة الأولى في التدخلات لأسباب إنسانية. أما الذريعة الثانية، فإنها تدرج في سياق الحرب على الإرهاب. وليس ثمة ما يدعو إلى العجب في أن تداخلاً قد حدث بين كلتا الذريعتين، في سياق استخدام الإمبراطورية القوة التي تمتلكها. وعلى خلفية هذا التداخل، انطلق الجدل حول الإمبراطورية من منطلق نقدي؛ أي من منطلق يتخذ موقفاً سلبياً حيال الإمبراطورية [الأمريكية، المترجم].

وكان السؤال الأول الذي خيم على هذا الجدل، يدور حول كون عودة الإمبراطورية إلى المسرح العالمي مجرد تطلع سياسي؛ أي مجرد قرار سياسي يمكن أن يُلغى مستقبلاً، أو أنها كانت استجابة لمتطلبات هيكلية حددت للاعبين الموجودين في قمة السلطة الأمريكية، السلوك الذي يتعين عليهم انتهاجه من دون النظر إلى شخصية الرئيس الذي يتولى شؤون الحكم في البيت الأبيض. ومن الناحية العملية يدور هذا الجدل حول احتمال كون الولايات المتحدة الأمريكية ستنتهج سياسة استخدام القوة بنحو منفرد، لو لم يجرِ انتخاب جورج بوش [الابن] رئيساً لها، ولو لم تحظَ الدوائر المحافظة بالتأثير السياسي الذي كسبته إثر انتخابه، أوْ لا. فمن حقائق الأمور أن ثمة نقاداً يعتقدون أن القرارات الشخصية التي اتخذها الرئيس الأمريكي تماشياً والتأثير الذي مارسه عليه مستشاروه، واستجابة للتوجهات الأيديولوجية التي ينادي بها هؤلاء المستشارون، هي التي أسبغت على السياسة الأمريكية الطابع الإمبراطوري.[31] ولو كان الأمر على هذا النحو فعلاً، لما كان هناك مجال للحديث عن المنطق الذي تهتدي الإمبراطورية بهداه؛ فبدلاً من مناقشة هذا المنطق، يجب علينا والحالة هذه، تركيز منظورنا على المرض النفسي المخيم على جورج بوش وعلى المستشارين المقربين إليه. لقد انطلق المخرج السينمائي مايكل مور Michael Moore – كما هو معروف – من هذا المنظور في سياق نقده السياسة الأمريكية؛ أي حاول من خلال أفلامه أن يبين للرأي العام أن جورج بوش ومستشاريه يعانون مرضاً نفسياً. إلا أن الصيغة الأكثر عمقاً في تناول هذه المسألة تسعى للتعرف إلى احتمال كون تأسيس الإمبراطوريات يعود، أصلاً، إلى وجود ساسة في المركز، تخيم عليهم النزعات والأفكار الاستعمارية، أو يعود إلى معضلات هيكلية تخيم على المناطق التابعة لهذا المركز أو ذاك. إن الرسالة، التي تتبناها الإمبراطورية المعنية – كما سبق أن قلنا – تحدد للنخب السياسية الطريقة التي ينظرون بها إلى المشكلات القائمة، وتقدم لهم ذريعة لا يستهان بها لتسويغ شرعية [إمبراطوريتهم].

وفي أغلب الظن، لا يمكن البتّ في هذه المسألة بنحو نهائي وقاطع؛ فالإمبراطورية المغولية العالمية الأبعاد، ما كان مقدراً لها أن تنشأ لو لم يكن جنكيزخان موجوداً آنذاك؛ فجنكيزخان هو الذي ابتكر تنظيماً عسكرياً مكّن المحاربين المغول من الإغارة على أعماق المناطق النائية، وهو الذي طور – في صفوف هؤلاء المحاربين – بنية داخلية، تجبرهم على

مواصلة الغزو من دون انقطاع. وعلى صعيد آخر يشهد تاريخ إمبراطوريات البراري والسهوب على وجود قاعدة عامة تصاحب تكون الجماعات القادرة على التوسع الجغرافي، قاعدة عامة تفيد أن الظروف الجغرافية السائدة في مناطق آسيا الوسطى لا تُشجع على ظهور الشخصية الساحرة فحسب، بل هي تحتم ظهور هذه الشخصية، كما يشهد على ذلك التاريخ، بدءاً من الهون، ومروراً بالتتار، وانتهاءً بالمغول. ويمكن العثور - كما تبين من عرضنا السابق - على هذه القاعدة العامة حتى في الإمبراطورية الروسية، لا بل في الاتحاد السوفيتي نفسه، هذا الاتحاد الذي كان آخر القوى الإمبراطورية التي أُسِّست في هذه المنطقة من العالم؛ فالفراغات السياسية والتباينات في مستويات التطور الاقتصادي تلعب - إلى جانب ظهور شخصية الغازي الساحر - الأمر الحاسم في نشأة الإمبراطوريات.

وفي الوسع أن يُحتج بأن السياسة الحكيمة قادرة على النجاة من هذا التيار الذي غالباً ما يقود إلى الإفراط في التوسع الجغرافي في نهاية المطاف، ولا غرو أن الأمر هنا موقوف على مدى الاستقلالية التي يتمتع بها أصحاب القرار حيال تطلعات الدوائر الراغبة في التوسع الإمبراطوري، وحيال الجو العام المخيم على السكان؛ فبالنسبة إلى الإمبراطوريات التي توجد فيها أرستقراطية عسكرية قوية، أو فئات رأسمالية نشيطة، يمكن أن يحظى هذا التيار فيها بمساندة قوية تُجبر القيادة السياسية في نهاية المطاف، على المشي مع هذا التيار. أما في الإمبراطوريات الديمقراطية، فإن الصور التي تعرض المجازر، والمجاعات، والحروب الأهلية المتواصلة، والتقارير التي تنقل أخبار هذه الكوارث، يمكن أن تدفع الناخبين إلى مطالبة القيادة السياسية بضرورة التدخل. ومعنى هذا أن الانطباع العام المخيم على تصورات الناخبين يتأثر - فعلاً - بالمعلومات والصور المتدفقة من المناطق التي تعاني مغبة هذه الكوارث. وقد نَحَتَ المرء لهذا النوع من التدخل مصطلح الاستعمار الليبرالي أو الاستعمار الديمقراطي،[32] علماً أن مايكل إيجناتيف Michael Ignatieff، يرى أن هذا الاستعمار هو "معدن الإمبراطورية".[33]

وكان إطلاق مصطلح إمبراطورية على الولايات المتحدة الأمريكية أمراً غير معتاد بالنسبة إلى الأمريكيين، لا بل كان أمراً مستهجناً. وقد دأب بول كنيدي في مؤلفه المرموق،

على استخدام مصطلح القـوة العظمـى Great Power،[34] لا مـصطلح إمبراطوريـة، عنـد الحديث عن الولايات المتحدة، فهو يستخدم مصطلح إمبراطورية فقط، في سياق الحـديث عن الإمبراطوريات العالمية التي صارت الآن في ذمة الزمن.[35] إلا أن ثمة استثناء لا بد مـن الإشارة إليه الآن؛ فهناك مَنْ يتحدث عن الاتحاد الـسوفيتي بوصـفه إمبراطوريـة العـصر الحديث، وغني عن البيان أن هذا الحديث يأتي في سياق النيل من الاتحاد السوفيتي. ومـن هنا، فإن استخدام مصطلح إمبراطورية بالمعنى الإيجابي ينطوي على خرق للتقليد الـسائد، ينطوي على خرق لا بد أن يكون المرء قد تفكر في تداعياته كثيراً.

وحين اتهم معارضو حرب فيتنام الولايات المتحـدة بممارسـة الاسـتعمار، فـإنهم كـانوا يريدون من هذا الاتهام هزّ ضمير أمة افتخرت كثيراً بمواقفها المناهضة للاستعمار. ومـن هنـا، نجد أنه إذا كان هناك حديث إيجابي عن الإمبراطورية الأمريكية، فما كان المقصود بهذا الحديث الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أمست امتداداً للإمبراطوريات القديمـة، بـل كـان المراد منه إظهار مناحي الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمبراطوريات القديمة. ولهذا السبب ذاته، راح بعض الناس يتحدث عن إمبراطورية غير رسمية أو إمبراطورية شكلية informal empire، وعن إمبراطورية عنـد الطلـب empire by invitation، أو إمبراطوريـة بالتراضي consensual empire.[36]

ما الأمر المميز للخصائص الجديدة فعلاً في الإمبراطوريـة الأمريكيـة؟ يتحـدث مايكـل إيجناتيف في هذا السياق عن «صيغة جديـدة لـسيطرةٍ إمبراطوريـةٍ تـسودُ في العـصر مـا بعـد الإمبراطوري»، صيغة تتسم بالتزامها رعاية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وتأمين حرية الأسـواق. أمـا أنـدرو باسـيفتش Andrew Bacevich، فإنـه يـرى أن الأمـر الجديـد في الإمبراطورية الأمريكية يكمن في تخليها عن التوفر عـلى دول تابعـة، تـسير في ركبهـا بـالمعنى الكلاسيكي، وتفضيلها ممارسة الهيمنة على العالم، من خلال مؤسسات دولية من قبيل حلـف شمال الأطلسي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبينما يرى تشالرز مـاير Charles Maier، أن الخاصية الجديدة في الإمبراطورية الأمريكيـة تُجَـسَّد مـن خـلال خلـيط مكون من التبادل الاقتـصادي وتقـديم الـضمانات الأمنيـة، يـرى دان دينـر Dan Diner، أن

الإمبراطورية الأمريكية ليست سوى ضمانة لسلامة السوق العالمية، التي يشكل توسعها المتواصل تقليصاً مستمراً لسيادة دول العالم الأخرى.[37]

وعلى صعيد آخر، ينفي منتقدو الإمبراطورية الأمريكية وجود خصائص جديدة في هذه الإمبراطورية، مؤكدين أنها لا تختلف، لا قليلاً ولا كثيراً، عن الخصائص التي يتسم بها الاستعمار الكلاسيكي.[38] وللدلالة على الاستعمار الأمريكي يشير هؤلاء النقاد إلى قيام الجيش الأمريكي بتقسيم العالم إلى خمسة أقاليم – أمريكا اللاتينية وأوربا والشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادي وأمريكا الشمالية – وبخلق خمس قيادات عسكرية أمريكية إقليمية، تُكلَّف كل واحدة منها بالسيطرة على واحد من هذه الأقاليم؛ بغية اتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون تعرض المصالح الأمريكية للخطر. وفي هذه الأقاليم؛ أي خارج الولايات المتحدة، يوجد تحت تصرف هؤلاء القادة العسكريين – الذين يشبههم بعض الناس بالولاة الذين كانت الإمبراطورية الرومانية تُنَصبهم في المناطق الخارجية الخاضعة لسلطانها – 250 ألف جندي. ولأن هؤلاء الجنود موزعون على 700 قاعدة عسكرية، منتشرة فيما يزيد على 150 بلداً، صار في مستطاع الولايات المتحدة أن تنقل الجنود والعتاد في غضون زمن قصير، وبأقصر الطرق إلى المناطق الساخنة من العالم. وإن لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه القوات، فإن وجود هذه القواعد ذاته، يفضي إلى سيطرة دائمة على الإقليم المعني، ومن خلال هذه القوات يمكن تعزيز مكانة بعض الأنظمة؛ مثلما يمكن تخويف أنظمة أخرى.[39] إن هذه القواعد تشكل – بحسب وجهة نظر منتقدي السياسة الأمريكية – العمود الفقري للإمبراطورية الجديدة، وتمنح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على مواصلة العمل بالسياسة الإمبراطورية التي عرفتها البشرية حتى القرن التاسع عشر. فبحسب وجهة نظر تشارلمز جونسون، فإن تاريخ الإمبراطورية الأمريكية هو «تاريخ تأسيس القواعد العسكرية في الأراضي الأجنبية».[40]

وعلى صعيد آخر، يؤكد ناقدون آخرون للسياسة الإمبراطورية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، أن الاستعمار لم يعد – منذ القرن التاسع عشر – مقصوراً على السيطرة الإدارية والسيطرة العسكرية على الأراضي الأجنبية أو على امتلاك قواعد تجارية؛

فالصيغة الحديثة للاستعمار صارت ترمي إلى فتح الأسواق لتصريف البضائع المصنعة، وإغراق هذه الأسواق ببضائع زهيدة الثمن نسبياً.[41] وكان البريطانيون قد انتهجوا هذه السياسة في حرب الأفيون (1840-1842)، على سبيل المثال؛ إذ كانوا قد أجبروا الصين بقوة السلاح على التخلي عن إغلاق أسواقها في وجه التجارة الأجنبية. وعلى الصعيد نفسه، نجد أن قيام الأدميرال ماثيو بيري Matthew C. Perry، بإظهار عظمة قوة البوارج الحربية الأمريكية في ميناء طوكيو، وما تلا ذلك من قيام اليابان بفتح أسواقها في وجه التجارتين: الأوربية والأمريكية عام 1853، لم يكونا عظيمي الأهمية من الناحية العسكرية، بل من الناحية الاقتصادية؛ فالأمر البين هو أن الموضوع ما كان يدور هنا حول أمور جيو-سياسية، بل كان يدور حول أمور جيو-اقتصادية؛ أي كان يعكس صيغة من صيغ السياسة الإمبراطورية، وإن لم تنتهج هذه السياسة صيغة السيطرة الاستعمارية التقليدية. وبحسب وجهة النظر هذه، كان استعمار الأسواق ظاهرة مكملة للاستعمار الاستيطاني. أما في اليوم الراهن، فإن مشروع العولمة قد اتخذ بعداً يكاد يجعل من "اقتصاد البوارج الحربية" gunboat economics، سياسة لا ضرورة لها البتة؛ فعوضاً عن هذه السياسة حان أوان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من حيث هما مؤسستان توجهان السياسات الاقتصادية والمالية العالمية، بنحو يخدم المصالح الأمريكية.[42]

ويتبين من هذا كله، أن تأسيس الإمبراطورية من خلال السيطرة على عمليات العولمة ليست بالأمر الجديد قطعاً، كما يزعم ذلك دان دينر على سبيل المثال، حينما يؤكد أنه يرى في سياسة الباب المفتوح؛ أي في سياسة الانفتاح الاقتصادي، خاصية تشير إلى وجود اختلاف واضح بين تطور الولايات المتحدة الأمريكية، والتطور الذي مرت به أوربا القارية.[43] ففي العصر الفيكتوري - كما سبق أن أشرنا - انتهج الاستعمار البريطاني القائم على حرية التجارة هذه السياسة أيضاً؛ فهذه السياسة كانت قد صاحبتها أممية ليبرالية، نشرت مبادئ حرية التجارة لمقارعة سياسات الحماية التي درجت عليها الدول الأخرى؛ متذرعة بأن هذه الحرية تعزز أركان السلام في العالم. إلا أن فتح الأسواق أمام البضائع ورؤوس الأموال الأوربية أدى - في غضون بضعة قرون من الزمن - إلى تقويض الاستقرار في المناطق التي تسلل إليها النظام الرأسمالي؛ ومن ثم إلى شعور الأوربيين أن إعادة الاستقرار

إلى ربوع هذه المناطق، يحتم عليهم أن يرسلوا إلى هناك قوات عسكرية، وأن يخلقوا لأنفسهم في هذه المناطق هياكل إدارية.

وبناءً على هذا النموذج ستمر الإمبراطورية الأمريكية بالدورة ذاتها التي مرت بها الإمبراطوريات الأخرى، بحسب وجهة نظر منتقدي تأسيس إمبراطورية أمريكية تستند إلى العولمة الاقتصادية؛ فالعولمة تؤدي إلى " إخفاق وظيفي في أداء الدول"؛ لأن التطور الاقتصادي يقوض في هذه الكيانات احتكار الدولة للسلطان. وإذا ما قُوِّض سلطان الدولة فعلاً، فإن هذا سيحفز أمراء الحروب على ممارسة السلطة في المناطق التي يتوقعون من مواردها الطبيعية أن تسبغ عليهم دخولاً دائمة، وأن تحتم - كذلك - هيمنة أمراء الحروب على السلطة ضرورة تفعيل مشروع العولمة في المناطق التابعة من خلال التدخلات العسكرية وإعادة بناء الدول. وهذا يعني أن عولمة الأسواق تؤدي - تدريجياً - إلى استعمار يقوم على التدخلات العسكرية، أو - بالأحرى - على سلسلة من حروب يراد منها توطيد السلام في ربوع المناطق المعنية؛[44] أي أنها تؤدي إلى حروب تفضي فعلاً، إلى سيطرة عالمية، لكنها لا تفضي إلى نظام عالمي جديد تماماً.

وبحسب وجهات نظر هؤلاء المنتقدين، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة بنحو متزايد على الركون إلى القوة العسكرية بديلاً من التكامل الاقتصادي، ومما لديها من مغريات حضارية؛ أي ستكون مجبرة على استبدال القوة الناعمة من خلال القوة الخشنة بنحو متزايد. وكما كانت الحال بالنسبة إلى الدورة التي مرت بها الإمبراطورية البريطانية، ستفضي دورة الإمبراطورية الأمريكية إلى خوض حروب في المناطق التابعة، وإلى تزايد استخدام القوات الحربية في نهاية المطاف. ولكن - خلافاً للحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر - لم تعد الحروب وأساليب العنف العسكري قادرة على حل المشكلات المذكورة آنفاً بالنحو المطلوب، بحسب وجهة نظر هؤلاء النقاد. ومن هنا، فستخفق الإمبراطورية الأمريكية في غضون زمن قصير؛ بفعل اختلال التناسب بين المشكلات المطروحة وندرة ما لديها من إمكانات ضرورية لحل هذه المشكلات. ويواصل هؤلاء المحللون نقد السياسة الأمريكية فيشيرون إلى أن ندرة هذه الإمكانات ستكون عاملاً حاسماً؛ لأن الولايات المتحدة ستمتلك

القليل من تلك القوة التي صار لها الشأن الأكبر في القرن الحادي والعشرين، والكثير من تلك القوة التي لم تعد لها أهمية ذات شأن. ومن هنا فإن «الإمبراطورية الأمريكية تكشف عن نفسها وتظهر للعيان على أنها قوةٌ عملاقةٌ عسكرياً، ودولةٌ متطفلةٌ اقتصادياً، وكيانٌ فصاميُ الشخصية سياسياً، وشبحٌ وهميٌ أيديولوجياً».[45]

ولا غرو أن في وسع المرء أن يرى أن الحروب التي تخوضها الإمبراطورية من أجل توطيد أركان السلام في المناطق التابعة، ليست سوى النتيجة المنطقية لتوسع الإمبراطورية جغرافياً؛ فكلما كانت القوى العظمى - بهذا المعنى - أكثر تركيزاً على المناحي الداخلية الخاصة بمناطق الرفاهية الاقتصادية، كانت أقل تعرضاً للإفراط في التوسع الجغرافي؛ ففي هذه الحالة ستكتفي الإمبراطورية بتركيز اهتمامها على تحصين مناطق الرفاهية من المخاطر القادمة إليها من المناطق التابعة، وهذه هي بالضبط السياسة التي انتهجها الرومان والصينيون إثر تنفيذهم الإصلاحات الضرورية للنهوض بإمبراطورياتهم من كبواتها؛ أي - بعبارة أكثر وضوحاً - تختلف السياسة الإمبراطورية عن السياسة الاستعمارية؛ وذلك من حيث إنها تهتم بالمركز في المقام الأول، وتعير المناطق الواقعة خارج الإمبراطورية أهمية بالقدر الضروري فقط، أما السياسة الاستعمارية، فإنها تتخذ موقفاً معاكساً تماماً؛ فهي تتكالب على فرض سيطرتها على المناطق الأجنبية، وهي على ثقة بأن التحديات الكبرى التي تواجهها تتأتى من المناطق الهامشية لا من المركز نفسه. وبناءً على هذا المنظور لا عجب أن تمنح السياسة الاستعمارية العسكر وزناً يفوق بكثير الوزن الذي تمنحه إياه السياسة الإمبراطورية؛ فالسياسة الإمبراطورية لا تمنح العسكر أهمية أكبر من الأهمية التي تسبغها على القوة الاقتصادية والقوة السياسية والقوة الثقافية.[46]

وانطلاقاً من هذا التحليل، فإن ما يراه نقاد الإمبراطورية الأمريكية سبباً يحتم تدهور هذه الإمبراطورية، ليس سوى إحدى النتائج التي تفرزها تلك السياسة الخاطئة التي تورط نفسها في التدخل في مشكلات المناطق الهامشية، ولا تنأى بنفسها عن هذه المشكلات وضرورة انتهاج سياسة حكيمة تقوم على مبدأ فرق تسد، لضمان قيام الأطراف المعادين بإضعاف أنفسهم بأنفسهم. وتأسيساً على وجهة النظر هذه يرى تشارلمز جونسون

أن بيل كلينتون كان؛ بوصفه سياسياً مسؤولاً عن تصريف أمور الإمبراطورية الأمريكية، أكثر حنكة من جورج بوش [الابن]؛ فالأخير مغرم بانتهاج سياسة استعمارية حيال المناطق الهامشية من العالم.[47]

وبحسب هذا التحليل، وخلافاً للسياسة الاستعمارية، تعني السياسة الإمبراطورية أن الواجب يقتضي الولايات المتحدة الأمريكية أن ترى نفسها الراعي الأساسي لما بين أوربا وأمريكا وشرق آسيا من علاقات اقتصادية متعاظمة الكثافة، وأن تنهض بدور "رأسمالي شمولي مثالي"، يأخذ على عاتقه ألا ينهار مستوى المتاجرة بالسلع والخدمات والمعارف، بالنحو الذي انهارت به هذه التجارة في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، ولم تستعد هذه التجارة – كما هو معروف – مستوى كثافتها القديم إلا في السبعينيات من ذلك القرن.[48] وإذا كان بقاء الإمبراطوريات البرية والبحرية – لا إمبراطوريات البراري والسهوب بالضرورة – على قيد الحياة موقوفاً على تكثيف التبادل الاقتصادي وتصعيده بين المناطق التابعة للإمبراطورية المعنية، فستكمن المهمة الأساسية للسياسة الإمبراطورية في خلق منطقة اقتصادية تحكمها القواعد القانونية، ومنع استخدام القوة العسكرية لكسب المنافسة، وفي ضرورة العمل على استقرار قيمة العملة، (أو استقرار أسعار صرف العملات المختلفة الخاصة بالمناطق التابعة للمركز)، وتحقيق تقدم تكنولوجي، يضمن تفوق المنطقة الإمبراطورية مقابل العالم المحيط بها، وفي حماية هذه المنطقة من مغبة قيام أطراف خارجيين بتهديد أمن هذه المنطقة وسلامتها. وبعبارة مختصرة، ستكمن مهمتها في النهوض بتلك الواجبات، التي تتكفل بالنهوض بها في سياق تخطيها حد أوغسطس الفاصل. إن بقاء الإمبراطورية المعنية على قيد الحياة – تأسيساً على هذا كله – موقوف على التحفظ في استخدام القوة العسكرية، والامتناع عن إعطاء هذه القوة دوراً كبيراً في تعزيز قوة الإمبراطورية.

إن احتمال تحقق هذا التوازن الأمثل في توزيع المهمات والواجبات، لا يرتبط بمدى حنكة أصحاب القرار السياسي وحكمتهم فحسب، بل هو يرتبط أيضاً بمدى توفر الإمبراطورية على الموارد الاستراتيجية الضرورية لاقتصاد المنطقة الإمبراطورية، وأن عليها أن تستورد هذه الموارد من الخارج أوْ لا؛ فاستيراد هذه الموارد من الخارج يمكن أن

يكون عاملاً قسرياً يُجبرها من دون انقطاع، على مواصلة نشر سلطانها على مناطق هامشية من العالم. ومن وجهة النظر هذه تشكل السيطرة على منابع النفط والتحكم في سعره نقطة الضعف بالنسبة إلى الإمبراطورية الأمريكية.

وغني عن البيان أن التطلع إلى انتهاج سياسة إمبراطورية توطد أركان أمن الإمبراطورية بالوسائل السلمية، لا من خلال التوسع العسكري يقود إلى تناقض أخلاقي تنجم عنه نتائج عظيمة المغزى. فمن وجهة النظر هذه ستكون التدخلات الإنسانية كلها في المناطق الهامشية وفي المناطق الأخرى من العالم - أي كل ما كنا قد نظرنا إليه آنفاً على أنه النواة الجوهرية للرسالة الإمبراطورية - مجرد ترف أخلاقي لا قدرة للإمبراطورية المعنية على تحمل تبعاته انطلاقاً من المناحي الاقتصادية، ولا يجوز لها أن تتكفل بمتطلباته إذا ما أخذت في الحسبان الشروط الضرورية لبقائها على قيد الحياة. وهكذا - بحسب المنطق المتحكم في مسيرة إمبراطورية تهتم بالازدهار الاقتصادي - فإن التدخلات العسكرية الرامية إلى تأمين إمدادات النفط والتحكم في هذه الإمدادات، تعكس موقفاً عقلانياً من دون أدنى شك، لكنها تعكس موقفاً لاعقلانياً من دون ريب حينما يُراد منها إنهاء حروب أهلية تنشب خارج المنطقة المركزية الخاصة بالإمبراطورية المعنية، وحينما ينجم عنها — من ثم — التزام إعادة بناء الدول في المناطق التي تدور فيها هذه الحروب. ولعل من المستحسن هنا تأكيد أن هذا المنطق سيعني والحالة هذه، أن على المرء أن يصرف النظر عن مشروع المثقفين الليبراليين، الذي يقتضي ضرورة العمل على دفع العالم أجمع إلى احترام حقوق الإنسان؛ أي أن على المرء والحالة هذه، أن ينسى ما أطلق عليه مايكل إيجناتيف "معدن الإمبراطورية"؛[49] فالالتزام بتنفيذ هذا المشروع سيعني الانزلاق في ذلك الفخ الأيديولوجي الذي تنزلق فيه تلك الإمبراطوريات عادة، وهي التي تحمل نفسها أعباء لا طاقة لها على النهوض بها؛ أي تحمل نفسها ما يتنافى وأحكام بقائها على قيد الحياة.

إن الأمر الذي هو مدار البحث هنا، هو تلك الظاهرة التي يواجهها المرء في تاريخ الإمبراطوريات من حين إلى آخر؛ أعني احتمال أن يكون التناقض بين الهيبة الإمبراطورية أولاً، والرسالة الإمبراطورية ثانياً، من العمق بحيث لا يوجد حل وسط له. فقد كان من

الأجدر بالإمبراطورية الإسبانية - على سبيل المثال - أن تتخلى بعض الشيء عن موقفها المتطرف في العداء لحركة الإصلاح الديني؛ لأن هذا التخلي كان سيمكنها من الاقتصاد في استنزاف الموارد المحدودة، ومن مواصلة البقاء على قيد الحياة. بيد أن هذا التخلي ما كان في بادئ الأمر يتفق والرسالة التي كانت الإمبراطورية الإسبانية تستمد منها شرعيتها وبواعث تصرفاتها. وحينما فقدت الرسالة الإمبراطورية في منتصف القرن السابع عشر شيئاً من بريقها وأهميتها، كان هذا الحدث، بمنزلة مؤشر يعكس الوهن الذي طرأ على قوى الإمبراطورية وطاقاتها. وغني عن البيان أن الآخرين من اللاعبين السياسيين قد فهموا هذا المؤشر على حقيقته أيضاً.

إن هذا المأزق – كما هو بين – هو الموقف الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، في اليوم الراهن؛ فتأمين سلامة الإمبراطورية بالوسائل السلمية يفرض عليها التخلي عن التزام أعباء عالمية لا طاقة لها على التزامها؛ فلكي تفلح الإمبراطورية الأمريكية في المحافظة على عالمها الخاص بها، لا بد لها من انتهاج سياسة إمبراطورية حكيمة تتجاهل المشكلات المخيمة على أجزاء العالم الأخرى، وتسعى لإنشاء حدود عازلة تفصل بينها وبين "الهمج القابعين خلف حدود الإمبراطورية"؛[50] لدرء انتقال هذه المشكلات إلى داخل العالم الخاص بها. فما يحدث خلف هذه الحدود لا يحظى باهتمام الإمبراطورية إلا بقدر تهديده لأمنها. وليس ثمة شك في أن السياسات التي انتهجتها الإمبراطوريات التي عمرت طويلاً؛ أعني الإمبراطوريتين: الصينية والرومانية على وجه الخصوص، قد التزمت هذه الأحكام؛ بيد أن التزام العمل وفق هذه الأحكام لم يعد ممكناً في عصر الديمقراطية، وفي زمن وسائل الإعلام التي كثفت تشابك مناطق العالم المختلفة. فالتزام من هذا القبيل سيكون تنكراً للرسالة الإمبراطورية التي تبشر بها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن دون هذه الرسالة الأخلاقية تفقد الإمبراطورية الأمريكية الكثير من قوتها. وبتعبير آخر: ثمة احتمال في ألا تنهار الإمبراطورية الأمريكية على يد أعدائها الخارجيين، بل بفعل العبء الأخلاقي الذي تفرضه عليها رسالتها، فهذه الرسالة تجعل من المستحيل الوقوف موقف المتفرج حيال الصراعات الدائرة في العالم الخارجي.

ثالثاً: هل يتوافق النظام الديمقراطي والنظام الإمبراطوري؟

يشكك الكثير من الباحثين في إمكانية التوافق بين النظام الديمقراطي والسلطان الإمبراطوري في الأمد الطويل؛ فالقاعدة العامة هي أن النظام الإمبراطوري لا يرتبط بالاستبداد فحسب، بل يمكن أيضاً أن يكون حكماً فردياً مطلق السلطة في المركز ذاته. وبحسب وجهة النظر هذه فإن انتهاج النظام الديمقراطي يعني والحالة هذه، انهيار الإمبراطورية إن عاجلاً أو آجلاً. ويمكن - كما يبدو - النظر إلى انهيار الاتحاد السوفيتي على أنه تأكيد لمصداقية هذه المقولة، وترتكز هذه التصورات على تاريخ روما بشكل أساسي؛ فهذا التاريخ يبين أن الفتوح العسكرية التي مارستها روما في حوض البحر الأبيض المتوسط قد أدت إلى انهيار النظام الجمهوري، وسببت - طوال قرن من الزمن - اندلاع فوضى عارمة، وحروباً أهلية طاحنة في الداخل. فإبان حكم أوكتافيوس، كانت المؤسسات الجمهورية قد غدت مجرد واجهة يتستر خلفها نظام لم يستطع لا الشعب ولا النبلاء أن يمارسوا فيه تأثيراً سياسياً ذا بال.

إن تأسيس الإمبراطورية وتداعي أركان النظام الجمهوري كانا قد حُقِّقا في وقت واحد وبنحو متناسب، وليس ثمة شك في أن هذا التصور قد ترك آثاره لا في أجيال كثيرة من الأوربيين فحسب، بل في أجيال كثيرة من الأمريكيين أيضاً، ولاسيما أن النظام السياسي الأمريكي قد كان أكثر تأثراً بروما من أي نظام آخر في أوربا.[51] لقد لعب المصير الذي حل بروما - على صعيد آخر - دوراً ملموساً إبان الثورة الفرنسية أيضاً، بيد أن الأمر الواضح هو أن تبوُّؤ نابليون منصب القنصل الأول في البداية، ومنصب الإمبراطور لاحقاً، وارتقاء نجمه، هما الأمران اللذان جعلا فرنسا تقتدي بروما، وتسير على خطاها في توسيع السلطان الفرنسي في جنوب أوربا ووسطها. وبهذا المعنى، فإن اللاعبين والمراقبين كانوا يعتقدون بأن روما الإمبراطورية، لا روما الجمهورية، هي المرآة التي عكست مسيرة الثورة الفرنسية، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأمر البيِّن هو أن أمريكا رأت، في مؤسسات روما الجمهورية - على وجه الخصوص - القدوة التي ينبغي لها أن تحذو حذوها؛ أعني تلك المؤسسات التي تكفلت بعدم تكون تكتلات

سياسية، وبعدم ارتقاء نجم قادة حزبيين؛ لأنها رأت أن هذا المنحى هو الأسلوب القويم؛ للحيلولة دون انهيار أركان الجمهورية.[52]

ومن هنا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى نفسها نظاماً سياسياً يناهض النظام الإمبراطوري بنحو جذري، وكانت هذه الرؤية قد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنأى بنفسها عن التحديات السياسية الدولية التي لم تحدد في القرن التاسع عشر فحسب، بل في القرن العشرين أيضاً، السياسة الأمريكية. ومن هنا فلا غرو أيضاً، أن يشير نقاد السياسة الإمبراطورية المحدثة المتطرفون إلى العبر المستخلصة من تاريخ روما في عصرها الجمهوري المتأخر، رغبة منهم في توكيد مناحي التعارض بين النظام الجمهوري أولاً، والسياسة الإمبراطورية ثانياً. ومادام النظام الإمبراطوري لا يأتلف والديمقراطية؛ فستُقوَّض أركان الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية.[53] و يشير هؤلاء النقاد عادة - للدلالة على وجهة نظرهم - إلى التماثل المتزايد إزاء ما تنقله وسائل الإعلام، وإلى أن هذه الوسائل قد صارت أبواق دعاية مسخرة لدعم السياسة الحكومية.

إن أولئك المراقبين الذين يتخذون موقفاً مؤيداً للسياسة الإمبراطورية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، أو يتخذون موقفاً متعاطفاً وإياها على أدنى تقدير، قد صاروا يعترفون بوجود إشكاليات بين أسس النظام الديمقراطي في الداخل، ومتطلبات السياسة الإمبراطورية المنتهجة حيال العالم الخارجي. وكان مايكل إيجناتيف قد عبر عن وجهة النظر هذه بنحو مقتضب؛ إذ أكد أن أعباء الإمبراطورية تستمر أجلاً طويلاً، وأن الديمقراطيات في عجلة دائماً وأبداً.[54] فانتخاب المجالس التشريعية لفترة زمنية قصيرة نسبياً، ووضع قيد لا يُجيز للرئيس أن يُنتخب أكثر من دورتين انتخابيتين، وبأمد لا يتعدى ثماني سنوات حداً أقصى، وتطلع المواطنين إلى أن تُحل المشكلات والمعضلات في زمن منظور، إن هذا كله لا يتسق في الواقع والمتطلبات الضرورية لانتهاج سياسة إمبراطورية؛ فهذه السياسة تفرض مهمات يستغرق النهوض بها أفقاً زمنياً، يمتد بضعة عقود. إن النهوض بهذه المهمات تحت ضغط زمني يفرز نتائج سلبية في أغلب الحالات، وإذا كانت النتائج السلبية في السياسة الداخلية قابلة للإصلاح في الأمد المتوسط، أو قد تسبب تغيير

الحكومة، فإن إصلاح الأخطاء المرتكبة في السياسة الخارجية يأخذ حيزاً زمنياً طويل الأمد عادة، وإن هذه الأخطاء قد تفرز نتائج لا يمكن إصلاحها إلا بصعوبة، ولاسيما حينما ترتكبها قوة عظمى ذات وزن عالمي.

وقد يعود ميل الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة إلى استخدام الجيش بنحو متزايد إلى حل ما تواجهه من مشكلات إلى الأفق الزمني الضيق الذي تفرضه آليات النظام الديمقراطي؛ فالحلول العسكرية تتصف بالسرعة وتوحي أنها تحقق حلولاً نهائية. ومن هنا فلا غرو أن تلجأ "الإمبراطورية المستعجلة" في كثير من الأحيان، وبنحو لا يتفق مع العقلانية إلى استخدام قوتها العسكرية في حل مشكلاتها، وإذا اتصف هذا التقويم بالمصداقية، فإنه يفضي إلى نتيجة باهرة حقاً، إلى نتيجة تؤكد أن الإمبراطوريات الديمقراطية أكثر ميلاً إلى استخدام القوة العسكرية من الإمبراطوريات الاستبدادية. ولعل هذه الحقيقة هي التي تفسر الحروب الكثيرة التي تورطت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1945.[55]

إن المجتمعات الديمقراطية على وجه الخصوص أقل تعلقاً بخوض المجابهات العسكرية، ولا تعدّ المشاركة في العمليات الحربية وسيلة لنيل الشهرة والشرف، بل هي تقيم الحروب وفق حسابات الربح والخسارة؛ أي وفق حسابات، كثيراً ما تؤكد أن الحروب لا جدوى [اقتصادية] منها؛ فكلفتها تفوق عائدها في أغلب الأحيان. وعند إمعان النظر يلاحظ المرء بيسر أن الرئيس الذي يتخذ قراراً بخوض الحرب لا يحظى بدعم المواطنين بسهولة، وتفسر هذه الحقيقة السبب الذي حتم التذرع بمسوغات ملفقة عند شن هذه الحرب أو تلك؛ فابتداءً مما يسمى بحادثة تونكينج* عام 1964 - وهي حادثة استخدمت ذريعة لبدء الغارات الجوية على فيتنام الشمالية - ومروراً بزعم أن الجنود العراقيين قد قتلوا أطفالاً كويتيين يرقدون في صناديق الحضانة - وهو زعم تذرعت به

* تونكينج Tonking: خليج يقع في فيتنام الشمالية. والمقصود بهذه الحادثة هو زعم إدارة ليندون جونسون أن فيتنام الشمالية قد شنت في آب/ أغسطس 1964 هجوماً على السفينة الحربية الأمريكية مادوكس Maddox. وكان بعض موظفي البنتاجون قد كشفوا لاحقاً أن الأمر كان كذبة تذرعت بها الإدارة الأمريكية لقصف فيتنام الشمالية. (المترجم)

الولايات المتحدة الأمريكية لشن حرب في الخليج عام 1991– وانتهاءً بزعم امتلاك صدام حسين أسلحة الدمار الشامل وأنه يشكل تهديداً كبيراً بالنسبة إلى العالم الحر. إن هذه المزاعم جميعاً خير شاهد على أن التسويغات التي ساقتها الولايات المتحدة في تدخلاتها العسكرية المذكورة قد انطوت على تضليل وأكاذيب.[56] ويمكن رؤية هذه الأكاذيب على أنها دليل يشهد أن السياسة الأمريكية لا تتصف بالمصداقية أبداً، وأنها تستخدم هذه الأكاذيب لاختلاق تهديدات ومخاطر تتذرع بها لفرض مصالحها وتوسيع رقعة سلطانها. إلا أن المرء يتجاهل هنا في أغلب الأحيان الأسباب الهيكلية التي تُجبر الولايات المتحدة الأمريكية على اختلاق تهديدات ومخاطر؛ ففي النظام الديمقراطي، لا مراء في أن هذه الأكاذيب وسيلة ناجعة لكسب تأييد الرأي العام وحفز المواطنين على مناصرة النظام الإمبراطوري. وبهذا المعنى، فإن تضليل الرأي العام من خلال الأكاذيب واختلاق التهديدات والمخاطر وسيلة لسد الفجوة القائمة بين مستلزمات الديمقراطية ومتطلبات الإمبراطورية.

وليس ثمة شك في أن هذه السياسة تشكل – في الأمد الطويل – تهديداً للحياة الديمقراطية. وعلى صعيد آخر، غالباً ما يتجاهل المرء أن هذه السياسة تجسد – بالنسبة إلى متطلبات النظام الإمبراطوري أيضاً – علاجاً مؤقتاً وذا خطورة بالغة؛ ويكمن سبب هذا التجاهل في أن منظورنا يسبغ على الديمقراطية قيمة أكبر من القيمة التي يسبغها على الإمبراطورية، (إن كانت الإمبراطورية من حيث هي نظام سياسي ذات قيمة بالنسبة إلينا). ومن مسلمات الأمور أن الديمقراطية قد واجهت تهديداً عظيماً في أوائل ستينيات القرن العشرين؛ أي حينما وضع رئيس الأركان الأمريكي ليمان ليمنيتسير Lyman Lemnitzer، خطته المسماة نورثر وودز Operation Northerwoods، والقاضية بأن تُشن هجماتٌ إرهابيةٌ وتجرى علمياتُ اغتيال للكثير من المواطنين المدنيين في شوارع المدن الأمريكية؛ بغية كسب تأييد المواطنين الأمريكيين غزوَ كوبا.[57] لقد كان الكشف عن هذه الخطة قد أجبر ليمنيتسير على تقديم استقالته، إلا أن اعتقاد أن الإدارة الأمريكية لا تختلق التهديدات والمخاطر فحسب، بل تقوم بهجمات على مواطنيها أيضاً، قد عُزِّز منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وأفرز الكثير من النظريات التي تؤكد أن الحكومة الأمريكية نفسها قد تآمرت على شعبها.[58]

ولا غرو في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اكتسبت في الحروب التي خاضتها في النصف الأول من القرن العشرين، تجارب تختلف اختلافاً كبيراً عن التجارب التي اكتسبتها الدول الأوربية القارية، وأن هذه التجارب قد أسهمت بشكل كبير في دفع الناخبين الأمريكيين إلى تحمل الأعباء العسكرية المرتبطة بالمشروع الإمبراطوري. فالولايات المتحدة كانت هي المنتصر الفعلي في الحربين العالميتين، ولاسيما أنها لم تُكبَّد، في كلتا الحربين، ما كُبِّده الأطراف الرئيسيون من خسائر في الأرواح، ومع أن خسائرها البشرية ظلت متواضعة نسبياً، إلا أنها خرجت من الحربين بأكبر ربح اقتصادي.[59]

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب العالمية الأولى وهي أمة مدينة، فإنها خرجت من هذه الحرب الأمة الدائنة الكبرى؛ وبفعل الأعباء العسكرية الجسيمة التي تحملها المنافسون الأوربيون ما كان لدى هؤلاء خيار آخر سوى فتح الأسواق الوطنية أمام البضائع الأمريكية على مصراعيها. وإثر الحرب العالمية الثانية وخروج ألمانيا واليابان من حلبة المنافسة الاقتصادية ردحاً من الزمن وإعياء الإمبراطورية العالمية التي أسسها البريطانيون إعياءً تاماً، استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر على المسرح العالمي اقتصادياً وسياسياً بوصفها القوة العظمى في العالم أجمع. ومن هنا، فلا عجب أن يعتقد بعض الأمريكيين أن بلادهم تستطيع جني الأرباح من الحروب. ومع أن أصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين هم الذين جنوا النسبة العظمى من الأرباح التي حُقِّقت في الحربين العالميتين، إلا أن الأمر الواضح هو أن ذاكرة المواطن الأمريكي العادي ظلت ترى العلاقة المتينة القائمة بين المشاركة في هاتين الحربين، وبين الازدهار الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة آنذاك.

إن التجارب المكتسبة من هاتين الحربين العالميتين هي التي تفسر الاستعداد الذي أبداه المواطنون الأمريكيون لزمن طويل لتحمل أعباء الحرب الفيتنامية، بيد أن الثقة في جدوى الحرب زُعزِعت بنحو عظيم في المراحل الأخيرة من هذه الحرب. فهذه الحرب لم تخلف للولايات المتحدة الأمريكية أزمة نفسية فحسب، بل خلفت وراءها ركوداً اقتصادياً لا يستهان به أبداً. ومن هنا، فإن حرب الخليج عام 1991، هي الجذوة التي أعادت إلى

أذهان المواطنين ذكرى انتصارات النصف الأول من القرن العشرين. ومع أننا لا نشك، من حيث المبدأ، في صدقية المقولة المؤكدة أن تكاليف الحرب قد أمست في العصر الحديث تتعدى بكثير المنافع التي يحصل المرء عليها منها، إلا أننا نعتقد مع هذا، أن هذه المقولة أمر نسبي أيضاً؛ أي أنها تسري من دون أي تحفظ على الدول فقط، لا على الإمبراطوريات. فالإمبراطوريات قادرة - في ظل شروط معينة - على جني فائض قيمة سياسي وفائض قيمة اقتصادي من الحروب التي تخوضها، وتُحَقَّق هذه الشروط عندما تتصارع القوى الأخرى فيما بينها؛ فهذا الصراع يوهن قواها، ويجبرها على تحمل الأعباء الأساسية للحرب وحدها. وبإمكان الإمبراطورية أن تحصل على نفع من تلك الحروب أيضاً، التي يطفو فيها على السطح تهديد يدفع سكان الإمبراطورية إلى التكاتف ولمّ الشمل؛ أي يدفع السكان إلى دعم الجبهة الداخلية. أضف إلى هذا أن هذه الحروب تشل نشاط الأطراف الذين يميلون إلى النأي بأنفسهم عن المركز أولاً، ويزيدون هيبة الإمبراطورية عند بني البشر ثانياً. وهذا هو بالضبط الأمر الذي أفرزته حرب الخليج الثانية. أما حرب الخليج الثالثة [حرب العراق 2003]، فإنها أفرزت نتائج كانت على العكس من النتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية.* ومايزال من السابق لأوانه التكهن بالنتائج التي ستفرزها "الحرب ضد الإرهاب"، في الأمدين: المتوسط والطويل.

لو افترضنا - بحسب وجهة نظر أندرو باسيفتش - أن المواطنين الأمريكيين سيساندون المشروع الإمبراطوري مساندة عريضة، وهو أمر يشكك باسيفتش في تحققه أصلاً، لوجدنا أن هذا لن يغير شيئاً من حقيقة أن النظام السياسي الأمريكي، لا يناسب بشكل أمثل، متطلبات قيادة سياسية تدير دفة الحكم في دولة إمبراطورية؛ فالسياسة الإمبراطورية لا يمكنها، بحسب وجهة نظره، الركون إلى مساندة الرأي العام، حينما تتورط في مشكلات يستغرق التعامل وإياها وقتاً طويلاً نسبياً؛ فالمواطنون ينتظرون «أن

* يقصد المؤلف أنه في حرب الخليج عام 1991، لم تقم دول حلف شمال الأطلسي والكثير من دول أوربا الشرقية والأفريقية بمساندة الولايات المتحدة فحسب، بل تحالف وإياها أيضاً الكثير من الدول العربية والإسلامية. أما حرب العراق عام 2003، فقد سببت تفكك التحالفات التي شُكّلت في حرب الخليج الثانية، وامتناع الكثير من الدول عن المشاركة في هذه الحرب؛ بوصفها تشكل خرقاً للقوانين والأعراف الدولية. (المترجم)

تتفوق منافع الإمبراطورية على أعبائها تفوقاً جوهرياً».[60] وخلافاً للإمبراطوريات التي يحكمها قادة مستبدون؛ أي خلافاً لتلك الظاهرة التي كانت أمراً مألوفاً في التاريخ، لا تستطيع الإمبراطوريات الديمقراطية أو الإمبراطوريات التي يقطنها مواطنون يدركون مسؤوليتهم إلا بصعوبة مواصلة العمل فترات طويلة بسياسات تفرز عائداً لا يغطي التكاليف. ويمكن إبراز مغزى هذه الحقيقة بعبارة أكثر إثارة، بالقول: إن الإمبراطوريات الديمقراطية على وجه الخصوص مجبرة، أكثر بكثير من الإمبراطوريات التي يحكمها قادة مستبدون، على تحقيق الغنائم.[61]

إن الإكراه على جني الغنائم ينطوي بالنسبة إلى الإمبراطورية الديمقراطية على معنى مجازي فقط، ولاسيما حينما يتعلق الأمر بمجتمع عصري، يعيش فيما بعد عصر البطولات، ولا يسبغ على الحرب أهمية مركزية؛[62] فمقارنة بالإمبراطوريات القديمة التي كانت ترى، في بدايات تأسيسها، أن غنائم الحرب لا تشكل دافعاً إلى التوسع فحسب، بل هي مورد أيضاً لتمويل غزواتها التوسعية، صارت الغزوات للحصول على الغنائم من مخلفات التاريخ منذ عام 1945؛ أي منذ إخفاق محاولات الألمان واليابانيين لتأسيس إمبراطوريات خاصة بهم. ومن حيث المبدأ، يمكن أن نقول: إن الثورة الصناعية نفسها كانت قد غيرت هيكل الدوافع التي تقف خلف تأسيس الإمبراطوريات وطبيعة القوانين المتحكمة في السياسة الإمبراطورية؛ فإثر الثورة الصناعية ما عاد التوسع الإمبراطوري يرمي جوهرياً، إلى سلب ثروات الآخرين وممتلكاتهم، واستغلال الأيدي العاملة في المناطق المفتوحة، بل أمسى الهدف منه يكمن في فتح الأسواق الأجنبية، أمام تدفقات السلع المنتجة في بلدان أكثر تقدماً، من حيث مستوى التطور الاقتصادي. وبهذا المعنى، ما عادت الغنيمة تتأتى من سلب ثروات البلدان المفتوحة، بل أمست تتأتى من الحاجات الاستهلاكية في هذه البلدان؛ أي من استغلال تخلفها التكنولوجي، على خلفية عجز الصناعية اليدوية في البلدان التابعة عن منافسة السلع المصنعة في المركز الإمبراطوري.

بهذا، يكمن أهم شرط لانتهاج سياسة إمبراطورية من هذا القبيل، في المناحي الاقتصادية في المقام الأول، لا في التفوق العسكري بالضرورة. وإذا لعبت الثروات دوراً معيناً هنا، فإنها تلعب هذا الدور بصفتها موارد طبيعية؛ أي بصفتها تلك الموارد التي

اكتسبت في سياق الثورة الصناعية على وجه الخصوص، تلك القيمة التي جعلت استغلالها أمراً ذا نفع اقتصادي؛ أي حولتها من مواد أحفورية أو ترسبات معدنية إلى موارد طبيعية ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية. إن الاستعمار البريطاني على وجه الخصوص هو الذي سار في هذا الاتجاه، وهو القدوة التي اقتدى بها الأوربيون الآخرون، والأمريكيون واليابانيون أيضاً، بنحو أو آخر. وعلى صعيد آخر، ظلت السياسة الإمبراطورية التي واصلت روسيا القيصرية انتهاجها، أسيرة الأساليب القديمة [سبل الغزو للحصول على المغانم]. وغني عن البيان أن هذه الأساليب كانت من العوامل التي تركت الإمبراطورية الروسية تترنح وتنهار في مطلع القرن العشرين.[63]

وتكمن مشكلة تأسيس إمبراطورية تقوم، في المقام الأول، على التفوق الاقتصادي لا على التفوق العسكري، في أن هذه الإمبراطورية لا تستطيع التخلي تماماً عن الانتشار العسكري إذا ما أرادت تأمين سيطرتها على المناطق الاقتصادية المفتوحة حديثاً. ومادام انتشار وحدات عسكرية قليلة العدة والعدد يكفي لتأمين هذه السيطرة، فلن يسبب هذا الانتشار للإمبراطورية المعنية مشكلات ذات أهمية، ولاسيما حينما يتم تمويل هذه الوحدات بالنحو الذي انتهجته الإمبراطورية البريطانية؛ أي تكليفها الشركات التجارية، بالإنفاق على الوحدات العسكرية الصغيرة المرابطة في المستعمرات. بيد أن الأمر يختلف تماماً حينما تندلع ثورات وعمليات تمرد واسعة لا يمكن السيطرة عليها، إلا من خلال نشر قوات عسكرية كبيرة العدد ولزمن طويل نسبياً؛ لأن هذه القوات – أولاً – تحتم تكاليف باهظة، وثانياً لأن الخسائر في الأرواح البشرية سرعان ما تدفع الكثير من المواطنين إلى التراجع عن مساندة السياسة الإمبراطورية وعن تأييدها. وفي مواجهة هذه المعضلة أيضاً كان البريطانيون أول من طبق إلى أقصى حد، الحل المعقول والعملي: وهو تجنيد مواطني المناطق التابعة للإمبراطورية؛ لأن هؤلاء أقل كلفة بكثير، ولأن مقتل أعداد كبيرة منهم، لا يسبب الضجة التي يسببها مقتل الجنود من أبناء المركز الإمبراطوري.[64]

ويمكن العثور اليوم على ملامح هذا الحل في الجيش الأمريكي أيضاً؛ فالقوات الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين لم تعد مكونة من جنود مكلفين بالخدمة العسكرية إلزاماً، بل صارت مكونة من جنود مهنيين؛ أي من أفراد يتعاقد الجيش وإياهم،

ويمارسون العسكرية مهنةً. فمن أهم الدروس المستقاة من الحرب الفيتنامية أنه لا يجوز خوض حرب من هذا القبيل بأبناء البلد، بأبناء الطبقة الوسطى؛ لأن احتمالات الاحتجاج ستكون عظيمة، والقدرة على حشد المعارضين ستكون شديدة التأثير. ومن هنا، فلا عجب أن تبلغ نسبة الأقليات العرقية 44 بالمائة، من تعداد الجيش الأمريكي حالياً.[65] فبينما لا يوجد لدى هذه الأقليات أي حظ في الحصول على عمل مدني، فإنها تجد في القوات المسلحة مكانة اجتماعية تشبع تطلعاتها، واندماجاً بالأمريكيين الآخرين يناسب طموحاتها. ولعل من المؤكد أن هذا كله يقوي ارتباطها بالقوات الأمريكية، بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن الثقافة العسكرية السائدة في الثكنات الأمريكية المنتشرة في الخارج، والمتزايدة التبلور على ظهر السفن الحربية المرابطة في بحار المعمورة ومحيطاتها، قد أمست تبتعد بنحو متزايد عن الحياة اليومية السائدة في المجتمع الأمريكي. ومن هنا يظل في علم الغيب احتمال أن تتسق هذه الثقافة ومتطلبات الحياة الديمقراطية في الأمد الطويل أوْ لا. إلا أن هذا كله لا يغير شيئاً من حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت بنهجها هذا، في خلق جيش قوي الشكيمة، جيش يتسق ومتطلبات مجتمع ما بعد العصر البطولي.

واقتداء بما أداه أبناء المستعمرات حينما جندهم الأوربيون في القرنين: التاسع عشر والعشرين بغية توطيد أركان إمبراطوريتهم عسكرياً، أخذ يزداد في الآونة الأخيرة تجنيد المرتزقة، والاستعانة بشركات الجيوش الخاصة.[66] فهذا التطور يوحي أن استعداد مواطني المركز الإمبراطوري لتقديم التضحية قد أحل محله تحميل هؤلاء المواطنين النفقات المالية الواجب إنفاقها على المرتزقة وشركات الجيوش الخاصة؛ فالجنود الأجانب، الذين تكفل الجيش بحصولهم على الجنسية الأمريكية بعد قضائهم سنوات عدة في صفوف فرقه المحاربة في العراق، تُقدر نسبتهم بحوالي خُمس تعداد القوات الأمريكية، أضف إلى هؤلاء، المجندين الأجانب في صفوف الشركات الخاصة الذين يقدر عددهم بحوالي 20 ألف مجند. ولا يتوانى هؤلاء [المرتزقة] عن تحمل الأعباء العسكرية التي تحملتها السياسة الإمبراطورية الأمريكية، للحصول على الجنسية الأمريكية أو على الأجر المناسب. وغني عن البيان أن تجنيد هؤلاء المرتزقة قد لعب دوراً في زيادة تأييد الناخبين الأمريكيين للعمليات العسكرية.

إن الأمر المهم يكمن – إذاً – في مشكلة التكاليف؛ فهذه المشكلة هي التي ستكون المحك الذي سيقرر في نهاية المطاف كون المنافع التي تحققها إمبراطورية تفوق الأعباء الناجمة عنها في الأمد الطويل أوْ لا. فأما بالنسبة إلى المركز الإمبراطوري، فلا تتيح كل حرب تلك الفرصة الثمينة التي أتاحتها حرب الخليج عام 1991؛ أي أن يتحمل الحلفاء حوالي 80 بالمائة، من مجمل تكاليف الحرب البالغة 61 مليار دولار أمريكي. ومن هنا، فإن من حق المرء أن يتساءل: هل سيكون الناخبون الأمريكيون على استعداد لتحمل الأعباء المالية العظيمة التي تسببها لهم الموازنة المالية الضرورية لتمويل الحروب الإمبراطورية؟ لقد انخفضت نسبة موازنة وزارة الدفاع إلى الناتج القومي الإجمالي – وهي نسبة تبلغ حالياً 5.3 بالمائة – إلى نصف المقدار الذي كانت عليه إبان الحرب الباردة، بيد أن الأمر الواضح أيضاً، هو أن هذا الانخفاض لم يُحقَّق بفعل تخفيض الحجم المطلق للإنفاق العسكري، بل جراء الازدهار الاقتصادي الكبير الذي نعمت به الولايات المتحدة الأمريكية، في حقبة التسعينيات من القرن العشرين.

إن علينا – بهذا المعنى – أن ننظر إلى الإنفاق العسكري في ضوء ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادية، وفي ضوء قدرتها في الأمد الطويل على تحمل أعباء عجز في ميزان الحساب الجاري، يبلغ سنوياً حوالي 5 بالمائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي. إن من حق المرء أن يشكك في قدرة الولايات المتحدة على تحمل هذه الأعباء المالية أمداً طويلاً؛ فبحصة تبلغ 27 بالمائة من مجمل الإنتاج العالمي تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً، على أساس اقتصادي متين لم تتوفر عليه الإمبراطورية البريطانية طوال حياتها.[67] إلا أن هذه الحصة تظل متواضعة، إذا ما قورنت بالحصة التي حازها الاقتصاد الأمريكي في الفترة الزمنية الواقعة بين الحربين العالميتين، وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية؛ فهذه الحصة كانت آنذاك تزيد على 40 بالمائة، أضف إلى هذا أن من المتوقع أن تُخَفَّض هذه الحصة أكثر فأكثر في السنوات القادمة. وتأسيساً على هذا كله، نقول: إذا أرادت الولايات المتحدة المحافظة فعلاً على تفوقها العسكري الراهن، فلا بد لها والحالة هذه من تخفيض الإنفاق العام على المناحي المهمة بالنسبة إلى حياة المواطنين، إلا أن توجهاً من هذا القبيل لا يحفز الموطنين، بأي حال من الأحوال، على تأييد المشروع الإمبراطوري.

وهناك رقمان يزيحان الستار عن حقيقة الأعباء التي يتحملها المواطنون الأمريكيون جراء ما لدى الإمبراطورية من جهاز عسكري، فبينما تعادل حصة الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج العالم مجموع حصص البلدان الثلاثة التي تليها من حيث القوة الاقتصادية (اليابان وألمانيا وفرنسا)، تساوي موازنة الدفاع الأمريكية، بالحساب المطلق، مجموع الإنفاق العسكري الذي تتحمله الدول الاثنتا عشرة التي تليها في التسلسل.[68] وتفسر هذه الحقيقة السبب الذي دعا أندرو باسيفتش إلى أن يؤكد أن الخطر العظيم الذي يُهدد الإمبراطورية الأمريكية لا يتأتى من الخارج، بل هو يكمن «في احتمال عدم استعداد الشعب الأمريكي لتحمل التكاليف الناجمة عن المشروع الإمبراطوري».[69] إن مسألة التكاليف؛ أي النسبة القائمة في الأمد المتوسط بين منافع السياسة الإمبراطورية وبين أعبائها، هي المعضلة الرئيسية التي تواجهها كل إمبراطورية ديمقراطية. ومن هنا، فلا عجب أن يحاول خصومها في الداخل، وأعداؤها في الخارج استغلال نقطة الضعف هذه على وجه الخصوص.

إن قرار الحكومة الأمريكية، إثر انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي، بعدم التعويل تماماً على فرصة السلام المحتمل عند إقرار موازنة وزارة الدفاع، وتفضيلها بدلاً من ذلك، تعزيز تفوقها التكنولوجي في المجال العسكري، كان ينبع، من دون شك، من تصورها أن المناطق المحيطة بالإمبراطورية تفرز تهديداً أكبر بكثير من التهديد القادم من القوى المعادية القابعة داخل الإمبراطورية. وكان تزايد الهجمات الإرهابية على المؤسسات والمصالح الأمريكية، وهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، قد بدت كما لو كانت تأكيد صواب هذا القرار الذي اتُّخذ في ضوء تصور مفاده: أن الأوربيين لن يبلغوا، اقتصادياً وتكنولوجياً، ذلك المستوى، الذي يمكِّنهم من تحدي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بنحو يدعو إلى القلق.

إلا أن الحقيقة تقول: إن خلق منطقة نقدية موحدة في أوربا من خلال التعامل باليورو، قد شكل تحدياً للهيمنة الأمريكية أعظم بكثير من كل التحدي الذي يمكن أن يشكله "الإرهاب الإسلاموي" في أي يوم من الأيام.[70] ولا ريب – كذلك – في أن توحيد

الجهود الأوربية لنقل المعرفة التكنولوجية إلى الاقتصاد، ينطوي على تحديات لا تقل عن التحديات الناشئة من توحيد العملات الأوربية وخلق اليورو؛ لذلك، فإن ازدياد ركون الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة إلى الوسائل العسكرية لتوطيد أركان الهيمنة قد تكون له علاقة بتزايد أهمية أوربا في الاقتصاد العالمي؛ فمن خلال تحويل المنافسة من منافسة اقتصادية إلى منافسة في مجال القدرات العسكرية، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية على أوربا حيناً من الزمن على أدنى تقدير. كما تستطيع تقويض ما أفرزته الوحدة النقدية من قوة وتأثير، من خلال زرع بذور التنافر السياسي بين الأوربيين أنفسهم.

وتأسيساً على ما قلناه سابقاً في شأن مصادر القوة الأربعة وصيغها، فإن معنى هذا كله هو أن تراجع تفوق القوة الاقتصادية يمكن أن يتم تحييده، من خلال زيادة التفوق في القوة العسكرية؛[71] أي من خلال زيادة التفوق في ذلك المجال الذي لا يبذل الأوربيون فيه جهداً كبيراً لمضاهاة الولايات المتحدة الأمريكية. ومعنى هذا أن تعزيز التسلط على المناطق الاقتصادية المختلفة سيحتم على الولايات المتحدة تحمل تكاليف كبرى، كما أنه ليس ثمة شك في أن الأمر سيُفاقَم بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنها لم تعد قادرة على تحميل الأوربيين سوى جزء من هذه التكاليف فقط. ولمواجهة هذا الموقف، يوجد لدى الولايات المتحدة خياران لا ثالث لهما: فإما تقسيم أوربا وفق سياسة فرق تسد التقليدية، وإما جعل أوربا تشترك في تأمين الفضاء الإمبراطوري. وليس ثمة شك في أن قرار اتخاذ هذا الخيار أو ذاك موقوف أيضاً على ما سيقرره الأوربيون.

رابعاً: أوربا في مواجهة التحدي الإمبراطوري

على خلفية الوضع الذي نشأ إثر انتهاء الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي وتفكك الاتحاد السوفيتي، صارت أوربا تواجه تحديات أعظم من التحديات التي تم توقعها في مطلع تسعينيات القرن العشرين. وكان المرء قد رأى في انتهاء الصراع على المستوى العالمي فرصة مناسبة للتغلب على انقسام القارة إلى معسكرين متعارضين، ولربط أوربا الوسطى وأوربا الشرقية تدريجياً بعملية التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي،

التي حققتها أوربا الغربية. وعند النظر إلى الخلف، يتبين للمراقب أن المرء كان قد أفرط، أولاً، في تقويم احتمال اعتراض روسيا على عملية التكامل هذه، وفي الاستهانة بالمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي ستفرزها هذه التوجهات ثانياً، بينما تنبأ الكثير من المراقبين أن "إعادة توحيد أوربا" ستمنح أوربا وزناً سياسياً أكبر، وسيمكنها هذا من ممارسة دور أكثر فاعلية في السياسة العالمية. علماً أن بعض هذا الكثير قد بالغ في شأن الدور الذي ستلعبه أوربا هنا؛ إذ نادراً ما تنبأ أحدٌ أن طبيعة حلف شمال الأطلسي ستتغير بنحو جذري مع توسيع دائرة الحلف لتضم دولاً من وسط أوربا وشرقيها؛ فالتنبؤات استندت إلى تقويم زائف في أكثر الحالات. فبينما تنبأ المراقبون أن أوربا ستلعب دوراً أكبر في حلف شمال الأطلسي، حدث العكس تماماً؛ إذ تراجع دور أوربا، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعزز دورها في هذا الحلف لتصبح فيه المسيطر الذي يتمتع بسلطان لا حد يحده.[72]

إن الحقيقة التي لا شك فيها هي أن التحدي الذي واجهه الاتحاد الأوربي، ومايزال يواجهه، إنما يكمن أولاً في وقوفه وجهاً لوجه قبالة فضاء جغرافي كان قد خرج للتو من سيطرة إمبراطورية مثقلاً بمعضلات واختلالات تتفاقم بنحو متسارع، [المقصود دول أوربا الشرقية، المترجم]، كما هو الشأن في كل منطقة تخرج من سلطان هيمنة إمبراطورية، كما يكمن ثانياً في تحول القوة القائدة التي كانت في الأيام الخوالي تتصرف في المعسكر الغربي تصرف السلطان العادل، إلى لاعب إمبراطوري، لا يعير رغبات حلفائه وتصوراتهم أهمية تذكر؛ [أي الولايات المتحدة، المترجم]. ووقف الكثير من السياسيين الأوربيين حائرين إزاء هذه التطورات، ولاسيما أنهم ما كانوا قد أخذوا في الحسبان المنطق الذي يتحكم في سلوك الإمبراطوريات؛ فبينما كان هؤلاء السياسيون يفكرون في الدولة القومية في تقديراتهم السياسية، فاجأتهم الأحداث ووقفوا حائرين وهم يواجهون مناطق تعيش في العصر ما بعد الإمبراطوري أولاً، ولاعباً إمبراطورياً ثانياً. وكانت الحيرة والعلاقات المتوترة قد بدأت تطفو على السطح، عند مناقشة ردود الأفعال الواجب اتخاذها؛ لمواجهة الحروب العرقية والدينية التي دارت رحاها في يوغسلافيا. وازدادت العلاقات السياسية توتراً، في سياق الجدل الذي سبق شنّ الحرب على العراق. وهكذا نتساءل: مَنْ كان على صواب؟ هل أصاب الحقيقة أولئك الذين زعموا أن أوربا سيكون

لها دور أكبر ونفوذ أوسع؟ أو أصاب الحقيقة أولئك الذين أكدوا أن أوربا ستخسر الأمرين، ستخسر دورها وستفقد نفوذها؟

إن التحدي الإمبراطوري الذي تواجهه أوربا هو تحدٍ مزدوج، وذو طبيعة مختلفة؛ فالأوربيون يتعين عليهم أولاً، أن يبنوا علاقات مزدوجة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ بصفتها القوة التي تتفوق عليهم تفوقاً تاماً، وعليهم أن يحذروا من أن يزودوا القوة العظمى بالموارد التي تحتاج إليها في تدخلاتها ونشاطاتها العسكرية، ويعيدوا بناء الخراب الذي تخلفه حروبها، من دون أن يكون لهم الحق في الإسهام في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية الأساسية. إن على الأوربيين أن يرفضوا هنا أي محاولة تسعى لتهميشهم سياسياً، وإن على أوربا أن تصر في تعاملها والولايات المتحدة على أنها مركز إمبرطوري آخر، ولكنه ثانوي في العالم، وأن تأخذ التدابير الضرورية لئلا ينشأ بين الولايات المتحدة وبينها التدرج المتعارف عليه بين المركز أولاً، والمناطق التابعة له ثانياً. لا بد للأوربيين من أن يهتموا أيضاً بالوضع غير المستقر السائد في المناطق المحيطة بهم، في الشرق والجنوب الشرقي من أوربا، ولكن من دون أن يُجرّوا إلى توسع لولبي لا قدرة لأوربا - بهيئتها الحالية - على تحمل تبعاته؛ فأوربا معرضة لمخاطر الإفراط في التوسع الإمبراطوري، وإن لم تكن هي نفسها إمبراطورية قائمة بذاتها.

والأمر البيِّن هو أن الأوربيين لما يعثروا بعدُ، على الجواب الشافي لكيفية التعامل وهذا التحدي الثنائي، لا بل إنهم لم يدركوا، إلى الآن، أنهم يواجهون هذا التحدي الثنائي. وحين تلقى نظرة على الأدبيات الباحثة في هذا الشأن،[73] يلاحظ بيسر أن ثمة اتجاهين: الاتجاه الأول يمكن تسميته "الدراسات المهدئة للخاطر"، وتتناول هذه الدراسات العلاقة بين الأوربيين والولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، وتزعم أن التحدي المتأتي من الإمبراطورية الأمريكية، ليس بذلك الزخم الذي يبدو أول وهلة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على وشك التدهور أو - بالأحرى - في طريقها للتخلي عن مكانتها الريادية لمصلحة الأوربيين؛ لأنها قد ورطت نفسها في التزامات عالمية لا قدرة لها على تحمل تبعاتها. وعلى الصعيد نفسه، تُبرز هذه الأدبيات القوة الاقتصادية الأوربية،

مشيرة إلى وجود ميل إلى التكافؤ بين أوربا والولايات المتحدة مستقبلاً. إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى أن هذه الدراسات تتجاهل أمرين مهمين، أو - بالأحرى - لا تعطيهما الوزن المناسب في التحليل؛ فأولاً تأخذ هذه الدراسات في الحسبان أن التراجع أو الانهيار في الدور القيادي الذي تمارسه الولايات المتحدة على المستوى العالمي، لا يحلان المعضلات الكبيرة التي تواجهها أوربا، بل يخلقان لها معضلات أكبر أهمية؛ وتتجاهل هذه الدراسات - ثانياً - أن اختلال التوازن الاقتصادي بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، يمكن أن يدفع الأخيرة إلى أن تصعد جهودها لتعزيز أدواتها العسكرية بوصف ذلك حلاً يضمن بقاءها القوة العظمى، وبقاء الأوربيين قزماً بأمس الحاجة إليها. وبعبارة موجزة، يمكن أن نقول: إن هذه الدراسات تهون من أهمية الاستقرار الذي تضفيه الإمبراطورية الأمريكية على العالم، وتغالي في الإعلاء من شأن العوامل الاقتصادية، بالنسبة إلى تحديد نسبة القوة التي يتمتع بها كل طرف في الأمد القصير؛ فتأثير العوامل الاقتصادية يتحقق - بحسب أرجح الفرضيات - في الأمد الطويل أصلاً.

أما الاتجاه الثاني فإنه يهتم بالهوية؛ أي إنه يركز منظوره على مستقبل عملية التكامل الأوربي من وجهة نظر داخلية صرف؛ فهو يغض الطرف عن أهمية الدور السياسي الذي يمارسه الاتحاد الأوربي، على وجه الخصوص، في شرق أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويركز تحليله على بنية النظام السياسي الأوربي والهوية الثقافية التي تتميز بها أوربا.[74] ويفترض هذا الاتجاه أن توحيد القرارات والثقافات السياسية الأوربية سيأخذ من الأوربيين حيزاً زمنياً طويلاً؛ فالصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي وما نجم عنه من برودة في المناخ السياسي كانا قد أعطيا عملية التكامل الأوربية زخماً قوياً، وسرعا خطواتها. وليس ثمة شك في أن عوامل التباطؤ قد اختفت بنهاية الصراع بين المعسكرين: الشرقي والغربي، وأن العملية السياسية قد أخذت تسير بخطوات معتادة، وبأسرع من تلك التي تسير بها عمليات التكامل في أنحاء العالم الأخرى، ولاسيما أن على الأوربيين أن يعوضوا عن الزمن الذي ضاع عليهم في السابق. ففي حقبة تباطؤ القرارات كان لدى الأوربيين متسع كبير من الوقت للتفكير في الهوية المشتركة، إلا أن الأمر اختلف الآن؛ ففي

ظل الظروف الجديدة السائدة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين - وهي ظروف تقتضي منهم الإسراع في اتخاذ القرارات - لم يعد لدى الأوربيين حيز زمني طويل. وعلى صعيد آخر، تتجاهل الدراسات الباحثة في مسائل الهوية الأوربية مشكلات المناطق الهامشية المحيطة بأوربا والتابعة لها، معتقدة أن هذه المشكلات لن تزداد وخامة في الفترة الزمنية التي سيحتاج إليها المركز؛ لحل المسألة المتعلقة بهويته، ولعل طول الفترة الزمنية التي استغرقها إلى الآن الجدل الدائر حول انضمام تركيا إلى حظيرة الاتحاد الأوربي، خير مثال على هذا التصور.

أما بالنسبة إلى دراسة العلاقة بين الأوربيين والولايات المتحدة الأمريكية فلا بد لنا من إمعان النظر ثانية في التطور الذي نجم عن هيمنة أثينا على البحار؛ فما دام الصراع ضد الإمبراطورية الفارسية محتدماً، كانت أثينا تعامل حلفاءها حقاً معاملة الضعفاء، إلا أن هذا لم يعفِها من أن تعترف لهم بأنهم حلفاء متساوون في الحقوق. بيد أن الأمر اختلف بنحو جوهري بعد أن زال الخطر الشرقي، وصار الحلفاء يتمتعون بمنافع السلام وقبلت أثينا منهم أن يسددوا التزاماتهم على شكل مدفوعات نقدية. ومن الآن فصاعداً تحول هؤلاء الحلفاء من شركاء يتساوون وأثينا في الحقوق إلى تابعين، تفرض عليهم أثينا سلطانها، وتملي عليهم إرادتها وهم صاغرون. وكان انتهاج أثينا سياسة فرق تسد في تعاملها وهؤلاء الحلفاء، قد عزز هذه التبعية وزاد سرعة تفاقمها. ومن هنا، نجد أن أوربا إذا أرادت أن تفلت من هذا المصير، فلا بد لها من أن توحد نفسها سياسياً أيضاً وأن تخلق لنفسها كياناً سياسياً موحداً، لا يسمح للأطراف الخارجيين بأن يتدخلوا في القرارات الأساسية الخاصة بها؛ أي لا يسمح بتدخل من هذا القبيل ولو لأقرب الحلفاء.

وإذا كانت الظروف الخارجية هي التي تملي على الأوربيين ضرورة خلق الكيان السياسي الموحد، فلا مراء في أن على التطور الداخلي أن يستجيب لهذا العامل القسري، إلا أن السؤال عن كون هذه الاستجابة أمراً ممكناً أو غير ممكن، ليس موقوفاً على الدول الأوربية التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي في السنوات الأخيرة، بل على بريطانيا العظمى، وعن كونها تريد أن تظل قوة ثانوية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، أو قوة ذات مكانة

قيادية في الاتحاد الأوربي. إن القرار في شأن هذه المسألة هو الأمر الذي سيحدد طبيعة العملية التنظيمية الواجب انتهاجها في التكامل الأوربي. فإذا لم يُحَقَّق المحور المطلوب؛ أعني محور باريس-لندن-برلين، فلا بد - عندئذٍ - من أن تظهر في القارة الأوربية قوة أخرى، تصلح لتوسيع محور باريس-برلين الثنائي إلى محور ثلاثي، وليس ثمة شك في أن تطوراً من هذا القبيل سيجعل من لندن قوة هامشية مجاورة لأوربا الموحدة. وكيفما اتفق، فالأمر المؤكد هو أن نجاح أوربا في التوفر على القدرة الضرورية للتحرك خارجياً، سيقودها إلى بنية أكثر هرمية عند اتخاذ القرارات؛ أي سيقودها إلى اتخاذ القرارات بأسلوب ما كان ممكناً ولا ضرورياً بالنسبة إلى القرارات التي اتخذتها بخصوص سياستها الزراعية المشتركة. فمن دون بنية هرمية أكثر فاعلية بين دول الاتحاد الأوربي لن يكون بإمكان الأوربيين اتخاذ القرارات الضرورية للتحرك خارجياً. وهذا هو - في الوقت ذاته - السبب الذي يفسر وقوف الكثير من الدول الصغيرة والمتوسطة ضد ضرورة الاتفاق على سياسة مشتركة في المسائل الخارجية والموضوعات المتعلقة بالأمن الأوربي، إلا أن على هذه الدول أن تدرك أن موقفها الرافض لا يمنحها قدرة كبرى على التحرك بحسب هواها، بل هو يعزز تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الأوربية. والأمر البيِّن هو أن واشنطن ترقص بكل فرح وسرور على نغمات الدول الصغيرة والمتوسطة في أوربا. وعلى صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة بأمس الحاجة إلى المساندة الأوربية لمواجهة الوضع العالمي الشديد التأزم. ومن هنا، فإن هناك فرصة ثمينة لوقفها عن مواصلة الرهان على ورقة الدول الأوربية الصغيرة والمتوسطة.

بيد أن انتهاج سياسة مشتركة في مسائل الأمن الأوربي والعلاقات الخارجية ليس أمراً تفرضه التحديات الآتية من الإمبراطورية الأمريكية فحسب، بل هو أمر تفرضه أيضاً، ضرورة العمل على توطيد أركان الاستقرار في المناطق الهامشية المحيطة بأوربا؛ فكل المؤشرات توحي أن عملية الجذب الكامنة في اختلال التوازن في المناطق الهامشية - وهي عملية كان الأوربيون قد عاشوها في التسعينيات أول مرة في حروب البلقان - ستتصاعد وتزداد فاعلية، وأن اختلال التوازن لن يبقى محصوراً في منطقة محدودة شبيهة بالبلقان، بل سيتسع ليشمل مناطق واسعة، قد تمتد من روسيا البيضاء وأوكرانيا حتى المغرب، مروراً

بالقوقاز والشرقين: الأدنى والأوسط وشمال أفريقيا. ولأن انهيار الحكم في دول هذه القوس الجغرافية، غالباً ما يؤدي إلى حروب أهلية وصراعات اجتماعية وانهيارات اقتصادية داخلية تترك في أوربا آثاراً أقوى من الآثار التي تتركها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا يتعين على الأوربيين أن يتخذوا التدابير اللازمة لئلا تحدد الولايات المتحدة وحدها السياسة الغربية في هذه الأقاليم. والأمر الأكثر صواباً هو أن يتكفل الأوربيون في المقام الأول، بتحديد السياسة المناسبة لكيفية التعامل بينهم وبين "فنائهم الخلفي"، وأن تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بلعب الدور الثانوي في هذه الأقاليم. بيد أن هذه الأمنية لا يمكن تحقيقها بالنسبة إلى الشرقين: الأدنى والأوسط على وجه الخصوص. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمزجتها سريعة التغير؛ ومن ثم فإن على الأوربيين أن تكون لديهم المناهج المناسبة، والقدرات الضرورية لتبني الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة وممارسته حتى هذا الحين.

إن أوربا قارة من دون حدود واضحة المعالم؛ فهذه الحدود بينة جغرافياً في الشمال والغرب فقط؛ ومن ثم فلا توجد - بقدر تعلق الأمر بجنوب القارة وشرقها - فكرة واضحة في شأن الحدود الجغرافية لأوربا الموحدة سياسياً واقتصادياً. قد يكون البحر الأبيض المتوسط حداً طبيعياً لامتداد القارة باتجاه الجنوب، إلا أن الأمر الواضح أيضاً هو أن هذا البحر قد كان في السابق همزة وصل، وليس حداً فاصلاً في أغلب الأحيان، فبالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية - على سبيل المثال - كان هذا البحر المركز وليس الحد الفاصل، ولم تُغيَّر هذه الحال، إلا بعد الفتوح العربية في القرنين: الثامن والتاسع بعد الميلاد.[75] وإذا كانت الجمهوريتان الإيطاليتان البحريتان: البندقية وجنوا قد حولتا البحر الأبيض المتوسط إلى مركز لعلاقاتهما التجارية؛ فإن الأمر البين أيضاً هو أن الإمبراطورية العثمانية قد هيمنت في أوج ازدهارها على الطرف الشرقي من هذا البحر. ومن هنا، فإن هناك أكثر من سبب يحتم على الأوربيين أن يروا في هذا البحر الحد الفاصل لمدى اتساع رقعة التكامل السياسي الأوربي، إلا أن هذه الحقيقة لا تعفيهم من التزام توطيد أركان الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي على الساحل المقابل لأوربا؛ فوجود نظام مستتب في بلدان الشمال الأفريقي يعكس مصلحة حيوية بالنسبة إلى أوربا.

إن ما قلناه في شأن حدود أوربا الجنوبية، ينطبق، بنحو أوْلَى، على حدودها الشرقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بول فاليري Paul Valéry كان قد رأى في أوربا نتوءاً جبلياً متصلاً بجبال آسيا.[76] ويشهد واقع الحال على أن الأوربيين كانوا، في مجمل تاريخهم، شديدي القلق حيال التطورات التي تعصف بالشرق؛ فقد كان هذا الشرق وسهوبه المنطلق الذي انطلق منه غزاة أوربا في حقب التاريخ المختلفة. وعلى صعيد آخر، كان هذا الغزو قد بدأ، في عصور التاريخ المنفرطة، بحركة انسياح الشعوب في ربوع العالم، وانتهى بظهور الإمبراطورية الروسية التي زعزع تأسيسها معالم الحدود الشرقية لأوربا بنحو ملموس؛ فبصورة مشابهة للغزوات القادمة من سهوب آسيا، كانت هناك محاولات أوربية ترمي إلى توسيع نطاق النفوذ الأوربي ونمط الثقافة الغربية في الشرق. وكان تأسيس الإمبراطورية الروسية عاملاً عظيم الأهمية في هذا الشأن. وهكذا، ومنذ هذا الحين، صارت مسألة الحدود الجغرافية لشرق أوربا ترتبط بماهية روسيا: أهي قوة أوربية أم هي قوة آسيوية؟ فما تحدثنا عنه سابقاً بخصوص الوجه الثنائي لروسيا القيصرية كان تعبيراً مجازياً عن حقيقة مفادها أن روسيا نفسها كانت مترجحة بين هذين الخيارين، فبينما أكد جغرافيو العصور القديمة أن نهر الدون Don، هو الحدود الشرقية لأوربا، رأى جغرافيو القرن الثامن عشر – ردَّ فعل منهم على إصلاحات بطرس الكبير – أن هذه الحدود تمتد حتى جبال الأورال.[77] وإذا عكست هذه المسألة في السابق مشكلة ثقافية في المقام الأول، فإنها أمست – بتعاظم التكامل الأوربي – مشكلة ذات طابع سياسي، فحواها: هل ينبغي أن يكون الاتحاد الأوربي الجار الملاصق لروسيا أو لا بد من أن تفصل بينهما، حالياً على أدنى تقدير، روسيا البيضاء وأوكرانيا، من حيث هما مصدات تمتص ما قد يحدث بين القوتين من احتكاكات وتوترات؟

إن الحدود في الجنوب الشرقي هي، طبعاً، الأمر الأكثر تعقيداً؛ فهنا تلتقي القارات الثلاث؛ أعني أوربا وآسيا وأفريقيا. وبالمعنى العام، تشتمل نقطة التلاقي هذه على جنوب البلقان وآسيا الصغرى والشرق الأدنى؛ فهذه المنطقة شكلت في عقود الزمن الأخيرة إقليماً يعج بالأزمات والتوترات؛ أي شكلت إقليماً يتسم بوضع يختلف اختلافاً تاماً عن أوربا التي أمست تنعم بالسلام منذ عام 1949. ولذا، لا بد لأوربا من استثمار جهود

عظيمة لتعزيز الاستقرار في هذه المنطقة التي لم تشكل - منذ عصور التاريخ الأولى - مهداً لنشأة إمبراطوريات كبيرة فحسب، بل كانت أيضاً، بؤرة للتصادم بين الغرب والشرق، ومصدراً لحروب كانت توسم - بحسب الموقف الأيديولوجي - تارة بالاستبداد وأخرى بالتحرير؛ فالدولتان: البيزنطية والعثمانية جسدتا في هذه المنطقة من العالم، إمبراطوريتين عظيمتين يستقطب مركز كل واحدة منهما عالماً خاصاً به. وفي أوج عزهما، ناصبت هاتان الإمبراطوريتان أوربا الغربية العداء الشديد. وفي القرن التاسع عشر، عندما بدأت الإمبراطورية العثمانية تعاني سكرات الموت، حاولت الدول الأوربية، بقوة تحالفاتها المتغيرة، توطيد أركان الاستقرار في هذه الإمبراطورية أملاً في الحيلولة دون انتقال التطورات المهلكة إلى داخل المنطقة الأوربية. ومعنى هذا كله هو أن الجنوب الشرقي قد لعب، على مر الزمن، دوراً متميزاً في التاريخ الأوربي.

فأوربا، بالمعنيين: الجغرافي والسياسي إذاً، قارة لا توجد لها حدود واضحة المعالم؛ ففي الشرق والجنوب الشرقي على وجه الخصوص، توجد لدى أوربا تخوم تتصف بكل صفات الإمبراطورية الواسعة الأبعاد، بيد أن التاريخ الأوربي صاغه تطور الأقاليم المختلفة إلى دول قومية. وكانت الصيغة السياسية لنشأة هذه الدول تقوم على مبدأ مفاده: أن حدود الدولة القومية لا تُحدَّد من خلال المعطيات الاقتصادية فحسب، بل هي تُحدَّد من خلال المعطيات اللغوية والثقافية أيضاً. وكانت هذه الصيغة السياسية لنشأة الدول قد ضمنت تحقيق تجانس بين كل شعب من شعوب هذه الدول؛ أي منح هذه الدول قدرة كبيرة على التحرك على المسرح السياسي الأوربي؛ ولذلك، فلا عجب أن تفرض هذه الدول إرادتها في كل صراع كان يحتدم بينها وبين الإمبراطوريات المهيمنة في وسط أوربا وشرقها.

وعلى صعيد آخر، كان هذا المبدأ السياسي لنشأة الدول قد أدى إلى تكون طاقات داخلية مفعمة بالحيوية والنشاط، وكانت هذه الحيوية قد حاولت أن تنفس عن ذاتها على هيئة صراعات حدودية في كثير من الحالات، ولاسيما أن الدول القومية ما كانت تشعر بالرضا عن ترسيم حدودها. وهكذا سعت هذه الدول لتوسيع رقعتها الجغرافية على حساب جيرانها. أضف إلى هذا أن نموذج الدولة القومية الذي طُوِّر في الغرب على مدى

قرون كثيرة، ما كان يصلح للتطبيق في الشرق دائماً وأبداً؛ فاستراتيجية تأسيس الدول كانت قد أفرزت سياسة تقوم على التمييز وتهجير الأقليات [العرقية أو الدينية]. ومع أن الأمر البين هو أن سياسة التكامل المنتهجة في أوربا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت تأخذ بمتطلبات نموذج الدولة القومية، فإنها استكملت هذه السياسة بسياسة أخرى تعمل على خلخلة الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية البينية. وكان المرء قد رأى في خلخلة الهويات السياسية والثقافية أفضل نهج لإنهاء الصراعات الأوربية. وفي ثمانينيات القرن العشرين؛ أي حينما تم وضع الخطط الضرورية لاستكمال متطلبات التكامل الأوربي، كان قد بدأ تطور دفع الدول المنضوية تحت راية الاتحاد الأوربي إلى أن ترى في حدود الاتحاد حدودها المشتركة مقابل العالم الخارجي، وغني عن البيان أن هذا النموذج الأخير هو الأمر الذي أفرز الجدل الدائر حالياً حول الهوية الأوربية. ومجمل القول هو أن الحدود الأوربية الخارجية قد شهدت تحولات ملموسة وبينة للعيان؛ فهذه الحدود تحولت إلى حدود استبعدت الكثيرين، وحفزت - من ثم - الكثير من الدول على التطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وهكذا صار الاتحاد في توسع مستمر؛ وعليه، فإن سياسة توحيد الحدود الخارجية لم تُثبِت معالم الاتحاد الأوربي بنحو نهائي، بل سببت توسيع رقعة الاتحاد من دون انقطاع، وهذا أمر يتسم بالتناقض من دون ريب.

ويكمن الخيار لمواجهة هذه التطورات في نموذج النظام الإمبراطوري، هذا النموذج الذي يقوم على تنوع أصناف الحدود داخل الإمبراطورية. إن هذا التنوع - كما هو معروف - هو الأمر الذي يجعل الأنظمة الإمبراطورية تتوفر على حدود رخوة، تقل علاقتها بالمركز الإمبراطوري كلما كانت أكثر بعداً عنه. ومن المستحسن أن نشير هنا إلى أن تحقق هذا التنوع في أصناف الحدود سيخلق تخوماً، تقوم مقام الحدود الخارجية. وهكذا، فإن أوربا إذا لم تكن تريد أن تحمل نفسها ما لا طاقة لها بتحمله، فلا بد لها من أن تتبنى هذا النموذج الإمبراطوري عند ترسيم حدودها. إن تبني هذا النظام - من حيث المبدأ - خيار لا بديل منه، ولاسيما حين نأخذ في الحسبان أن حدود الاتحاد الأوربي الخارجية تختلف اختلافاً بيناً عن حدود منطقة اليورو، وعن الحدود التي رسمتها المعاهدة التي جعلت تأشيرة الدخول التي تصدرها إحدى الدول الموقعة على المعاهدة، تصلح للتنقل في كل

الدول الأعضاء. إن الواجب يحتم مواصلة العمل على تطوير هذا النموذج بنحو يجعل الحدود الخارجية لأوربا مستقرة ومرنة في آن واحد. وغني عن البيان أن هذا التصور يتضمن أيضاً ضرورة ممارسة النفوذ في المناطق الهامشية، وفق الشروط المتعارف عليها في الأنظمة الإمبراطورية في المقام الأول، وليس بحسب العرف السائد بين الدول ذات السيادة. وبهذا المعنى، فإن مستقبل أوربا لن يكون مضموناً ما لم تستعن بنموذج النظام الإمبراطوري.

الهوامش

الفصل الأول

1. راجع في شأن الملابسات التي سبقت اندلاع الحرب على العراق:
Aust (Hg.), *Irak*, S. 93 ff.; Tilgner, *Der inszenierte Krieg*, S. 17 ff.; Kubbig, *Brandherd Irak*, S. 9-20; Wolfgang Sofsky, *Operation Freiheit*, S. 66-74; Münkler, *Der Neue Golfkrieg*, S. 19-28.

2. راجع في شأن الملابسات التي سبقت انضمام بعض دول أوربا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي ونيات الأطراف ذوي العلاقة: Asmus, *Opening NATO´s Door*.

3. Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 314. ويعثر المرء على تصورات مشابهة لدى:
Czempiel, "Pax Americana oder Imperium Americanum?
وتشير كل الدلائل إلى أن هذا المصطلح كان قد ورد أول مرة في:
Kagan, The Benevolent Empire.

4. يؤكد بعض الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية صارت على شبه كبير بالإمبراطورية الرومانية. ويتصدر قائمة هؤلاء الباحثين: Bender, *Weltmacht Amerika*، علماً أن بعضهم قد درج منذ منتصف القرن التاسع عشر على استخدام مصطلح روما الجديدة New Rome عند الحديث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية. راجع في هذا الشأن:
Gollwitzer, *Geschchte des weltpolitischen Denkens*, Bd. 1. S. 489 ff..
وأخذت المقارنة بين فاعلية صيغ التسلط التي اتصفت بها الهيمنة التي مارستها الإمبراطورية البريطانية، حيزاً كبيراً في مؤلف: Mann, *Die ohnmächtige Supermacht* ويرى بعض الناس أن ما حل بالاتحاد السوفيتي هو المصير الذي ينتظر الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. راجع في هذا الشأن: Todd, *Weltmacht USA*. وهناك مَنْ يوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، والإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية ثانياً، آخذاً مختلف الجوانب والمناحي في الحسبان. راجع في هذا الشأن: Ferguson, *Das verleugnete Imperium*, S. 24 ff. S. 36 ff.

5. Wood, *The Creation*, S. 48 ff.; Richard, *The Founders and the Classics*. ولم يتبجح المرء بمواصلة السير على هدى التراث الجمهوري الذي خلفته روما فحسب، بل كان أيضاً، يتتبع منذ البداية بنظرة نقدية ارتقاء روما من جمهورية إلى إمبراطورية. وعلى صعيد آخر كانت هناك محاولات لوصم الإمبراطورية البريطانية بأنها عانت انهيار التقاليد وتدهور الأعراف، اللذين عانتهما روما عند تحولها إلى النظام الإمبراطوري. من هنا، فقد رأى المرء أن حرب الاستقلال الأمريكية من الهيمنة البريطانية كانت وسيلة ناجعة لإنقاذ الجمهورية [الأمريكية] من سلوكيات الهيمنة الإمبراطورية. راجع في هذا الشأن: Bailyn, *The Ideological Origins*, S. 131 ff. وكذلك: Wood, *The Creation*, S. 35 f.

6. تعرض لهذا الموضوع بإسهاب:

Daschitschew, *Moskaus Griff nach der Weltmacht*, S. 41 ff. Und S. 511 ff.

7. راجع في شأن الموازنة بين الإمبراطوريتين العالميتين البريطانية والمغولية: Göckenjan, "Weltherrschaft oder Desintegration".، وراجع في شأن توسع الإمبراطورية المغولية جغرافياً: Weiters,"Wgeschichte der Mongolen", S. 45 f.

8. للاطلاع على المزيد في شأن أهمية الإمبراطورية الإخمينية [أي الإمبراطورية الفارسية التي قوض أركانها الإسكندر الأكبر، المترجم] والإمبراطورية الهلينية التي حلت محلها، من حيث هي إمبراطورية مرحلية وحدت مناطق البحر الأبيض المتوسط. Breuer, *Imperien*, S. 122-158.، وراجع في شأن دور البرتغال الريادي في تأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية:

Reinhard, *Kleine Geschchte des Kapitalismus*, S. 25 ff.; Abernethy, *Dynamics of Global Dominance*, S. 45 ff.

9. .Mommsen, *Imperialismustheorien*.

10. بحسب ما يتبين لي فإن الصورة المجازية التي تقارن الهيمنة الإمبراطورية بالشمس والأفلاك التي تدور في فلكها لا تصور الهيمنة العسكرية، بل هي توضح عظمة القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها الإمبراطوريات. فقد قال المصرفي ناتان روتشيلد في مجلس العموم البريطاني في مطلع القرن التاسع عشر: «إن لندن هي عاصمة عالم المال وإنه صار من الضروري أن تتم الصفقات التجارية الكبيرة، بتدخل هذا المركز المهم في النظام المالي، الذي باتت الأمم الأقل غنى تدور في فلكه؛ كما تدور الكواكب الصغيرة في النظام الشمسي، بكل رضا وقناعة؛ لأنه يمن عليها بالازدهار والطعام». وقد استقينا هذه العبارة من:

Gollwitzer, *Geschichte des weltpolitischen Denkens*, Bd. 1, S. 505..

11. .Schuller, *Die Herrschaft der Athener*, S. 54 ff.

12. تحدث هاينرك ترايبل في مؤلفه: Heinrich Triepel, *Die Hegemonie* عن "قابلية الهيمنة على الامتصاص" absorptive Hegemonie.

13. Breuer, *Imperien*, S. 140-147; Welwei, *Das Klassische Athen*, S. 77-139. وراجع في شأن إطلاق مصطلح التسلط الأثيني لوصف تحول أثينا من صاحبة المقام الأول إلى دور المستبد: Triepel, *Die Hegemonie*, S. 343 ff.، والصفحة 377 والصفحات التي تليها للاطلاع على ما طرأ على الاتحاد من تحول فعلي. ويجد المرء عرضاً مسهباً لهيمنة أثينا لدى: Schuller, *Die herrschaft der Athener*, S. 153-165.

14. .Ferguson, *Empire*, S. 246.

15. Maier, "Die Grenzen des Empire".

16. ولكي نحيط علماً بمجمل النقاشات ينبغي لنا أن نشير هنا إلى أن بعض النظريات الشارحة لمغزى الإمبريالية؛ أعني تلك التي تنطلق في تحليلها من المناطق التابعة، يرى أن هذه المناطق قد لعبت دوراً لا يستهان به في عملية تأسيس الإمبراطوريات. فبعض الكتاب يعتقد «أن الأزمات التي عصفت بدول العالم الثالث كانت، في الأحوال العامة، هي العامل الذي دفع الدول العظمى إلى انتهاج السياسات الاستعمارية». انظر: Mommsen, *Imperialismustheorien*, S. 80-90, hier S. 81.

17. راجع في شأن دورات ارتقاء القوى العظمى وتدهورها: Modelski, *Long Cycles in World Politics*, S. 7-38.

18. Doyle, *Empires*, S. 306 ff., 319 ff. وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف يميل هنا إلى أخذ الإمبرياليتين الفرنسية والألمانية؛ مثالاً ناجحاً على تأسيس الإمبراطوريات.

19. Kann, *Geschichte des Habsburgerreiches*. وراجع في شأن تطلعات شارل: Kohler, *Karl V*; Haider, *Karl V*.

20. ما قلناه في شأن مملكة الدانوب، يكاد ينطبق على الدولة البيزنطية أيضاً؛ فبعدما فقدت الدولة البيزنطية قدرتها على أن تقف في وجه المد الإسلامي، وخسرت مناطق واسعة من أراضيها في الشرق الأوسط، كانت قد أمست مجرد قوة إقليمية فقط. لكنها، مع هذا، ظلت تواصل تأكيد حقها في الهيمنة على مقدرات العالم. راجع في هذا الشأن، كلاً من:
Lilie, *Byzanz*, S. 75-141; Beck, *Das byzantinische Jahrtausend*, S. 78-86.

21. يميز أوسترهامل في مؤلفه: Osterhammel, *Kolonialismus*, S. 17 بين المستعمرات الخاضعة لسلطان الدولة الأجنبية، والمستعمرات المستخدمة قواعد عسكرية؛ فالنوعان ينبغي لنا النظر إليهما على أنهما أساسان مختلفان لنشأة الإمبراطوريات.

22. يبين فرناند بروديل Fernand Braudel في دراسته للتاريخ الاجتماعي بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر أن إيطاليا - البلد الذي كان فيه كل من البندقية وجنوا تتنافسان على أن تكون كل واحدة منهما أهم مركز مصرفي في أوربا - قد فقدت آنذاك أهميتها هذه؛ إذ انتقلت هذه الأهمية بادئ الأمر إلى منطقة الأراضي المنخفضة، وعلى وجه التحديد إلى أنفرس Anvers أولاً، وإلى أمستردام لاحقاً؛ ومن ثم إلى بريطانيا التي أصبحت فيها لندن أهم مركز مصرفي في أوربا قاطبة. ويؤكد بروديل أن خسارة المركز المصرفي كانت قد أفرزت نتائج أعظم بكثير من النتائج التي أفرزتها الحروب الكثيرة التي كان المراد منها بسط الهيمنة على الأراضي الأجنبية.
Braudel, *Sozialgeschichte des 15.-18. Jahrhundert*, Bd. 3, S. 147 ff. Und S. 187ff; vgl. auch Wallerstein, *Das moderne Weltsystem*, S. 97 ff. und S. 245ff.

23. راجع في هذا الشأن:
Nef, *Western Civilization*, S. 84ff.; Parker, *Die militärische Revolution*, S. 107ff., sowie Cipolla, *Segel und Kanonen*, S. 101ff.

24. كان الاتحاد السوفيتي خير مثال على ما نقول، فهو كان قد سبق الولايات المتحدة الأمريكية في غزو الفضاء، وتقدم عليها بمراحل عدة.

25. راجع في شأن الأويكمين Ökumene [كلمة إغريقية معناها الحرفي الجزء المسكون، المترجم]:
Voegelin, *Das Ökumenische Zeitalter*, S. 58-62.
ويكمن الخطأ الذي ارتكبه - ومايزال - كارل شميت Carl Schmitt في أنه يتجاهل أهمية العوامل الثقافية والتكنولوجية فيما صاغ من نظرية في شأن المجال الكبير. أضف إلى هذا، أنه كان، بادئ الأمر، قد انتقد توسيع مبدأ مونرو الأمريكي، الذي كان مقصوراً على القارة الأمريكية أولاً، لكنه راح من ثم يقترح "صيغة ألمانية لمبدأ مونرو". راجع في شأن هذا كله:
Schmitt, "Völkerrechtliche Formen des modernen Imperialismus", sowie ders., "Großraum gegen Universalismus", vgl. Dazu Diner, "Imperialismus".
والأمر الواضح هو أن هذه الأفكار كلها تظل مرتبطة بتصورات المجال الأرضي، وتتجاهل دور ديناميكية تصورات الإمبراطوريات في شأن "العالم"، علماً أن هذه الديناميكية، وإن لم تبدأ بالتوسع الرأسمالي أولاً، قد اكتسبت قوة عظيمة من خلاله.

26. Breuer, *Imperien*, S. 12ff. Und 158ff.

27. Lilie, *Byzanz*, S. 143ff.

28. إن النزاع الوحيد بين بريطانيا وروسيا كان قد نشأ خلال القرن التاسع عشر على امتداد هذا الحد الفاصل: النزاع حول الهيمنة على مضيق البوسفور أولاً. وهو نزاع كان قد سبب اندلاع حرب القرم، والنزاع حول فارس وأفغانستان ثانياً. ولا يغير هذا شيئاً من أن المثقفين الإنجليز، كانوا قد أعربوا عن امتعاضهم من الموقف الروسي، وشككوا في وجود فرصة "للتعايش السلمي"، بين كِلتا الإمبراطوريتين. راجع في هذا الشأن:
Gollwitzer, *Geschichte des weltpolitischen Denkens*, Bd. 2, S. 28ff. 71f.

29. قبل فترة وجيزة كان المؤرخ البريطاني نيل فرجيسون Niall Ferguson قد ناقش في مؤلفه المعنون **رثاء الحرب** *The Pity of War*، احتمال كون السياسة البريطانية قد أخطأت في مطلع القرن العشرين أوْ لا، حين اعتقدت أن متطلبات المحافظة على سلامة إمبراطوريتها تحتم عليها المشاركة في الحرب العالمية الأولى؛ لأن هذه هي السبيل الصائبة؛ للحيلولة دون قيام إمبراطورية قارية تقودها ألمانيا. لقد عملت السياسة البريطانية ووزير الخارجية أدوارد جراي Edward Grey - في الواقع تحديداً - انطلاقاً من منطق "عالمها" الإمبراطوري. ويشير فرجيسون إلى أنه ما كان من المستبعد أن يخدم "تغيير عالمي" معين، مصلحة الإمبراطورية في الأمد الطويل. بيد أن حقائق الأمور تبين أننا هنا إزاء تخمين ضعيف الأساس.

30. وربما أُريد من الإشارة إلى سمة الاختلاف العرقي - أو بالأحرى القومي - في الإمبراطوريات، الإيماء فقط إلى الاختلافات التي تميز الإمبراطوريات من الدول القومية، التي تميل إلى أن يكون فيها تطابق بين حدودها السياسية وهويتها القومية. انظر:
Münkler, *Reich, Nation, Europa*, S. 61ff.

31. Osterhammel, "China", S. 122.

32. Thukydides, *Peloponnesischen Krieges*, V, 84-116, S. 450-546.

33. يجد المرء شرحاً دقيقاً لحوار سكان جزيرة ميليوس مع أثينا لدى:
Volkmann-Schluck, *Politische Philosophie*, S. 39-58.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن دي روميلي de Romilly، كان قد أكد في مؤلفه المعنون **توكيدِدز** *Thucydides* أن الصراع لم يكن الحصيلة النهائية لعجز سكان ميليوس، عن تفهم الظروف التي أحاطت بإمبراطورية أثينا، بل كان يعود إلى سياسة الهيمنة الإمبريالية التي انتهجتها أثينا آنذاك.

34. إن تقرير احتمال كون هذا التفسير أو ذاك، هو الأمر الذي قصده توكيديدز فعلاً له علاقة أيضاً، بالذاكرة الجماعية المسيطرة على المجتمع المعني؛ فالمؤلفات الألمانية تحفظ في ذاكرتها مشهد الانهيار التام والدمار الكلي اللذين يخلفهما عادة الإفراط في التوسع، اعتماداً على سياسة القوة.

35. Thukydides, *Peloponnesischer Krieg*, I, 144, 1, sowie II, 65, 7.

36. Fullbright, *Die Arroganz der Macht*.

37. انظر:
Jürgen Habermas, "Was bedeutet der Denkmalsturz?", sowie ders., "Wege aus der Weltunordnung".

38. Habermas, "Wege aus der Weltunordnung", S. 34.

39. راجع في هذا الشأن، على سبيل المثال لا الحصر: Heinrichs, *Die gekränkte Supermacht*.

الفصل الثاني

1. يعثر القارئ على عرض جيد جداً للنقاشات التي دارت آنذاك في بريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا، في مؤلف:
Gollwitzer, Geschchte des weltpolitischen Denkens, Bd. 2.
وبشيء من الاقتضاب تم عرض نظريات الإمبريالية، التي تتخذ موقفاً نقدياً في النقاشات الدائرة في شأن الإمبريالية، في مؤلف:
Mommsen, *Imperialismustheorien*; Schröder, *Sozialistische Imperialismusdeutung; zur Begriffsgeschichte des Imperialismus* vgl. Koeber, *Imperialism*.

2. إن التشابه بين وجهة النظر هذه ودعاوى الشركات العملاقة بأن مصيرها يرتبط بمدى قدرتها على ممارسة دور اللاعب الدولي أمر يدعو إلى الدهشة فعلاً.

3. لقد دلَّ بعض الناس على وجود هذا الفزع، من خلال الاستشهاد بالأجواء التي سادت في ألمانيا على وجه الخصوص. راجع في هذا الشأن:
Ullrich, *Die nervöse Großmacht*, sowie Radkau, *Das Zeitalter der Nervosität.*
وغني عن البيان أن هذا الفزع لم يُقْصَر على ألمانيا فحسب، فالمرء يلمسه في فرنسا وبريطانيا العظمى أيضاً، فهذه الدول كانت تعاني شبح ألمانيا. راجع في هذا الشأن:
Gollwitzer, *Geschichte des weltpolitischen Denkens*, Bd. 2, S. 71f.

4. .Doyle, *Empires*, S. 44 ff.

5. راجع في شأن التوسع الإمبراطوري الأمريكي، في نهاية القرن التاسع عشر:
Wehler, *Der Aufstieg des amerikanischen Imperialismus*; Boot, *The Savage Wars of Peace.*
علماً أن المصدر الأخير يبحث في الحروب المرتبطة بهذا التوسع. وفي الصفحات 99–128 تناول المؤلف بإسهاب الحرب في الفلبين.

6. عند الحديث عن النظرية الماركسية في الإمبريالية لا بد من الإشارة إلى رودولف هيلفردينج Rudolf Hilferding، وروزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg، وكارل كاوتسكي Karl Kautsky، وفلاديمير إليتش لينين Wladimir Iljitsch Lenin مادام هؤلاء كانوا أهم ممثلي هذه النظرية. وعموماً يمكن أن نقول: إن المسألة التي احتدم حولها الجدل؛ أعني مسألة احتمال كون سبب التوسع الإمبريالي يعود إلى قصور الاستهلاك، أو إلى الإفراط في تراكم رأس المال، ليست ذات بال بالنسبة إلى ما نحن في صدد الحديث عنه. بيد أن فيرنر سومبارت في مؤلفه (1915) *Händler und Helden* Werner Sombart, الذي تناول فيه مسألة الحروب، كان قد عرض وجهة نظر إيجابية بالنسبة إلى موقف العقليات البالية، من روح التحولات الجديدة. ولم تكن هذه الدراسة «زلة لسانية تطرفت في الإعراب عن المشاعر الوطنية»، في خضم الحروب المحتدمة، بل كانت الحصيلة التي توصل إليها من نظريته في شأن الرأسمالية، التي خلاصتها: أن الرأسمالية تميل إلى "الترهل"، وأن ثمة تراجعاً في إنجازاتها وديناميكيتها، بنحو متزايد. من هنا، فإن مستقبل الرأسمالية موقوف على مدى تطعيمها بآراء ووجهات نظر غريبة عن جوهرها. بيد أن جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter كان قد أعرب في مؤلفه "Zur Soziologie der Imperialismen", S. 283 f.، عن منظور مختلف تماماً. فقد كان قد قال في شأن العلاقة بين الإمبريالية والرأسمالية: «الإمبريالية هي عودة المرء إلى صفات الأسلاف، التي ابتعدت عنها الأنسال السابقة ... أي العودة إلى ما عرفه السلف من هيكل اجتماعي، ومن طبائع شعورية فردية – نفسية. وبما أن ضرورات الحياة التي خلقت الإمبريالية قد صارت في ذمة التاريخ، بنحو لا رجعة فيه؛ لذا فإن الإمبريالية ستختفي شيئاً فشيئاً عن الوجود. ولن يغير من هذا شيئاً، أن التطورات الحربية وما سوى ذلك من تحولات غير إمبريالية قد تميل إلى بعث الحياة في الإمبريالية فترة محدودة من الزمن».

7. «إن الإمبريالية العدوانية التي تكلف دافعي الضرائب الكثير من الأموال، والتي لا تكاد تحقق للتجار وأصحاب المشروعات الاقتصادية أي ربح يذكر، والتي تنطوي – بالنسبة إلى المواطنين – على مخاطر

لا يمكن التنبؤ بها، تشكل ينبوعاً يدر الربح الوفير، على المستثمر الذي لا يعثر في السوق الداخلية، على مجالات استثمارية مربحة؛ من هنا، لا غرو أن يطالب هذا المستثمر الحكومة بضرورة مساعدته، في الحصول على مجالات استثمارية مربحة ومضمونة، في مناطق ما وراء البحار». Hobson, *Der Imperialismus*, S. 74.

8. إن وزير المالية سيرجي فيت Sergei Witt – بدءاً من عام 1892 – هو، على وجه الخصوص، الذي حاول إجراء هذا التحول؛ فقد كان قد توصل إلى نتيجة مفادها: أن الإمبراطورية الروسية ستتحول إلى مستعمرة معرضة للنهب والاستغلال، لو لم تنجح في التحول صوب سياسة إمبريالية اقتصادية الطابع. وبحسب توقعات فيت، فإن شرق آسيا خير مجال لانتهاج هذه السياسة. راجع في هذا الشأن: Geyer, *Der russische Imperialismus*, S. 144f.

9. تناول أرون هذه المسألة مسهباً، وبأسلوب باهر، انظر:

Aron, *"Der permanente Krieg"*، und zwar im Kapitel "Lenin und seine Deutung des Imperialismus", S.89-115.

10. راجع في شأن التغير الذي طرأ على التحالفات الروسية في حدود عام 1880:
Geyer, *Der russische Imperialismus*, S. 131 ff.

11. راجع في شأن استغلال المزارعين؛ تلبية لمتطلبات تأسيس الإمبراطورية:
Hosking, *Russland*, S. 228-254.

12. هاجر بين عامي 1887 و1913، أو بالأحرى تم تهجير 5.4 ملايين مواطن إلى سيبريا. راجع في هذا الشأن: Reinhard, *Kleine Geschichte des Kolonialismus*, S. 164 f.

13. Geyer, *Der russiche Imperialismus*, S. 101.

14. Hosking, *Russland*, S. 69.

15. بيد أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أننا ننكر أن ارتقاء بعض الأسر التجارية، كان على صلة وثيقة بالتوسع الجغرافي الذي أحرزته الإمبراطورية الروسية، ولعل آل ستراجانوف Straganoff خير مثال على ما نقوله، فهذه الأسرة لعبت دوراً جوهرياً في إدارة التوسع في سيبريا وتعزيزه. راجع في هذا الشأن:
Hosking, *Russland*, S. 44, sowie Reinhard, *Geschichte des Kolonialismus*, S. 161 f.

16. كذلك الحال بالنسبة إلى الانهيارات الدورية التي عصفت بالإمبراطورية الصينية، في حقب زمنية مختلفة؛ فهذه الانهيارات أيضاً، كانت تبدأ – عادة – في المناطق التابعة أولاً. راجع في هذا الشأن:
Schmidt-Glintzer, *China*, S. 64 ff., 113 ff., 193 ff.

17. Vgl. Lehmann, "Das Ende der römischen Herrschaft".

18. راجع في شأن تنظيم هذه الفرق، وأساليب انتقاء أفرادها من أولاد النصارى، مجندين في خدمة أغراض السلطان: Mautuz, *Das Osmanische Reich*, S. 98 ff.
وراجع في شأن انحطاط نفوذ الفرق الإنكشارية مؤشراً يشير إلى الضعف الذي حل بالإمبراطورية العثمانية: Jorga, *Geschichte des Osmanischen Reichs*, Bd. 3, S. 220.
ويعثر القارئ على دراسة مقتضبة حول هذا الموضوع، في:
Ursinus, "Byzanz, Osmanisches Reich, türkischer Nationalstaat", S. 155 f.

19. انظر:
Vgl. Pieper, "Das Ende des Spanischen Kolonialreiches", sowie Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 107 ff.

20. راجع في هذا الشأن الفصل الرابع من هذا الكتاب، فسوف نتحدث فيه عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

21. Schell, *Die Politik des Friedens*, S. 45.

22. Vgl. Robinson, *Africa and the Victorians*.

23. Vgl. Schell, *Die Politik des Friedens*, S. 44-48.

24. إن الاختلافات بين ردود الأفعال البريطانية والأمريكية على حالة الاضطراب السائدة في المناطق التابعة تعود - في المقام الأول - إلى خصوصية التقاليد السياسية، لا إلى اختلافات مبدئية أخلاقية: فبالنسبة إلى البريطانيين كانت حيازة المحميات والمستعمرات، أمراً ينسجم والسياسة التي انتهجوها آنذاك، أما الأمريكيون، فإنهم لم يفضلوا حيازة المحميات والمستعمرات؛ لأنهم كانوا - في عقلهم الباطن - قد جعلوا من حرب التحرير من الاستعمار البريطاني، الحدث الأسطوري الذي تولدت عنه الولايات المتحدة أمةً مستقلة. لكن هذا لا يمنعنا من القول: إن تصرف الولايات المتحدة حيال بنما والفلبين كان يعني - عملياً - حيازة للمحميات. راجع في شأن المراحل المختلفة التي مرت بها العولمة؛ بوصف ذلك تخطياً للمكان والزمان: Menzel, "Die Globalisierung".

25. ينبغي للمرء - في الواقع - أن ينظر إلى هذا التحول، من حيث هو دليل يشير إلى أن الدول الرأسمالية قطعت شوطاً معيناً من مسيرتها، وليس دليلاً يفصح عن أنها تخطت مرحلة معينة.

26. انظر:
Vgl. Robinson, "Non-European Foundations", sowie Fieldhouse, *Economics and Empire*.

27. يعثر القارئ على تقويم نقدي لصحوة النظريات الدارسة لظاهرة الإمبريالية والدراسات التاريخية التي ظهرت في ألمانيا، على خلفية هذه الصحوة، في: Geiss, "Kontinuitäten des Imperialismus".

28. فالنظرية البونابرتية، التي صاغها ماركس، كانت بمنزلة القدوة التي حاول الكثير من المؤلفين الاستناد إليها في تحليلهم للفاشية الإيطالية والنازية الألمانية. راجع: Jaschke, *Soziale Basis*.

29. Marx, "Der achtzehnte Brumaire, S. 196.

30. Ebd., S. 148.

31. Marx, "Erste Adresse des Generalrats", S. 3.

32. راجع في شأن مصطلح المركز الأدبي ومنهجه: Kluth; *Sozialprestige*.

33. إن نموذج رؤوس الأموال المتعددة الأنواع الذي صاغه بيير بورديو Pierre Bourdieu – على وجه الخصوص – لم يكن معاصراً ذلك الزمن؛ ومن ثم فإن النظريات الدارسة للإمبريالية – من وجهة نظر سياسية في القرن التاسع عشر – لم تتطرق إليه، بنحو صريح. أما من حيث المضمون، فإن الأمر الذي لا شك فيه، هو أن المرء يعثر في هذه النظريات، على فحوى هذا النموذج، وتبقى هذه الحقيقة قائمة بالرغم من عدم ذكر هذا النموذج بـ "الاسم" في هذه النظريات.

34. Vgl. Koebner, *Imperialism*, S. 1-26.

35. Vgl. Münkler, "Das Reich als politische Macht".

36. راجع في شأن أهمية المكانة المرموقة والمركز الأدبي المهيب في السياسة الدولية:
Gilpin, *War and Change*, S. 30 ff.

37. راجع في هذا الشأن "ارتقاء الإمبراطوريات وتدهورها دورياً، وأهمية الإصلاحات التي قام بها أوغسطس" في الفصل الثالث.

38. Mommsen, *Imperialismustheorien*, S. 7-11.

39. كان سنايدر في كتابه: Snyder, *Myths of Empire*, S. 21-26 قد درس هياكل الجذب وآليات العقوبات في الأنظمة المتعددة الأقطاب، والأنظمة ذات القطبين؛ وذلك على خلفية أطماع كسب الهيمنة وتأسيس الإمبراطوريات.

40. علماً أنه ليس ذا شأن بالنسبة إلى نتائج "طموحات قوى المرتبة الثانية لنيل المركز المرموق"، كون المرء يرى أن الظروف العامة السائدة في السياسة الدولية تجسد هيمنة قطبين أو هيمنة الكثير من الأقطاب؛ فالضغط الذي تواجهه القوة العظمى؛ أعني رغبتها في أن يعترف حلفاؤها بهيمنتها، يزداد زيادة عظيمة في كِلتا الحالتين؛ أي سواء اتصفت الظروف العامة في السياسة الدولية بوجود قطبين فقط أو بالكثير من الأقطاب. وبحسب وجهة نظر جون ميرشهايمر، يمكن النظر إلى الحالتين على أنهما تجسدان نظاماً يتصف بهيمنة قوة واحدة، وبتعدد الأقطاب في آن واحد. ويؤكد ميرشهايمر، أن هذا النظام من أكثر الأنظمة توتراً وصراعاً. راجع في هذا الشأن:
Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, S. 12 f.

41. يعثر القارئ على وجهة نظر معمقة، وتحليل مدعم بالبراهين لدى:
Verenkotte, *Die Herren der Welt*, S. 82 ff.

42. Vgl. Koebner, *Imperialismus*, S. 135 ff.

43. Mahan, *Der Einfluß der Seemacht*, insbes. S. 21 ff.

44. راجع في شأن الصراعات الأوربية على كسب الهيمنة، والإخفاق الدائم لتبلور قوة مهيمنة بنحو دائم: Dehio, *Gleichgewicht oder Hegemonie*، وراجع في شأن التوازن الأوربي ودور القوة ذات "الرأي الذي يرجح كفة الميزان":
Vagts, "Die Chimäre des Europäischen Gleichgewichts".

45. راجع في شأن مصطلح الحرب الهادفة إلى نشر الهيمنة وتعريفها:
Gilpin, *War and Change*, S. 186-210.

46. بالنسبة إلى إسبانيا يجب التمييز بين الإمبراطورية خارج أوربا، وهي التي امتد أجلها حتى القرن التاسع عشر ومحاولة إسبانيا إنشاء إمبراطورية داخل أوربا، علماً أن هذه المحاولة قد باءت بالإخفاق؛ بسبب الجهود المضادة (والمنسقة إلى حد ما)، التي بذلتها فرنسا والإمبراطورية العثمانية. راجع في هذا الشأن: Dehio, *Gleichgewicht oder Hegemonie*.

47. ولا يجوز الخلط بين هذه الحروب الصغيرة، الضيقة الأبعاد، والصيغة الحديثة التي تنتهجها حرب العصابات. وتبقى هذه الحقيقة قائمة وإن تشابهت الحروب الصغيرة وهذه الصيغة الحديثة في بعض المناحي. ولعل من المستحسن الإشارة هنا إلى أن هذه الحروب قد انتهجت، في بعض الأحيان، أساليب بطش لا ترحم، ولا تحترم قواعد القانون الدولي أبداً. وربما كان القضاء على ثورة قبيلة الهريرو في المستعمرة الألمانية ناميبيا عام 1904، خير مثال على هذه الأساليب. راجع في هذا الشأن: Zimmerer, *Völkermord*.

48. في شأن أهمية الوضع الهامشي بالنسبة إلى ارتقاء روما والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. راجع:
Bender, *Weltmacht Amerika*, S. 170-176.

49. راجع في شأن تطور بريطانيا الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر وتفوقها النسبي في هذا المضمار على منافسيها الأوربيين:
Landes, *Wohlstand und Armut der Nationen*, S. 230 ff. Und insbes. Die Tabelle S. 247.

50. بحسب فرضيات النظريات الدارسة للإمبريالية، كان من المفترض أن تندلع حرب إمبريالية عالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، وكان احتمال اندلاع هذه الحرب يكمن في تدخل بريطانيا عسكرياً في الحرب الأهلية الأمريكية، وبحسب منطوق المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، كان إعلان بريطانيا العظمى الحرب على الاتحاد أكثر من مجرد احتمال. ولم يحدث – كما هو معروف – لا هذا ولا ذاك. راجع في شأن أسباب عدم اندلاع هذه التطورات:
McPherson, *Für die Freiheit sterben*, S. 372-381.

51. Vgl. Hosking, *Russland*, S. 39 ff.

52. فكما هو بين من المنحى الذي اتخذته الحرب الروسية-اليابانية في الفترة 1904 - 1905، كانت روسيا قد أخطأت خطأً فادحاً في تقويم قوة خصمها. فكما يبدو رأى الروس أن اليابان ليست سوى إحدى تلك القوى الضعيفة التي واجهها الروس باستمرار، في سياق توغلهم شرقاً؛ بغية توسيع رقعة إمبراطوريتهم.

53. Mao, *Vom Kriege*, S. 179 ff.

54. حينما تم عام 1895 اختيار ماكس فيبر لتبوؤ كرسي الأستاذية في جامعة فرايبورج، ألقى محاضرة أشار فيها إلى تقلص الأفق الزمني للتوسع الإمبراطوري؛ إذ قال حرفياً: «إن علينا أن ندرك بوضوح أن توحيد ألمانيا لم يكن سوى عمل صبياني ارتكبته الأمة في شيخوختها، ما كان لها أن ترتكبه بسبب كلفته الباهظة على أدنى تقدير. كذلك كان ينبغي لهذه الوحدة أن تكون تتويجاً، لا بداية لسياسة ألمانية تسعى لتحقيق هيمنة ذات أبعاد عالمية».
Weber, Wder Nationalstaat und die Volkswirtschaftspolitik", S. 23.
وبحسب وجهة النظر هذه، كان على ألمانيا أن تسرع في الدخول في حلبة القوى الإمبراطورية، إذا لم تكن تريد أن تخرج خاوية اليدين.

55. راجع في شأن ضيق الأفق الزمني، من حيث هو عنصر جوهري في السياسة التي انتهجتها الإمبراطوريات:
Ullrich, *Die nervöse Großmacht*, und Radkau, *Das Zeitalter der Nervosität*, und Fenske, "Ungeduldige Zuschauer".

56. إن النظريات الواقعية في السياسة الدولية، تفسر هذا التنافس على كسب القوة السياسية، انطلاقاً من مقولة مفادها: أن توزيع القوة في إطار عالم تتعدد أطرافه، ويضم بين دفتيه دولاً تميل إلى التعادل، لن يكون إلا لعبة لا غالب ولا مغلوب فيها. وليس ثمة شك في أن وجهة النظر هذه تجسد متانة الأرضية التي تقف عليها هذه النظريات. انظر:
Morgenthau, *Politics among Nations*, sowie Waltz, *Theory of International Politics*.

57. Mearsheimer, *The Tragedy of Power Politics*, insbes. S. 29 ff.

58. لاحظ أن داس كان قد أعرب عن مقولة تفيد: أن الحروب الكبيرة تؤدي إلى استقرار النظام الدولي، على حين أن الحروب الصغيرة تطعن في هذا النظام وتريد تقويض أركانه. راجع في هذا الشأن:

Daase, *Kleine Kriege - Große Wirkung*.

59. Vgl. Münkler, *Die neuen Kriege*, S. 125 ff.

60. Vgl. Judt, *Die große Illusion Europa*, S. 19-60.

61. Vgl. Junker, *Power and Mission*, S. 51 ff. und S. 73 ff.
راجع أيضاً ما سنقوله في الفصل الخامس حول "صيغ الإفراط في توسيع رقعة الإمبراطورية".

62. Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 331.

وكان المؤلف قد أعرب في الصفحة 25 عن رأي مفاده: «أن وجود إمبراطورية لا هم لها سوى تحقيق الخير للجميع والرأفة بالآخرين أمرٌ مستحيل كما يبدو. كما أنها ليست بالأمر الذي يحظى بتأييد أولئك الذين هم محور السيطرة، أولئك الذين تغلبهم الإمبراطورية على أمرهم، وتتحكم في مصائرهم. إننا نسمي أمراً من هذا القبيل هيمنة؛ أي نطلق عليه مصطلحاً يشير إلى أن الدولة الإمبراطورية هي التي تقرر القواعد التي على الآخرين اتباعها في كل الأحوال. وإذا ما وافق هؤلاء على هذه القواعد فستكتسب الهيمنة الشرعية».

63. انظر:
Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 44; und Ferguson, *Das verleugnete Imperium*.
علماً أن فرجيسون قد انطلق من منظور مؤيد للدولة الإمبراطورية، فأشار في الصفحات من 15 إلى 24 من مؤلفه المذكور، إلى أن التمييز بين الإمبراطورية والهيمنة يضلل ولا يُنَوِّر.

64. Kissinger, *Die Herausforderung Amerikas*, S. 311 ff.

65. Verenkotte, *Die Herren der Welt*, S. 68 ff.

66. Heinrich Triepel, *Die Hegemonie*, S. 189.

67. Ebd., S. 283.

68. «يُجَسِّد الأثر الرئيسي ... لقانوننا من خلال تزايد التخلي عن التسلط على الدول والشعوب الأجنبية، والاستعاضة عن ذلك بصيغة أقل هوادة؛ أعني صيغة الهيمنة. ويمكن أن نقول: إن هذا التطور بدأ منذ ذلك اليوم، الذي تخلت فيه إسبرطة عن مواصلة سياسة غزو الدول الأخرى والاستيلاء على أراضيها؛ أي منذ عقدت أول مواثيق التحالف التي أكسبتها الهيمنة؛ أعني ميثاق تيجا Tegea. فكل صفحة من صفحات تاريخ الإمبريالية الحديثة يشهد، حالياً، على وجود ميل متزايد بين الدول إلى التخلي عن التسلط والسيطرة، وإلى اتجاه متزايد نحو ممارسة الهيمنة». Ebd., S. 147.

69. Ebd., S. 283.

70. Ebd., S. 176.

71. Ebd., S. 187.

72. Ebd., S. 343. إن السياق السياسي الذي صِيغت به هذه المصطلحات واستخدمت، يوحي أن البحث في هذه المصطلحات ما كان يُراد منه صوغ مصطلحات دقيقة المعنى، بل كان الهدف منه التأثير في القرارات من خلال الخطاب السياسي، ويتأكد هذا الاعتقاد متى ما لاحظنا أن سقراط قد أكد في خطب له حول السلام أن الهيمنة التي تمتع بها الإسبرطيون على البر، قد أكسبتهم التوسع في البحر أيضاً، لكنهم سرعان ما فقدوا هذا كله؛ لأنهم أساءوا، في الكثير من الحالات، استخدام ما لديهم من قوة. vgl. Isokrates, "Rede über den Frieden", §§ 101-104, S. 169 f. راجع في شأن الخلفية السياسية لخطاب سقراط، وموقفه من الإمبريالية وسياسة الهيمنة:
Ottmann, *Geschichte des politischen Denkens*, Bd. I, 2, S. 241 f.

73. Doyle, *Empires*, S. 54 ff

74. Ebd., S. 40.

75. Ebd., S. 58 ff.

76. Ebd., S. 55 ff. ويحصل القارئ على المزيد من التفصيلات الخاصة بتدخل أثينا في الشؤون الداخلية للحلفاء لدى:
Schuller, *De Herrschaft der Athener*, S. 11 ff. (direkte Herrschaftsmittel) und S. 80 ff. (indirekte Herrschaftsmittel).

77. إن تمييزاً من هذا القبيل بين كِلا الحلفين، كان أمراً مناسباً في الواقع، لتكرار ترديد المزاعم المتعارف عليها إبان الحروب؛ أعني أنها كانت أمراً مناسباً لتكرار تلك الدعاية، التي كان أبناء كورنث قد شنوها في إطار حلف البولونيز، على وجه الخصوص، حين زعموا أن توسع سلطان أثينا كان قد غدا خطراً، يهدد حرية بلاد اليونان برمتها؛ ولهذا السبب راح بعض الناس يعلن أن الحرب على أثينا أمست أمراً لا مفر منه، إذا ما أراد المرء تقويض حلف ديلوس- أتيكا البحري. وكان توكيديدز *Der Peloponnesische Krieg, I, 88*، قد حذر من مغبة ترديد وجهة النظر هذه؛ لأنها مجرد دعاية صرف، يراد منها تسويغ الحرب؛ فالسبب الحقيقي للحرب كان يكمن - بحسب وجهة نظره - في خوف أبناء كورنت، من النمو الذي حققته أثينا في ظل السلم.

78. Doyle, *Empires*, S. 70 ff.

79. «إن هذه القوة البولونيزية (إسبرطة) نأت بنفسها - باستمرار - عن التطلع إلى التوسع، منذ أن ثبتت أركان منزلتها المتفوقة، في شبه الجزيرة. فبناءً على ما لديها من رقعة جغرافية، وتأسيساً على طبيعتها الدفاعية، وانطلاقاً من اهتمامها بتأمين سلامة "عالمها"، كانت إسبرطة ستخرج خاسرة، لا رابحة من انتهاج سياسة توسعية. أما بالنسبة إلى أثينا: القوة المنجذبة باتجاه البحر، فإن الأمر كان على العكس تماماً، فهي كان مكتوباً عليها أن تنتهج سياسة من هذا القبيل (أي أن تنتهج سياسة توسعية، المترجم)؛ فلأسباب اقتصادية كانت أثينا مجبرة على السيطرة على البحر، وبهذا أيضاً على السيطرة على الجزر الواقعة في بحر إيجة وعلى شواطئ آسيا الصغرى. كما أجبرها على انتهاج هذه السياسة، أولاً التطور الذي طرأ على الظروف السياسية والاجتماعية السائدة لديها، تزايد عدد سكانها من أرباب المهن الحرفية ثانياً، ونهم مواطنيها لجني المغانم من الحروب ثالثاً؛ من هنا، فإنه لأمر طبيعي أن تكتسب الهيمنة الأثينية روحاً إمبريالياً لا يختلف، إلا شكلياً فحسب، عن الهيمنة التي تمارسها إنجلترا حالياً، في إطار الكومنولث البريطاني، بيد أن الأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن ما تتمتع به الدولة البريطانية من هيمنة هو - في واقع الحال - الحصيلة التي جاد بها التسلط البريطاني، أما بالنسبة إلى أثينا، فإن الأمر على العكس تماماً؛ فالهيمنة سبقت التسلط».
Vgl. Triepel, *Die Hegemonie*, S. 382.

80. Vgl. Doyle, *Empires*, S. 81.

الفصل الثالث

1. Vgl. Mann, *Geschichte der Macht*; Bd. I, S. 46 ff.

2. راجع تفصيلات هذا الموضوع في العرض الذي سنقدمه في الفصل الخامس من هذا الكتاب، وذلك في سياق حديثنا عن: صيغ الإفراط في توسيع رقعة الإمبراطوريات.

3. Vgl. Doyle, *Empires*, S. 93-97.
وسنتطرق إلى هذا الموضع بشيء من الإسهاب في الفقرة الثالثة من هذا الفصل؛ أعني في سياق حديثنا عن: ارتقاء الإمبراطوريات وتدهورها دورياً، وأهمية الإصلاحات التي قام بها أوغسطس.

4. Vgl. Heuss, *Römische Geschichte*, S. 272-320, ncbes. S. 289ff.

5. راجع في شأن العلاقة بين "الاقتصاد العالمي" و"الإمبراطوريات العالمية":
Wallerstein, "Aufstieg und künftiger Niedergang des kapitalistischen Weltsystems", insbes. S. 35 ff.

6. Vgl. Kulischer, *Allgemeine Wirtschaftsgeschichte*, Bd. 1, S. 78 ff.

7. Vgl. Reinhard, *Kleine Geschichte des Kolonialismus*, S. 25-43.

8. وكان المؤرخ أوليفرا ماركوس Oliveira Marques قد كتب: « فبما أن البرتغاليين كانوا على وعي تام بأنهم غير قادرين على الاستيلاء على الأراضي الأجنبية، وبما أنهم ما كانوا، أصلاً، راغبين في خلق إمبراطوريات سياسية نائية عن أوربا بهذا المدى البعيد؛ لذا فإنهم فضلوا الاكتفاء بممارسة سيطرة فعالة على البحار، واقتصار سلطانهم السياسي على مناطق نفوذ معينة». انظر:

Oliveira Marques, *Geschichte Portugals*, S. 151.

9. Ebd., S. 162 f.

10. راجع في شأن الجدل الذي دار بين الهولنديين والبريطانيين، حول احتمال كون البحر منطقة مفتوحة للجميع أوْ هو منطقة مغلقة:
Diner, "Imperialismus und Universalismus", S. 24, sowie Boxer, *The dutch Seaborne Empires*, S. 84-112.

11. Oliveira Marques, *Geschichte Portugals*, S. 150.

12. Ebd., S. 252.

13. Boxer, *The Dutch Seaborne Empire,* S. 132 ff.
راجع في شأن عقلية الهولنديين التجارية، والاختلاف الجذري القائم بين هذه العقلية وعقلية البرتغاليين: Shama, *Überfluss und schöner Schein*, S. 315 ff.

14. .Maier, "Die Grenzen des Empire", S. 128 f

15. راجع تفصيلات هذا الموضوع في الفصل الرابع من هذا الكتاب، حول: الازدهار مسوغاً لبرنامج الهيمنة الإمبراطورية.

16. راجع في شأن هذه الإحصائيات: Nye, *DasParadox der amerikanischen Macht*, S. 66 ff وراجع في شأن الأهمية الكبرى، التي يحظى بها القطاع المالي، بالنسبة إلى التحكم في الاقتصاد العالمي: Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 69 ff.

17. انظر:
Vgl. Landes, *Wohlstand und Armut der Nationen*, S. 247 ff., sowie Fischer, "Internationale Wirtschaftsbeziehungen und Währungsordnung".

18. .Thukydides, *Der peloponnesische Krieg*, I, 10,2 وراجع في شأن مشروعات تعمير قلعة أثينا، والتماثيل المعروضة فيها: .Welwei, *Das klassische Athen*, S. 120 ff. وفي شأن مشروعات التعمير، وإقامة التماثيل في عهد أوغسطس، راجع: .Zanker, *Augustus*, S. 171 ff.

19. راجع في شأن بناء ترسانة عسكرية في إمبراطوريات بلاد الرافدين تماثل في أدائها أداء الأجهزة المشرفة على إدارة الإمبراطورية:
Edzard, *Geschichte Mesoptamien*, S. 170 f. Und S. 208 f.
علماً أن هذا المؤلف يتحفظ، بنحو ضمني، على أخبار الانتصارات، وأساليب البطش والقهر المتداولة في تقارير ذلك الزمن، دليلاً على عظمة الملوك، ويعثر المرء على إشارات كثيرة حول أهمية الترسانة الحربية في إمبراطوريات ذلك الزمن المبكر، من تاريخ البشرية لدى:
Mann, *Geschichte der Macht*, Bd. 1. S. 217-290.

20. .Vgl. Göckenjan, "Die Welt der frühen Reiternomaden وراجع في شأن أهمية إمبراطوريات البوادي والسهوب، بالنسبة إلى تاريخ أوربا:
Schneider, *Handbuch der europäischen Geschichte*, Bd. 1, S. 215 f. und 357-370.

21. انظر:
Vgl. Grousset, *Lémpire des steppes*; Altheim, *Geschichte der Hunnen*; Maenchen-Helfen, *The World of the Huns*.

22. .Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, S. 124.

23. لقد تم تطبيق التحليل المنطلق من القائد ذي الشخصية الساحرة على نشأة الأمة الجرمانية على وجه الخصوص، وكان هذا التطبيق قد زاد عمق هذا التحليل فعلاً، راجع في هذا الشأن:
Wenskus, *Stammesbildung und Verfassung*, sowie Wolfram, *Geschichte der Goten*.
وللتعرف إلى المزيد في شأن التفوق العسكري الذي أحرزته الخيالة المنغولية، وكيفية تحقيقها النصر من دون قوات مشاة، ننصح القارئ بالرجوع إلى: .Liddell Hart, *Große Heerführer*, S. 7-32

24. راجع في هذا الشأن، وفي شأن ما سنقوله لاحقاً:
Weiers, "Geschichte der Mongolen". Vgl. Weiterhin Kämpfe, "Cinggis Khan"; Weiers, "Von Ögödei bis Möngke", sowie Morgan, *The Mongols*, insbes. S. 84-103.
علماً أن المعلومات الواردة كل في هذه المؤلفات حول تاريخ المغول وإمبراطوريتهم، تعتمد اعتماداً أساسياً على نص مغولي، يرجع تاريخ تدوينه إلى النصف الأول من القرن الثالث عشر؛ أعني المؤلف المعنون: Geheime Geschichte der Mongolen.

25. Zit. Nach Weiers, "Geschichte der Mongolen", S. 72.

26. انظر:
Vgl. Weiers, "Geschichte der Mongolen", S. 92-98, sowie Nagel, *Timur der Eroberer*, S. 134 ff.; Franke, *Geschichte des chinesischen Reiches*, Bd. IV, S. 424-959.

27. Vgl. Lewis, "The Arabs in Eclipse", insbes. S. 110 f.

28. انظر:
Vgl. Nagel, *Timur der Eroberer*, S. 151 ff., sowie Irwin, "Die Entstehung des islamischen Weltsystems", S. 71-76.

29. وبهذا، صار واضحاً سبب عدم وجود معيار موضوعي لاضطلاع إحدى الإمبراطوريات بمهمات لا طاقة لها بها؛ فلا البعد الجغرافي بين المركز والمناطق التابعة، ولا طول الحدود الخاصة بالإمبراطورية المعنية يفصحان عن شيء، إذا ما لم يمعن المرء النظر في الصيغة التي تنتهجها الإمبراطورية في توسعها، والطريقة التي يتم فيها تكامل المناطق المفتوحة وأجزاء الإمبراطورية المعنية الأخرى. راجع تفصيلات هذا الموضوع، في العرض الذي سنقدمه في الفصل الخامس من هذا الكتاب، وذلك في سياق حديثنا حول: صيغ الإفراط في توسيع رقعة الإمبراطوريات.

30. راجع في شأن تأسيس الإمبراطوريات البحرية الأوربية ما وراء البحار وهيكلها:
Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance*; Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire*; ders., *The Dutch Seaborne Empire*; Reinhard, *Kleine Geschichte des Kolonialismus*, S. 25-52.

31. راجع في هذا الشأن، ما سنقوله في سياق هذا الفصل حول: ارتقاء الإمبراطوريات دورياً وتدهورها، وأهمية إصلاحات أوغسطس.

32. Vgl. Vance, "Von mare nostrum zu Kiplings `the Seven Seas´".

33. راجع التفصيلات لدى:
Heuss, *Römische Geschichte*, S. 168 ff., und Symes, *Die Römische Revolution*, S. 17 ff.

34. تستند وجهة نظرنا هذه إلى: Schulz, "Roms Eroberung des Mittelmeers".

والأمر الجديد بالملاحظة هـو أن بينـدر Bender، يـسعى بمؤلفـه .Weltmacht Amerika, S. 60 ff للعثور على مناحي شبه، بين الإمبراطورية الرومانية والولايات المتحدة الأمريكية؛ فيتوصل إلى نتيجة مفادها: أن الفترة الزمنية الواقعة بين الحرب البونية الأولى، والحرب البونية الثالثة، تـشبه بالنـسبة إلى روما الفترة الزمنية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكيـة، منـذ انـدلاع الحـرب العالميـة الأولى، حتى الحرب الباردة. راجع في هذا الشأن تعليق كاتب هذه السطور على المؤَلَف المذكور في:
Historische Zeitschrigt, Bd. 279, S. 430-432.

35. لقد سَلِمت بريطانيا العظمى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من مغبة الحروب الأهليـة، التـي عصفت بروما في القرن الميلادي الأول، ويمكن أن يعود السبب إلى أن بريطانيا العظمـى كانـت قـد شهدت هذه الحروب، في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

36. Vgl. Triepel, *Die Hegemonie*, S. 464 ff.

37. راجع في شأن إعادة تنظيم الدولة، إبان حكم ديوقليتانُس:
Bellen, Grundzüge der Römischen Geschichte, Bd. 2, S. 244;
وراجع في شأن تقسيم الإمبراطورية، إبان حكم القيصر أوغسطس: .Ebd., Bd. 3, S. 110 ff
أما المعلومات عن حجم العائد الـضريبي، وكثافـة الجيـوش في الجـزء الـشرقي والجـزء الغـربي مـن الإمبراطورية، فإنها مستقاة من: .Breuer, *Imperien der Alten Welt*, S. 186 ff

38. راجع في شأن احتجاج روسيا بنشر التمدن في آسيا الوسطى:
Hosking, *Russland*, S. 70 f. Sowie Geyer, *Der russische Imperialismus*, S. 74 ff.
وراجع في شأن الحيرة الداخلية في روسيا، وترددها بين الانتماء إلى الغرب أو إلى الـشرق عنـد تحديـد هويتها السياسية والثقافية: .Figes, *Nataschas Tanz*, insbes. S. 313 ff

39. Vgl. Isaiah Berlin, "Herzen und seine Erinnerungen" und *Russische Denker*.

40. Hosking, *ussland*, S. 183.

41. يرد في: "Simon, "Die Desintegration der Sowjetunion، في الـصفحة 205 عـن هـذه المعـضلة: «لقد اتضح أن من المستحيل، في الأمد الطويل، الجمع بـين أقـاليم مختلفـة تاريخيـاً أشـد الاخـتلاف؛ فهناك الجمهوريات التي يغلب عليها الطابع اللاتيني-الغربي، وهناك الأقاليم السلافية الشرقية، التي تعتنق المذهب الأرثوذكسي، وهناك - أخيراً - البلدان التي تنتمي إلى دائرة الثقافة الإسلامية».

42. إن موضوع الهويتين السياسية والثقافية بوصفهما الأساس الذي تقوم عليه الدولة القومية، تم بحثه في ألمانيا، بنحو مستفيض في الآونة الأخيرة. راجع في هذا الشأن:
Bernhard Giesen und Helmut Berding, *Nationale und kulturelle Identität und Nationales Bewusstsein und kollektive Identität* sowie *Mythos und Nation*.

43. انظر:
Vgl. Rauchensteiner, "Verlust der Mitte", sowie Kann, *Geschichte des Habsburgerreiches*, S. 367 ff.

44. Vgl. Matut, *Das Osmanische Reich*, S. 141.

45. تشكل الأخلاقية التي دعا كونفوشيوس موظفي الدولة إلى ضرورة الالتزام بها، عنصراً آخر لتعزيز روابط الوحدة داخل الإمبراطورية. فهذه الأخلاقية كانت تنطوي على ثقة عظيمة، بأن التمدن الذي ينشأ عن ازدهار الثقافة يستطيع التغلب على الضغوط التي يمارسها المتوحشون (راجع التفصيلات في الصفحات الأخيرة من هذا الفصل).

46. Vgl. Buckley Ebrey, *China*, S. 209 f., sowie Merson, *Straßen nach Xanadu*, S. 75 f.
لم تكن الصين البلد الوحيد، الذي نأى بنفسه عن التجارة البحرية من أجل تأمين الاستقرار الداخلي، فالإمبراطورية العثمانية تركت أيضاً لرجال الأعمال الأجانب إدارة التجارة البحرية، بالرغم من أنها توفرت على أسطول حربي ليس عظيم الشأن فحسب، بل على جانب كبير من الأهمية، في الصراع الدائر بينها وبين البندقية وإسبانيا. انظر: Matut, *Das Osmanische Reich*, S. 111.

47. إن قرار التخلي عن التوسع البحري لم يحظ بترحيب الجميع. راجع في هذا الشأن:
Menzel, "Eurozentrismus", insbes. S. 76 f.
يزعم، في الآونة الأخيرة، "أولئك الذين يعتقدون بأن المستقبل سيكون حليف آسيا" Asiansmus، أن الغزو الأوربي للمحيط الهندي ما كان سيكتب له النجاح، لو كانت الصين قد واصلت نشاطاتها البحرية vgl. Ebd. S. 74 . إن وجهة النظر هذه، أمر مشكوك في صوابه؛ فالمرء في وسعه أيضاً أن يفترض أن التوسع البحري كان سيفضي - بحسب أكثر الاحتمالات - إلى تدهور الإمبراطورية الصينية، وتمزق أشلائها.

48. انظر:
Vgl. Doyle, *Empires*, S. 108 ff. Sowie Reinhard, *Kleine Geschichte des Koloniakismus*, S. 24 ff.
راجع في شأن نقاط التماس الثقافية بين أوربا أولاً، وجنوب آسيا وشرقها ثانياً:
Osterhammel,*Die Entzauberung Asiens*; ders., *Kolonialismus*, S. 19 ff.

49. في أغلب المؤلفات - ولدى مان Mann أيضاً - يتم الحديث عن "صيغ القوة". ومع أننا استندنا، في المقام الأول، إلى توصيف مان للقوة، بيد أننا نساير - هنا - نظرية بيير بورديو Pierre Bourdieu، لأنواع رأس المال؛ فنفضل استخدام مصطلح "أنواع القوة"؛ لكي يكون في وسعنا هنا أيضاً أن نفترض أن بالإمكان التعويض عن قصور نوع من هذه الأنواع، من خلال تعزيز فاعلية النوع الآخر.

50. P. Cornelius Tacitus, *Annalen* (II, 9-10), S. 121.

51. Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 35. يعود افتقار إسبانيا إلى رجال الأعمال والمصرفيين، إلى طرد اليهود والعرب من البلاد. انظر: Elliott, "The Decline of Spain".

52. انظر:
Vgl. Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 34; Bennasser/Vincent, *Spanien*, S. 103 ff., sowie insbes. *Die Odyssee des spanischen Silbers*, S. 53 ff.

53. Vgl. Bennasser/Vincent, *Spanien*, S. 86 ff.

54. وفق اتفاقيات السلام هذه، تعين على إسبانيا أن تقدم الكثير من التنازلات المهمة. أما تفاقم تأثير هذه الاتفاقيات بفعل عوامل أخرى فلا يقل أهمية؛ مثل: إفلاس الحكومة عام 1627، وعام 1647، وعام 1652، وهزيمتها في المعركة البحرية التي خاضتها ضد الأراضي المنخفضة عام 1639، وانحدار قواتها البرية، التي كانت تعدّ حتى ذلك الحين قوة لا غالب لها، في الحرب التي خاضتها ضد قوات الأراضي المنخفضة في روكروا Rocroi. راجع في شأن استيلاء الأراضي المنخفضة على المناطق التجارية الخاضعة لسيادة البرتغال: Reinhard, *Kleine Geschichte des Kolonialismus*, S. 35-43.

55. انظر:
Vgl. Roberts, *The Military Revolution*, sowie Parker, *Die militärische Revolution*, und ders. *The Army of the Flanders*.

56. Vgl. Pollmann, "Eine natürliche Feindschaft".

57. Vgl. Pagdan, *Spanish Imperialism*, insbes. S. 37 ff.

58. يشير إدوارد جيبون Edward Gibbon – على سبيل المثال – في مؤلفه "Verfall und Untergang des römischen Imperiums, Bd. 1, Kap. IV, S. 112 ff" إلى أن انحطاط الإمبراطورية الرومانية، كان قد بدأ في نهاية عصر أنطونيوس [ماركوس أوريليوس، المترجم]، وعلى صعيد آخر يؤكد أوتو زيك Otto Seeck في الجزء الأول، والصفحة 42، من مؤلفه "Geschicht des Untergangs der antiken Welt" أن الانحطاط قد بدأ بإصلاحات ديوقليتانُس Diocletian.

59. راجع في شأن تفصيلات هذه الإصلاحات:
Bleicken, Verfassungs- und Sozialgeschichte des Römischen Kaiserreichs, passim.

60. Vgl. Münkler, *Machiavelli*, S. 121 ff. Und S. 374 ff.

61. ويمكن النظر إلى الدورات التي نتحدث عنها هنا، على أنها ظواهر تماثل مراحل الازدهار الطويلة، التي تطلق عليها النظرية الاقتصادية مصطلح دورات كوندراتييف.

62. راجع في شأن الجدل الدائر حول مناهج الإصلاح الناجحة والفاشلة في:

Cipolla, *The Economic Decline of Empires*, S. 5 ff.

63. راجع – على سبيل المثال لا الحصر – في هذا الشأن:
Modelski/Thompson, *Leading Sectors and World Power*; Modelski, *Long Cycles in World Politics*; Modelski/Thompson, *Seapower in Global Politics*; Thompson, *On Global War*.

64. في ضوء هذه الفرضية فقط، يمكننا فهم مغزى نصيحة جوزيف ناي، بأن على السياسة الأمريكية أن تعتمد على القوة الناعمة، لا على القوة الخشنة؛ لأن الأولى أقل إثارة للعداوة وأدنى كلفة. انظر:
Nye, *Das Paradox der amerikanischen Macht*, S. 208 f.

65. Doyle, *Empires*, S. 93 ff.

66. خفض أوكتافيوس بعد فوزه بالنصر في معركة أكتيوم عدد الفرق العسكرية من 70 إلى 26، أو بالأحرى إلى 25 فرقة. وعملياً، كان هذا يعني أن أوكتافيوس قد سرح 120 ألف جندي. وكان لا بد له من أن يمنح المسرحين من الجند، إما مزارع في إيطاليا وفي الولايات التابعة، أو مكافآت مالية. وكان إصلاح النظام العسكري، وما تزامن وإياه من تخفيض مدة الخدمة التي يؤديها الجنود والحرس الإمبراطوري وقوات المتطوعين قد زادا ولاء العسكر للمركز، وخففا تبعيته لقياداته العسكرية. لقد كانت هذه الإصلاحات، لب الأعمال التي أعادت الأمن والسلام إلى ربوع الإمبراطورية. راجع التفصيلات لدى:
König,*Der römische Staat II*, S. 35; Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, S. 163, 171 und 179, sowie Heuss, *Rämische Geschichte*, S. 298 ff.

67. وحينما قام أوكتافيوس، بتوزيع ما كان لدى البطالمة من كنوز في مصر على السكان، كان قد سبب تخفيض الفائدة على القروض، من 12 بالمائة إلى 4 بالمائة. وهكذا كان قد صار في مستطاع الخزينة الحكومية، تسديد ديون الحرب، من دون حاجة إلى زيادة الإيرادات الحكومية. وكان إبراء ذمة المواطنين من الديون قد أدى - في الولايات الشرقية على وجه الخصوص - إلى حالة ازدهار متصاعدة. راجع في هذا الشأن:
Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, Bd. 1, S. 162, sowie Heuss, *Römische Geschichte*, S. 294 ff.

68. كان رونالد سايم Ronald Syme، قد لخص في نهاية مؤلفه المهم، حول حقبة الحرب الأهلية، التأثير الجدلي القائم بين القصد والمهمة في حياة أوغسطس، وكان قد كتب عنه: «كان قد ضحى بكل شيء، في سبيل الوصول إلى السلطة؛ فقد كان قد بلغ ذروة الطموح البشري وكان - بطموحه هذا - قد أنقذ الشعب الروماني، ومكنه من التقدم». Syme, *Die Römische Revolution*, S. 553.

69. للاطلاع على المزيد، في شأن الفساد الإداري وانتشار الرشوة في الحقبة الجمهورية، راجع:
Syme, *Die Römische Revolution*.

70. König, *Der römische Staat II*, S. 45.

71. انظر:
[1] Vgl. Ebd.; Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, Bd. I, S. 182, sowie Heuss, *Römische Geschichte*, S. 285.

72. كان أوكتافيوس قد أشار في وصيته، إلى أن تحويل الإمبراطورية إلى سلطة استبدادية، هو المبدأ الرئيسي الذي تأخذ به حكومته. انظر: Syme, *Die Römische Revolution*, S. 546 ff.

73. راجع في هذا الشأن، ما سنقوله في الفصل الرابع، حول: رسالة الإمبراطورية وقدسيتها.

74. الإحصائيات مستقاة من:
Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, Bd. 1, S. 107, 163 und 174.

75. راجع في شأن هذا القانون، المعروف اصطلاحاً باسم Constituio Antoniana:
Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, Bd. 3, S. 177 ff.

76. Vgl. Potter, *Das römische Italien*, S. 74 ff.

77. Vgl. Bellen, *Grundzüge der Römischen Geschichte*, Bd. 2, S. 251 ff.

78. Vgl. Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 7 ff.; ebenso Doyle, *Empires*, S. 111 f.

79. إنني لا أستطيع الاتفاق وزعم دويل Doyle, *Empires*, S. 118 f أن إسبانيا، لا بريطانيا، هي الإمبراطورية التي نجحت في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتخطي حد أوغسطس الفاصل، وأنها كانت قد أخذت تمارس سلطانها في مستعمراتها، انطلاقاً من هذه الإصلاحات. ويكمن الأمر الذي حفز دويل على الإعلان عن وجهة النظر هذه، في الحقيقة التي لا خلاف عليها، وهي: أن الهيمنة الإسبانية في القارة الأمريكية قد دامت ضعف المدة التي استغرقتها الهيمنة البريطانية.

80. انظر:
Vgl. Parker, *Die militärische Revolution*, S. 30 ff., sowie Pepper/Adams, *Firearms and Fortifations*.

81. Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 36.

82. Ebd., S 141 ff.

83. Vgl. Hosking, *Russland*, S. 106 ff.

84. يعثر الراغب في وصف دقيق لهذا المشروع، وللمعضلات التي رافقت تنفيذه، لدى:
Figes, *Natascha Tanz*, S. 30 ff.

85. راجع ما سنقوله في هذا الشأن في الفصل الرابع، حول: رسالة الإمبراطورية وقدسيتها.

86. Vgl. Matuz, *Das Osmanische Reich*, S. 69 ff.

87. Vgl. Ursinus, "Byzanz, Osmanisches Reich, türkischer Nationalstaat", S. 165.

88. Vgl. Matuz, *Das Osmanische Reich*, S. 141 f.

89. Vgl. Ebd., S. 110 f.

90. Vgl. Sbd., S. 45 ff., sowie Nagel, *Timur der Eroberer*, S. 354 ff.

91. Vgl. Jorga, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, Bd. 1, S. 325 ff.

92. Matuz, *Das Osmanische Reich*, S. 84 f. Und S. 98.

93. راجع في هذا الشأن: Ebrey, *China*, sowie Schmidt-Glintzer, *China*.

94. انظر: Franke, *Geschicht des Chinesischen Reiches*, Bd. 1, S. 268-320.

95. لاحظ أن كثيراً من المؤلفات، قد دأب على المقارنة بين الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الصينية. راجع في شأن هذه المقارنات: Ebrey, *China*, S. 85.

96. Vgl. Franke, *Geschichte des Chinesischen Reiches*, Bd. 1, S 388-431.

97. Vgl. ebd., Bd. 2, S. 350-529.

98. Vgl. ebd., Bd. 4, S. 101-124.

99. Vgl. ebd., S. 351-423.

الفصل الرابع

1. كان إريك ليونيل جونز Eric Lionel Jones في مؤلفه "Das Wunder Europa" قد عزا تفوق الأوربيين على الآسيويين منذ الحقب المبكرة في العصر الحديث، إلى تواضع المساحة الجغرافية الخاضعة لأنظمتهم السياسية. راجع في شأن البدايات الأولى لنشأة النظام السياسي الأوربي القائم على تعدد الدول: Fueter, *Geschichte des europäischen Staatensystems*. وفي وسع القارئ أن يقف على مغزى الشكوك حول صلاحية النظام الأوربي القائم على تعدد الدول لدى:
Vagts, "Die Chimäre des europäischen Gleichgewichts", S. 131 ff.

2. نقلاً عن: Fuhrmann, *Deutsche Geschichte im hohen Mittelalter*, S. 174.

3. Livius, *Römische Geschichte*, XI 44, S. 97.

4. Vergil, *Aeneis*, I, 291-295.

5. Dante Alighieri, *Monarchie*, S. 104 und 98.

6. انظر:
Vgl. Botero, *Discorso dell'eccelenza della monarchia*, sowie Campanella, *Della Monarchia di Spagna*; vgl. dazu Bosbach, *Monarchia Universalis*, sowie Pagden, "Instruments of Empire".

7. للاطلاع على المزيد راجع:
Fetscher, *Modelle der Friedenssicherung*, sowie Fischbach, *Krieg und Frieden in der französischen Aufklärung*.

وفي شأن أهمية مشروع كانط للسلام الدائم، في النقاش الدائر حالياً حول النظام العالمي، راجع:
Habermas, "Das Kantische Projekt".

8. انظر:
Montesquieu, "Réflexions sur la monarchie universelle", S. 23 f.; vgl. Böhlke, "*Esprit de nation*", S. 219 ff.

9. أدان آبي راينال Abbé Raynal عام 1774، في مؤلفه *Histoire philosophique et politique de deux Indes* الإمبراطورية الإسبانية وسياستها الاستعمارية، وانتقدها بنحو عنيف جداً. راجع في هذا الشأن: Gollwitzer, *Geschichte des weltpolitischen Denkens*, Bd. 1, S. 262-285.، وراجع في شأن المجتمع التجاري: Bohlender, "Government, Commerce und Civil Society".

10. Vgl. Brown, *Debating the Democratic Peace*. وراجع في شأن النقد الموجه إلى الفرضيات العامة لهذه النظرية: Münkler, "Ist der Krieg abschaffbar?, insbes. S. 367 ff.

11. انظر:
Cooper, *The Breaking of Nations*, S. 55 ff; Röhrich, "Problemfelder der Weltinnpolitik".
علماً أن الأخير كان قد اقترح ضرورة عزل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، عن أنحاء العالم الأخرى؛ لأن هذا العالم لم يتطور إلى "مناطق اقتصادية متكاملة".

12. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, S. 2 f.

13. Kagan, *Macht und Ohnmacht*, S. 16 ff.

14. Marx, "Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte", S. 97 ff، وراجع في شأن إشكاليات مصطلح الأيديولوجية، المقالة التي قدم بها لينك Lenk لمؤلفه Ideologie, S. 17-59.

15. يعثر المرء على وجهة النظر هذه، بين الأفراد غير المختصين بنظرية الأيديولوجية.

16. راجع في شأن العلاقة بين التجارة والقرصنة البحرية وتواطؤ بعض الحكام المحليين، والقراصنة الناشطين في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الأول قبل الميلاد:
Christ, *Pompeius*, S. 56 ff.

17. انظر:
Vgl. Bleicken, *Verfassungs- und Sozialgeschichte des Römischen Kaiserreichs*, Bd. 1, S. 93 f.

18. Augustinus, *Vom Gottesstaat* XIX, 26, Bd. 2, S. 580 ff.

19. راجع في شأن المغزى السياسي لشعر فرجيل:
Rilinger, "Das politische Denken der Römer", S. 531 ff., sowie Ottmann, *Geschichte des politischen Denkens*, Bd. 2/1, S. 183 ff.

20. Vergil, *Aeneis*, I, 278ß282, S. 23.

21. راجع في شأن المغزى السياسي لشعر هوراس:
Rilinger, "Das politische Denken der Römer", S. 534 ff., sowie Ottmann, *Geschichte des politischen Denkens*, Bd. 2/1, S. 168 ff.

22. Horaz, *Sämtliche Werke*, Teil I: Carmina, Oden und Epoden, Carm. III, 2, 13.

23. Vgl. Fuhrmann,*deutsche Geschichte im hohen Mittelalter*, S. 170 ff.

24. إن التصورات في شأن الحيلولة دون خراب العالم – وهي تصورات غلبت على الأفكار السياسية التي طُبع عليها ذهن أسرة هوهنشتاون (وأتو فون فرازنج Otto Freising) – أصبحت عميقة، واكتسبت شهرة واسعة على يد كارل شميت Carl Schmitt، راجع في هذا الشأن:
Blindow, *Carl Schmitts Reichsordnung*, S. 144 ff.; ebenso Nichtweiß, "Apokalyptische Verfassungslehren", S. 60 ff.

25. انظر:
Vgl. Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 57 ff.; Pagden, *Spaish Imperialism*, S. 13-36, sowie otto, *Conquista, Kultur und Ketzerwahn*, S. 45 ff.

26. راجع في شأن هذا الجدل:
Adanir, "Der Zerfall des Osmanischen Reichs", S. 112 ff.; Philipp, "Der aufhaltsame Abstieg des Osmanischen Reiches".

27. انظر:
Vgl. Lewis, *Die Araber*, S. 62 ff.; sowie Hourani, *Die Geschichte der arabischen Völker*, S. 44 ff.

28. Vgl. Jorga, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, Bd. 2, S. 196 ff.

29. Hosking, *Russland*, S. 35 ff، وراجع في شأن روما الثالثة:
Barudion, "Die Macht des Hegemonialismus".

30. Figes, *Nataschas Tanz*, S. 178، وراجع في شأن السياسة الخارجية التي انتهجتها الإمبراطورية الروسية في عهد إيفان الرابع: Stökl, *Russische Geschichte*, S. 237-246.

31. Vgl. Figes, *Nataschas Tanz*, S. 336 f.

32. Hosking, *Russland*, S. 169 ff., sowie Stökl, *Russische Geschichte*, S. 450 ff.

33. نقلاً عن: Lorenz, "Das Ende der Sowjetunion", S. 259.

34. Vgl. Simon, "Die Desintegration der Sowjetunion", insbes. S. 186 ff.

35. راجع في شأن رسالة البريطانيين الإمبراطورية:
Ferguson, *Empire*, S. 115 ff.; Reifeld, "Imperialismus", S. 29 ff.

36. .Vgl. Kipling, *Complete Verse*, S. 321-323
علماً أن كيبلينج قد وجه أبياته الشعرية هذه، للولايات المتحدة الأمريكية، مادامت هذه قد التزمت بتنفيذ تعهداتها الإمبراطورية، وتحملت عبء هذه الالتزامات.

37. انظر:
Marx, "The Rule in India", S. 169 (dt. Text in: Marx, Engels, Werke, Bd. 9, S. 127-133, hier S. 129).

38. .Ebd., S. 130

39. .Ebd., S. 132

40. .Ebd., S. 133

41. .Vgl. Wolfgang Reinhard, *Kleine Geschichte des Kolonialismus*, S. 97 ff

42. .Vgl. Ferguson, *Empire*, S. 117 ff

43. راجع في شأن السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين: .Hacke, *Zur Weltmacht verdammt*

44. راجع في شأن الإمبراطوريات المحكومة أرستقراطياً، ودور الفئة الأرستقراطية؛ بوصفها طبقة متسلطة: .Kautsky, *The Politics of Aristocratic Empires*, insbes. S 79 ff
فالمؤلف يحلل هنا، تلك الإمبراطوريات على وجه الخصوص التي يرتكز فيها سلطان الفئات الأرستقراطية ونفوذها، على ملكية الأراضي الزراعية. وبحسب وجهة نظر المؤلف تميزت هذه الإمبراطورية بعدم وجود تحول اجتماعي فيها.

45. راجع في شأن وجهة النظر التي استخلصها روزفلت من مبدأ مونرو:
Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. S. 256.
وراجع في شأن سياسة التوازن المطبقة في منطقة المحيط الهادي:
Junker, *Power and Mission*, S. 34 ff.

46. انظر:
Vgl. Junker, *Power and Mission*, S. 42 ff.; Kissinger, *Die Herausforderng Amerikas*, S. 288 ff., sowie Meade, *Special Providence*, S. 132-173.

47. يهتدي النقد الأيديولوجي الموجه للإمبراطورية الأمريكية بهدى النقد الأيديولوجي الكلاسيكي؛ لأنه يرى أن المصالح الاقتصادية والسياسية، هي التي تحدد أغلب المشروعات والقرارات ذات الأهمية. ولعل ناعوم تشومسكي أكثر هؤلاء النقاد شهرة. وللمزيد من الاطلاع على وجهة نظره في شأن الصيغ المختلفة لتأسيس الإمبراطوريات يمكن الرجوع إلى مؤلفه: .Wirtschaft und Gewalt

48. يسيطر هذا الخطاب الديني على مجمل السياسة الخارجية الأمريكية؛ أي إنه يسيطر عليها من دون النظر إلى الموقف الذي تتخذه هذه السياسة، والمبدأ الذي تسير على نهجه. راجع في هذا الشأن:

Meade, *Special Providence*; Prätorius, *In God We Trust*.

49. راجع في شأن هذه المالك الأربع وما قيل - لاحقاً - عن علاقتها بالإمبراطورية الرومانية:
Koch, *Das Buch Daniel*, S. 182 ff., sowie Mosès, *Eros und Gesetz*, S. 111-126.

50. راجع ما سنقوله في هذا الشأن في الفصل الخامس، حول: القدرة على حشد الطاقات السياسية وعدم تكافؤ القوى العسكرية: استراتيجيات القوى الرافضة لهيمنة الإمبراطورية.

51. راجع بالنسبة إلى الخطاب الذي يتحدث عن الهمج:
Schneider, *Der Barbar*, sowie Nippel, *Griechen, Barbaren und "Wilde"*.
وراجع في شأن بنية الخطاب المتحدث عن الهمج، والدور الذي لعبه هذا الخطاب، عند التحول من إمبراطوريات على وشك الاندثار إلى هويات قومية متعددة:
Münkler, *Nationenbildung*, S. 130 ff.
وراجع في شأن رد الفعل الذي يتخذه ذلك الشعب، الذي يُستدل عليه بأنه همجي:
See, *Barbar, Germane, Arier*, S. 31-60.

52. لقد اعتمدنا في عرضنا وجهة النظر هذه، ووجهات النظر الآتية على ما عرضه:

Reinhardt Koeselleck, "Zur historisch-politischen Sematik asymetrischer Gegenbegriffe".

53. Vgl. Nippel, "Griechische Kolonisation"، وراجع في شأن زعم فرانسيسكو دو فيتوريا Francisco de Vitoria أن سياسة الغزو الإسبانية تكتسب شرعيتها من خلال قضائها على تقديم البشر قرابين للآلهة: Marina Münkler, "Entdecker und Eroberer", S. 173 f.

54. شهدت الصين، إبان تولي أسرة سونج الحكم في جنوب البلاد، وأسرة جين في شمالها، تصاعداً للتصورات الدارجة في شأن الهمج. وكانت هذه التصورات قد عكست الروايات الكثيرة عن المحن التي عانتها النساء اللواتي سباهن الهمج، انظر: Ebrey, *China*, S. 150 f.

55. Vgl. Münkler, *Die neuen Kriege*, S. 146 ff.

56. انظر:
Vgl. Heuss, *Römische Geschichte*, S. 484 ff, sowie Goldworthy, *Die Legionen Roms*, S. 208 ff.

57. Vgl. Schmidt-Glintzer, *China*, S. 165 ff.

58. Ebrey, *China*, S. 172.

59. Ebd., S. 173.

60. يعتقد فرانسيسكو دو فيتوريا في مؤلف له منشور عام 1539، بعنوان De indis recenter inventis أن الحقوق الوحيدة التي يجوز للإسبان أن يمارسوها، في سياق تعاملهم والهنود الحمر، تكمن في

حقهم في التجول في أراضي السكان الأصليين، وفي تنصير هؤلاء السكان. ويجوز للإسبان استخدام السلاح فقط، في حال تمرد السكان الأصليين على هذه الحقوق، ورفضهم الانصياع لها. راجع في شأن الجدل العنيف حول صيغة التسلط الإسباني وشرعيته:
Pagden, *Spanish Imperialism*, S. 13-36; Maria Münkler, "Entdecker und Eroberer", S. 172 ff.

61. Vgl. Bitterli, *Die Entdeckung und Eroberung der Welt*, Bd. 1, S. 51 ff.

62. Vgl. Figes, *Nataschas Tant*, S. 406 ff.

63. راجع في شأن السياسة التي انتهجها الأوربيون لمنع التجار العرب من ممارسة النخاسة:
Albertini, *Europäische Kolonialherrschaft*, S. 453 und 513 f.

64. Vgl. Geismann, "Propoganda", sowie Hamann, *Der Erste Weltkrieg*, S. 34 ff., 42 ff.
علماً أن اغتصاب النساء كان من التهم الدارجة لدى الطرفين.

65. راجع في شأن العمليات الانتحارية: Reuter, *Mein Leben ist eine Waffe*, S. 9-31، وراجع في شأن المذابح – وهي مذابح كان في مستطاع المجتمع الدولي الحيلولة دون وقوعها – في رواندا:

Des Forges, *Kein Zeuge darf überleben*, S. 415 ff.

66. بيد أن مؤسسي هذه الإمبراطوريات لم يتخلوا عن استخدام الوسائل العسكرية أيضاً؛ فالسفن الحربية والمدافع لعبت دوراً مهماً في تعزيز التفوق الأوربي. راجع في هذا الشأن:
Cipolla, *Segel und Kanonen*, S. 99 ff.

67. راجع في هذا الشأن الفصل السادس، حول: أهناك إمبراطوريات ديمقراطية؟

68. راجع ما قلناه في الفصل الثالث، حول: ارتقاء الإمبراطوريات وتدهورها، وأهمية حد أوغسطس الفاصل.

69. Vgl. Potter, *Das römische Italien*, S. 198 ff., sowie Doyle, *Empires*, S. 102 f.

70. Vgl. Potter, *Das römische Italien*, S. 162 ff., und S. 174.

71. راجع في شأن شبكة سكك الحديد البريطانية في الهند، وفي شأن أهمية شبكة التلجراف:
Ferguson, *Empire*, S. 169 ff.

72. راجع في شأن انهيار المنطقة الاقتصادية السوفيتية:
Kapuscinski, *Imperium*, S. 107 ff., sowie Kernig, *Lenins Reich in Trümmern*, S. 333 ff.

73. راجع في شأن السياسة الإمبراطورية التي كان سيرجي فيته يدعو إليها:
Hosking, *Russland*, S. 374 f., Geyer, *Der russisch Imperialismus*, S. 144 ff., Kernig, *Lenins Reich in Trümmern*, S. 333 ff.

74. Hosking, *Russland*, S. 347 ff.

75. راجع في شأن أهمية السكك الحديدية، في تعظيم كفاءة أنظمة النقل:
McNeil, *Krieg und Macht*, S. 199 ff.

76. انظر:
Vgl. Berecker, *Spanische Geschichte*, S. 62 ff., sowie Cipolla, *Die Odysee des spanischen Silbers*, S. 91 ff.

77. راجع في هذا الشأن، وفي شأن العرض الآتي:
König, "Der Zerfall des Spanischen Weltreichs in Amerika", S. 128 ff.

78. Vgl. Ebrey, *China*, S. 86 ff.

79. Ebd., S. 141 f.

الفصل الخامس

1. يشير دهيو في مؤلفه: Ludwig Dehio, "Gleichgewicht oder Hegemonie"، إلى أن تاريخ أوربا المعاصرة، شهد أربع محاولات متعاقبة لممارسة الهيمنة: المحاولة الإسبانية التي أخفقت في عهد فيليب الثاني، والمحاولة الفرنسية الأولى التي انتهت بنهاية حكم لويس الرابع عشر، والمحاولة الفرنسية الثانية التي اندحرت باندحار نابليون، والمحاولة الألمانية التي بدأت – بحسب تصورات دهيو – بإنشاء الإمبراطورية الألمانية على يد بسمارك.

2. انظر:
Vgl. Gilpin, *War and Change*, S. 186 ff., sowie Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, S. 32-54.

3. Keegan, *Der Erste Weltkrieg*, S. 219 ff.; Strachan, *Der Erste Weltkrieg*, S. 44 ff.
إن التطورات المزرية التي واجهتها مملكة الدانوب على الجبهة الصربية، كانت النتيجة المنطقية لإعادتها تشكيل قواتها، بعدما أعلنت روسيا مشاركتها في الحرب، إلى جانب صربيا.

4. راجع في شأن تطور الأحداث وفقدان التحكم في منطق الحرب: Baumgart, *Die Gulikrise*.

5. يعثر المرء في الجدل، حول التصرف الذي انتهجته ألمانيا في تموز/يوليو 1914، على اتجاهين: الاتجاه الأول يرى أن الدبلوماسية الألمانية ارتكبت أخطاء فادحة، ولم تقوّم الأمور بنحو صائب ودقيق، أما الاتجاه الثاني، فإنه يرى أن برلين أرادت هذه الحرب عن وعي وإرادة، وأنها اتخذت من حرب البلقان ذريعة؛ لكسر طوق محاصرة الحلف الثلاثي المبرم بين فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى.

6. Vgl. Schley, *Die Kriege der USA*, S. 58-63. راجع في شأن الحروب المحدودة التي خاضت غمارها الولايات المتحدة الأمريكية داخل إمبراطوريتها: Boot, *The Savage Wars of Peace*.

7. قلقت فرنسا كثيراً من الهزائم التي تعرضت لها روسيا، ومن الوهن الذي خيم عليها، ولاسيما أن روسيا كانت أحد أهم حلفاء فرنسا. من هنا، فقد منحت فرنسا روسيا قروضاً كبيرة؛ لتمكينها من تحديث قواتها الحربية، ومن المضي قدماً في توسيع شبكة السكك الحديدية في البلاد. وكان الدعم الفرنسي قد ضاعف قلق ألمانيا طبعاً. راجع في هذا الشأن:
Howard; *Kurze Geschichte des Ersten Weltkrieges*, S. 36 f.

8. Vgl. Lewis, *The Race of Fashoda*.

9. Vgl. Gibbon, *Verfall und Untergang des römischen Imperiums*.

10. Vgl. Münkler, "Staatengemeinschaft oder Imperium".

11. Vgl. Modelski, *Seapower in Global Politics*, S. 27 ff.

12. Vgl. Massie, *Die Schalen des Zorns*, S. 40 ff., 506 ff. Und 573 ff.

13. انظر:
Vgl. Heilbrunn, *Die Partisanen in der modernen Kriegführung*; Schultz, *Partisanen und Volkskrieg*, sowie Münkler, *Der Partisan*.

14. في الآونة الأخيرة صار يطلق على هذا النوع من الحروب، مصطلح "الحروب الخفيفة الشدة"، راجع في هذا الشأن: Crevel, *Die Zukunft des Kreieges*, S. 42 ff. Und 94 ff.

15. كان ديفيد قد رأى أن هذه الحالات الاستثنائية الممتدة من المعركة التي دارت رحاها في غابة تويتوبورج Teutoburg Wald، حتى ديان بيان فو Dien Bien Phu هي النتيجة المنطقية لإفراط اللاعبين الإمبراطوريين في تقويم قدراتهم. راجع في هذا الشأن:
David, *Die größten Fehlschläge der Militärgeschichte*, S. 242-315.

16. Clausewitz, *Vom Kriege*, S. 877.

17. Ebd., S. 879.

18. Ebd.

19. يتناول كلاوسفيتس في مؤلفه المذكور سابقاً هذا الموضوع في الفصل المخصص للحديث عن تسليح الشعب، وهو فصل يأتي مباشرة، بعد الفصل المخصص للحديث عن الانسحاب إلى عمق البلاد. أما بالنسبة إليه فينطوي الانسحاب إلى عمق البلاد وتسليح الشعب على وظيفة مشابهة إلى حد ما؛ فحينما لا يكون هناك وجود للعمق الاستراتيجي الذي يسمح بهذا الانسحاب، فلا بد - والحالة هذه - من تعويض الافتقار إلى العمق الاستراتيجي من خلال قيام الشعب بتصعيد ما لديه من استعداد للتضحية والعطاء والقدرة على تحمل المصائب والرزايا. من هنا، فإن المنطق السياسي لحرب العصابات يقول: «لا يجوز لأي بلد أن يترك مصيره، أن يترك وجوده، معلقاً بنتيجة معركة واحدة، لا يجوز له أن يفعل هذا، وإن كانت هذه المعركة هي المعركة الحاسمة. فإذا هزم، فإن قدرته على حشد

قوى أكثر، والضعف الطبيعي الذي يخيم مع الزمن على كل هجوم، يمكنهما أن يحدثا تحولاً في مسيرة الأحداث. أضف إلى هذا أن هذا البلد قد يحصل على دعم ومساندة خارجيين؛ فلا يجوز فقدان الأمل أبداً، ويبين الميل الغريزي إلى الحياة ومواصلة البقاء أن الغارق يتمسك بكل قشة للنجاة، كذلك يعني القانون الطبيعي المتحكم في عالم القيم المعنوية، أن على كل شعب أن يستخدم كل ما لديه من وسائل لإنقاذ نفسه، حينما يكون معرضاً للهلاك» Ebd., S. 805. بهذا المعنى، فإن الإمبراطوريات التي تواجه في المناطق التابعة لها شعوباً بهذه المعنويات، تعرض نفسها لأشد المخاطر.

20. لقد قال حرفياً:

"The guerrilla wins if he does not lost. The conventional army lses if it does not win". Kissinger, "The Vietnam-Negotiations", S. 214.

وكان آرون قد أعرب عن أفكار مشابهة. انظر: Aron, *Krieg und Frieden*, S. 48 f.

21. Johnson, *Blowback*.

22. راجع ما قلناه في هذا الشأن، في الفصل الثاني، حول: إشكاليات التمييز بين القوة المهيمنة والإمبراطورية.

23. Clausewitz, *Vom Kriege*, S. 879 f.

24. لقد ميز المؤرخ العسكري هانس ديلبروج Hans Delbrück - تعقباً لخطا كلاوسفيتس - بين استراتيجية التركيع واستراتيجية الإنهاك. وكان قد عرف استراتيجية التركيع على أنها استراتيجية ذات بعد واحد؛ لأنها تسعى فقط للقضاء على ما لدى الخصم من قوات مقاتلة، أما استراتيجية الإنهاك، فإنها استراتيجية ذات بعدين، بحسب تعريفه؛ لأنها لا تسعى - تبعاً لنسبة القوى والهدف السياسي - فحسب، إلى إنهاك الخصم من خلال المناورة العسكرية، بل إلى الوصول إلى نتيجة حاسمة على أرض المعركة. راجع في هذا الشأن:

Delbrück, *Die Strategie des Perikles*, S. 27 f.; Lange, *Hans Delbrückund der Strategiestreit*.

وبناءً على الصيغ التي اتخذتها حرب العصابات في الزمن الأخير، لا غرو أن على المرء أن يقر أن هذه الحرب قد طُوِّرَت، في إطار استراتيجية الإنهاك أيضاً، إلى استراتيجية ذات بعد أحادي: فإمكانية خوض معركة حاسمة، كانت بالنسبة إلى المقاتل الفدائي، بعيدة المنال، مادامت رحى هذه المعركة لا تدور مع خصم محلي، بل تدور مع آلة حربية، تقف خلفها قوة إمبراطورية.

25. إن عام 1914، يشير إلى دخول بريطانيا العظمى الحرب العالمية الأولى. وكان دخولها هذه الحرب قد تأتى جوهرياً، من توجسها من وجود خطر ألماني بات يهدد إمبراطوريتها. Vgl. Howard, *Kurze Geschichte des Ersten Weltkriegs*, S. 23 ff.، أما عام 1956، فإنه عام أزمة قناة السويس (راجع ما سنقوله في هذا الشأن في الصفحات التي مهدنا بها للفصل السادس).

26. Ferguson, *Empire*, S. 346 ff.

27. يجد الراغب في تفصيلات هذا الخداع للنفس لدى:
Porter, "Die Transformation des *Britich Empire*".

28. Vgl. Frey, "Das Ende eines Kolonialreichs".

29. Vgl. Rémond, *Frankreich im 20. Jahrhundert*, S. 543 ff. Und 561 ff.

30. يجد القارئ تحليلاً مركزاً وبارعاً للحرب الجزائرية لدى: Aron, *Clausewitz*, S. 496-504.

31. نقلاً عن: Ferguson, *Empire*, S. 352.

32. راجع ما سنقوله في هذا الشأن في الصفحات التي مهدنا بها للفصل السادس.

33. Vgl. Münkler, "Kriegsszenarien des 21. Jahrhunderts", insbes. S. 84 ff.

34. تستخدم الأدبيات المختصة المصطلحين: متكافئ/ وغير متكافئ، بنحو ثنائي عادة؛ ولهذا السبب تتجاهل هذه الأدبيات في أكثر الأحيان، حقيقة أن ثمة حالات ضعيفة من عدم التكافؤ. ولا ضرورة لتأكيد أن مراعاة مدى قوة التكافؤ وعدم التكافؤ هي الأمر الذي يضفي على المصطلحين قيمة تحليلية.

35. إن اختطاف الحرفيين والمهندسين؛ بهدف تخفيض نسبة تفوق الإمبراطورية الصينية، كان من دأب الشعوب البدوية التي كانت تقيم في التخوم الشمالية من الصين. راجع في هذا الشأن:
Merson, *Straßen nach Xanadu*, S. 54.
وبنحو ما، ينطبق الأمر ذاته على الإمبراطورية العثمانية أيضاً؛ فهي قد دأبت على استخدام "أبناء الغرب"؛ لتصنيع المدافع، علماً أن العثمانيين ما كانوا بحاجة إلى اختطاف هؤلاء الصناع، بل كانوا يشترون خدماتهم بالمال. راجع في هذا الشأن: Cipolla, *Segel und Kanonen*, S. 104 ff.

36. انظر:
Vgl. Nef, *Western Civilization*, S. 84 ff., sowie Cipolla, *Segel und Kanonen*, S. 114 ff.

37. راجع هذه البيانات لدى: Schweinitz, *The Rise and Fall of British India*, S. 242.
وبالإضافة إلى ما ذكرناه من أسباب، اكتسبت معركة أم درمان، شهرتها من خلال التقرير الباهر، الذي قدمه عنها ونستون تشرشل Winston Churchill. ولعله لاضرورة لتأكيد أن انتصارات القوى الاستعمارية الأوربية لم تكن من مسلمات الأمور، كما يتبين من الهزيمة النكراء التي تم تكبيد الإيطاليين بها في المعركة التي خاضوها ضد القوات الإثيوبية في مدينة عدوه قبل سنتين من معركة أم درمان. راجع في هذا الشأن: Brogini Künzi, "Der Sieg des Negus".

38. Vgl. Rosen, "Ein Empire auf Probe", insbes. S. 92 ff.

39. من خلال مثال القدرات التكنولوجية في مجال المدافع المصنعة من الحديد المسبوك، أوضح كارلو سيبولا Carlo M. Cipolla، عقم هذه المحاولات؛ فحينما استطاع البريطانيون أولاً، والسويديون

- من ثم - استخدام الحديد المسبوك في تصنيع مدافع ليست جيدة الفاعلية وخفيفة الوزن فقط، بل زهيدة الكلفة أيضاً، فإنهم كانوا قد حققوا تفوقاً تكنولوجياً عظيماً على منافسيهم الأوربيين، بيد أنهم صدروا هذه المدافع بأعداد كبيرة إلى الخارج، وسمحوا للعاملين في هذا المجال بأن يهاجروا ومعهم كل أسرار المهنة إلى خارج البلاد. وهكذا - بعد زمن قصير - امتلكت كل القوى الأوربية مدافع ذات جودة عالية، مصنعة من الحديد المسبوك. Vgl. Cipolla, *Segel und Kanonen*, S. 23-98.

40. Vgl. Münkler, *Im Namen des Staates*, S. 280 ff.

41. Vgl. Rosen, "Ein Empire auf Probe", S. 96.

42. راجع في شأن هذا المصطلح: Maier, "Die Grenzen des Empire", S. 128.

43. يجد القارئ تفصيلات "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" الجديدة، على العنوان الآتي في شبكة الإنترنت: http://www.whitehouse.gov/nsc.pdf، كما يستطيع الاطلاع على مختصر لها في الدورية الألمانية:

Blätter für deutsche und internationale Politik, Heft 11/2002, S. 1391-1393, sowie S. 1505-1511, und Münkler, "Angriff als beste Verteidigung".

44. راجع في شأن "الخلفية التاريخية" لهذا المبدأ الأمني الجديد في السياسة الأمريكية:
Hacke, *Zur Weltmacht verdammt*, S. 471 ff. und 576ff.

45. راجع في هذا الشأن:
Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 393-399, sowie Piest, *The Mission*, insbes. S. 121 ff.
وتصور الصيغ التي طورها هارلان أولمان Harlan Ulman؛ أي صيغ الصدمة والترويع وتحقيق الهيمنة السريعة، تلك الاستراتيجيات التي ينبغي لها أن تضمن للإمبراطورية، في أي وقت من الأوقات، الهيمنة المطلقة على مناطق العالم المختلفة.

46. Hobbes, *Leviathan*, Buch I, Kap. 13, S. 94.

47. Ebd., S. 96.

48. مادام اللاعبون غير الحكوميين ليس لديهم مكان ثابت؛ ومن ثم فليس بالإمكان تهديدهم بضربة نووية، رداً على تهديداتهم؛ لذا فإن في وسعهم أن يستخدموا هذه الأسلحة في مآرب أخرى، غير المآرب الدارجة بين الدول. أضف إلى هذا أن هؤلاء اللاعبين يستطيعون بهذه الأسلحة، ابتزاز اللاعبين في الحياة السياسية باستمرار. راجع في هذا الشأن:

Behr, *Entterritoriale Politik*, S. 75 ff., sowie S. 119 ff.
كما أن انتشار الأسلحة النووية - على صعيد آخر - على مستوى العالم أجمع، وافتقار الكثير من الدول إلى المستلزمات الرقابية والأمنية الخاصة بهذه الأسلحة يحتمان على المرء توقع قيام بعض المجرمين بسرقة هذه الأسلحة بغية تهديد دول العالم أو بعضها، وابتزاز الأموال منها.

49. .Vgl. Schröfl/Pankratz (Hg.), *Asymmetrische Kriegführung*

50. راجع في شأن هذا الموضوع والموضوعات التي تليه:
Münkler, "Ältere und jüngere Formen des Trrorismus", ders. "Terrorismus heute", sowie ders. "Wandel der Weltordnung".

51. لقد اعتمدنا هنا على ثلاثية كلاوسفيتس في شأن الغرض والهدف والوسيلة؛ فبحسب وجهة نظره فإن الغرض هو ما يريد المرء تحقيقه بواسطة الحرب، وأما الهدف فإنه يعني ما يريد المرء تحقيقه في الحرب. راجع في هذا الشأن: .Clausewitz, Vom Kriege, S. 200f

52. راجع في هذا الشأن، ما سبق أن قلناه في الفصل الثالث، حول: ارتقاء الإمبراطوريات وتدهورها دورياً وأهمية حد أوغسطس الفاصل.

53. راجع في هذا الشأن ما سبق أن قلناه في الفصل الرابع، حول: رسالة الإمبراطورية وقدسيتها.

54. انظر:
Vgl. Anderson, *Die Erfindung der Nation*, S. 55 ff., sowie Hobsbawm, *Nationen und Nationalismus*, S. 148 ff.

55. .Vgl. Herfried Münkler, "Partisanen der Tradition"

56. .Vgl. Oishausen, "Das politische Denken der Römer", S. 510 f

57. .Vgl. Pagden, "Instruments of Empire"

58. راجع في شأن الفحوى العام لهذه الأفكار:
Steinweg, *Der gerechte Krieg*, sowie Walzer, *Gibt es den gerechten Krieg?*
وراجع في شأن التصورات الأمريكية، بيان المثقفين الأمريكيين الذي أُصْدِر عقب التدخل الأمريكي العسكري في أفغانستان: "What we´re fighting for" (الأمر الذي نكافح من أجله).

59. .Vgl. Steininger, *Dre Vietnamkrieg*

60. راجع في شأن الاختلافات القائمة بين الحرب بوصفها أداة والحرب المصيرية:
Münkler, "Instrumentelle und existenzielle Auffassungen des Krieges".

61. منذ عام 1988، اتضح أكثر فأكثر أن عدم انتهاج عملية تحرر كبيرة من الالتزامات في المجالين العسكري والاقتصادي لن يؤدي إلى التخفيف من التوترات الإقليمية السائدة منذ أمد طويل، أو إلى التخفيف من وطأة الأعباء الملقاة على كاهل الميزانية الحكومية، بيد أن الانسحاب من كثير من المواقع في العالم الثالث، اتخذ منذ عام 1990، شكلاً يشبه الفرار هرباً، وأدى مع اختفاء الاتحاد السوفيتي إلى تخلي روسيا عن سياسة النفوذ في البلدان النامية. راجع:
Simon, *Verfall und Untergang des sowjetischen Imperiums*, S. 199.

62. Vgl. Schell, *Die Politik des Friedens*, S. 73 ff.

63. Vgl. Ferguson, *Empire*, S. 270-282.

64. Vgl. Tuchman, *Der erste Salut*, S. 193 ff.

65. على سبيل المثال:
Vgl. Hahlweg, *Guerilla*; von der Heydte, *Der moderne Kleinkrieg*; Kitson, *Im Vorfeld des Krieges*.

66. Vgl. Kunisch, *Der Kleine Krieg*, S. 5-24.

67. للاطلاع على تفصيلات ما مارسته الإمبراطوريات في القرن العشرين من عمليات تهجير للأقليات العرقية، وما انتهجته من حرب إبادة ومذابح ضد هذا الأقليات، راجع:
Naimark, *Flammender Hass*.

68. ركزت السياسة التي انتهجها ملوك آشور؛ مثل: تغلات فلسر الثالث وشلمانصر الخامس، على تدمير أركان إسرائيل تماماً، وتهجير الطبقات الواقعة في أعلى السلم الاجتماعي لتجريد اليهود من القيادات القادرة على إعادة تنظيم صفوفهم. راجع في هذا الشأن:
Noth, *Geschichte Israels*, S. 233 ff.;

وراجع في شأن سياسة نبوخذ نصر تجاه يهودا:
Ebd., S. 253 ff., sowie Hayim Tador in: Ben-Sasson, *Geschichte des judischen Volkes*, S. 166 ff. und 191 ff.

69. إن التقديرات في شأن الضحايا الأرمن، ممن لقوا حتفهم من خلال التهجير تتراوح ما بين 200 ألف نسمة ومليون، وثمة اختلافات بينة في تقويم الأساليب التي انتهجها الأتراك في نهاية القرن التاسع عشر لمواجهة المتمردين الأرمن، وخوضهم غمار حرب عصابات ضد السلطان التركي. راجع في شأن التقويمات ووجهات النظر المختلفة، واحتمال كون أساليب العثمانيين حرب إبادة، أو مجرد سبيل للدفاع عن النفس:
Matzu, *Das Osmanische Reich*, S. 265.; Majoros/Rill, *Das Osmanische Reich*, S. 360; Kreiser/Neumann, *Kleine Geschichte der Türkei, S. 371-377*; Jorga, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, Bd. 5, S. 606-613.

70. انظر:
Vgl. Noth, *Geschichte Isreal*, S. 392 ff. sowie Menahem Stern, in: Ben-Sasson, *Geschichte des jüdischen Volkes*, S. 364 ff.

71. Vgl. Angermann, *Die Vereinigten Staaten von Amerika*, S. 313 f., 400 und 426.

72. Vgl. Buruma, *Chinas Rebellen*, S. 369-387.

73. طور فانون فكرته في شأن ارتقاء شخصية الإنسان، وهو يناضل من أجل التحرير الوطني في مؤلفاته: Fanon, *Die verdammten dieser Erde* sowie *Schwarze Haut, weiße Masken*.
راجع في شأن سيكولوجية الشخص المشارك في حرب العصابات:
Voss, "Ich habe keine Stimme mehr, mein anzes Leben flieht".

74. إن المقارنة بين الحروب التي خاضتها إسبانيا وبروسيا ضد سلطان نابليون، تشهد - في الأمدين المتوسط والطويل - أن حروب العصابات لا ترهق الخصم فحسب، بل هي تدمر - بنحو عظيم - المنطقة الثائرة أيضاً. ففي مطلع القرن التاسع عشر، احتلت قوات نابليون كلا البلدين. ومن هنا، فقد راح البلدان يختبران الإمكانيات المتاحة لديهما للتخلص من السيطرة الفرنسية. وبينما نفذت بروسيا إصلاحات واسعة لمجاراة التفوق الفرنسي - الذي كان قد تحقق على خلفية التحولات الثورية في فرنسا - ولإحراز تكافؤ بين بروسيا وفرنسا، اختار الإسبان درب الوضع غير المتكافئ، من خلال خوضهم حرباً محدودةً (حرب عصابات)، ضد قوات الاحتلال. ولا بد من الإشارة إلى أن كلا البلدين قد أسهم إسهاماً كبيراً في هزيمة نابليون، ولكن، وبينما كان المجتمع البروسي قد شهد بعد 1848/ 1849، اندلاع عملية تقدم مستديمة، ومتعاظمة السرعة، إبان ثورة عام 1848/ 1849، مرت إسبانيا بسلسلة متواصلة من الأزمات، وعمليات تغيير نظام الحكم؛ وهكذا كانت إسبانيا تضيع باستمرار فرصها في اللحاق بركب التقدم المتحقق في القارة الأوربية. راجع في هذا الشأن:
Bernecker, *Spanische Geschichte*, S. 111-149.

75. راجع في شأن هذه الآثار، والنتائج التي تتمخض عنها:
Stieglitz, *Die Schatten der Globalisierung*, S. 109 ff.

76. انظر:
Vgl. Münkler, *Die neuen Kriege*, insbes. S. 131 ff., sowie ders., "Zur Charakterisierung der neuen Kriege".

77. Vgl. Nye, *Das Paradox der amerikanischen Macht*, S. 12 ff.
وغني عن البيان الإشارة إلى أن جوزيف ناي، يعي جيداً أن القوة الناعمة لا تركز عليها أنظار المراقبين السياسيين، كتركزها على القوة الخشنة. راجع في هذا الشأن الصفحة رقم 116 - على سبيل المثال - من مؤلفه المذكور.

78. يجد القارئ عرضاً مسهباً وجيداً جداً للأصولية التي خيمت على الساحة في القرن العشرين لدى:
Armstrong, *Im Kampf für Gott*.

79. انظر:
Vgl. Noth, *Geschichte Isreals*, S. 322-343, Stern, in: Ben-Sasson, *Geschichte des jüdischen Volkes*, S. 251-268, sowie Sogging, *Einführung in die Geschichte Isreals Judas*, S. 225-240.

80. إن هذا التمرد لم ينشأ بسبب المسائل الخاصة بالهوية فحسب، فالحرب التي خاضها السلوقيون ضد البطالمة الحاكمين في مصر كانت قد كلفت مبالغ طائلة، مبالغ كانت قيمتها أكبر بكثير من قيمة المبالغ

المتاحة للملك السلوقي أنطونيوخوس الرابع. من هنا، فقد تزايد طمعه للاستيلاء على كنوز معابد إمبراطوريته؛ اعتقاداً منه أن الاستيلاء على هذه الكنوز سيحل مشكلاته المالية، بيد أن نهب كنوز هيكل القدس دفع الكثير من اليهود إلى المشاركة في التمرد، أو إلى مساندة المتمردين على أدنى تقدير.

81. انظر:
Vgl. Mosès, *Eros und Gesetz*, S. 111 ff. Sowie Koch, *Das Buch Daniel*, insbes. S. 127 ff.

82. .Vgl. Menahem Stern, in: Ben-Sasson, *Geschichte des jüdischen Volkes*, S. 254

الفصل السادس

1. إن عودة البطل القادر على حل المعضلات إلى الأفلام السينمائية الأمريكية مؤشر قوي، على التحول الذي طرأ على المزاج النفسي، وعلى استرجاع الولايات المتحدة الأمريكية ثقتها بنفسها. أضف إلى هذا أن الأفلام السينمائية هذه لا تعكس هذه التحولات المزاجية فحسب، بل هي تقويها وتسرعها. راجع في شأن الدور العلاجي الذي مارسه الجنرال شوارسكوف Schwarzkopf:
QRT, *Schlachtfelder der elektronischen Wüste*, S. 10-39.

2. غالباً ما تتناول الأدبيات مصطلح عدم التكافؤ في سياق حديثها عن حرب العصابات، أو عن الإرهاب أيضاً، بيد أن الحقيقة تشهد أن عدم التكافؤ موجود لدى كلا الطرفين؛ أي عند الطرف الضعيف والطرف المتفوق. راجع في هذا الشأن:
Münkler, "Wandel der Weltordnung durch asymmetrische Kriege".

3. .Demandt, "Die Weltreiche in der Geschichte", S. 223
في تسعينيات القرن العشرين نشر بعض الكتاب في ألمانيا، مؤلفات لا تستعرض النهاية المحتومة لهذه الإمبراطورية أو تلك فحسب، بل تنطلق أيضاً من تصور مفاده: أن عصر الإمبراطوريات ككل قد انتهى. راجع على سبيل المثال لا الحصر:
Richard Lorenz (Hg.) *Das Verdämmern der Macht*; Altrichter/Neuhaus (Hg.), *Das Ende von Großreichen*; Demandt (Hg.), *Das Ende dre Weltreiche*.

4. .Eric Hobsbawm, *Das Gesicht des 21. Jahrhunderts*, S. 9 f

5. .Vgl. Junker, *Power and Mission*, S. 48 ff

6. .Eric Hobsbawm, *Das Zeitalter der Extreme*, S. 53 und 92 f

7. .Vgl. Dan Diner, *Das jahrhundert verstehen*, S. 85 ff
وفي شأن أساليب التطهير العرقي، راجع على وجه الخصوص الصفحة رقم 195 والصفحات التي تليها في المؤلف المذكور.

8. إن كارل شميت هو الذي صاغ هذا المصطلح، انظر:
Vgl. Carl Schmitt, *Völkerrechtliche Großraumordnung mit Interventionssverbot für raumfremde Mächte*, sowie ders., "Großraum gegen Universalismus", S. 295-302.
وتجدر الإشارة إلى أننا نستخدم هنا هذا المصطلح، بعيداً عن التصورات السياسية التي تبناها شميت.

9. Ferguson, *Das verleugnete Imperium*, S. 82.

10. إننا لا نريد هنا الخوض في كون سبب هذا العجز يكمن في طبيعة هي تماماً اتصفت بها العصبة، وفي نظام أحلَّ الجميع من تحمل المسؤولية، أو أن سببه كان يعود إلى الأوضاع التي اتصفت بها الحقبة الواقعة بين الحربين؛ أعني - على سبيل المثال - في الشك المتبادل الذي ساد بين القوى العظمى، وما نشأ عن هذا الشك من قيام كل طرف بإعاقة الأطراف الآخرين عن النهوض بأداء المهمة المعنية.

11. إلى جانب عوامل أخرى، فإن التحالف بين هتلر والنخبة المحافظة، ذات النفوذ في الاقتصاد والجيش، كان سببه يكمن أيضاً في تصوراتها بضرورة خوض حرب محدودة جغرافياً وزمنياً في وسط أوربا؛ من أجل استرجاع الهيمنة الألمانية على هذه المنطقة. راجع في شأن تأييد هذه الحرب، حتى من أولئك الذين سيعادون هتلر لاحقاً:
Klaus-Jürgen Müller, "Millitärpolitik in der Krise";
وراجع في شأن أهمية منطقة جنوب شرقي أوربا بالنسبة إلى قرار هتلر بالهجوم على الاتحاد السوفيتي:
Gabriel Gorodetsky, *Die große Täuschung*.

12. حقاً لم يتم ضم جورجيا وأرمينيا وأذربيجان فحسب، بعد أن تمتعت بالاستقلال أمداً قصيراً، إلى حظيرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الذي كان قد نشر سلطانه على أوكرانيا أيضاً، بل تم أيضاً قمع حركات التحرر في روسيا البيضاء، وفي القرم، وفي سهوب كازاخستان، وقمع تطلعات الاستقلال لدى البشكيريين وتتار حوض نهر الفولجا، انظر: vgl. Alexander J. Motyl, *Soviettology, Rationality, Nationality*, S. 105 ff.، إلا أن فنلندة وجمهوريات البلطيق وبولندة استطاعت أن تفلت من قبضة الجيش الأحمر. وفي البلقان والدانوب الأسفل أيضاً كان الاتحاد السوفيتي قد خسر النفوذ الذي كانت تتمتع به روسيا القيصرية من قبل.

13. بقدر تعلق الأمر باستعادة خطوط المصالح الإمبراطورية القديمة التي سعت لتحقيقها حكومتا بسمارك وروسيا القيصرية، كان من السهل أن يتوصل هتلر وستالين إلى تفاهم متبادل، أما في شأن المناطق الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ومملكة حوض نهر الدانوب، فكانت قد طفت على السطح تناقضات ما كان بالإمكان التغلب عليها، هي تناقضات كانت قد سببت - أخيراً - انتهاء التحالف الألماني الروسي. راجع في شأن أوليات حلف هتلر-ستالين:
Besymenski, *Stalin und Hitler*, insbes. S. 111 ff.،
وراجع في شأن الجدل حول المنطقة المحيطة بمصب نهر الدانوب، والسيطرة على مضيق البوسفور:
Gorodetsky, *Die große Täuschung*, S. 127 ff. Und 206 ff.

14. انظر:
Vgl. Daschitschew, *Moskaus Griff nach der Weltmacht*, S. 38 ff; Simon, "Die Desintegration der Sowjetunion", S. 191 f.

15. نقلاً عن: Feruson, *Das verleugnete Imperium*, S. 141.

16. راجع أيضاً ما سبق أن قلناه في هذا الشأن، في الفصل الخامس، حول: القدرة على حشد الطاقات السياسية وعدم تكافؤ القوى العسكرية: استراتيجيات القوى الرافضة للهيمنة الإمبراطورية.

17. انظر:
Vgl. Mommsen, *Das Ende der Kolonialreiche*, sowie Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance*, S. 331 ff.

18. Vgl. Jung/Schlichte/Siegelberg, *Kriege in der Weltgesellachaft*, S. 56 ff.

19. انظر:
Kennedy, *Aufstieg und Fall*, S. 768; auch ders., *In Vorbereitung auf das 21. Jahrhundert*, S. 371 ff.
وينطلق جوزيف ناي من هذا الدليل أيضاً، لكنه يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تعوض التراجع النسبي الذي طرأ على قوتها الخشنة من خلال الارتفاع الكبير الذي طرأ على قوتها الناعمة. راجع: Nye, *Das Paradox der amerikanischen Macht*.

20. إن الصورة التي يرسمها بول كنيدي لمخاطر تسريع التدهور هي على النحو الآتي: «بالنسبة إلى البلدان رقم واحد [في العالم]، ثمة مأزق حرج يفيد أن التحديات الخارجية، تُجبر هذه البلدان على تركيز موارد أكثر، على القطاع العسكري، مع أن قوتها الاقتصادية تتراجع نسبياً في الوقت ذاته. ويحدث تسريع التدهور؛ لأن حجم رأس المال المتاح للاستثمارات الإنتاجية سيتراجع، والحالة هذه، باستمرار. أضف إلى هذا تزايد الضرائب، وعدم اتفاق الآراء حول الأولويات السياسية، وتزايد ضعف القدرات على تحمل الأعباء العسكرية». راجع:
Kennedy, *Aufstieg und Fall*, S. 784.

21. انظر:
Vgl. Fieldhouse, *Economics and Empire*, sowie Robinson, *Africa and the Victorians*.

22. يؤكد المؤرخ المختص بالمسائل الاستراتيجية إدوارد لوتاك Edward Luttak أن المسائل الجيو-اقتصادية قد حلت محل المسائل الجيو-سياسية، وأن هذا التحول يوحي أن السياسات الرامية إلى خلق فضاء إمبراطوري أو إلى المحافظة على أمن هذا الفضاء قد أمست من دون فاعلية. راجع في هذا الشأن: Luttwak, *Weltwirtschaftskrieg*, S. 410 ff.
وبهذا المعنى يؤكد ألكسندر ديماند أيضاً أن: «الإمبراطوريات الاقتصادية تداخلت والإمبراطوريات الشاملة universal empires وحلت مكانها. فهذه الإمبراطوريات؛ [أي الإمبراطوريات الاقتصادية] هي القوى العظمى مستقبلاً؛ فالصراع لن يحتدم على توسيع الحدود الخارجية، بل سيدور حول أسواق التصريف، ومصادر المواد الأولية، وحول الأنظمة التي تحدد طبيعة هذا الصراع. وتكون الأسلحة المستخدمة في هذا الصراع مكونة من المقاطعة الاقتصادية، وسياسات الإغراق، والمضاربة، والتلاعب بأسعار الصرف. وبينما تقف هذه القوى الاقتصادية العظمى بإحدى

ساقيها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا، تتحرك بالساق الأخرى في كل أرجاء المعمورة». راجع: Demandt, "Die Weltreiche in dere Geschichte", S. 232.

23. راجع في شأن تدهور قوة الدولة على المراقبة والتوجيه:
Reinhard, *Geschichte der Staatsgewalt*, S. 509 ff.;،
وراجع في شأن تعاظم الطبيعة الوهمية للسيادة:
Badie, *Souveränität und Verantwortung*, S. 104 ff.

24. رأى Robert Cooper, *The Breaking of Nations* في الصفحة 16 والتي تليها، أن هذه التصورات تصلح لأن تكون النموذج الأساسي لعالم ما بعد الحداثة أو - بالأحرى - لدوله، إلا أن مشكلة تطبيق هذا النموذج تكمن في استمرار وجود دول ما قبل الحداثة، على وجه الخصوص، وهكذا، يظل هذا النظام مقصوراً على منظمة الأمن والتعاون الأوربي أو - بالأحرى - منطقة الاتحاد الأوربي.

25. لقد ذهبت Saskia Sassen, Machtleben, insbes. S. 173 ff إلى أبعد مدى، حين توقعت أن إحلال نموذج النظام الاقتصادي المعولم مكان نظام الدول الوطنية، هو بمنزلة «تجريد كلي للمكان والزمان من الأواصر الوطنية». فبحسب وجهة نظرها فإن العولمة الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات قد ترابطت ترابطاً أتاح لسوق المال فرصة الضغط على الدولة، وتجريدها من القدرة على التحرك، ولاسيما أن إيراداتها الضريبية تتراجع بمقدار كبير.

26. Vgl. Hardt/Negri, *Empire*.

27. Rorty, "Ein Empire der Ungewissheit", S. 253.
ويبين Walzer,"Is There an American Empire?، عمق الصعوبات التي يواجهها الليبراليون واليساريون الأمريكيون، حينما يتحدثون عن الضرورات الإنسانية للتدخلات [العسكرية]، التي لا تقيم وزناً لسيادة الدول المعنية، في أكثر الحالات؛ أي إنه يزيح الستار عن الحيرة التي تنتاب هؤلاء الأطراف، إزاء الوظائف التي ينبغي أن تنهض بها القوة الإمبراطورية، وضرورة التخلي عن ممارسة السيطرة الإمبراطورية.

28. انظر:
Vgl. Fakuyama, *Staaten bauen*; Hille, *State Building*, sowie Hippler, *Nation-Building*.

29. حقاً أخذ أنطونيو نيجري ومايكل هارت في الحسبان الهجمات التي تتعرض لها خطوط النظام الذي يطلقون عليه مصطلح إمبراطورية، إلا أنهما، مع هذا، لم يلاحظا فيها خطراً مدمراً، يهدد وجود النظام، بل رأيا فيها فرصة تفرض مواصلة تطوير النظام. ولأنهما كانا قد اعتقدا أن الإمبراطورية تتسم بالشمولية أصلاً؛ أي تطوق الجميع بسلطانها؛ لذا تجاهلا تماماً مخاطر شن هجمات من خارج الإمبراطورية. راجع في هذا الشأن: Hardt/Negri, *Empire*.

30. راجع في شأن الأساليب الجديدة في إدارة الحروب:

Münkler, *Die neuen Kriege*; ders., "Die Privatisierung des Krieges", sowie ders., "Krieg im 21. Jahrhundert".

وراجع في شأن منطق الحروب الجديدة وتداعياتها الاقتصادية:

Napoleoni, *Die Ökonomie des Terrors.*

31. راجع في شأن هذه التصورات:

Vidal, *Ewiger Krieg für ewigen Frieden*; Mailer, *Heiliger Krieg*; Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 24 f., 314 und 330 f.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مان، يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت أيام حكم الرئيس كلينتون، على انتهاج سياسة، ترمي إلى تعزيز الهيمنة، وأنها تحولت صوب السياسة الاستعمارية، مع بداية حكم جورج بوش [الابن]. ويعرب مان عن ارتيابه في أن سياسة الهيمنة سببت خلق الفوضى، ولم تفلح إلا بصعوبة في نشر الاستقرار.

32. راجع في هذا الشأن؛ على سبيل المثال:

Boot, "Plädoyer für ein Empire", S. 66; Leggewie, "Ein Empire der Demokratie", S. 205.

33. Ignatieff, *Empire lite*.

34. Kennedy, *Aufstieg und Fall*; Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*.

35. Doyle, *Empires*.

36. انظر:

Vgl. Bacevich, "Neues Rom, neues Jerusalem", sowie Maier, "Die Grenzen des Empire".

إلا أن جوزيف ناي، كان في الصفحة رقم 160 من مؤلفه "Amerika Macht"، مهتماً اهتماماً كبيراً، بتأكيد أن السياسة الأمريكية ماتزال تسعى لإحراز الهيمنة، لكنها – مع هذا – ليست سياسة إمبراطورية أبداً، فالأسلحة التي تتوفر عليها القوات الحربية الأمريكية، تصلح لخوض المعارك الحربية، لكنها لا تصلح للأعمال التي تنفذها أجهزة الشرطة، أضف إلى هذا أن هذه القوات مدربة للقتال، لا لممارسة المهمات البوليسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنوان الدراسة الاستراتيجية التي ألفها برجينسكي Zbigniew Brzezinski، يبين أنه كان يريد استعراض الطريق التي تقود الولايات المتحدة الأمريكية إلى النجاح في فرض السيطرة على السياسات المنتهجة في العالم؛ فقد جاء عنوان الدراسة على النحو الآتي:

The Grand Chessboard. American Primary and Its Geostrategic Imperatives (In Deutsch: *Die einzige Weltmacht*. Amerikas Strategie der Vorherrschaft).

37. انظر:

Ignatieff, "Empire Amerika?", S. 30; Bacevich, "Neues Rom, neues Jerusalem", S. 71 f.; Maier, "Die Grenzen des Empire", S. 126 f.; Diner, "Das Prinzip Amerika", S. 262.

38. راجع في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر:
Johnson, *Blowback*; ders. *Sorrows of Empire*.

39. بحسب وجهة نظر تشارلمز جونسون تكمن وظيفة هذه القوات في: تأمين سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على باقي العالم، والتنصت على مواطني العالم وحكوماته، وعلى المشروعات والشركات الأجنبية على وجه الخصوص؛ بغية الحصول على معلومات تهم الولايات المتحدة الأمريكية، كما تكمن في السيطرة على آبار النفط، وتأمين سلامة الطرق الضرورية لنقل النفط، وفي خلق الفرص المناسبة؛ لزيادة أرباح القطاعين: النفطي والعسكري، والمحافظة على تشغيل كل ما لديه من طاقات إنتاجية، كما تكمن – أخيراً – في تمكين الجنود وعائلاتهم من التمتع بمتطلبات الرفاهية والتسلية؛ من أجل إغراء الآخرين بالانضمام إلى صفوف القوات المسلحة. راجع في هذا الشأن:
Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 205 ff.

40. Ebd., S. 251.
من حيث الجوهر لا تختلف تعليقات جونسون النقدية كثيراً عن آراء مستشار الأمن القومي السابق برجينسكي، قدر تعلق الأمر بالطريقة التي ستنال بها الولايات المتحدة الأمريكية، الهيمنة على العالم في العقود القادمة. وتبقى هذه الحقيقة قائمة، حتى لو أخذنا في الحسبان أن برجينسكي يمنح القوة الناعمة مقارنة كبرى بجونسون: «بما أن أسلوب الحياة الأمريكي سيتم تقليده في كل أرجاء المعمورة؛ لذا ينشأ إطار يناسب – بنحو مثالي – فرص الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم، بنحو غير مباشر، وبالتراضي... كما تتحقق الهيمنة الأمريكية على المعمورة من خلال نظام تحالفات وائتلافات، مدروسة ومحكمة، تحيط بالعالم أجمع حقاً». راجع ذلك في:
Brzezinski, *Die einzige Weltmacht*, S. 48.

41. انظر:
Vgl. Gallagher/Robinson, "Der Imperialismus des Freihandels"; Mommsen, "Wandlungen der liberalen Idee im Zeitalter des Imperialismus".

42. راجع في هذا الشأن؛ على سبيل المثال: Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 80 ff. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأفكار يرددها المثقفون المناصرون للنظام الإمبراطوري؛ فقد كتب باسيفيتش في الصفحة رقم 3 من مؤلفه *"American Empire"*، في شأن الأفكار التي تقف خلف فتح الأسواق الأجنبية، من حيث ذلك هو الهدف من تأسيس الإمبراطورية: «فهدفها يكمن – جوهرياً – في خلق نظام يتسم بالانفتاح والتكامل، وفق مبادئ الرأسمالية الديمقراطية، وبقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين سلامة هذا النظام، والسهر على الالتزام بقواعده. إلا أن الأصوات بدأت تتعالى في الآونة الأخيرة، محذرة من مخاطر سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحراز الهيمنة لأسباب اقتصادية». راجع على سبيل المثال: Soros, *Die Vorherrschaft der USA*.

43. Diner, "Das Prinzip Amerika", S. 273.

44. راجع في شأن الحروب التي يخوضها المركز بهدف توطيد أركان السلام في المناطق التابعة:

Münkler, "Kriege im 21. Jahrhundert", insbes. S. 93.

وراجع في شأن الحروب التي تنشأ على خلفية العولمة، لا من خلالها فحسب:

ders, "Politik und Krieg".

45. Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*, S. 27.

46. وبناءً على هذا ينبغي لنا أن نعد تأكيد جوزيف ناي أهمية القوة الناعمة بمنزلة تأكيد ضرورة انتهاج سياسة إمبراطورية، لا سياسة استعمارية. راجع في هذا الشأن:

Nye, *Das Paradox der amerikanischen Macht*.

على صعيد آخر، ليس اعتباطاً أن يرى مناهضو السياسة الأمريكية أن الاستعمار والنزعة العسكرية وجهان لعملة واحدة. راجع في هذا الشأن:

Mann, *Die ohnmächtige Supermacht*. S. 314 ff., sowie Johnson, *Ein Imperium verfällt*. S. 57 ff. und 133 ff.

47. Johnson, *Ein Imperium verfällt*, S. 385.

48. انظر:

Vgl. Harold James, *Der Rückfall*, S. 21 ff., 290 ff.; Fischer, "Die Weltwirtschaft im 20. Jahrhundert".

49. Ignatieff, *Empire lite*, S. 1-25. وقد ذهبت سامانثا Samantha Power إلى أبعد من هذا، فهي ترى أن نشر مبادئ حقوق الإنسان شرط ضروري لتمكين الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة سلطانها ونفوذها في العالم. راجع في هذا الشأن: Power, "Das Empire der Menschenrechte".

وراجع أيضاً:

Beck, "Über den postnationalen Krieg", sowie ders., *Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter*, S. 407 ff.

50. هذا المصطلح من بنات أفكار:

Osteerhammel, "Kulturelle Grenzen bei der Expansion Europas", S. 109 ff.

51. لقد جُدِّد توكيد هذا التأثر باستمرار؛ ففي القرن العشرين لا توجد دراسة أخرى تضاهي دراسة Syme, The Roman Revolution، (1939)، من حيث تأثيرها في المجال الذي نحن في صدد الحديث عنه؛ فهذه الدراسة أكدت وجهة النظر الأنجلو - أمريكية، في شأن الدروس الواجب استخلاصها، من تاريخ روما في دراسة الدمار الذي حل بالأنظمة الديمقراطية في القارة الأوربية. ويعثر المرء على مناحي التطابق في المصير الذي حل بروما، لدى كل الباحثين، الذين اهتموا بالتحديات التي تواجهها الإمبراطورية الأمريكية في عقود الزمن الأخيرة، من دون النظر إلى احتمال كونهم يؤيدون الإمبراطورية الأمريكية أو يناهضونها. ولعل من أكثر الأمور دلالة هنا، أن ناي، الباحث المناهض للنظام الإمبراطوري، من حيث المبدأ، لم يجد غضاضة في استخلاص العبر من القرينة الرومانية. راجع في هذا الشأن:

Nye, *Das Paradox der amerikanischen Macht*, S. 167 ff.

52. راجع في شأن اصطباغ الإمبراطورية النابليونية بصبغة الإمبراطورية الرومانية:
Lefebvre, *Napoleon*, insbes. S. 219 ff.
ولعل *Federalist Papers (1787/88)*؛ أي الوثائق التي طورت النظام الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ودافعت عنه، خير مثال على مدى تأثر التصورات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بجمهورية روما.

53. راجع على وجه الخصوص:
Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 43 ff.; 387 ff.; sowie Chomsky, *Hybris*, S. 19-66.

54. Ignatieff, "Empire Amerika?" S. 24 und 31.

55. يجد القارئ قائمة بالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لدى:
Schley, *Die Kriege der USA*.
وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف المذكور يسوق هذه الحروب للوم الولايات المتحدة الأمريكية على صنيعها هذا.

56. راجع في شأن هذه الأكاذيب: Beham, *Kriegstrommel* وراجع في شأن حرب الخليج عام 1991: MacArthur, *Die Schlacht der Lügen* ، وراجع في شأن التدخل العسكري في كوسوفو:
Lampe, "Medienfiktionen beim Nato-Einsatz im Kosovo-Krieg 1999".
راجع في شأن الحرب على العراق عام 2003:
Tilgner, *Der inszenierte Krieg*, insbes. S. 17 ff.

57. Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 412 f.

58. انظر:
Vgl. Bröckers, *Verschwörungen, Verschwörungstheorien und die Geheimnisse des 11.9.*, sowie ders., *Fakten, Fälschungen und die unterdrückten Bewise des 11.9.*
على صعيد آخر رأى بعض الناس في الهجوم الياباني على الأسطول البحري الأمريكي المرابط في ميناء بيرل هاربر، مؤامرة دبرها الرئيس روزفلت ضد شعبه؛ لدفعه إلى تأييد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. راجع في هذا الشأن: Stinnett, *Pearl Harbor*.

59. راجع في شأن التكاليف والخسائر التي تم تكبيد أوربا بها، في الحرب العالمية الأولى:
Kolko, *Das Jahrhundert der Kriege*, S. 96 ff. Und 107 ff.
وقد لخص جنكر في Junker, *Power und Mission* في الصفحة 52 النتائج الاقتصادية التي جنتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فكتب يقول: «وكانت الولايات قد خرجت من الحرب العالمية الأولى بوصفها أعظم قوة اقتصادية وتجارية في العالم أجمع، وعززت قوتها هذه في القرن العشرين... فقد ارتفعت حصتها من الإنتاج العالمي من 35.8 بالمائة عام 1913، إلى 46 بالمائة في المتوسط، في الفترة الواقعة بين عام 1925 وعام 1929. وكان الدخل القومي الأمريكي – مقدراً بالدولار – قد ارتفع إلى

مقدار كان يعادل مجموع الدخول المُحَقَّقة في الدول الثلاث والعشرين، التي تليها في تسلسل الدول الغنية؛ أي بما فيها بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا واليابان وكندا. وقد أمست نيويورك – إلى جانب لندن – ثاني مركز مالي عالمي، وصار النظام الاقتصادي العالمي ثنائي القطبية، إن لم نقل: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد صارت تشكل محوره». راجع في شأن النتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية:

Kolko, *Das Jahrhundert der Kriege*, S. 205 ff.; sowie Overy, *Die Wurzeln des Sieges*, S. 419 f.

60. Bacevich, "Neues Rom, neues Jerusalem", S. 79.

61. توصل فرجيسون من خلال تحليله للإمبراطورية الأمريكية إلى رأي مشابه، بيد أن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أنه يرى أن نقطة الضعف في الإمبراطورية الأمريكية لا تكمن في تكاليف هذه الإمبراطورية، بل في عدم توفر المواطنين الأمريكيين على "الإرادة لممارسة القوة". راجع:

Niall Ferguson, *Das verleugnete Imperium*, S. 43.

62. Vgl. Münkler, "Nothing to kill or die for..".

63. راجع في شأن الاستعمار التجاري الأمريكي:

Wehler, *Der Aufstieg des amerikanischen Imperialismus*, S. 259 ff.

وراجع في شأن السياسة الاستعمارية العسكرية التي انتهجتها روسيا القيصرية، ومحاولتها الفاشلة في استكمال الاستعمار العسكري "باستعمار الروبل":

Geyer, *Der russische Imperialismus*, S. 144 ff.

64. من قبل تجنيد أبناء المستعمرات، تم استئجار قوات أجنبية؛ فإبان حرب التحرير الأمريكية، استأجر البريطانيون قوات من مقاطعة هسن الألمانية؛ لتوطيد أركان السلطان البريطاني هناك.

65. Vgl. Johnson, *Der Selbstmord der amerikanischen Demokratie*, S. 144 f.

66. Vgl. Ruf, *Politische Ökonomie der gewalt*, S. 317-345.

67. Vgl. Ferguson, *Das verleugnete Empire*, S. 52 ff.

68. Nye, *Das Parodox der amerikanischen Macht*, S. 66 ff.

69. Bacevich, "Neues Rom, neues Jerusalem", S. 80.

70. في ضوء هذه الحقيقة، لا عجب أن نرى أن المحللين، الذين يتخذون مواقف متحفظة حيال الإمبراطورية الأمريكية؛ أعني محللين؛ مثل: Todd *(Weltmacht USA)*، وكذلك: Kupchan *(Die europäische Herausforderung)*، قد صاروا يركزون على الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، على مجمل الاقتصاد العالمي. ويعثر المرء على آراء مشابهة لدى:

Rifkin, *der europäische Traum*, S. 199 ff.

71. راجع في هذا الشأن الصفحات التي مهدنا بها للفصل الثالث في هذا الكتاب.

72. راجع في شأن وزن أوربا السياسي:
Sloterdijk, *Falls Europa erwacht*, sowie Schmierer, *Mein Name sei Europa*, insbes. S. 174 ff.

وراجع في شأن انضمام دول أوربا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي:
Asmus, *Opening NATO's Door*, S. 134 ff.

73. انظر:
Vgl. Todd, *Weltmacht USA*, insbes. S. 211 ff., sowie Rifkin, *Der europäische Traum*, S. 19 ff.; auch Kapchan, *Die europäische Herausforderung*, S. 115 ff.
علماً أن الأخير يرى أن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية يتأتى من أوربا أصلاً.

74. إن الجدل حول الهوية الأوربية، ازداد عمقاً على خلفية رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. راجع في شأن هذا الجدل:
Leggewie, *Die Türkei und Europa*; Hoffmann/Kramer (Hg.), *Europa – Kontinent im Abseits?*

75. Vgl. Brague, *Europa*, sowie Pomian, *Europa und seine Nationen*, S. 14 ff.

76. انظر:
Valéry, "Europäischer Geist", S. 34; vgl. dazu Lüzeler, *Die Schriftsteller und Europa*, S. 308 f.

77. Vgl. Figes, *Nataschas Tanz*, S. 380 ff.